



مجلد أصول

لأبحاث ودراسات أصول الفقه
ومقاصد الشريعة

خفاء النص
حقيقته، وصوره، وأثره

د. بدر بن إبراهيم المهوس

المختصرات الأصولية

عند الحنابلة إلى القرن العاشر الهجري
دراسة وموازنة

د. محمود بن محمد الكبش

في إعادة تصنيف الأدلة الأصولية

قراءة في صياغات متنوعة من البنية الخارجية للدرس الأصولي

د. عبد الحميد بن عبد الله أحمد الإدريسي

ما استحسنته الإسنوي في نهاية السؤل
من عبارة البيضاوي في المنهاج

جمعاً ودراسة

د. علي بن محمد بن علي الشهري

تصدر عن الجمعية العلمية السعودية
لعلم الأصول ومقاصد الشريعة

مَجَلَّةُ أَصُولِ

لأبحاث ودراسات أصول الفقه
ومقاصد الشريعة

العدد (١) جمادى الآخرة ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م

تصدر عن الجمعية العلمية السعودية
لعلم الأصول ومقاصد الشريعة

الموقع الإلكتروني
www.osol.org.sa

البريد الإلكتروني
osooljournal@gmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَجَلَّةُ أَصُولِ

دورية علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة
تصدر عن جمعية (أصول) مرتين سنوياً .

الرؤية

أن تكون المجلة وجهة الباحثين الأولى لنشر
أبحاثهم المتميزة في أصول الفقه ومقاصد الشريعة
وتطبيقاتها المعاصرة .

الرسالة

نشر الأبحاث العلمية المحكمة في أصول الفقه
ومقاصد الشريعة والأعمال العلمية المتصلة
بذلك وفق معايير النشر الدولي
للمجلات العلمية المحكمة (ISI) .

أهداف المجلة

- ١- إثراء البحث العلمي وتنميته في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة من خلال توفير وعاء علمي متخصص يشجع الباحثين على نشر أبحاثهم المتميزة.
- ٢- الإسهام في معالجة القضايا المعاصرة من خلال نشر الأبحاث المتميزة التي تتناول تلك القضايا من منظور علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة.
- ٣- متابعة ورصد أبرز اتجاهات النشاط العلمي في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة من خلال نشر المراجعات النقدية للكتب وأخبار الرسائل الجامعية وتقارير المؤتمرات والندوات.
- ٤- تحقيق التواصل العلمي بين المتخصصين في أصول الفقه ومقاصد الشريعة من خلال تقويم الأبحاث وتبادل الخبرات وفتح نوافذ جديدة للتعلم الموضوعي الهادف.

التحكيم العلمي

تخضع جميع البحوث التي تنشر في المجلة لتحكيم علمي دقيق من قبل فاحصين اثنين على الأقل حسب المعايير العلمية المتعارف عليها في ذلك.

مجالات النشر في المجلة

- البحوث والدراسات العلمية المتصلة بأصول الفقه ومقاصد الشريعة وتطبيقاتها التي تتسم بالأصالة والجددة والإضافة العلمية وسلامة المنهج.
- دراسة وتحقيق مخطوطات التراث المتصلة بأصول الفقه ومقاصد الشريعة ذات الإضافة العلمية.
- مراجعات وعروض الكتب الجديدة المتصلة بأصول الفقه ومقاصد الشريعة.
- تقارير المؤتمرات والندوات العلمية المتصلة بأصول الفقه ومقاصد الشريعة.
- مستخلصات الرسائل الجامعية المتميزة في أصول الفقه ومقاصد الشريعة.
- الفهارس والكشافات المتخصصة في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة.
- ما طرحه هيئة التحرير من قضايا يستكتب فيها أهل العلم وأصحاب الخبرة مماله صلة بأهداف المجلة.

وهي زاوية لنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات النقاشية، المحلية والعربية والعالمية التي عقدت حديثاً في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة، ولا يتجاوز عدد صفحات كل تقرير عن (٥) صفحات، بحيث يتضمن كل تقرير الموضوعات التي عرضت في المؤتمر أو الندوة، ونتائجها، وأهم القرارات والتوصيات التي صدرت عنها.

- مستخلصات الرسائل الجامعية:

وهي زاوية لنشر مستخلصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي منحت حديثاً للباحثين والباحثات، وفق نموذج خاص بذلك بما لا يزيد عن (٤) صفحات، وتحتوي الصفحة الأولى على عنوان الرسالة، واسم الباحث، واسم المشرف، والقسم العلمي، والكلية، والجامعة التي أجازت الرسالة.

- كشافات وفهارس:

وهي زاوية لنشر الأعمال الببليوجرافية المتخصصة في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

الهيئة الاستشارية

معالي د. صالح بن عبد الله بن حميد
معالي أ.د. أحمد بن علي سير المباركي
معالي أ.د. سعد بن ناصر الشثري
فضيلة د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين
فضيلة أ.د. عياض بن نامي السلمي
فضيلة أ.د. محمد بن سعد اليوبي
فضيلة د. أحمد بن عبد الله بن حميد
فضيلة د. عابد بن محمد السفيناني
فضيلة أ.د. شريفة بنت علي الحوشاني

المشرف العام على المجلة

فضيلة أ.د. علي بن عباس الحكمي
(عضو هيئة كبار العلماء سابقاً رئيس مجلس إدارة الجمعية)

رئيس التحرير

أ.د. غازي بن مرشد العتيبي
(أستاذ أصول الفقه بجامعة أم القرى - أمين ومقرر مجلس إدارة الجمعية)

مدير التحرير

أ.د. عارف بن عوض الركابي
(أستاذ أصول الفقه بجامعة أم القرى مدير الجمعية)

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. محمد بن حسين الجيزاني
(أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)

أ.د. وليد بن علي الحسين

(أستاذ أصول الفقه بجامعة القصيم)

أ.د. سعيد بن متعب القحطاني

(أستاذ أصول الفقه بجامعة الملك خالد بأبها)

أ.د. عبد الرحمن بن محمد القرني

(أستاذ أصول الفقه بجامعة أم القرى)

أ.د. فهد بن سعد الجهني

(أستاذ أصول الفقه بجامعة الطائف)

د. بلقاسم بن ذاكِر الزبيدي

(أستاذ أصول الفقه المساعد بجامعة الملك عبد العزيز)

ضوابط النشر في المجلة

- ترحب المجلة بنشر الأبحاث والأعمال العلمية التي تتحقق فيها الضوابط التالية:
- أن يكون البحث ضمن تخصص المجلة وهو: (أصول الفقه ومقاصد الشريعة وتطبيقاتها).
 - ألا يكون البحث منشوراً أو مقبولاً للنشر في وعاءٍ آخر أو مقدماً للنشر في جهة أخرى خلال فترة تقديمه للنشر في المجلة ويعد إرساله للنشر عبر موقع المجلة تعهداً بذلك .
 - أن يمتاز البحث بالجدة والأصالة وسلامة المنهج.
 - أن يكون البحث سالماً من الأخطاء اللغوية والنحوية والطباعية مع الاهتمام بعلامات الترقيم.
 - ألا يكون البحث جزءاً من عملٍ علمي أو رسالة (ماجستير) أو (دكتوراة) نال بها الباحث درجة علمية.
 - ألا تزيد صفحات البحث عن (٥٠) صفحة من مقاس (A٤) متضمنةً الملخصين العربي والإنجليزي، والمراجع، ويمكن نشر البحث الذي تزيد صفحاته عن ذلك في عددٍ أو أكثر.
 - أن تتضمن مقدمة البحث العناصر الآتية: موضوع البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، الدراسات السابقة (إن وجدت)، منهج البحث، خطة البحث، إجراءات البحث.
 - أن يرفق الباحث مستخلصاً للبحث باللغتين (العربية والإنجليزية)، يتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات) تحرر بعبارة قصيرة في فقرات مدمجة بما لا يزيد عن (٢٥٠) كلمة .
 - أن يُتبع الباحث كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسية التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (٦) كلمات.
 - أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة له تتضمن: (اسمه، ودرجته العلمية، والجهة التي يعمل فيها، وأبرز أعماله العلمية، وبريده الإلكتروني)
 - أن يتم إرسال البحث عبر البريد الإلكتروني للمجلة مطبوعاً وفق المواصفات الفنية الآتية:
 - أ- البرنامج: وورد xp أو ما يماثله.
 - ب- نوع الخط للمتن: mylotus بمقاس ١٤,٥ والتباعد بين السطور: تام بمقاس ٢٥.
 - ج- نوع الخط للعنوان الرئيسي: SKR HEAD بمقاس ١٧
 - د- نوع الخط للعنوان الجانبي: Traditional Arabic (غامق) بمقاس ١٦,٥
 - ه- نوع الخط للحواشي: mylotus بمقاس ١١ والتباعد بين السطور: تام بمقاس ١٨.
 - هـ- مقاس الكتابة الداخلية: ١٢×١٩
 - بهوامش: أعلى: ٥,٤؛ وأسفل: ٥,٣؛ وأيسر وأيمن: ٤,٥
 - تكتب الآيات القرآنية وفق المصحف الإلكتروني لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بحجم ١٤ بلون عادي (غير غامق).
 - توضع حواشي كل صفحة في أسفلها بترقيمٍ مستقلٍ عن غيرها.
 - التوثيق في الحاشية السفلية يكون على النحو الآتي: (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ورقم الصفحة) مثال: روضة الناظر، لابن قدامة (٣/١٨٤).
 - أما الآية القرآنية: فيشار إليها في المتن فقط باسم السورة يتبعه نقطتان: ثم رقم الآية، مثال [يونس: ٨٧].

- توضع قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث مع ترتيبها هجائياً بحسب العنوان وتمييز العناوين بخط غامق مع استيفاء بيانات النشر على النحو الآتي:
إذا كان المرجع كتاباً: عنوان الكتاب , ثم اسم المؤلف , ثم اسم المحقق (إن وجد), ثم دار النشر , ثم مكان النشر , ثم رقم الطبعة , ثم سنة النشر.
وإذا كان المرجع رسالة جامعية لم تطبع: عنوان الرسالة, ثم اسم الباحث, ثم الدرجة العلمية التي تقدم لها الباحث بالرسالة (ماجستير/دكتوراه), ثم اسم الكلية , ثم اسم الجامعة , ثم السنة .
وإذا كان المرجع مقالاً أو بحثاً في دورية: عنوان المقال , ثم اسم الكاتب أو الباحث, ثم اسم الدورية , ثم جهة صدورها , ثم رقم المجلد , ثم رقم العدد , ثم سنة النشر , ثم رقم صفحات المقال أو البحث .

*وإذا لم توجد بعض بيانات المرجع فيمكن استعمال الاختصارات الآتية:

(د.م) = بدون مكان النشر.

(د.ن) = بدون ذكر اسم الناشر.

(د.ط) = بدون رقم الطبعة.

(د.ت) = بدون تاريخ النشر.

- أن يذيل البحث بخاتمة موجزة تتضمن أهم (النتائج) و(التوصيات) التي توصل إليها الباحث.

- يحق لهيئة التحرير القيام بالفحص الأولي للبحث لتحديد مدى أهليته للتحكيم أو رفضه .

- في حال قبول البحث مبدئياً، يتم عرضه على مُحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث , وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها .

- لا يحق للباحث إذا قدم عمله للنشر في المجلة وأرسل البحث للمحكمين أن يعدل عن نشره في المجلة إلا بدفع ما لا يقل عن (١٠٠٠) ريال من مصاريف التحكيم.

- يُخاطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.

- في حال قررت لجنة التحكيم عدم قبول العمل للنشر فإن المجلة تبلغ الباحث بذلك ولا يلزمها ذكر الأسباب ولا إرسال تقارير المحكمين إلى الباحث.

- في حال ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها شهر.

- في حال (قبول البحث للنشر) تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذٍ نشرٍ آخر، دون إذنٍ كتابيٍّ من رئيس هيئة تحرير المجلة.

- في حال (نشر البحث) فإنه يمنح الباحث (١٠) نسخ مستلة من عمله إضافةً إلى نسخةٍ من العدد المطبوع الذي نشر فيه بحثه.

- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث إلى أصحابها؛ نشرت أو لم تنشر.

- لا يصرف للباحث مكافأة نقدية مقابل نشر عمله إلا في حال استكتابه ولا يتحمل شيئاً من نفقات التحكيم والطباعة.

- يحق للمجلة أن تنشر البحث على موقعها الإلكتروني أو على غيره من الوسائل الأخرى التابعة لها بعد إجازته للنشر.

- للباحث بعد نشر عمله في المجلة أن يعيد نشره في أي وعاءٍ آخر بعد مضي ستة أشهر من نشره في المجلة على أن يشير إلى ذلك.

- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

كلمة المشرف العام على المجلة
رئيس مجلس إدارة الجمعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإنه ليسعدنا في جمعية (أصول) المهمة بالدراسات الموسعة ، والبحوث المعمقة في علم أصول الفقه والمقاصد الشرعية أن نبشر الإخوة الدارسين والباحثين في هذا العلم بصدور باكورة إنتاج هذه الجمعية المباركة : العدد الأول من مجلتها: «مجلة أصول»

وقد حرص الإخوة القائمون على المجلة على أن تكون موضوعات بحوثها متنوعة ، مع تخصصها الدقيق ؛ حيث تناولت تصنيف الأدلة الأصولية بقراءة متأنية في صياغات متنوعة من البنية الخارجية للدرس الأصولي ، كما تناولت جانباً مهماً من جوانب دلالات النصوص الشرعية وهو خفاء بعض تلك النصوص وبيان حقيقته وصوره وآثاره ، وعرجت دراسات هذا العدد على أهم أثر من الآثار الأصولية لعلماء هذا الفن وهو مختصراته في أحد المذاهب المعتمدة «المذهب الحنبلي» إلى القرن العاشر، إضافة إلى الكشف عن جهده له أثره العلمي لعلم بارز من علماء الأصول هو العلامة جمال الدين الأسنوي هو ما استحسنته من عبارة القاضي البيضاوي في كتابه منهاج الوصول، وذلك من خلال شرح الأسنوي لهذا الكتاب المختصر في كتابه «نهاية السيول» .

إنّ هذا التنوع لموضوعات هذا العدد لتبشر بتحقيق المقصود من هذه الجمعية ، الذي هو خدمة هذا العلم وتوسيع وتعميق الدراسات فيه ؛ ونأمل مستقبلاً أن يكون للتجديد المبني على رسوخ المنهج وانضباطه ظهور بارز في الأعداد القادمة ، إن شاء الله . ولا يفوتني وأنا أقدم لهذا العدد الأول من «مجلة أصول» أن أنوه بالاهتمام المشكور الذي يوليه معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عبد الله بن عمر بافيل وأصحاب السعادة وكلاء الجامعة لهذه الجمعية . كما أقدم شكري وتقديري للإخوة زملاء القائمين عليها وعلى مجلتها خاصة وفي مقدمتهم سعادة الأستاذ الدكتور غازي بن مرشد العتيبي، عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وأمين ومقرر مجلس إدارة الجمعية . ولا أنسى ما لفضيلة الأستاذ الدكتور عارف بن عوض الركابي من جهد مشكور ونشاط متجدد في إدارة الجمعية وإدارة تحرير المجلة.

أسأل الله للجميع التوفيق والسداد .

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

أ.د. علي بن عباس الحكمي



المحتويات

- ١٥ خفاء النص
حقيقته, وصوره, وأثره
د. بدر بن إبراهيم المهوس
- ٥٩ المختصراتُ الأصوليةُ
عندَ الحنابلةِ إلى القرنِ العاشرِ الهجريِّ
دراسةٌ وموازنةٌ
د. محمود بن محمد الكُبش
- ١١٣ في إعادة تصنيف الأدلة الأصولية
قراءة في صياغات متنوعة من البنية الخارجية للدرس الأصولي
د. عبد الحميد بن عبد الله أحمد الإدريسي
- ١٧٧ ما استحسنه الإسنوي في نهاية السؤلِ
من عبارة البيضاوي في المنهاج
جمعاً ودراسةً
د. علي بن محمد بن علي الشهري



خفاء النص

حقيقته , صورته , وأثره

إعداد

د. بدر بن إبراهيم الهوس

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

- جامعة القصيم

ملخص البحث

موضوع البحث :

خفاء النَّص (حقيقته, صورته, وأثره).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مفهوم خفاء النَّص وصوره, والوقوف على نماذج لخفاء النَّص على العلماء عبر العصور ثم الوقوف على أثر خفاء النَّص في مسائل أصول الفقه وفي بقية علوم الشريعة.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي, فالاستقراء في تتبع مفهوم خفاء النَّص وصوره وشواهدة, واستقراء القضايا الأصولية والتطبيقية المترتبة على خفاء النَّص, وأما المنهج التحليلي ففي دراسة تلك القضايا وعلاقتها بخفاء النَّص.

أهم النتائج:

توصلت في نهاية هذا البحث إلى ما يلي:

- ١ - أن خفاء النَّص له عدة صور, وأنه أصل مرتبط بأبواب أصولية متعددة.
- ٢ - أن الإحاطة بالنصوص الشرعية أمرٌ متعذرٌ لم يتحقق لكبار الأئمة من الصحابة ومن بعدهم, فلم يخل عالم من العلماء من فوات بعض النصوص عليه.
- ٣ - أن لخفاء النَّص آثارًا واسعة النطاق في مسائل الفقه وأصوله والعقيدة والتفسير وعلم الخلاف.

أهم التوصيات:

من خلال بحثي في خفاء النَّص أوصي بما يلي:

- ١ - استقراء المسائل التي انفرد بها بعض العلماء أو شذوا فيها أو توقفوا, والوقوف على الأسباب الحقيقية للمخالفة والشذوذ والتوقف.
 - ٢ - العناية بجمع أدلة الأحكام في كل مذهب فقهيّ وتحريرها وتحققها.
 - ٣ - الفرق والتأني في تعقب أقوال الأئمة السابقين والتماس العذر للمخالف منهم.
- كلمات مفتاحية: (خفاء النَّص, الاطلاع على الدليل, بلوغ الدليل, الإحاطة بالأدلة, الأدلة الشرعية, أسباب الخلاف).

Abstract

Statement of Problem: Hiding evidence, its fact, its types, and its fundamental and jurisprudence impacts

Objectives of research: The research aims to clarify the meaning of hiding evidence, gives some examples about hiding evidence of jurists through ages, and finally discusses the impact of hiding evidence in jurisprudence cases and fundamentals.

Research Methodology: To achieve the objectives of this research, I have followed both the inductive and analytical methods. The inductive method is used to trace the meaning of hiding evidence, its types and its clues which all defined by jurists through ages. Besides, it is used also to induce the fundamental and jurisprudence cases which were resulted by hiding evidence. The analytical method is used to analyze these cases and their relation to hiding evidence.

Results: At the end of the research, I have concluded with the following findings:

- 1- There are many types of hiding evidence. Besides, hiding evidence is a fundamental that is related to various fundamentals.
- 2- Knowing all the Shariah or the law texts is an impossible matter in which all jurists of prophet Muhammed' companions couldn't cover and also those who came after them. Every jurist has missed some of these texts indeed.
- 3- Hiding evidence has a lot of wide remarkable impacts in jurisprudence cases its fundamentals and the science of dissension

Recommendations: Through my research in hiding evidence, I recommend the following:

- 1- There should be inductive trace for cases which Islamic jurists have defined, or haven't reached, or even have stopped by. Besides, it is recommended to know the real results of dispute on these cases.
- 2- There should be deep care in collecting rules' proofs in each jurisprudence doctrine, editing and implementing them.
- 3- Caring when tracing previous jurists' sayings and give the disputed one among them the excuse of doing so.

Keys Words: Hiding evidence, Viewing evidence, Access evidence, Forensic evidence, Take evidence, The reasons for the difference

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

فإنَّ النَّصَّوَصَ الشرعية هي المصدر الأول للتشريع تأصيلاً وتفريعاً، وهي المصادر الأصلية للاستدلال، وغيرها تبع لها ومتفرغ عنها، فالقرآن هو حبل الله المتين، وحجة الله على خلقه أجمعين، وهو معجزة رسوله الكريم ه، وهو منبع الهداية والرحمة، والسنة مبينة له مؤكدة لما فيه، وقد تأتي بأحكام زائدة عما فيه، وكلٌّ من القرآن والسنة حجة باتفاق العلماء، وإنما يقع الخلاف في بعض التفاصيل والتفاريح.

ولوجود النَّصِّ وعدمه عند المجتهد أثرٌ كبيرٌ في الاختيار والترجيح في المسائل العلمية والعملية، ولذا عدَّ العلماء خفاء النَّصِّ على المجتهد من أهم أسباب الخلاف بين العلماء، ونظراً لأهمية هذا الأمر رغبت الوقوف في هذا البحث على حقيقة خفاء النَّصِّ وصوره وآثاره فكان موضوع هذا البحث

خفاء النَّصِّ (حقيقته، صورته، وأثره)

أهمية الموضوع

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ١- أن النَّصَّ هو المصدر الأصلي للحكم الشرعي، وعليه ينبني الحكم.
- ٢- أن خفاء النَّصَّ من أشهر أسباب الاختلاف بين العلماء .
- ٣- بيان أن الأئمة السابقين لم يكونوا يخالفون النَّصَّ الشرعي في اجتهاداتهم قصداً، وأن ما ورد عنهم على خلاف النَّصَّ إنما هو لأسباب علمية من أهمها عدم اطلاع ذلك الإمام على النَّصَّ.
- ٤- بيان أنه لا يوجد أحدٌ في الأمة أحاط بالنُّصوص الشرعية، فلا عصمة لعالم من الخطأ بدعوى إحاطته بالنُّصوص، وفي هذا قطع لباب التعصُّب المذهبي والغلو في الأئمة المتبوعين.
- ٥- بيان سبب رجوع العلماء عن اجتهاداتهم وتعدد الروايات عنهم في المسألة الواحدة، وأنَّ من أشهر أسباب ذلك ظهور النَّصَّ بعد خفائه عند المجتهد.

أهداف البحث

يهدف البحث للنقاط التالية:

- ١- بيان مفهوم خفاء النَّصَّ وصوره الواقعة.
- ٢- الوقوف على نماذج وشواهد للمجتهدين على مر العصور تبين أن خفاء النَّصَّ واقع ومتحقق، ولا يكاد يوجد مجتهد يحيط بجميع النَّصوص.
- ٣- بيان أثر خفاء النَّصَّ في القضايا الأصولية والقضايا التطبيقية.

الدراسات السابقة

تكلم العلماء كثيراً عن خفاء النَّصَّ ضمن كلامهم عن أسباب الاختلاف بين العلماء في المصنفات المفردة في ذلك، وفي كتبهم الأصولية^(١)، كما يرد الكلام عنها ضمن الإجابة عما يرد من اعتراضات على وجود بعض الآراء للأئمة من الصحابة ومن بعدهم، والتي ترد في مخالفة نص شرعي، وذلك في كتب شروح الأحاديث وكتب الفقه وغيرها.

ومن الدراسات الخاصة حول خفاء النَّصَّ على بعض الصحابة رسالة «استدراك بعض الصحابة ما خفي على بعضهم من السنن جمعاً ودراسة» للدكتور سليمان بن صالح الثنيان، وهي رسالة دكتوراه في قسم فقه السنة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وقد طبعت في مجلدين ضمن مطبوعات عمادة البحث العلمي.

(١) سيأتي ذكر كثير من هذه الكتب عند الحديث عن أسباب الخلاف في المطلب الثاني من التمهيد - إن شاء الله تعالى -.

منهج البحث

سأتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي, أما الاستقراء فهو في جمع قضايا خفاء النَّص وشواهدده, وأما التحليل فهو في دراسة تلك المسائل, وبيان أسبابها وأحكامها وآثارها.

خطة البحث

قد جعلت البحث في مقدمة, وتمهيد, وثلاثة مباحث, وخاتمة, وفهارس, وهي كما يلي:

المقدمة :

وفيها بيان عنوان البحث وأهميته, والدراسات السابقة فيه, وخطة البحث, وإجراءاته.

التمهيد :

وهو في بيان الأدلة الشرعية وأسباب الاختلاف إجمالاً.

المبحث الأول:

حقيقة خفاء النَّص وصوره, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خفاء النَّص.

المطلب الثاني: صور خفاء النَّص.

المبحث الثاني:

الإحاطة بالأدلة الشرعية وعناية العلماء بجمعها, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإحاطة بالأدلة الشرعية.

المطلب الثاني: عناية العلماء بجمع الأدلة.

المبحث الثالث:

المطلب الأول: أثر خفاء النص في المسائل الأصولية.

المطلب الثاني: أثر خفاء النص في علوم الشريعة.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج.

إجراءات البحث

اتبعت في كتابة البحث الإجراءات التالية:

- ١- استقراء المادة العلمية المتعلقة بمفهوم خفاء النص وشواهد من كتب السنة والفقهاء وأسباب الخلاف.
- ٢- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن بذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن.
- ٣- توثيق الأحاديث والآثار بعزوها لمصادرها بذكر اسم الكتاب ورقم الحديث مع الإشارة لدرجة الحديث إن لم يكن في الصحيحين.
- ٤- توثيق النقول والنصوص والمسائل الأصولية والفقهيّة من مصادرها.
- ٥- لم أترجم للأعلام لشهرتها عند أهل التخصص ومراعاةً لحجم البحث.
- ٦- وضع خاتمة تتضمن أهم النتائج.
- ٧- وضع فهرس للمصادر والمراجع.

التمهيد

وهو في بيان الأدلة الشرعية وأسباب الاختلاف إجمالاً، وهو في مطلبين:

المطلب الأول: الأدلة الشرعية:

ويراد بها الأدلة التي هي مصدر التشريع، ويحتج بها في الاستدلال، ومنها تستخرج الأحكام الشرعية، وقد قسمها العلماء باعتبارات مختلفة فقسمت إلى^(٢):

أ- أدلة أصلية وأدلة تبعية، فالأصلية الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والتبعية الاستصحاب والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف وقول الصحابي وشرع من قبلنا وسد الذرائع والاستقراء ونحوها.

ب- أدلة نقلية وأدلة عقلية، فالأدلة النقلية الكتاب والسنة والإجماع وقول الصحابي وشرع من قبلنا والعرف، والأدلة العقلية القياس والمصالح المرسلة وسد الذرائع والاستصحاب ونحوها.

ج- أدلة متفق عليها وأدلة مختلف فيها، فالمتفق عليها الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب والعرف، والمختلف فيها قول الصحابي وشرع من قبلنا وسد الذرائع والمصالح المرسلة ونحوها.

وقد كانت الأدلة الشرعية من أهم مباحث أصول الفقه بل هي موضوع أصول الفقه عند كثيرين، فأصول الفقه أدلته، وقد ألفت فيها مؤلفات مستقلة، وذلك أن بقية مباحث الأصول مرتبطة بها متفرعة عنها.

المطلب الثاني: أسباب الاختلاف:

والمراد بها الأسباب التي نشأ عنها اختلاف الفقهاء في المسائل الشرعية، وقد حظيت هذه الأسباب باهتمام كبير من قبل العلماء فصنفوا فيها مصنفاً مستقلة^(٣)، وبعضهم أدرجها ضمن المؤلفات الأصولية^(٤)، وبعضهم يذكرها في كتب الخلاف الفقهي^(٥) أو كتب القواعد الفقهية^(٦)،

(٢) ينظر في تقسيمات الأدلة: فواطع الأدلة للسمعاني (٣١/١)، المستصفى (٢٦٨/١)، الإحكام للأمامي (٣٦٥/١)، البحر المحيط (١/٣٦، ٤١)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٤٤٥)، مفتاح الوصول للشمساني (ص ٢٩٧ - ٢٩٨)، الموافقات للشاطبي (٣/٣٦ - ٣٧)، العدة لأبي يعلى (١/١٣١)، التمهيد لأبي الخطاب (١/٦)، الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين للدكتور أشرف الكنتاني (ص ١٨ - ٢١).

(٣) من ذلك: الإنصاف في التنبه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم لأبن السيد البطلوسي، ورفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، وأسباب الاختلاف في الفروع للسيوطي، والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لشاه ولي الله الدهلوي، وأسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف، والخلاف بين العلماء أسبابه وموقفنا منه للشيخ محمد العثيمين، وأسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية لمصطفى بن إبراهيم الزلمي، وأسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبد الله التركي، أسباب اختلاف الفقهاء للدكتور سالم الثقفني وهو رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، وأسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية للدكتور حمد بن حمدي الصاعدي، وفقه الاختلاف للدكتور عمر الأشقر، ومعرفة علم الخلاف الفقهي للدكتور زكريا المصري، ودراسات في الاختلافات الفقهية لمحمد البيانوني، والخلاف في الشريعة الإسلامي للدكتور عبد الكريم زيدان، والخلاف أسبابه وآدابه للدكتور مولاي إسماعيل ولد القريشي بن الشريف، واختلاف الصحابة أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي للدكتور أبي سريع محمد عبد الهادي.

(٤) كابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٢/٥١٩-٥٠١)، وابن جزى الغرناطي المالكي في تقريب الوصول إلى علم الأصول (ص ٤٩٣-٥٠٦)، والشاطبي في الموافقات (٤/٥٦٦ - ٥٦٩)، وغيرهم.

(٥) كابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٦٥٠).

(٦) كابن السبكي في الأشباه والنظائر (٢/٢٥٤ - ٢٦٠).

وقد اختلفت طريقة العلماء في تعدادها وتقسيمها^(٧)، ويمكن إجمال أهم أسباب الاختلاف التي ذكرها العلماء فيما يلي:

- ١- عدم بلوغ الدليل للعالم وبلوغه غيره من العلماء، وله صور متعددة وهو مجال البحث هنا.
 - ٢- أن يكون الحديث قد بلغ العالم لكنه لم يثبت عنده.
 - ٣- أن يكون الحديث قد بلغ العالم وثبت عنده لكنه يعتقد نسخه.
 - ٤- اختلاف القراءات المروية في القرآن.
 - ٥- اشتراك الألفاظ واحتمالها للتأويلات المختلفة سواء كان عن طريق الاشتراك أو الإجمال أو الحقيقة والمجاز أو العموم والخصوص أو الإطلاق والتقييد أو غيرها.
 - ٦- اختلاف الأعراف والعادات باختلاف الأزمنة والأمكنة.
 - ٧- الاختلاف في تحقيق المناط للنصوص الشرعية وتنزيلها على الجزئيات.
 - ٨- الاختلاف في الاحتجاج ببعض الأدلة كقول الصحابي والمصلحة المرسلة وسد الذرائع وشرع من قبلنا ونحوها.
 - ٩- الاختلاف في بعض القواعد الأصولية المتعلقة بالاحتجاج بالأدلة من شروط وضوابط كشروط قبول خبر الواحد وشروط الإجماع وشروط القياس ونحوها، أو القواعد المتعلقة بطرق الاستنباط في دلالات الألفاظ وغيرها كالاحتجاج بالمفهوم بأنواعه وحمل المطلق على المقيّد ودلالات الأمر والنهي ونحوها، أو الاختلاف في قواعد التعارض والترجيح^(٨).
- ١٠- الاختلاف في بعض القواعد الفقهية كـ «الرخص لا تناط بالمعاصي»
- و «التابع تابع» و «هل العبرة في العقود بالألفاظ والمباني أم بالمقاصد والمعاني؟» ونحوها^(٩).
- وهذه الأسباب يتعلق بها تفاصيل كثيرة وصور وأمثلة لا يسع المقام لذكرها وهي تطلب في مظانها مما أشير إليه منها، وإنما المقصود هنا الإشارة إليها إجمالاً.

المبحث الأول :

حقيقة «خفاء النَّصِّ» وصوره، وفيه مطلبان:

(٧) جعلها ابن حزم عشرة أسباب، وجعلها البطلوسي ثمانية أسباب، وجعلها ابن رشد ستة أسباب، وجعلها ابن تيمية ثلاثة تفرع عنها عشرة أسباب، وجعلها ابن جزى الغرناطي ستة عشر سبباً، واختلف تعداد وتقسيم المعاصرين كثيراً، والسبب في هذا يعود إلى أن البعض يجمع الأسباب ويدمج بعضها إلى بعض والآخر يفصل فيها.

(٨) في هذا السبب والذي قبله أفرد بعض العلماء مصنفات في تخريج الفروع على الأصول كالتمهيد في تخريج الفروع على الأصول للاستنوي وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام، ومن الكتب المعاصرة «أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء» للدكتور مصطفى سعيد الخن وهو رسالة دكتوراه، و «أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي» للدكتور مصطفى البغا، وهو رسالة دكتوراه، و «تخريج الفروع على الأصول» للدكتور عثمان شوشان وهو رسالة ماجستير، وغيرها كثير يعسر جمعها.

(٩) ومن كتب في هذا الدكتور محمد الروكي في كتابه «نظرية التعميد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء» وهو رسالة دكتوراه.

المطلب الأول: حقيقة «خفاء النص»:

خفاء النصّ مكون من جزئيين هما: «خفاء» و «النص» وعليه نحتاج في تعريفه أن نعرفه باعتباره مركباً إضافياً وباعتباره علماً ولقباً:

أولاً: تعريفه باعتباره مركباً إضافياً:

أ - خفاء:

الخفاء في اللغة الستر وعدم الظهور، ويطلق كذلك على الظهور، فهو من الأضداد قال ابن فارس: «الخاء والفاء والياء أصلان متباينان متضادان: فالأول الستر، والثاني الإظهار»^(١٠).

والمعنى المقصود هنا هو المعنى الأول، وهو عدم الظهور.

ب - النصّ:

النصّ في اللغة يرد لمعان منها: منتهى الشيء وأقصاه يقال: نصّ في السير إذا بلغ أقصاه، ومنها الظهور يقال: نصصت الحديث أنصّه نصّاً إذا أظهرته، ومنه منصة العروس، ومنها الرفع يقال: نصصت الحديث إلى فلان نصّاً أي رفعته، ومنها التحريك يقال: نصصت الشيء إذا حرّكته^(١١).

وأما النصّ اصطلاحاً فيطلق ويراد به عدة معانٍ أهمّها وأشهرها ما يلي:

الأول: مجرد لفظ الكتاب والسنة فيقال: الدليل إما نصّ أو معقول.

الثاني: ما دلّته قطعية لا تحتمل النقيض أو هو ما لا يتطرق إليه التاويل، وهو بهذا المعنى يقابل الظاهر والمجمل عند الجمهور.

الثالث: اللفظ المنقول عن الأئمة في كتبهم الفقهية كنص الشافعي ونص أحمد^(١٢).

والمقصود هنا في البحث هو الاطلاق الأول، وهو مجرد لفظ الكتاب والسنة.

ثانياً: تعريفه باعتباره لقباً وعلماً:

لم أجد تعريفاً اصطلاحياً لخفاء النصّ عند العلماء، وربما كان سبب ذلك وضوحه والرجوع فيه للمعنى اللغوي، ويمكن تعريفه -من خلال استعمالات العلماء ومن خلال النظر في صور خفاء النصّ- بأنه «عدم الاطلاع على النصّ كلياً أو جزئياً، أو نسيانه بعد علمه».

قولنا «عدم الاطلاع على النصّ» أي خفاؤه واستتاره وعدم بلوغه المجتهد.

(١٠) مقاييس اللغة (٢٠٢ / ٢) مادة خفي وينظر: لسان العرب (١٤ / ٢٣٤) مادة خفاء، المصباح المنير (١ / ١٧٦) مادة خفي.

(١١) ينظر: مقاييس اللغة (٥ / ٣٥٦) مادة نص، لسان العرب (٧ / ٩٧) مادة نصص، شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٣٦ - ٣٧).

(١٢) ينظر في إطلاقات النصّ: شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٣٧)، المحصول للرازي (٥ / ١٣٩)، الإبهاج في شرح المنهاج (١ / ٢١٥)، البحر المحيط (١ / ٤٦٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩ / ٢٨٨).

وقولنا «كلياً» أي أن يخفى عليه النص بكليته فلا يصل إليه ولا يعلم به.

وقولنا «جزئياً» أي أن يصله النص لكن لا يبلغه بعض ألفاظه المؤثرة في الحكم أو أن ينقل له الحديث بالمعنى دون اللفظ بعينه.

وقولنا «أو نسيانه بعد علمه» أي أن يبلغه النص لكنه نسيه حال فتواه.

وعليه فالمقصود بخفاء النص في هذا البحث خفاء النص بعينه لا خفاء دلالاته، فلا يدخل في المراد هنا خفاء الدلالة بسبب الإجمال والاشتراك والاشتباه والمجاز والنقل والإضمار ونحوها؛ إذ الخفاء في الدلالة بابه واسع جداً لا يستوعبه هذا البحث كما أن المصنفين في أسباب الخلاف أفردوا خفاء النص بعينه عن خفاء دلالاته.

المطلب الثاني: صور خفاء النص:

لخفاء النص على العالم صور متعددة يمكن استخلاصه من خلال استقراء صنيع العلماء واستعمالاتهم، وهذه الصور هي (١٣):

الصورة الأولى: عدم بلوغ النص للعالم بالكلية، ويعرف ذلك بتصريح العالم نفسه بأنه لم يسمع في هذه المسألة شيئاً أو لم يبلغه فيها نص، أو أن يخبره أحدٌ بالنص فيذكر أنه لم يسمع به من قبل أو يرجع عنه قوله عند سماع النص، وربما يعرف ذلك بنص بعض أهل العلم بأن هذا الحديث لم يبلغ ذلك العالم، أو يعرف بسبر كتبهم واستقراؤها، وهذه الصورة هي أشهر الصور وأكثرها وقوعاً، ومن أمثلتها:

ما رواه قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطهاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر..» (١٤).

وما رواه أبو سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع» فقال: والله لتقيمن عليه بينة، أمينكم أحدٌ سمعه من النبي ه؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمتم معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك (١٥).

ومن ذلك أن ابن عباس ب كان يفتي بجواز مُتعة النساء، ولم يبلغه النهي عنها حتى أخبره الصحابة

(١٣) ينظر في هذه الصور: الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم للسيد البطيوسي، رفع الملام لاين تيمية، وأثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء ت: محمد عوامة، أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء (رسالة دكتوراه) د. ماهر الفحل.

(١٤) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٥) (١٧٩٧٨)، وأبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠٠، ٢١٠١)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال ابن حجر في التلخيص (٣/ ١٨٦): «إسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل».

(١٥) أخرجه البخاري (٥٨٩١).

ي، ومنهم علي بن أبي طالب كما في البخاري أن عليًا قال لابن عباس: «إن النبي ﷺ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير»^(١٦).

قال الإمام الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي ﷺ»^(١٧).

ومن ذلك ما ذكره يحيى الليثي حيث قال: «سمعت مالكا يقول: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه»^(١٨).

ولم يبلغ مالكا حديث جابر إلا أنه قيل له: نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟ قال: نعم»^(١٩).

وعن أبي هريرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده»^(٢٠).

قال النووي: «ومالك معذور فإنه لم يبلغه، قال الداودي من أصحاب مالك: لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولما بلغه لم يخالفه»^(٢١).

وكذا ما ذكره الإمام ابن وهب حيث قال: (سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: ليس ذلك على الناس، قال: فتركته حتى خف الناس فقلت له: عندنا في ذلك سنة، فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله ﷺ يدللكم بخنصره ما بين أصابع رجليه، فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع»^(٢٢).

ومن ذلك أن الشافعي ذهب في الجديد إلى أن الجوائح لا توضع^(٢٣)، ولعله لم يبلغه حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بعث من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟!»^(٢٤)، وعن جابر أيضاً: «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح»^(٢٥).

(١٦) أخرجه البخاري (٤٨٢٥).

(١٧) سنن الترمذي (٤٢١ / ٣) (١١٢١).

(١٨) الموطأ برواية يحيى الليثي (٣١٠ / ١).

(١٩) أخرجه البخاري (١٨٨٣).

(٢٠) أخرجه البخاري (١٨٨٤)، ومسلم (٢٧٣٩).

(٢١) شرح مسلم (١٩ / ٨).

(٢٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢ / ١ - ٣٣ - ٢٣٤)، سير أعلام النبلاء (٩ / ٢٣٤ - ٢٣٥)، السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٧٦ - ٧٧).

(٢٣) ينظر: الأم (٣ / ١٥٨ - ١٥٩)، روضة الطالبين (٣ / ٥٦٣)، المجموع (١٣ / ٩١).

(٢٤) أخرجه مسلم (٤٠٥٨).

(٢٥) أخرجه مسلم (٤٠٦٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والشافعي لما لم يبلغه هذا الحديث - وإنما بلغه حديث لسفيان بن عيينة فيه اضطراب - أخذ في ذلك بقول الكوفيين: إنها تكون من ضمان المشتري»^(٢٦).

ومن ذلك ما ذكره ابن الجوزي / بقوله: «وقد رؤينا عن الإمام أحمد بن حنبل مع كونه طاف الشرق والغرب في طلب الحديث أنه قال لابنه: ما كتبت عن فلان؟ فذكر له أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يخرج يوم العيد من طريق، ويرجع من أخرى، فقال الإمام أحمد بن حنبل: إنا لله سنة من سنن رسول الله ﷺ لم تبلغني»^(٢٧).

الصورة الثانية: أن يبلغ الحديث للعالم مع نقص بعض ألفاظه، ومن أمثلة هذه الصورة:

ما رواه مكحول بقوله: قيل لعائشة رضي الله عنها: إن أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشؤم في ثلاث في الدار والمرأة والفرس» فقالت عائشة: لم يحفظ أبو هريرة؛ لأنه دخل ورسول الله ﷺ يقول: «قاتل الله اليهود يقولون إن الشؤم في ثلاث في الدار والمرأة والفرس» فسمع آخر الحديث، ولم يسمع أوله^(٢٨).

وجاء من وجه آخر عن أبي حسان قال: دخل رجلان من بني عامر على عائشة ل فأخبرها أن أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «الطيرة من الدار والمرأة والفرس» فغضبت فطارت شقة منها في السماء، وشقة في الأرض، وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله ﷺ قط، إنما قال: «كان أهل الجاهلية يتطيرون من ذلك»^(٢٩).

الصورة الثالثة: أن يبلغ الحديث للعالم بمعناه دون اللفظ بعينه، والذي يتعلق به حكم شرعي، وهذا مبني على مسألة رواية الحديث بالمعنى، ومن أمثلة هذه الصورة:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا، وعليكم السكينة، فما أدرتكم فصلوا، وما فاتكم فأتوا»^(٣٠).

رواه أكثر الرواة بلفظ «فأتوا» ورواه بعض الرواة بالمعنى بلفظ «وما فاتكم فاقضوا»^(٣١)، وبني على هذا مسألة وهي (ما يدركه المسبوق مع إمامه هل هو أول صلاته أم آخرها؟)، ويتفرع عن هذه المسألة مسائل فرعية أخرى^(٣٢).

الصورة الرابعة: أن يبلغ النص للعالم ثم ينساه أو يذهل عنه وقت الفتيا، ومن أمثلة هذه الصورة:

ماورد من نسيان عمر بن الخطاب لتيمم الجنب فعن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أن رجلاً أتى

(٢٦) مجموع الفتاوى (٢٩ / ٤٩).

(٢٧) تلبيس إبليس (ص ٧٥٦)، والحديث أخرجه أبو داود (١١٥٨) من حديث ابن عمر ب، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٠٤٩)، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله ب عند البخاري (٩٤٣).

(٢٨) أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢١٥) (١٥٣٧).

(٢٩) أخرجه أحمد (٦ / ٢٤٠) (٢٦٠٧٦)، وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢ / ٧٢٤) برقم (٩٩٣).

(٣٠) أخرجه البخاري (٦١٠)، ومسلم (١٣٨٩).

(٣١) أخرجه مسلم (١٣٩٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٩٧).

(٣٢) ينظر في أمثلة هذه الصورة: أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء د. ماهر الفحل (ص ١٢٩ - ١٥١) أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء ت: محمد عوامة (ص ٣٨ - ٤٨).

عمر رضي الله عنه فقال: «إني أجنب فلم أجد ماء؟ فقال: لا تصل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتممعت^(٣٣) في التراب، وصليت فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك؟» فقال عمر: اتق الله يا عمار^(٣٤).

الصورة الخامسة: أن يبلغه الحديث بطريق ضعيف، ولا يبلغه الطريق الآخر الصحيح، ومن أمثلتها: ما ذهب إليه الإمام الشافعي في الجديد إلى أن الجوائح^(٣٥) لا توضع^(٣٦)، ولعله لم يبلغه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو بعث من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟!»، وعن جابراً أيضاً «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح»^(٣٨). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والشافعي لما لم يبلغه هذا الحديث - وإنما بلغه حديث لسفيان بن عيينة فيه اضطراب - أخذ في ذلك بقول الكوفيين: إنها تكون من ضمان المشتري»^(٣٩).

الصورة السادسة: أن يبلغه الحديث فيظن صحته، وتخفى عليه علة الضعف بحيث لو اطلع عليها لم يأخذ به^(٤٠)، وأكثر الفقهاء يذكرون الحديث لكونه مروياً ويحيلون التصحيح والتضعيف إلى أهل الحديث بل قال الإمام الشافعي للإمام أحمد: «أنتم أعلم بالحديث منا، فإذا صح الحديث فأخبرني به حتى أذهب إليه شامياً كان أو بصرياً أو كوفياً»^(٤١)، وأهل الحديث من الأئمة النقاد يطلعون على علل خفية لا تظهر لغيرهم ممن ليسوا من أهل هذا الشأن^(٤٢)، وهذا ما يطلق عليه عند العلماء الحديث المعلل أو المعلول^(٤٣)، وهذا له أمثلة كثيرة في كتب الفقه ومن أمثلة ذلك: أن بعض العلماء ذهب إلى مشروعية التشهد في سجود السهو، وذلك لما رواه أشعث عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجد فسجدتین ثم تشهد ثم سلم»^(٤٤).

(٣٣) التمعك القلب والدلك. ينظر لسان العرب (٤٩٠ / ١٠) مادة معك.

(٣٤) أخرجه مسلم (٨٤٦).

(٣٥) الجوائح جمع جائحة، وهي الشدة والنزلة العظيمة والمصيبة، وأصلها الاستئصال، وهي اصطلاحاً: الآفات السماوية التي لا يمكن معها تضمين أحد، وذلك لأنها سماوية لا صنع للأنبياء فيها. ينظر: لسان العرب (٤٣١ / ٢) مادة جوح، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠ / ٢٧٨).

(٣٦) ينظر: الأم (١٥٦ / ٣ - ١٥٨)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٦٣)، المجموع (١٣ / ٩١).

(٣٧) أخرجه مسلم (٤٠٥٨).

(٣٨) أخرجه مسلم (٤٠٦٣).

(٣٩) مجموع الفتاوى (٢٩ / ٤٩).

(٤٠) يخرج من هذا ما يخلف في تصحيحه وتضعيفه اجتهاداً، وكذلك استدلال بعض الأئمة ببعض أنواع الحديث الذي يندرج في الضعيف عند غيرهم كالاختجاج بالمرسل والضعيف المعتضد بغيره ونحوها مما يطلع المجتهد فيه على العلة ولا يراها سبباً في رد الحديث، وإنما المقصود هنا الحديث الضعيف الذي خفيت علة ضعفه على المجتهد بحيث لو اطلع عليها لرد الحديث.

(٤١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣١٧)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزرکشي (١ / ١٥٢).

(٤٢) ينظر في هذا كتب العليل: كالعلل للإمام أحمد والعلل لابن المديني والعلل لابن أبي حاتم والعلل للدارقطني وعلل الترمذي وشرحه لابن رجب، وكذا كتب السؤالات وكتب علوم الحديث، وكتب تخريج الأحاديث في كتب الفقه كنصب الرأية للزيلعي والدرارية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، ومن الكتب المفيدة في هذا الباب كتاب أحاديث معللة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وقد ذكر (٥٢٦) خمسمائة وستة وعشرين حديثاً في هذا الباب.

(٤٣) لهذا صور كثيرة منها التدليس الخفي، واشتباه أسماء الرواة، ونكارة المتن، والاختلاف في الإسناد وفقاً ورفعاً، وضعف الثقة في بعض مروياته، ومخالفة الثقة للثققات، والإدراج، ودخول متن على متن وغيرها من الصور.

(٤٤) أخرجه أبو داود (١٠٤١) والترمذي (٣٦٥) وقال: «حسن غريب صحيح» وقال الألباني في إرواء الغليل (٢ / ١٢٨-١٢٩) (٤٠٣): «ضعيف شاذ» يعني بهذه اللفظة ثم

لفظة «ثم تشهد» شاذة انفرد بها أشعث بن عبد الملك الحمراني وخالف فيها الثقات، فالمحفوظ أنه سجد وسلم دون ذكر التشهد، وهو الذي يتفق مع بقية الأحاديث في الصحيحين وغيرهما، ولذا ضعفه الأئمة كابن عبد البر^(٤٥)، والبيهقي^(٤٦)، وابن تيمية^(٤٧)، والحافظ ابن حجر^(٤٨)، وغيرهم^(٤٩).

الصورة السابعة: أن يبلغه الحديث المنسوخ ولا يبلغه الناسخ له، ومن أمثلة هذه الصورة:

أن ابن عباس رضي الله عنه كان يفتي بجواز متعة النساء، ولم يبلغه النهي عنها حتى أخبره الصحابة، ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في البخاري أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس رضي الله عنه: «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر»^(٥٠).

قال الإمام الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم»^(٥١).

ومن أمثلتها كذلك أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يرى أن المصلي يطبق بين كفيه ثم يدخلهما بين فخذه في الركوع ولا يضعهما على ركبتيه^(٥٢)، ولم يبلغه نسخ ذلك كما في حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: صليت بجانب أبي فطقت بين كفي ثم وضعتها بين فخذي فنهاني أبي وقال: كنا نفعله فنهينا عنه، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب^(٥٣).

الصورة الثامنة: أن يبلغه الحديث ولا يبلغه المخصص أو المقيد له، ومن أمثلة هذه الصورة:

أن فاطمة ل لم تسمع المخصص لقوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَإِلَىٰ آبَائِهِ فَلَأُمَّهُ الثُّلُثُ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهُ الشُّدُّسُ مِمَّا تَرَكَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) [النساء: ١١] فجاءت أبا بكرًا تطلب ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخفي عليه المخصص لعموم الآية وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لا نورث ما تركنا صدقة»^(٥٤).

ومن أمثلتها كذلك: ما رواه سالم عن ابن عمر ب: أنه سمع النبي ه يخطب على المنبر يقول: «اقتلوا الحيات واقتلوا ذا الطفتين والأبتر فإنهما يطمسان البصر ويستسقطان الحبل» قال عبد الله: فبينما أنا أطارد حية لأقتلها فناداني أبو لبابة لا تقتلها فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتل الحيات، قال: «إنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت وهي العوامر»^(٥٥).

قال: «الإسناد صحيح لولا أن لفظة ثم تشهد شاذة فيما يبدو»، وأصل الحديث في صحيح مسلم برقم (١٣٢١) بدون ذكر التشهد.

(٤٥) ينظر: التمهيد (١٠ / ٢٠٩)، الاستذكار (١ / ٥٢٧).

(٤٦) ينظر: السنن الكبرى (٢ / ٣٥٥).

(٤٧) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣ / ٤٩ - ٥٠).

(٤٨) ينظر: فتح الباري (٣ / ١١٩).

(٤٩) ينظر: أحاديث معللة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل الوادعي (ص ٣٣٧ - ٣٤٠).

(٥٠) أخرجه البخاري (٤٨٢٥).

(٥١) سنن الترمذي (٣ / ٤٢١) (١١٢١).

(٥٢) أخرجه مسلم (١٢١٩).

(٥٣) أخرجه البخاري (٧٥٧).

(٥٤) أخرجه البخاري (٢٩٢٦)، ومسلم (٤٦٧٩) من حديث عائشة ل.

(٥٥) أخرجه البخاري (٣١٢٣)، ومسلم (٥٩٦١).

الصورة التاسعة: أن يبلغه النَّص، ولا يبلغه سبب النزول في الآية أو سبب الورد في الحديث مع أثر سبب النزول وسبب الورد في الحكم الشرعي، وسبب النزول والورد قد يخص العام، وقد يقيد المطلق، وقد يبين المجمال، وقد يظهر حكمة التشريع والمقصد منه، وقد يبين الناسخ من المنسوخ، وكل هذه الأمور لها تأثير في الحكم الشرعي^(٥٦)، ومن أمثلة هذه الصورة:

ما رواه عروة بن الزبير قال: سألت عائشة رضي الله عنها فقالت لها: رأيت قول الله تعالى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) [البقرة: ١٥١]. فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة فلما أسلموا سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالوا: يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) الآية.

قالت عائشة رضي الله عنها وقد سن رسول الله ه الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما، ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال: إن هذا لعلم ما كنت سمعته ولقد سمعت رجلاً من أهل العلم يذكرون أن الناس إلا من ذكرت عائشة ممن كان يهل بمناة كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا: يا رسول الله كنا نطوف بالصفاء والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفاء والمروة فأنزل الله تعالى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) الآية، قال أبو بكر رضي الله عنه: فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما في الذين كانوا يتخرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفاء والمروة والذين يطوفون ثم تخرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعدما ذكر الطواف بالبيت^(٥٧).

الصورة العاشرة: أن يبلغه النَّص مع التصحيف أو التحريف في بعض ألفاظه فيخفي عليه اللفظ الصحيح، ومن أمثلة هذه الصورة:

ما رواه أبو هريرة وجابر رضي الله عنهما قالوا: جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟» قال: لا، قال: «فصل ركعتين وتجاوز فيهما»^(٥٨).

فقوله: (قبل أن تجيء) قيل هو تصحيف، قال الحافظ أبو الحجاج المزي: «هذا تصحيف من الرواة، إنما هو (أصليت قبل أن تجلس)؟ فغلط فيه الناسخ، ثم قال: «وكتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيح البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولواهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما..»^(٥٩).

(٥٦) ينظر: أسباب النزول وأثرها في بيان التَّصْوُص، د. عماد الدين محمد الرشيد (ص ٤١-٦٦)، والبرهان في علوم اللزركشي (١ / ٢٢-٢٤).

(٥٧) أخرجه البخاري (١٥٦١)، ومسلم (٣١٣٩)، واللفظ للبخاري.

(٥٨) أخرجه ابن ماجه (١١١٤)، وأصل الحديث في البخاري (٨٨٩)، ومسلم (٢٠٦٠) من حديث جابر ا دون قوله: «قبل أن تجيء» ووردت تسمية سليك الغطفاني فقط عند مسلم، والحديث صححه الألباني دون قوله: «قبل أن تجيء».

(٥٩) ينظر: زاد المعاد (٢ / ٤٣٥)، التلخيص الحبير (١٧٨ / ٢)، فتح المغيب (٧٧ / ٣)، ويشكل على قول المزي أن الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣ / ٤٤٩)، أيضاً بلفظ: «قبل أن تجيء».

وقد أخذ بعض العلماء حكماً فقهياً بسبب هذا التصحيف، وهو مشروعية سنة الجمعة القبلية: قال أبو شامة المقدسي الشافعي: «قال بعض من صنّف في عصرنا: قوله (قبل أن تجيء) يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها، وليست تحية المسجد، كأنه توهم أن معنى قوله قبل أن تدخل المسجد أي أنه صلاهما في بيته، وليس الأمر كذلك»^(٦٠). وقال المجد ابن تيمية: «وقوله: (قبل أن تجيء) يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها، وليستا تحية للمسجد»^(٦١) وقد غلط هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(٦٢).

المبحث الثاني

الإحاطة بالنصوص الشرعية وعناية العلماء بجمعها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

الإحاطة بالنصوص الشرعية:

من المتقرر عادةً وواقعاً أنه لا يوجد أحدٌ أحاط بالنصوص الشرعية كلها فلم يفته منها شيء لا سيما الأحاديث والآثار، وقد قرر هذا الأصل كثير من العلماء: يقول الإمام الشافعي: «ما من أحدٍ إلا وتذهب عليه سنةٌ لرسول الله ﷺ وتعزب عنه»^(٦٣).

ويقول أيضاً: «لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيءٌ، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى علي السنن، وإذا فرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم ما كان ذهب عليه منها موجوداً عند غيره، وهم في العلم طبقات: منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع الأقل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمعه أكثرها دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم بل يطلب عن نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله بأبي هو وأمّي، فيتفرد جملة العلماء بجمعها، وهم درجات فيما وعوا منها»^(٦٤).

ويقول ابن عبد البر المالكي: «ولا أعلم أحدًا من الصحابة إلا وقد شدّ عنه بين علم الخاصة واردة بنقل الآحاد أشياء حفظها غيره، وذلك على من بعدهم أجوز، والإحاطة ممتنعة على كل أحد»^(٦٥).

ويقول الماوردي الشافعي: «جميع السنة لا يحيط بها واحد من العلماء، وإنما يحيط بها جميع العلماء، وإذا كان المجتهد محيطًا بأكثرها صحّ اجتهاده ليرجع فيما عزب عنه إلى من علم به»^(٦٦).

(٦٠) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٩٩) ولعله يقصد بقوله: «بعض من صنّف في عصرنا» المجد ابن تيمية فإنه في عصره وهو من رأى سنة الجمعة القبلية وما ذكره هو نص كلام المجد.

(٦١) منتقى الأخبار (٢ / ٢٢).

(٦٢) ينظر: زاد المعاد (٢ / ٤٣٤) ونقل هذا عن شيخه ابن تيمية، وينظر في أمثلة هذه الصورة: كتاب التصحيف وأثره في الحديث والفقهاء وجهود المحققين في مكافحته ت: أسطري جمال.

(٦٣) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (١ / ٥٧٥)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١ / ٣٨٩).

(٦٤) الرسالة (ص ٤٢).

(٦٥) الاستذكار (١ / ٢٣).

(٦٦) الحاوي (١٦ / ١٢٠).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : «الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النبي ﷺ يحدث، أو يفتي، أو يقضي، أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ويبلغه أولئك أو بعضهم لمن يبلغونه فينتهي علم ذلك إلى من يشاء الله من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئاً ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء، وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته، وأما إحاطة واحدٍ بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن ادعاؤه قط، واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله ﷺ وسنته وأحواله خصوصاً الصديق ﷺ، الذي لم يكن يفارقه حضراً ولا سفيراً بل كان يكون معه في غالب الأوقات حتى إنه يسمر عنده بالليل في أمور المسلمين، وكذلك عمر بن الخطاب ﷺ... وهذا باثٌ واسعٌ يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله ﷺ عدداً كثيراً جداً، وأما المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الإحاطة به، فإنه ألوفاً، وهؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأتقها وأفضلها، فمن بعدهم أنقص منهم، فخفاء بعض السنة عليه أولى فلا يحتاج إلى بيان.

فمن اعتقد أن كلَّ حديث صحيح قد بلغ كلَّ واحدٍ من الأئمة أو إماماً معيناً فهو مخطئٌ خطأً فاحشاً قبيحاً، ولا يقولن قائل: الأحاديث قد دونت وجمعت، فخفاؤها والحال هذه بعيد؛ لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جمعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين، ومع هذا فلا يجوز أن يدعي انحصار حديث رسول الله ه في دواوين معينة ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ﷺ فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد؛ بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة، وهو لا يحيط بما فيها»^(٦٧).

ويقول الإمام ابن الوزير ضمن كلامه عن شروط الاجتهاد: «الشرط الثالث: معرفة جملة من الأخبار النبوية، ويكفي فيها معرفة كتاب جامع مثل الترمذي وسنن أبي داود والبخاري ومسلم...، والذي يدل على أن جملة من الأخبار تكفيه ولا يجب الإحاطة بها أن الصحابة قد صح اجتهادهم وأحكامهم، ولم يحيطوا بها علماً، وكذلك التابعون وأئمة الإسلام، ولم يعلم أن أحداً أحاط بها، ولذا قال الشافعي: (علمان لا يحيط بهما أحد اللغة والحديث) وهذا صحيح، وهو قول الجماهير، والخلاف فيه شاذ، والحجة عليه واضحة»^(٦٨).

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني : «غير لائق أن يوصف أحدٌ من الأمة بأنه جمع الحديث جميعه حفظاً وإتقاناً، حتى ذكر عن الشافعي أنه قال: من ادَّعى أن السنة اجتمعت كلها عند رجل واحد فسق، ومن قال إن شيئاً منها فات الأمة فسق»^(٦٩).

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي : «والأئمة كلهم معترفون بأنهم ما أحاطوا بجميع نصوص الوحي...، وكثرة علم العالم لا تستلزم إطلاعه على جميع النصوص...» ثم ذكر بعض الشواهد في خفاء بعض النصوص على كبار الصحابة ي ثم قال:

«وأمثال هذا أكثر من أن تحصر، فهؤلاء الخلفاء الراشدون وهم هم، خفي عليهم كثيرٌ من قضايا

(٦٧) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص ٧٤ - ١٠٣) بتصرف يسير.

(٦٨) كتاب القواعد (ص ٤٢٣ - ٤٢٥).

(٦٩) نقله عنه البقاعي في النكت الوافية (١/ ١٢٦).

رسول الله ﷺ وأحاديثه مع ملازمتهم له، وشدة حرصهم على الأخذ منه، فتعلموه ممن هو دونهم في الفضل والعلم، فما ظنك بغيرهم من الأئمة الذين نشأوا وتعلموا بعد تفرق الصحابة في أقطار الدنيا؟ وروى عنهم الأحاديث عدول من الأقطار التي ذهبوا إليها!

والحاصل أن ظن إحاطة الإمام بجميع نصوص الشرع ومعانيها ظن لا يغني عن الحق شيئاً، وليس بصحيح قطعاً؛ لأنه لا شك أنه يفوته بعض الأحاديث فلم يطلع عليها، ويرويه بعض العدول عن الصحابة فيثبت عند غيره»^(٧٠).

والنقول في هذا عن أهل العلم كثيرة ومشهورة، والواقع يشهد بذلك، فلا يوجد عالم على مر العصور أحاط بسنة النبي ﷺ، حتى في حق أوسع الناس علماً بسنة النبي ﷺ، وأكملهم تحقيقاً لشروط الاجتهاد، وهم الصحابة والتابعون والأئمة الأربعة.

وقد خفي الدليل على كبار علماء الصحابة كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وغيرهم»^(٧١) حتى قال ابن القيم: «وهذا باب لو تتبعناه لرجاء سفرًا كبيرًا»^(٧٢).

وقد أفرد الزركشي رسالة تتعلق بهذا الباب وهي «الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة»، وللسيوطي رسالة في هذا وهي «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة» اختصر فيه ما ذكره الزركشي وزاد عليه.

كما خفي الدليل على كثير من التابعين وعلى الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد^(٧٣)، ولولا ضيق المقام لذكرنا نماذج كثيرة لذلك، وإذا خفي الدليل على هؤلاء الكبار - مع سعة علمهم وتبعهم للنصوص من مظانها - فغيرهم أولى بخفائها عنهم.

المطلب الثاني:

عناية العلماء بجمع الأدلة:

العناية بأدلة الكتاب والسنة بدأت في عهد النبي ﷺ امتثالاً لأوامر الله وأوامر رسوله ﷺ في تبليغ الدين وحفظه، وقد وردت نصوص كثيرة تأمر بذلك وتحث عليه كما في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) [التوبة: ١٢٢]،

ويقول النبي ﷺ: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٧٤).

(٧٠) أعضاء البيان (٧/ ٥٦٧ - ٥٧٠) يتصرف يسير.

(٧١) ينظر في هذه الأمثلة: رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية (ص ٧٦-٩٧)، وأعلام الموقعين لابن القيم (٣/ ١٥٥ - ١٦٠)، وكتاب استدراك بعض الصحابة ما خفي على بعضهم من السنن جمع ودراسة للدكتور سليمان الفتيان.

(٧٢) أعلام الموقعين (٣/ ١٦٠).

(٧٣) ينظر في بعض أمثلة ذلك: موطأ مالك رواية يحيى الليثي (١/ ٣١٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٢ - ٣٣)، التمهيد لابن عبد البر (٧/ ٢٣٤) (١٣/ ٢٣٠، ٢٣٤)، شرح مسلم للنووي (٨/ ١٩) (١٠/ ١٩١)، فتح الباري لابن حجر (٤/ ٣٩) (١٠/ ٩٤)، الروح لابن القيم (ص ١٠).

(٧٤) أخرجه البخاري (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو ب.

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»^(٧٥).
وكانت العناية بأدلة الشريعة تأخذ أوجهاً مختلفة منها:

١- حفظ الأدلة ونقلها وروايتها:

كان الصحابة والتابعون وتابعوهم والأئمة من بعدهم متفاوتين في هذا الباب على قدر حرصهم وملازمتهم للنبي صلى الله عليه وسلم فيمن عاصره، أو ملازمة من روى عنه وحدث بحديثه فيما بعد، وكان أعلم الصحابة بالكتاب والسنة الخلفاء الأربعة، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر بن الخطاب، وكان لكثرة الملازمة وسبق الإسلام أثر في ذلك.

فأما القرآن فقد اشتهر عدد من الصحابة بحفظه وإقراءه وتعليمه، ومنهم: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعد، وابن مسعود، وحذيفة ومولاه سالم، وابن عمر، وابن عباس، وعمر بن الخطاب، وعمر بن الخطاب، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة وغيرهم من المهاجرين -رضي الله عنهم أجمعين-.

وأما الأنصار فمنهم أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، ومجمع بن حارثة، وأنس بن مالك -رضي الله عنهم أجمعين-:

وكذلك التابعون اشتهر عدد كبير منهم بحفظ القرآن والعناية به^(٧٦).

وأما الحديث فكذلك كان له حفاظ ونقله من الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة بعدهم، ومن الصحابة من اشتهر برواية الحديث والإكثار منه، وقد رتبهم العلماء على حسب سعة مروياتهم، وممن أولى هذا الجانب اهتماماً المحدث بقي بن مخلد، وقد رتبهم ابن حزم على النحو التالي: أصحاب الألوף، ثم أصحاب الألف، ثم أصحاب المئتين، ثم أصحاب المائة، ثم أصحاب العشرات، ثم من دون ذلك، وهم أصحاب الأفراد وهم كثير جداً^(٧٧).

وكذلك التابعون وتابعوهم والأئمة من بعدهم اشتهر عدد كبير منهم بحفظ الحديث والعناية به، وقد ألف العلماء في ذلك مؤلفات جمعوا فيها حفاظ الحديث، ومن أشهرها كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي، والمعين في طبقات المحدثين له أيضاً، وطبقات الحفاظ للسيوطي وغيرها، وكانوا يقسمون الحفاظ ويلقبونهم بألقاب حسب سعة محفوظهم إلى: مسند ومحدث وحافظ^(٧٨).

٢- الجمع والتدوين والتأليف:

كان الصحابة يكتبون القرآن والحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان منهم من عرف بذلك، ثم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم جمع أبو بكر رضي الله عنه القرآن بعد حادثة اليمامة وقتال المرتدين حيث قتل في تلك المعركة عدد كبير من القراء ثم جمع مرة أخرى في عهد عثمان رضي الله عنه نظراً لاختلاف الناس في القراءة ونسخ منه عدة مصاحف وزعت على الأمصار.

(٧٥) أخرجه أبو داود (٣٦٦٢)، والترمذي (٢٦٥٦)، وابن ماجه (٢٣٠)، وصححه إسناده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٦٨٩) برقم (٤٠٤).

(٧٦) ينظر: إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي (ص ٣٤) وينظر لمعرفة حفاظ القرآن على مر العصور: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، وطبقات القراء للذهبي أيضاً، وغاية النهاية في طبقات القراء للجزري، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ للدكتور محمد سالم محيسن، قراء الصحابة وجهودهم في نشر وتعليم القرآن الكريم في الأمصار للدكتور محمد عبد القادر عبد الجليل.

(٧٧) ينظر: بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث ترتيب ابن حزم» (ص ٧٩ - ١٦٨).

(٧٨) ينظر: تدریب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٤٣).

وأما الحديث فكانت بدايات كتابته في عهد النبي ﷺ لكنه كان محصوراً ببعض الصحابة وبعض الأحاديث التي يكتبها الصحابة إلى بعضهم من خلال الرسائل والصحف، وكان الأعم الأغلب عليهم حفظ الحديث في الصدور، وسار الأمر كذلك مع نوع توسع في الكتابة في عصر التابعين إلى أن أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن حزم والزهري بكتابة السنة وجمعها، فبدأ التدوين والجمع، ثم في القرن الثالث وصل التدوين في السنة ذروته؛ إذ هو العصر الذهبي للتدوين حيث ظهر فيه أبرز النقاد وعلماء الحديث، ثم في القرنين الرابع والخامس استمر الأمر على يد كبار المحدثين فيهما.

وكانت المصنفات في الحديث متنوعة فمنها المسانيد، ومنها المعاجم، ومنها الصحاح، ومنها السنن، ومنها المصنفات، ومنها المستدرجات، ومنها المستخرجات^(٧٩). وكان للعلماء عناية خاصة بأدلة الأحكام من الكتاب والسنة فألفوا في آيات الأحكام وفي أحاديث الأحكام خاصة.

ومما أُلّف في آيات الأحكام: تفسير الخمسمائة آية من القرآن لمقاتل بن سليمان، وأحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي، وأحكام القرآن لأحمد بن علي الباغائي المالكي، وأحكام القرآن للشافعي جمع أبي بكر البيهقي، وأحكام القرآن لأبي الحسن إلكيا الهراسي الطبري الشافعي، وأحكام القرآن لأبي بكر بن العربي المالكي، وأحكام القرآن لعبد المنعم بن الفرس المالكي، والجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي المالكي، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز للسمين الحلبي الشافعي، وتيسير البيان لأحكام القرآن لابن نور الدين الموزعي الشافعي، وأحكام الكتاب المبين لعلي بن عبد الله الشنكلي الشافعي، والإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي الشافعي وغيرها^(٨٠).

وأما أحاديث الأحكام فمنها الكتب المسندة كالسنن الأربعة وسنن الدارمي والدارقطني والبيهقي، وكتب الصحاح كصحیح البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان، ومنها الموطأ للإمام مالك، والمنتقى لابن الجارود، وشرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار للطحاوي، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي، ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة وغيرها. ثم استخلص العلماء أحاديث الأحكام من الكتب المسندة فأفردوها بالتصنيف دون أسانيدها، ومن أشهر المؤلفات في ذلك: الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى لأبي محمد عبد الحق الأشبيلي، وعمدة الأحكام عن سيد الأنام لعبد الغني المقدسي، والمنتقى من أخبار المصطفى ﷺ للمجد ابن تيمية، والإمام لابن دقيق العيد، والمحرر في أحاديث الأحكام لابن عبد الهادي، وتقريب الأسانيد وترتيب المسانيد لأبي الفضل العراقي، وبلوغ المرام من أحاديث الأحكام لابن حجر العسقلاني وغيرها.

كما اعتنى العلماء بتخريج أحاديث كتب الفقه المذهبية كالبدن المنير لابن الملتن والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني كلاهما في تخريج أحاديث الرافعي الكبير في المذهب الشافعي، والدراية لابن حجر ونصب الراية للزيلعي كلاهما في تخريج أحاديث الهداية للمرغيناني الحنفي،

(٧٩) ينظر للتوسع في تدوين السنة وحفظها: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه د. محمد مصطفى الأعظمي، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة د. أكرم ضياء العمري، تدوين السنة النبوية نشأتها وتطورها د. محمد بن مطر الزهراني.

(٨٠) ينظر للتوسع في هذا: تفاسير آيات الأحكام ومناهجها ت: أ. د. علي بن سليمان العبيد.

وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ الألباني.

وألّفوا في الخلاف الفقهي الحديثي مثل كتاب الخلافات للبيهقي، وكتاب التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي الحنبلي.

وألّفوا في ناسخ الحديث ومنسوخه، ومشكله، ومختلفه، وغريبه، وعلله ورجاله، وألّفوا في شروح الأحاديث المسندة كالمسانيد والصحاح والسنن، وفي شروح أحاديث الأحكام، وهذه المؤلفات تفوق الحصر لكثرتها^(٨١).

والمقصود مما سبق بيان عناية العلماء بأدلة الأحكام حفظاً وتعليماً وجمعاً وتأليفاً بحيث يتيسر لأهل العلم الوصول للدليل من الكتاب والسنة في حكم المسألة.

المبحث الثالث:

أثر خفاء النص، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر خفاء النص في المسائل الأصولية:

إن موضوع أصول الفقه هو الأدلة الإجمالية من حيث إثباتها للأحكام الكلية، والمسائل الأصولية لها تعلق بالنص الشرعي من جهتين:

الأولى: من حيث الإثبات والترجيح والاختيار في المسائل الأصولية نفسها؛ إذ المسائل الأصولية تعتمد في إثباتها على الأدلة النقلية والعقلية.

الثانية: من حيث أن موضوع المسألة الأصولية ومتعلقها هو الدليل الشرعي.

وظهور النص وخفاؤه له أثر في الجهتين، ولتعلقه بالجهة الأولى ارتباطاً بقطعية أصول الفقه أو ظنيته؛ إذ لازم القول بالقطعية ظهور النص ظهوراً بيئاً بحيث لا يخفى على أحد، والمسائل الأصولية الظنية لها أدلة ظاهرة وإنما يحصل الخلاف فيها لتعارض الأدلة أو الاختلاف في فهمها أو الترجيح بينها بمرجحات مختلفة، وتتبع مضان خفاء النص في المصنفات في الانفرادات في المسائل الأصولية، والآراء الشاذة في المسائل الأصولية، والتوقف في المسائل الأصولية نجد أنه لا تكاد توجد مسائل أصولية يذكر فيها أن القائل بالقول المنفرد أو الشاذ أو الوقف قال به لخفاء النص . وقد تعلق بخفاء النص عدد من المسائل الأصولية منها:

المسألة الأولى: اشتراط العلم في التكليف:

من شروط التكليف علم المكلف بما كُلف به، وهو إما بالدليل في حق المجتهد ومن يفهم الخطاب أو بسؤال أهل العلم في حق العامي المقلد، وقد ذكر العلماء العلم ضمن شروط التكليف، وعدوا الجهل من عوارض الأهلية وموانع التكليف^(٨٢).

(٨١) ينظر للاستزادة: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره للدكتور محمد بن مطر الزهراني.

(٨٢) ينظر: المستصفى (١/ ٢٣٥)، المحصول (٢/ ٢٦١)، البحر المحيط (١/ ٣٨٥)، الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/ ٣٨١)، المنشور في القواعد (٢/ ١٥)، روضة الناظر (١/ ٢٣٣)، فواتح الرحموت (١/ ١٤٣)، شرح الكوكب المنير (١/ ٤٩٠)، كشف الأسرار للبخاري (٤/ ٥٣٤)، كشف الأسرار للنسفي (٢/ ٥١٩)، عوارض الأهلية عند الأصوليين د. حسين الجبوري (ص ٣٣٤ - ٣٥٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأمر والنهي الذي يسمّيه بعض العلماء التكليف الشرعي هو مشروط بالممكن من العلم والقدرة، فلا تجب الشريعة على من لا يمكنه العلم كالمجنون والطفل...»^(٨٣). وقال ابن القيم: «إذا نزلت بالعامي نازلة، وهو في مكان لا يجد من سألته عن حكمها ففيه طريقان للناس: أحدهما أن له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في الحظر والإباحة والوقف؛ لأن عدم المرشد في حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة

إلى الأمة، والطريقة الثانية أنه يخرج على الخلاف في مسألة تعارض الأدلة عند المجتهد هل يعمل بالأخف أو بالأشد أو يتخير، والصواب أنه يجب عليه أن يتقي الله ما استطاع، ويتحرى الحق بجهده ومعرفة مثله، وقد نصب الله تعالى على الحق أمارات كثيرة... فإن قُدِّرَ ارتفاع ذلك كله، وعدمت في حقه جميع الأمارات فهنا يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة إليها كمن لم تبلغه الدعوة، وإن كان مكلفًا بالنسبة إلى غيره، فأحكام التكليف تتفاوت بحسب التممكن من العلم والقدرة»^(٨٤).

المسألة الثانية: من لم يبلغه الناسخ هل هو نسخ في حقه أم لا؟:

إذا نزل الناسخ، ولم يبلغ قومًا، فهل يكون نسخًا في حقهم؟ اختلف في هذا على قولين^(٨٥). القول الأول: لا يكون نسخًا في حقهم، وهو قول الجمهور، فهو قول الحنفية^(٨٦)، والمالكية^(٨٧)، وهو ظاهر مذهب الحنابلة^(٨٨)، ووجه عند الشافعية^(٨٩)، واختاره الغزالي^(٩٠).

وحجة هذا القول ما يلي:

أ- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: «بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»^(٩١).

ووجه الاستدلال منه أنهم اعتدوا فيما مضى من صلاتهم فلم يثبت النسخ في حقهم حال نزول الناسخ بل حال علمهم.

ب- أن الخطاب لا يتوجه إلى من لا علم له به كما لا يخاطب النائب والمجنون لعدم علمهما وتمييزهما.

ج- أنه مأمور بالأمر الأول، ومتى تركه مع جهله بالناسخ كان عاصيًا، فدل على أن الخطاب باقٍ

(٨٣) مجموع الفتاوى (١٠ / ٣٤٤).

(٨٤) أعلام الموقعين (٥ / ١٠٩ - ١١٠).

(٨٥) هناك قول ثالث حكاه الزركشي في البحر المحیط (٤ / ٨٥)، وهو التفريق بين الأحكام التكليفية والأحكام الوضعية فلا يكون النسخ ثابتًا في حقهم قبل العلم في الأحكام التكليفية ويكون ثابتًا قبل علمهم في الأحكام الوضعية، ولم يذكر الزركشي من قال به، ويظهر أنه مبني على اشتراط العلم في الحكم التكليفي دون الحكم الوضعي، وفي المسألة تفاصيل كثيرة في بيان صور المسألة اختلفت فيها مناهج الأصوليين ويطول ذكرها وإنما المقصود هنا بيان وجه ارتباط المسألة بخفاء النص.

(٨٦) ينظر: تيسير التحرير لابن أمير بادشاه (٢١٧ / ٣)، فواتح الرحموت (٢ / ٨٩).

(٨٧) ينظر: المحصول لابن العربي (ص ١٤٨)، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢ / ٧٣٣ - ٧٣٥)، تحفة المسؤول للرهبوني (٣ / ٤٢٧)، لباب المحصول (١ / ٣٠٩).

(٨٨) ينظر: العدة (٣ / ٨٢٣ - ٨٢٥)، روضة الناظر (١ / ٣١٨ - ٣٢٠)، شرح الكوكب المنير (٣ / ٥٨٠).

(٨٩) ينظر: شرح اللمع (١ / ٥٢٥)، قواطع الأدلة (٣ / ١٨٥)، الحاوي للماوردي «أدب القاضي» (١٦ / ٨١)، الإحكام للأمدى (٤ / ١٥٩٣).

(٩٠) ينظر: المستصفي (١ / ٣١٧).

(٩١) أخرجه البخاري (٣٩٥)، ومسلم (١٢٠٦).

عليه (٩٢).

القول الثاني: أنه يكون نسخاً في حقهم، ولا يعتبر علمهم به، وهو الوجه الثاني عند الشافعية يعلم (٩٣) اختاره ابن برهان (٩٤)، والشيرازي في التبصرة (٩٥)، وذكر أبو الخطاب إنه يتوجه على مذهب أحمد أن يكون نسخاً بناء على قوله في الوكيل: «ينعزل بعزل الموكل وإن لم يعلم» (٩٦).

المسألة الثالثة: انعقاد الإجماع إذا كان المنفرد بالقول المخالف قد خفي عليه النص:

إذا انفرد المجتهد بقول خالف فيه بقية العلماء وكان خلافه لخفاء النص عليه فهل تعتبر المسألة إجماعية فلا يعتدُّ بقوله؟.

قال ابن السبكي: «إذا كان العلماء كلهم إلا الشافعي على مقتضى حديث والشافعي بخلافه لعدم اطلاعه، فإذا صحَّ صارت المسألة إجماعية؛ لأنه لم يكن خالف فيها إلا الشافعي، وتبين بالحديث أن قوله مرجوع عنه، أو لا حقيقة له، فلا ينسب إليه؛ بل ينسب إليه خلافه موافقة لبقية العلماء، فيكون إجماعاً، فينقض قضاء القاضي بخلافه لمخالفة النص والإجماع، ولو اتفق ذلك لغير الشافعي ممن لم يقل مثل قوله كان نقض قضاء القاضي به لمخالفة النص فقط لا لمخالفة الإجماع» (٩٧).

وقال الشاطبي: «وإنما يعتدُّ في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة، كانت مما يقوي أو يضعف، وأما إذا صدرت عن مجرد خفاء الدليل أو عدم مصادفته فلا، فلذلك قيل: إنه لا يصح أن يعتدُّ بها في الخلاف، كما لم يعتد السلف الصالح بالخلاف في مسألة ربا الفضل، والمتعة، ومحاشي النساء (٩٨)، وأشباهاها من المسائل التي خفيت فيها الأدلة على من خالف فيها» (٩٩).

وقد أكد غير واحد من أهل العلم أن القول الشاذ المخالف للدليل القطعي لا يعتدُّ به، وإذا كان لا يعتد به فخلافه غير معتبر، فالمسألة إجماعية سواء صرح بأن قوله هو ما وافق الحديث كما قال الشافعي وغيره من الأئمة أو لم يصرح.

المسألة الرابعة: قول الصحابي إذا خالف النص:

إذا قال الصحابي قولاً مخالفاً للنص بالكلية، وعلمنا قطعاً أنه لم يعلم بالنص أو غلب على ظننا ذلك، فإن قول الصحابي يترك ويعمل بالنص (١٠٠)، وإنما تحمل مخالفة الصحابي للنص وفتواه وعمله بخلافه على أحسن الوجهين، وهو أنه أفتى وعمل بخلاف النص؛ لأنه خفي عليه، ولم يبلغه، ولو بلغه لرجع إليه وعمل به، وهذا هو الواقع العملي عند الصحابة ي حينما يخالفون النص

(٩٢) ينظر في الأدلة: العدة لأبي يعلى (٨٢٣ / ٣ - ٨٢٥)، الإحكام للآمدي (١٥٩٣ / ٤)، شرح اللمع للشيرازي (١ / ٥٢٥).

(٩٣) ينظر: المصادر السابقة في بيان الوجه الأول عند الشافعية.

(٩٤) ينظر: البحر المحیط للزرکشي نقلًا عن الأوسط لابن برهان (٤ / ٨٣).

(٩٥) ينظر: التبصرة (ص ٢٨٢)، وفي شرح اللمع (١ / ٥٢٥) اختار الوجه الأول عند الشافعية.

(٩٦) ينظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢ / ٣٩٥).

(٩٧) معنى قول الإمام المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي لابن السبكي (ص ١١٣ - ١١٤).

(٩٨) يريد إثبات النساء من الدبر.

(٩٩) الموافقات (٤ / ٥٣٣ - ٥٣٤).

(١٠٠) ينظر في هذه الصورة: مخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف دراسة نظرية تطبيقية أ.د.عبد الكريم التملة (ص ١٧٤ - ١٨٨)، وقد نقل العلائي الاتفاق على ذلك في كتابه إجمال الإصابة في أقوال الصحابة (ص ٩٢)

ثم يطلعون عليه حيث يتركون ما عملوا به مباشرة ويتمسكون بالنص، ومن أمثلة ذلك:

أ- أن عائشة ل قالت: حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر فحاضت صفيية فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت: يا رسول الله إنها حائض قال: «حايستنا هي؟!» قالوا: يا رسول الله أفاضت يوم النحر قال: «أخرجوا»^(١٠١).

وكان عمرا يأمر الحائض بالمقام لطواف الوداع، فهنا خالف عمرا الحديث في إسقاط طواف الوداع عن الحائض، ويغلب على الظن عدم علم عمرا بالحديث وإلا لعمل به، ولذا كان زيد بن ثابت يقول بقول عمرا حتى بلغه حديث إسقاط الوداع عن الحائض فقد روى طاوس قال: كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت: تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟! فقال له ابن عباس: إما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ قال: فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت»^(١٠٢).

ب- عن عبد الله بن عباس ﷺ قال: كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم فجعل الفضل ينظر إليها وتتنظر إليه، وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم» وذلك في حجة الوداع^(١٠٣).

وجاء عن ابن عمر ﷺ قوله: «لا يحج أحد عن أحد»^(١٠٤) وهو خلاف الحديث، والظن أن ابن عمر ﷺ لم يعلم بالحديث وإلا لعمل به.

المسألة الخامسة: نسبة القول الموافق للدليل للمجتهد إذا لم يبلغه النص:

يثبت مذهب المجتهد بطرق متعددة منها: منطوق قوله، ومفهومه، وفعله، وإقراره، ولازم مذهبه، والقياس والتخريج على منصوص كلامه على تفصيل في بعض هذه الطرق، وهنا طريق آخر ذكره الأصوليون، وهو نسبة القول للمجتهد من خلال ما دلَّ عليه الحديث الذي خفي عليه؛ بناءً على أن الأئمة الأربعة متفقون على العمل بالكتاب والسنة وعدم مخالفتها، وقد أمروا بعرض آرائهم على الكتاب والسنة، فما وافق منها الكتاب والسنة أخذ به وإلا ترك، وجاء عن بعضهم قوله: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي»^(١٠٥)، وقال مالك: «إنما أنا بشر أخطيء وأصيب فانظروا في رأيي فإن وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»^(١٠٦).

قال أبو شامة المقدسي: «ما صحَّ من حديثه ﷺ، ودلَّ على حكم لا نصَّ للشافعي على خلافه فهو مذهبه، لا شك فيه؛ أخذاً من قوله، ومما أمر به»^(١٠٧).

(١٠١) أخرجه البخاري (١٦٤٦).

(١٠٢) أخرجه مسلم (٣٢٨٥).

(١٠٣) أخرجه البخاري (١٧٥٦)، ومسلم (٣٣١٥).

(١٠٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٦٠ / ٣) برقم (١٥٣٥٣)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤ / ٦٦).

(١٠٥) نقل بعضهم هذه العبارة عن الأئمة الأربعة. ينظر: حاشية ابن عابدين (١ / ٣٨٥) نقلاً عن ابن عبد البر والشعراني.

(١٠٦) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٧٠).

(١٠٧) خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص ١٤٩)، وينظر: معنى قول الإمام المطلبي إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي لابن السبكي (ص ١٠٤)، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد للشيخ بكر أبو زيد (١ / ٢٥٣).

وقد اختلف في المسألة على قولين^(١٠٨):

القول الأول: أن القول الموافق للحديث لا ينسب للإمام، وهو اختيار ابن الصلاح^(١٠٩)، والنووي^(١١٠).

القول الثاني: أن القول الموافق للحديث ينسب للإمام، وقد نسب ابن الصلاح هذا القول لكثير من الشافعية^(١١١)، وهو قول أبي شامة المقدسي^(١١٢)، وابن القيم^(١١٣)، وقد اشترطوا لذلك شروطًا وهي^(١١٤):

- ١- أن يكون الناظر من أهل الاجتهاد في المذهب.
 - ٢- أن يغلب على ظنه عدم اطلاع إمامه على الحديث أو لم يعلم صحته.
 - ٣- انتفاء المعارض للحديث.
- المسألة السادسة: هل يَأْتِمُّ من خالف النصَّ لخفائه عليه؟:

هذه المسألة متعلقة بمسألة التصويب والتخطئة، وتأثير المخطيء في المسائل الشرعية، وفيها تفصيل واختلاف كثير، وهي ترجع لمسألتين^(١١٥):

المسألة الأولى: التصويب والتخطئة في القطعيات والظنيات.

والمسألة الثانية: التأثيم عند المخطئة في القطعيات والظنيات. والذي عليه أكثر أهل العلم أن الحق واحد لا يتعدد، وأن المصيب واحد في الحكم، وإن كان الكل مصيبًا في اجتهاده إذا سلك المسالك الشرعية المعتبرة^(١١٦).

وأما التأثيم فالذي ينقله أكثر الأصوليين أن المجتهد المخطيء آثم في القطعيات دون الظنيات^(١١٧)،

(١٠٨) ينظر للتوسع في المسألة: التمهذب دراسة نظرية نقدية للدكتور خالد الرويع (١ / ٣٢٨ - ٣٣٦).

(١٠٩) ينظر: أدب المفتي والمستفتي (ص ٥٣ - ٥٤).

(١١٠) ينظر: المجموع شرح المهذب (١ / ٦٣ - ٦٤).

(١١١) ينظر: أدب المفتي والمستفتي (ص ٥٢).

(١١٢) ينظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول (ص ١٤٩).

(١١٣) ينظر: إعلام الموقعين (٥ / ١٣٣ - ١٣٥).

(١١٤) ينظر: أدب المفتي والمستفتي (ص ٥٨ - ٥٩)، إعلام الموقعين (٥ / ١٣٣ - ١٣٥)، شرح تنقي الفصول للقرافي (ص ٤٥٠)، التمهذب دراسة نظرية نقدية للدكتور خالد الرويع (١ / ٣٣١).

(١١٥) ينظر للتوسع في هذه المسألة: كتاب التصويب والتخطئة وأثرهما في مسائل أصول الفقه د. يحيى بن حسين الظلمي وهو رسالة دكتوراه مطبوعة في مجلدين، وهذا الكتاب أوسع من تكلم في المسألة وفضلها.

(١١٦) ينظر: المستصفي (٢ / ١٠٧١)، الأحكام للآمدي (٥ / ٢١٣٢)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢ / ٩٢٨)، العدة (٥ / ١٥٤٠)، روضة الناظر (٣ / ٩٧٥)، شرح الكوكب المنير (٤ / ٤٨٩)، تيسير التحرير (٤ / ٢٠٢)، فوائح الرحموت (٢ / ٣٨١)، التصويب والتخطئة للظلمي (١ / ١٠٧ - ١٤٧، ٢٥١ - ٤٦٢).

(١١٧) ينظر: المستصفي (٢ / ١٠٦٠)، الأحكام للآمدي (٥ / ٢١٢٩)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢ / ٩٢٧)، نفائس الأصول للقرافي (٩ / ٤٠٥٨)، روضة الناظر لابن قدامة (٣ / ٩٧٥)، التصويب والتخطئة للظلمي (١ / ١٤٨ - ١٨٥).

وذهب بعض المحققين كابن حزم^(١١٨)، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(١١٩)، وابن القيم^(١٢٠)، والطوفي^(١٢١)، والشاطبي^(١٢٢)، إلى أن المجتهد المخطيء من المسلمين إذا حسن قصده وسلك المسالك الصحيحة في الاجتهاد فإنه يكون معذورًا سواء كان ذلك في القطعيات أو الظنيات؛ بل هو مأجور على اجتهاده مغفور له، وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية إجماع السلف على ذلك^(١٢٣)، واستدل

أصحاب هذا القول بأدلة منها:

أ- ظواهر النصوص التي جاءت بعذر المجتهد المخطيء مطلقًا، وهي عامة لا تفرق بين خطأ وخطأ إذا كان قد سلك المسلك الصحيح في الاجتهاد كقوله تعالى: (ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) [الأحزاب: ٥]، وقوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [البقرة: ٢٨٦]، وحديث «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(١٢٤).

ب- إجماع الصحابة على عذر المخطيء في القطعيات والظنيات دون تفریق^(١٢٥).

ج- أنه قد ثبت العذر في الخطأ في المسائل العملية، وهي تجمع العلم والعمل، فلئن يعذر المجتهد في المسائل العلمية فقط من باب أولى^(١٢٦).

وعليه فالمجتهد المخطيء بسبب خفاء النص يكون معذورًا في خطئه مغفورًا له مأجورًا على اجتهاده، وهذا ظاهر في حوادث كثيرة وقعت للصحابة أفتوا فيها بخلاف النص لعدم بلوغه إياهم، ولم يؤثم بعضهم بعضًا على ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: (لَا

(١١٨) ينظر: الإحكام (٨ / ٥٩٠).

(١١٩) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣ / ١٢٥) (١٩ / ٢١٣) (٢٣ / ٣٤٦)، منهاج السنة النبوية (٥ / ٢٣٩).

(١٢٠) ينظر: أعلام الموقعين (١ / ٩١).

(١٢١) ينظر: شرح مختصر الروضة (٣ / ٦١١، ٦٦١).

(١٢٢) ينظر: الاعتصام (١ / ١٧٨).

(١٢٣) ينظر: منهاج السنة النبوية (٥ / ٢٣٩)، مجموع الفتاوى (١٣ / ١٢٥).

(١٢٤) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦ / ٨٤) من حديث ابن عباس ب، وله عدة طرق وشواهد يتقوى بها. ينظر: التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (١ / ٦٧١).

(١٢٥) ينظر: منهاج السنة النبوية (٥ / ٩١)، مجموع الفتاوى (٢ / ٤٩١) (١٢ / ٤٨٩) (١٩ / ٢١٠).

(١٢٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩ / ٢٠٨).

يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ [البقرة: ٦٨٢]، وفي الصحيح أن الله قال: «قد فعلت» (١٢٧) (١٢٨).

المسألة السابعة: اشتراط الإحاطة بالسنة للاجتهد:

ذكر بعض الأصوليين قولاً شاذاً في اشتراط الإحاطة بجميع الأحاديث لبلوغ درجة الاجتهاد، وأنه يجب أن لا يخفى على المجتهد حديث.

قال الإمام ابن الوزير ضمن كلامه عن شروط الاجتهاد: «الشرط الثالث: معرفة جملة من الأخبار النبوية، ويكفى فيها معرفة كتاب جامع مثل الترمذي وسنن أبي داود والبخاري ومسلم...، والذي يدل على أن جملة من الأخبار تكفيه ولا يجب الإحاطة بها أن الصحابة قد صحَّ اجتهادهم وأحكامهم، ولم يحيطوا بها علمًا، وكذلك التابعون وأئمة الإسلام، ولم يُعَلِّمَ أن أحداً أحاط بها، ولذا قال الشافعي: (علمان لا يحيط بهما أحد اللغة والحديث)، وهذا صحيح، وهو قول الجماهير، والخلاف فيه شاذٌ، والحجة عليه واضحة» (١٢٩).

المسألة الثامنة: تجديد الاجتهاد وتغييره ونقضه:

إذا اجتهد المجتهد في واقعة وبلغ إلى حكمها، ثم تكررت تلك الواقعة مرة أخرى فهل يجدد الاجتهاد؟ هذا له حالتان:

الحالة الأولى: ما يجب فيها التجديد باتفاق، ولها صورتان:

الصورة الأولى: إذا وجد ما يقتضي تجديد الاجتهاد، ويقتضي الرجوع قطعاً كظهور دليل قاطع في المسألة لم يكن قد اطلع عليه أو تغيير العرف الذي تبنى عليه المسألة.

الصورة الثانية: إذا تجدد ما يحتمل الرجوع، وكان المجتهد ناسياً لدليل المسألة.

الحالة الثانية: ما اختلف في وجوب التجديد فيها، ولها صورتان:

الصورة الأولى: إذا تجدد ما يحتمل معه الرجوع، ولم يقطع به، وكان ذاكراً لدليل المسألة.

الصورة الثانية: إذا لم يتجدد ما يحتمل الرجوع لكنه نسي دليل المسألة.

ففي هاتين الصورتين وقع خلاف بين الأصوليين في وجوب التجديد: فمنهم من قال: يجب عليه تجديد الاجتهاد مطلقاً، وهو قول الأكثر، وذلك لاحتمال أن يتغير اجتهاده؛ فإن هذا يقع كثيراً؛ ولأنه لو لم يجدد كان مقلداً لنفسه، وقاسوه كذلك على تجديد الاجتهاد في القبلة حيث يجب تجديد الاجتهاد عند تكرار الواقعة، ومنهم من قال: لا يلزمه التجديد مطلقاً؛ لأنه إيجاب بلا دليل؛ ولأنه استفترغ جهده في المسألة وانتهى فلا حاجة لإعادته، ومنهم من قال: إن كان ذاكراً لدليله لم يجب إلا واجب؛ وذلك قياساً على المجتهد في الحال، ومنهم من قال: إن طالت المدة وجب التجديد وإلا فلا، ومنهم من قال: إن كانت المسألة من القطعيات أو كانت مما يتكرر كثيراً فإنه

(١٢٧) أخرجه مسلم (٣٤٥) من حديث ابن عباس ب.

(١٢٨) مجموع الفتاوى (١٩ / ١٩١ - ١٩٢).

(١٢٩) كتاب القواعد (ص ٤٢٣ - ٤٢٥).

لا يجدد الاجتهاد وإلا فيجدد (١٣٠).

وهذا يبين أن ظهور النَّصِّ وخفائه، وحضوره ونسيانه مؤثر في تجديد الاجتهاد أو عدمه. وكذلك تغير الاجتهاد بسبب ظهور النَّصِّ بعد خفائه (١٣١)، فيجب على المجتهد إن ظهر له نصٌّ يخالف قوله أن يأخذ بالنَّصِّ ويرجع عن قوله، وقد كان هذا عمل الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم، بل إنهم أوصوا تلاميذهم وأتباعهم بعرض فتاويهم على الكتاب والسنة، فما وافقهما أخذوا به، وإلا تركوه، وأخذوا بما في الكتاب والسنة، وقد مر بنا في بعض شواهد ذلك فيما مضى (١٣٢).

وأما نقض الاجتهاد فهو «إبطال الاجتهاد وإفساده بعد أن وجد»، ويكون نقض الاجتهاد إذا ظهر أنه يخالف النَّصِّ أو الإجماع أو القياس القطعي أو القواعد القطعية، فإذا خالف أحد هذه الأمور الأربعة لغير معارض ورد من جهة الشارع فإنه ينقض (١٣٣). وبناء عليه فإن ظهور النَّصِّ بعد خفائه مؤثرٌ في تغير الاجتهاد وفي نقضه.

المطلب الثاني: أثر خفاء النَّصِّ في علوم الشريعة:

كما أن لخفاء النَّصِّ أثرًا في المسائل الصولية فكذلك له أثر في مختلف علوم الشريعة فقهاً وتفسيراً وعقيدةً، بالإضافة إلى أن المسائل الأصولية السابقة في الأثر الأصولي ينسب عليها فروع فقهية هي من الأثر الفقهي لخفاء النَّصِّ، فتلك المسائل هي أثر تنظيري وفروعها الفقهية أثر تطبيقي، كما أن كل مسألة فقهية أفتى فيها مجتهد لخفاء النَّصِّ عليه هي من الأثر الفقهي لخفاء النَّصِّ ولها أمثلة لا تنحصر، ولعل بعضها مرّ في ذكر الصور.

ومن الآثار التطبيقية لخفاء النَّصِّ ما يلي:

المسألة الأولى: التوقف في المسائل الشرعية:

كثيراً ما يتوقف بعض المجتهدين في المسألة، وللتوقف أسباب متعددة، ومن أهمها خفاء دليل المسألة على المجتهد، وكثيراً ما نجد العلماء يقولون عند عدم علمهم بالنَّصِّ: لا أدري، ولا علم لي، ولا أعرف، ولا أقول فيها شيئاً، وما سمعت فيها شيئاً ونحو ذلك من العبارات (١٣٤)، بل إن النبي ﷺ كان يتوقف أحياناً حينما يُسئل ينتظر الوحي في ذلك.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «كان له إذا سئل عن الشيء الذي لم يُوحَ إليه فيه حالان: إما أن يقول لا أدري، وإما أن يسكت حتى يأتيه بيان ذلك بالوحي، والمراد بالوحي أعمُّ من المتعبَّد

(١٣٠) ينظر: البرهان (١/ ٨٧٨)، المجموع للنووي (١/ ٧٨)، المحصول (٦/ ٦٩)، الإحكام للأمدى (٥/ ٢٢٠٥)، البحر المحيط (٦/ ٣٠٢)، سلم الوصول (٤/ ٦٠٦ - ٦٠٧)، التمهيد لأبي الخطاب (٤/ ٣٩٤)، أعلام الموقعين (٥/ ١٣٢)، شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٥٣)، تغير الاجتهاد دراسة تأصيلية تطبيقية د. أسامة الشيبان (١/ ٢١٨ - ٢٣٦).

(١٣١) تغير الاجتهاد هو «تحول المجتهد عن رأيه في المسألة الاجتهادية وتبدل حكمه فيها لموجب يقضي ذلك بحيث يفتي أو يقضي بخلاف ما أفتى أو قضى به فيها سابقاً» ينظر: تغير الاجتهاد دراسة تأصيلية تطبيقية د. أسامة الشيبان (١/ ١٧٨ - ١٨٥).

(١٣٢) ينظر نماذج في تغير اجتهاد المجتهدين من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم في: تغير الاجتهاد دراسة تأصيلية تطبيقية د. أسامة الشيبان (٣/ ٢١٥ - ٣٤٤).

(١٣٤) ينظر: المستصفى (٢/ ١١١٨)، الإحكام للأمدى (٥/ ٢١٠٦٠)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٨)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢٦٦)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢/ ٩٣٩)، نفائس الأصول (٩/ ٤٠٩٥)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤١)، تيسير التحرير (٤/ ٢٣٤)، شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٠٣)، نقض الاجتهاد دراسة أصولية أ. د. أحمد العنقري.

(١٣٤) ينظر في كون خفاء النَّصِّ سبباً للتوقف: التوقف وأثره في اختلاف الفقهاء دراسة فقهية مقارنة ت: محمود حربي عبد الفتاح شعبان (ص ٨٤).

بتلاوته ومن غيره» (١٣٥).

يقول الكاساني الحنفي: «والتوقف فيما لا يعرف لعدم دليل المعرفة، ولتعارض الأدلة، وانعدام ترجيح البعض على البعض أمانة كمال العلم وتمام الورع» (١٣٦).

ويقول ابن القيم عن الإمام أحمد: «وقد يتوقف في الفتوى لتعارض الأدلة عنده، أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين» (١٣٧).

المسألة الثانية: تعدد الروايات والأقوال عن المجتهد: ينقل عن الأئمة من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة عدة أقوال في المسألة الواحدة تارة تسمى روايات، وتارة تسمى أقوالاً، ولهذا التعدد أسباب متعددة

منها أن دليل المسألة قد يخفى عن المجتهد فيقول بقول ثم حين يظهر له النص يرجع إليه، ويقول بقول آخر، فننقل عنه تلك الروايات والأقوال، وهناك اختلاف وتفصيل في نسبة جميع الروايات والأقوال للمجتهد، وهو يعتمد على بعض القيود كمعرفة المتقدم والمتأخر، والتصريح بالرجوع، والنص على الاختيار وغير ذلك مما هو مبسوط في موضعه من كتب الأصول والفتوى (١٣٨).

قال أبو سفيان المستملي: سألت أحمد عن مسألة فأجابني فيها، فلما كان بعد مدة سألته عن تلك المسألة بعينها فأجابني بجواب خلاف الجواب الأول، فقلت له: أنت مثل أبي حنيفة الذي كان يقول في المسألة الأقاليل، فتغير وجهه، وقال: يا موسى ليس لنا مثل أبي حنيفة، أبو حنيفة كان يقول بالرأي، وأنا أنظر في الحديث، فإذا رأيت ما هو أحسن أو أقوى أخذت به وتركت القول الأول (١٣٩).

المسألة الثالثة: ظهور المفردات والأقوال الشاذة:

المفردات هي «المسائل الفقهية التي انفرد فيها أحد الأئمة الأربعة بقول مشهور في مذهبه لم يوافق فيه أحد من الأئمة الثلاثة الباقين» (١٤٠)، وقد يكون للانفراد دليل معتبر وربما كان هو القول الراجح حسب دليله.

والقول الشاذ هو «التفرد بقول مخالف للسواد الأعظم من المجتهدين بلا مستند من سماع أو قياس أو حجة معتبرة» (١٤١).

ويعتبر خفاء النص سبباً في الشذوذ عن السواد الأعظم من المجتهدين، وهذا ظاهر في كثير من الشواهد الموثقة في كتب الفقه المقارن وكتب الإجماع.

وكذلك خفاء النص من أسباب الإنفراد، وقد يكون خفاؤه عن صاحب القول المنفرد، وقد يكون العكس، فقد ينفرد المجتهد بالاطلاع على دليل لم يطلع عليه الأئمة الثلاثة الباقون.

المسألة الرابعة: ظهور الاختلاف في المسائل الشرعية:

(١٣٥) فتح الباري (١٣ / ٣٠٣)، وينظر: التبصرة للشيرازي (ص ٥٢٣).

(١٣٦) بدائع الصنائع (٣ / ٥٠).

(١٣٧) أعلام الموقعين (١ / ٦٧)، وينظر: المدخل لابن بدران (ص ١٢٨)، المسائل الفقهية التي توقف فيها الإمام أحمد لأبي العباس الضميري رياض بن أحمد.

(١٣٨) ينظر: ظاهرة تعدد الروايات عن الإمام أحمد أسبابها وآثارها في الفقه الحنبلي د.عبد المجيد صلاحين (ص ٢٢٧)، التمهيد دراسة نظرية نقدية د. خالد الرويتع (٣ / ١١٣٥ - ١١٩٤)، تغير الاجتهاد دراسة تاصيلية تطبيقية د. أسامة الشيبان (٣ / ١٦٤ - ١٧٥).

(١٣٩) المسودة (٢ / ٩٤١).

(١٤٠) مقدمة الدكتور عبد الله المطلق لكتاب المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد للبهوتي (١ / ١٥٠).

(١٤١) ينظر: القول الشاذ وأثره في الفتيا: د. أحمد بن علي بن سير المباركي (ص ٧٥).

يعتبر خفاء النص أحد أسباب الاختلاف بين الفقهاء، وقد عدّه جلُّ من أُلّف في أسباب الاختلاف ضمن الأسباب الموجبة للخلاف^(١٤٢)، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية عنه: «وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفا لبعض الأحاديث»^(١٤٣).

(١٤٢) ينظر: الإحكام لابن حزم (٢ / ٢٠٢)، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزري الغرناطي (ص ٤٩٣)، رفع الملام لابن تيمية (ص ٦٣)، حجة الله البالغة للدهلوي (١ / ٢٤٥)، أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية أ. د. حمد الصاعدي (ص ٧٥)، أسباب اختلاف الفقهاء سالم الثقفني (ص ٩١)، أسباب اختلاف الفقهاء د. عبد الله التركي (ص ١٠٩)، أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف (ص ٥٧)، أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء ت: محمد عوامة (ص ١١٣)، اختلاف الصحابة أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي د: أبو سريع محمد عبد الهادي (ص ٤٦).

(١٤٣) رفع الملام (ص ٧٤).

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن أن الخص أهم النتائج بالنقاط التالية:

- ١- خفاء النَّصِّ هو «عدم الاطلاع على النَّصِّ كلياً أو جزئياً أو نسيانه بعد علمه».
- ٢- لخفاء النَّصِّ صور متعددة منها: خفاء النَّصِّ المنشئ للحكم ابتداءً، ومنها خفاء الناسخ، ومنها خفاء المخصَّص، ومنها خفاء سبب النزول وسبب ورود الحديث، ومنها خفاء صحة الحديث أو ضعفه، ومنها خفاء لفظه أو بعض ألفاظه.
- ٣- نصوص الشريعة لا يمكن لأحد الإحاطة بها مهما بلغ علمه، ولا يوجد مجتهد من الصحابة فمن بعدهم لم يخف عليه نص.
- ٤- اعتنى العلماء بنصوص الكتاب والسنة على مر العصور حفظاً في الصدور وتدويناً في الكتب، فألفوا في النصوص عامة، وفي أدلة الأحكام خاصة، كما عنوا بالتأليف ببعض أنواع الحديث وبعض صفاته وأحكامه.
- ٥- خفي على الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة كثير من النصوص ذكر بعضها، وهناك نماذج أخرى كثيرة تطلب في مظانها.
- ٦- كان لخفاء النَّصِّ أثر في المسائل الأصولية وفي بقية علوم الشريعة.
- ٧- من آثار خفاء النَّصِّ في مسائل أصول الفقه: اشتراط العلم بالتكليف ومن لم يبلغه الناسخ هل هو نسخ في حقه أم لا؟ وانعقاد الإجماع إذا كان المخالف للدليل قد خفي عليه، وعمل الصحابي إذا خالف النَّصِّ، ونسبة القول المخالف للدليل الذي لم يبلغ المجتهد له، ومن خالف النَّصِّ لخفائه عليه هل يأثم؟، واشتراط الإحاطة بالسنة للمجتهد، وتجديد الاجتهاد عند تجدد الواقعة وتغيره ونقضه.
- ٨- من آثار خفاء النَّصِّ في علوم الشريعة: التوقف في المسائل الشرعية، وتعدد الروايات والأقوال عن المجتهد، وظهور المفردات والآراء الشاذة، وظهور الخلاف بين العلماء.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج لابن السبكي (ت ٧٧١هـ). دار الكتب العلمية بيروت. ط ١/٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٢- إتمام الدراية لقراء النقاية لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز. دار الكتب العلمية بيروت / ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٣- أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء لمحمد عوامة. دار البشائر الإسلامية. ط ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٤- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية/ ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٥- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين الفحل. دار عمار في الأردن. ط ١/٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٦- الإجماع لابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ) تحقيق الدكتور أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. دار روائع الأثر بالرياض ومكتبة الديار بالقاهرة. ط ١/٤٣٦هـ
- ٧- أحاديث معلقة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل بن هادي الوادعي. دار الآثار. ط ١/٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الأمدي (١٣٦هـ) تحقيق د. عبد الله الشهراني ود. محمد القحطاني ود. أحمد الغامدي وعثمان عسيري ود. عمر السلامي. دار الهدى النبوي و دار الفضيلة. ط ١/٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ٩- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) دار ابن حزم بيروت. تحقيق فواز زمرلي وعبد الرحمن زمرلي. ط ١/٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ١٠- أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) تحقيق محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث العربي بيروت / ١٤٠٥هـ
- ١١- اختلاف الصحابة أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي للدكتور أبو سريع محمد عبد الهادي. مكتبة مدبولي بالقاهرة.
- ١٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني. الكتب الإسلامي بيروت. ط ١/٤٠٥هـ-١٩٨٥م
- ١٣- أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية أ.د. حمد بن حمدي الصاعدي. عمادة البحث



- العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط ١/٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- ١٤- أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف. دار الفكر العربي. القاهرة. (لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطباعة على الكتاب)
- ١٥- أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ سالم بن علي الثقفي. رسالة ماجستير في جامعة الملك عبد العزيز. مطبوعة على الآلة الكاتبة / ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- ١٦- أسباب اختلاف الفقهاء للدكتور عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة. ط ٣/٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ١٧- أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه د. عماد الدين محمد الرشيد. دار الشهاب. ط ١/٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٨- استدراقات الصحابة في الرواية دراسة حديثة للدكتورة نوال الغنام. مكتبة الرشد. ط ١/٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ١٩- استدلال الأصوليين بالكتاب والسنة على القواعد الأصولية أ.د. عياض السلمي. ١/٤١٨هـ
- ٢٠- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لأبي عمر بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض. دار الكتب العلمية / ٢٠٠٠م.
- ٢١- الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) دار الكتب العلمية. ط ١ / ٤١١هـ- ١٩٩١م.
- ٢٢- أصول السرخسي لشمس الأئمة أبي بكر السرخسي (ت ٤٩٠هـ) تحقيق أبي الوفاء الأفغاني. دار المعرفة بيروت لبنان.
- ٢٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) إشراف الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد. دار عالم الفوائد. ط ٤/٤٣٧هـ
- ٢٤- الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق سليم الهلالي. دار ابن عفان. ط ١/٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٢٥- أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق محمد أجمل الإصلاحي تخريج عمر بن سعدي. دار عالم الفوائد ط ١/٤٣٧هـ
- ٢٦- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) دار المعرفة بيروت / ١٣٩٣هـ
- ٢٧- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية. دار الفكر. ط ٣/٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ٢٨- الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) تحقيق عثمان أحمد عنبر. دار الهدى بالقاهرة. ط ١/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٢٩- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (ت ٧٩٤هـ). مراجعة الدكتور عمر الأشقر. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. ط ٣ / ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٠- بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة العلوم والحكم. ط ٤ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ). دار الكتاب العربي ببيروت / ١٩٨٢م.

٣٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد بن رشد القرطبي المالكي (ت ٥٩٥هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط ٤ / ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٣- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ) تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. دار الوفاء. ط ٣ / ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٤- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) دار المعرفة ببيروت.

٣٥- بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري. ط ١ / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٦- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين محمود الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. مركز بحوث الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى. ط ١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٧- التاريخ ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) برواية عباس الدوري (ت ٢٧١هـ) تحقيق أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز. ط ١ / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٨- تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية. بيروت.

٣٩- تاريخ دمشق لعلي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) دار الفكر ببيروت.

٤٠- تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي (ت ٤٣٠هـ) ويلييه رسالة الإمام الكرخي (ت ٣٤٠هـ) في الأصول تحقيق وتصحيح مصطفى محمد الباني الدمشقي. دار ابن زيدون ببيروت. مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٤١- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل لأبي زكريا الرهوني (ت ٧٧٣هـ). تحقيق د. الهادي الشبيلي ود. يوسف الأخضر. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث في دبي. ط ١ / ١٤٢٢هـ

٤٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق عبد



الوهاب عبد اللطيف. مكتبة الرياض الحديثة.

٤٣- تدوين تاريخ السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول على نهاية القرن التاسع الهجري
للدكتور محمد بن مطر الزهراني. مكتبة الصديق. ط ١/١٢٤١ هـ

٤٤- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته. أسطري جمال. دار طيبة.
ط ١/١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

٤٥- التصويب والتخطئة وأثرهما في مسائل أصول الفقه ومنهج المدرسة العقلية الحديثة للدكتور
يحيى بن حسين الظلمي. دار التدمرية. ط ١/١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٤٦- تغير الاجتهاد دراسة تأصيلية تطبيقية للدكتور أسامة الشيبان. دار كنوز اشبيليا. ط ١/١٤٣٣ هـ
- ٢٠١٢ م.

٤٧- تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) تحقيق الدكتور محمد
المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي. مكتبة ابن تيمية. مكتبة العلم بجدة. ط ١/١٤١٤ هـ

٤٨- تلبس إبليس لأبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق أ.د. أحمد المزيد وأ.د. علي السحيباني.
مدار الوطن للنشر. ط ١/١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

٤٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير لابن حجرالعسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). دار
الكتب العلمية. ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٥٠- التمهيد دراسة نظرية تطبيقية للدكتور خالد الرويتع. دار التدمرية. ط ١/١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

٥١- التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوذاني الحنبلي (ت ٥١٠ هـ) تحقيق الدكتور مفيد
محمد أبو عمشة والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث
الإسلامي - مركز بحوث الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى. ط ١/١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق مصطفى
العلوي ومحمد البكري. مؤسسة قرطبة.

٥٣- التوقف وأثره في اختلاف الفقهاء دراسة فقهية مقارنة لمحمود حربي عبد الفتاح شعبان. دار
المحدثين بالقاهرة. ط ٢/١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٥٤- تيسير التحرير على كتاب التحرير لابن أمير بادشاه (ت ٩٧٢ هـ). دار الباز بمكة المكرمة. دار
الكتب العلمية.

٥٥- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق فواز زمزلي. مؤسسة الريان. دار ابن
حزم. ط ١ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

- ٥٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. دائرة المعارف العثمانية تصوير دار الكتب العلمية. ط ١/١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- ٥٧- حاشية ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) رد المحتار على الدر المختار. تقديم الدكتور محمد بكر إسماعيل. مكتبة دار الباز بمكة المكرمة. دار الكتب العلمية بيروت. ط ١/١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٥٨- الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي الشافعي (ت٤٥٠هـ). دار الفكر بيروت.
- ٥٩- حجة الله البالغة للشيخ شاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ) تحقيق السيد سابق. دار الجيل. ط ١/١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٦٠- خصائص المسند لأبي موسى المدني (ت٥٨١هـ) مطبوع في مقدمة مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر. دار المعارف بمصر وطبعة مؤسسة الرسالة.
- ٦١- خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي الشافعي (ت٥٦٦هـ) تحقيق جمال عزون. اضواء السلف. ط ١/١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٦٢- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) تحقيق الشيخ أحمد شاكر. دار الفكر.
- ٦٣- رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) تحقيق عبد الرحمن الجميزي. دار العاصمة. ط ١/١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ٦٤- الروح لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ). دار الكتب العلمية ببيروت/١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ٦٥- روضة الطالبين وعمدة المفتي للإمام أبي زكريا النووي الشافعي. المكتب الإسلامي ببيروت/١٤٠٥هـ.
- ٦٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ) تحقيق أ.د. عبد الكريم النملة. مكتبة الرشد. ط ١/١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ٦٧- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) مؤسسة الرسالة بيروت. ط ١/١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٦٨- سنن ابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. ط ١/١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ٦٩- سنن أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد. مكتبة الرياض الحديثة.
- ٧٠- سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) تحقيق أحمد شاكر. المكتبة التجارية بمكة. مصطفى الباز.

- ٧١- السنن الكبرى للبيهقي (ت ٤٥٨هـ). مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدرآباد. ط ١ / ١٣٤٤هـ
- ٧٢- سنن النسائي الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١ / ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٧٣- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) إشراف شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.
- ٧٤- الشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه أ.د. عبد الكريم النملة. مكتبة الرشد. ط ١ / ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٧٥- شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ) دار الفكر. ط ١ / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٧٦- شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي (ت ٦٨١هـ) دار الفكر بيروت.
- ٧٧- شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي الحنبلي (ت ٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز بحوث الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٧٨- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ) تحقيق د. عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي. ط ١ / ١٩٨٨هـ - ٤٠٨م.
- ٧٩- شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي الحنبلي (ت ٧١٠هـ) تحقيق الدكتور عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة. ط ١ / ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٨٠- صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) تحقيق د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة بيروت. ط ٣ / ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
- ٨١- صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) بترتيب ابن بلبان تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. ط ٢ / ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٨٢- صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي - بيروت. ط ١ / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٨٣- صحيح سنن أبي داود للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع في الكويت. ط ١ / ١٣٢٤هـ - ٢٠٠٢م.
- ٨٤- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) دار الجيل بيروت - دار الأفاق الجديدة. بيروت.
- ٨٥- ظاهرة تعدد الروايات عن الإمام أحمد أسبابها وآثارها في الفقه الحنبلي للدكتور عبد المجيد

الصلاحين ضمن منشورات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة اليرموك في الأردن المجلد (٧١) العدد (٢) سنة ٢٠٠١م.

٨٦- العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المباركي. ط ٢.

٨٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٨٥هـ) دار الفكر بيروت.

٨٨- عوارض الأهلية عند الأصوليين للدكتور حسين خلف الجبوري. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز بحوث الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى. ط ١/٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار الريان للتراث القاهرة. ط ١ / ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٩٠- فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) دار الكتب العلمية- لبنان ط ١/١٤٠٣هـ

٩١- الفصول في الأصول (أصول الجصاص) لأبي بكر الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) تعليق محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية. ط ١ / ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٩٢- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور (١١١٩هـ) دار صادر بيروت. المطبعة الأميرية ببولاق مصر/١٣٢٢هـ

٩٣- قواطع الأدلة في أصول الفقه لأبي المظفر السمعاني (ت ٩٨٤هـ) تحقيق د. عبد الله الحكمي ود.علي الحكمي. مكتبة التوبة. ط ١ / ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٩٤- قول الصحابي وحجية العمل به أنس محمد رضا القهوجي. دار النوادر. ط ١/١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٩٥- القول الشاذ وأثره في الفتيا للدكتور أحمد علي سير المباركي. دار العزة للنشر والتوزيع /١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.

٩٦- كتاب القواعد لمحمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ) تحقيق وليد عبد الرحمن الربيعي. دار النوادر اللبنانية. ط ١/١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٩٧- كشف الأسرار شرح المنار لأبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت. ط ١ / ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٨- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ) ضبط وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي. دار الكتاب العربي. ط ١ / ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٩٩- كنز الوصول إلى معرفة الأصول (أصول البزدوي) لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٢هـ).



- تحقيق أ.د. سائد بكداش. دار البشائر الإسلامية. ط ١ / ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٤ م.
- ١٠٠- لباب المحصول في علم الأصول لحسين بن رشيق المالكي (ت ٢٣٦ هـ) تحقيق محمد غزالي عمر جابي. دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث في دبي. ط ١ / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٠١- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ). دار صادر. بيروت ط ١.
- ١٠٢- المجموع شرح المهذب للإمام أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦ هـ). دار الفكر ببيروت.
- ١٠٣- مجموع الفتاوى لابن تيمية (ت ٨٢٧ هـ) جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم. دار الوفاء. ط ٣ / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١٠٤- المحصول في أصول الفقه لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق حسين اليدري وسعيد فودة. دار البيارق في الأردن. ط ١ / ١٤٢٠ هـ
- ١٠٥- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق الدكتور طه جابر العلواني. مؤسسة الرسالة. ط ٢ / ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٠٦- المحلى لأبي محمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) دار الفكر.
- ١٠٧- مخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف دراسة نظرية تطبيقية أ.د. عبد الكريم النملة. مكتبة الرشد. ط ١ / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٠٨- مختصر ابن الحاجب بشرح عضد الملة والدين الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) تحقيق الدكتور علي بن عبد الرحمن الجزائري. دار عباد الرحمن ودار ابن حزم. ط ١ / ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
- ١٠٩- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر المعروف بابن بدران الدمشقي الحنبلي (٦٤٣١ هـ). مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
- ١١٠- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل للشيخ بكر أبو زيد. دار العاصمة / ١٩٩٧ م.
- ١٢٠- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) تحقيق زكريا عميرات دار الكتب العلمية ببيروت.
- ١٢١- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه رواية إسحاق بن منصور المروزي (الكوسج) (ت ٢٥١ هـ) عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط ١ / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٢٢- المسائل الفقهية التي توقف فيها الإمام أحمد لأبي العباس الضميري رياض بن أحمد دياب. مكتبة دار المنهاج. ط ١ / ١٤٣٣ هـ
- ٣٢١- المستدرک علی الصحیحین لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١ / ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

- ١٢٤- المستصفي من علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ. دار الهدى النبوي. دار الفضيلة. ط ١/١٤٣٤هـ-٣١٠٢م.
- ١٢٥- مسند أبي داود الطيالسي (ت ٤٠٢هـ) دار المعرفة ببيروت.
- ١٢٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٤٢هـ) الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط. مؤسسة قرطبة بالقاهرة.
- ١٢٧- مسند أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ). تحقيق حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث في دمشق. ط ١ / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- ١٢٨- مسند الإمام أحمد في سياق الفقه الحنبلي للدكتورة بارعة مطاع الطرابيشي. دار البشائر الإسلامية. ط ١/١٤٣٢هـ- ٢٠١١م
- ١٢٩- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية تحقيق الدكتور أحمد الذروي. دار الفضيلة. ط ١/١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- ١٣٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧هـ) المكتبة العلمية بيروت
- ١٣١- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد للحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) مطبوع في مقدمة مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر. دار المعارف بمصر.
- ١٣٢- المصنف لابن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ) تحقيق محمد عوامة. الطبعة السلفية الهندية القديمة، ودار القبلة.
- ١٣٣- المصنف لعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي - بيروت. ط ٢ / ١٤٠٣هـ
- ١٣٤- معالم السنن شرح سنن أبي داود لأبي سليمان الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ) بعناية عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية ببيروت. ط ١/١٤١٤هـ-١٩٩١م.
- ١٣٥- المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني (ت ٦٣هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة العلوم والحكم. ط ٢/١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
- ١٣٦- مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الفكر/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- ١٣٧- معنى قول الإمام المطلبي «إذا صح الحديث فهو مذهبي» لابن السبكي الشافعي (ت ٧٧١هـ) تحقيق كيلاني محمد خليفة. مؤسسة قرطبة.



- ١٣٨- المغني للإمام ابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ). دار الفكر ببيروت.
- ١٣٩- مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين للدكتور محمد قاسم الحارثي. مطابع الصفا بمكة. ط ١/١٣١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٤٠- مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني بعناية عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط ٤ / ١٦٤١هـ.
- ١٤١- مناقب الإمام الشافعي لأبي بكر البيهقي (٨٥٤هـ) تحقيق السيد أحمد صقر. دار التراث بمصر. ط ١/١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ١٤٢- المنتقى من أخبار المصطفى لأبي البركات المجد ابن تيمية (ت ٦٥٢هـ) دار الفكر ببيروت. ط ٢/١٣٩٣هـ-١٩٧٤م.
- ١٤٣- المنح الشافيات في شرح مفردات الإمام أحمد لمنصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ) تحقيق الدكتور محمد المطلق. دار إحياء التراث الإسلامي - قطر.
- ٤٤١- المنحول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. دار الفكر. ط ٢/٤١٠٤هـ-٠٨٩١م.
- ١٤٥- منهاج السنة النبوية لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة. ط ١.
- ١٤٦- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) بتعليقات الشيخ عبد الله دراز. دار المعرفة ببيروت. ط ٥/٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٤٧- موطأ الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) رواية يحيى بن يحيى الليثي. تعليق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.
- ١٤٨- الموطآت للإمام مالك بن أنس تأليف نذير حمدان. دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت. ط ١/١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ١٤٩- نفائس الأصول في شرح المحصول لأبي العباس القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ) تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. مكتبة مصطفى الباز. ط ٢/٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ١٥٠- نقض الاجتهاد دراسة أصولية أ.د. أحمد العنقري. مكتبة الرشد. ط ١/٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٥١- النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) تحقيق زيد العابدين بن محمد بلا فريج. أضواء السلف بالرياض. ط ١/٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٥٢- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق الدكتور ربيع

المدخلي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. ط ١ / ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٥٣- النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٥٨٨هـ). تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل. مكتبة الرشد. ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٥٤- النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى لأبي عيسى سيدي المهدي الوزاني (ت١٣٤٢هـ) تحقيق عمر بن عباد. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. ط ١/١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٥٥- الواضح في أصول الفقه لابن عقيل الحنبلي (ت٥١٣هـ) تحقيق الدكتور عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة. ط ١/١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.



المختصراتُ الأصوليةُ
عندَ الحنابلةِ
إلى القرنِ العاشرِ الهجريِّ

دراسة وموازنة

إعداد
د. محمود محمد الكبش

كلية الشريعة - جامعة أم القرى
بمكة المكرمة

ملخص البحث

يهدفُ البحثُ إلى تسليط الضوء على المختصراتِ الأصوليةِ في المذهبِ الحنبليِّ، بترجمةٍ مختصرةٍ لأصحابها، والإشارة إلى مصنفاتهمِ الأصوليةِ غيرِ المختصرة، مع بيان أصلِ المختصرِ، واستمداده، والغرض منه عند صاحبه، وبيان أهمِّ الأعمالِ عليه، وطبعاته، والموازنة بينها.

وبعد ذلك: الموازنةُ بين هذه المختصرات من خلال العناصرِ التالية: ترتيبِ موضوعاتها ومناسباته، وعرضِ المسائلِ الأصوليةِ من حيث العمومُ والخصوص، وزوائدِ المسائلِ المختصرة من حيثُ هي مسائل، ومن حيثِ دراستها، وذلك للوصول إلى نتائجٍ محدَّدة تتمثَّل في:

- بيانِ أفضلِ المختصرات، وأجودها في نظر الباحث.
- تقريبِ المختصرات إلى طلابها للاستفادة منها، دراسةً وتدریسًا واقتناءً.

Research Summary

The research aims to shed light on the fundamentalist abstracts in the Hanbali doctrine, with a brief definition of their authors, a reference to their non-abrasive fundamentalist classification with an indication of the origin of the abstracts, its extraction, the purpose intended by its author, the most important works made upon it, printing it, and balancing among all of the abstracts.

After that comes the following: balancing among these abstracts through the following elements: ordering their topics and events, presenting fundamental issues in general and in particular in terms of the additions made to the abstracts and in terms of their study and their presentation to reach the specific results of:

- Clarifying the best abstracts, and the most suitable in the eyes of the researcher.
- Proximity of abstracts to the students to benefit from them in terms of studying them, teaching them and acquiring them.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله، وصحبه أجمعينَ؛ وبعدُ:-

فإنَّ علمَ الشريعةِ أشرفُ العلومِ بلا خلافٍ، وإنَّ منَ أجلِّ علومها التي ينبغي الاعتناءُ به علمُ أصولِ الفقه؛ إذ هو منَ أعظمها أجوراً وفيّةً، وأتمّها عائدةً سويّةً، وأعمّها فائدةً نقيّةً، وأعلاها مرتبةً نديّةً، وأسانها منقبةً رضيّةً، حيثُ به يُتعرّف على طرقِ استنباطِ الأحكامِ العمليّةِ من أدلّتها التفصيليّةِ على صعوبةِ مداركها، ودقّةِ استنباطها.

ولهذا اعتنى العلماءُ بهذا الفنِّ تصنيفاً وكتابةً وتأصيلاً، وكان أوّلُ مَنْ صنّف فيه الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله تعالى (٤٠٢هـ)، ثمّ تتابع العلماءُ بعدهُ على الكتابةِ فيه؛ فكانت المطوّلاتُ والمختصراتُ، والمتونُ والشُّروحاتُ، وحواشٍ عليها وتعليقاتُ.

وكان من الطّبعيِّ أن تحفلَ تلك المصنّفاتُ في علم أصولِ الفقه بكثيرٍ من القواعد والأصولِ، والتّقسيمِ الجامعةِ والأنواعِ، وأن يغلبَ على بعضها الجُمعُ بلا تمحيصٍ، والشُّمولُ بلا اختيارِ واصطفاءٍ مع حاجةِ النَّاسِ إليها، والنَّاسُ في الاستفادةِ من هذه المصنّفاتِ -على ما هي عليه- أصنافٌ؛ فما يستهويك قد لا يستهويني، وما يروقُ لك قد لا يروقُ لغيرك؛ فاتخذ النَّاسُ طُرُقاً للإصلاحِ والتّقنينِ، والتّجديدِ والتّقريبِ، وكان من أبرزها الاختصارُ والتّهديبُ.

وقد جاء في كشفِ الطُّنونِ أنّ كتب العلومِ تختلفُ من جهةِ المقدارِ في ثلاثةِ أصنافٍ، وذلك لاختلافِ أغراضِ المصنّفينِ في الوضعِ والتّأليفِ:

فالأوّلُ: (المختصرات) في كلّ فنٍّ؛ فهذه تجعلُ تذكراً لرؤوسِ المسائلِ، فينتفعُ بها المنتهي للاستحضارِ والمراجعةِ، وربما أفادت بعضَ المبتدئينَ الأذكيا؛ وذلك لسرعةِ هجومهم على المعاني من العباراتِ الدّقيقةِ، والتّراكيبِ المختصرةِ.

والثّاني: (المبسوطات)، وتقابل المختصراتِ، وهذه وُضعت للمطالعةِ.

والثّالثُ: (المتوسّطات)، وهذه نفعها عامٌ^(١).

* أسبابُ اختيارِ الموضوعِ وأهمّيّته:

ولمّا كان لعلمِ أصولِ الفقه أثرٌ بالغٌ في الحياةِ العلميّةِ والعمليّةِ؛ وكان للمختصراتِ فيه دورٌ بارزٌ فيهما أحببتُ أن أساهم في تجليّةِ هذا الموضوعِ ببحثٍ يخدم هذه الفكرةَ في التّصنيفِ.

وكنّت في أوّلِ الأمرِ أحاولُ أن أجمعَ المختصراتِ الأصوليّةِ في كلّ مذهبٍ، لأسلطُ الصُّوءَ على حقيقةِ الاختصارِ فيها، ونشأتهِ، وأسبابه، وآثاره؛ فرأيتُ أن الأمرَ سيطولُ، وأنَّ الفائدةَ منها محدودةٌ في أصولِ الاختصارِ، بعيدةٌ عن مناهجِ المختصرينَ، فضلاً عن الموازنةِ بينها.

ولمّا صحَّ العزمُ مني على الكتابةِ في هذا الموضوعِ رأيتُ أنّ البحثَ المتخصّصَ في مذهبٍ معيّنٍ أجدى نفعاً وأقوى تأثيراً، فاخترتُ مذهبَ الحنابلةِ؛ فبحثتُ جيّداً للعليِّ أعشر على مَنْ كتبَ فيه بصورةٍ تليقُ به، فقيّدَ شواردهُ، وبَيَّنَّ معالمه؛ فلم أجد -على حدِّ علمي- مَنْ أعطى الموضوعَ حقّه.

الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ

ومِمَّا وَجَدْتُهُ -وَاسْتَفَدْتُ مِنْهُ- مِنَ الدَّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ فِي الْمَوْضُوعِ:

- (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل)؛ للشيخ عبد القادر بن أحمد بن بدران (المتوفى ١٣٤٦هـ)؛ تحقيق: محمد أمين ضناوي، طبعة: دار الكتب العلمية، والطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- (المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب)؛ للعلامة بكر بن عبد الله أبو زيد (المتوفى ١٤٢٩هـ)؛ طبعة: دار العاصمة- مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، وهي الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) في مجلدين.

- (المذهب الحنبليّ: دراسة في تاريخه وسماته، وأشهر أعلامه ومؤلفاته)، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

ومع أنّ هذه الدَّرَاسَاتُ عامّة؛ إلّا أنّ أحسن ما في هذه الكتب الثلاثة -مِمَّا يتعلّق بموضوعنا- هو: جمعٌ كثير من هذه المختصرات، والتَّنْبِيْه عليه، ولكن ليس فيها دراسةٌ ولا موازنة، وبعض ما ورد فيها يحتاج إلى تدقيقٍ وتحقيق، فلم أستفد منها إلّا في جانب الجمع غالبًا.

ومن هذه الكتب:

بحثان للدكتور إبراهيم بن عبد الله إبراهيم:

- (أعلام الحنابلة في أصول الفقه)؛ منشور في جامعة الإمام عام (١٤١٧هـ)، عدد (١٦)، وصفحاته في المجلة (٢-٧٧).

- (تدوين أصول الفقه عند الحنابلة)؛ منشور في جامعة الإمام عام (١٩٩٨م)، عدد (٢٠)، وصفحاته في المجلة (١٢٠-١٦٢).

ثمّ جمع بينهما المؤلف، وطُبعا في مغلفٍ لطيف من إصدارات الجمعية الفقهية السعودية باسم:

- (المدخل إلى أصول الفقه الحنبليّ) إصدار رقم (٧٢).

وكلا الباحثين على صلة وثيقة بالموضوع؛ وذلك من خلال ترجمة المؤلفين باختصار، لا سيّما في البحث الأوّل، مع أنّه كذلك لم يختصّ بالمختصر عند الحنابلة، وإنما ذكّر مصنفاتهم من خلال ترجمتهم.

وأما البحث الثاني؛ فقد انتقى فيه مؤلفه بعض كتب الحنابلة، ولم يدرش من المختصرات إلّا أربعة؛ وهي: رسالة العكبريّ، ومختصر الطوفيّ، والتحرير للمرداويّ، ومختصره للفتوحيّ.

ثمّ إنّ هذه الدَّرَاسَةَ خَلَّتْ من دراسة أهمّ الأعمال على المختصر، ومن الموازنة، والتحليل

والتخصّص؛ وهذا هو لبُّ موضوعي هنا؛ فهاتان الدراستان أشبه بالبحث الوصفيّ منه إلى الدراسة التحليليّة.

- (أصول مذهب الإمام أحمد - دراسة أصولية مقارنة): للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

وهذه الدراسة بعيدة عن موضوع البحث، ولكنني استفدت من مراجعتها.

ومن الدراسات التي لها علاقة بأصل الموضوع:

- (الموازنة بين المختصرات الأصولية؛ «المختصر» و«المنهاج»، و«جمع الجوامع» أنموذجًا): للشيخ مشاري بن سعد بن عبد الله الشثري. طبعة مؤسسة تكوين، عام (٢٠١٨م)، وهي أطروحة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك سعود.

وقد استفدت من هذا الكتاب في تناوله للموضوع بحثًا، ونظرًا.

ومنها أيضًا: الكتب والرّسائل العلميّة المؤلّفة في تاريخ أصول الفقه، ولا سيّما التي اشتملت على دراسة الكتب الأصوليّة من مطبّولات ومختصرات.

مشكلة البحث

وقد ظهر لي أنّ مشكلة البحث تكمن في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما هي قيمة هذه المختصرات في المذهب الحنبليّ؟ وهل تُغني عن المطبّولات، وما هي علاقتها بها؟
- ٢- وما هي مناهج أصحابها؟ وما قيمة معرفة هذه المناهج؟
- ٣- وما هي الفائدة المرجّوة في التّعرف عليها، والموازنة بينها؟

منهج البحث

وأما منهجي في البحث؛ فقد اتّبع فيه المنهج الاستقرائي الوصفيّ، والمنهج التحليليّ النقديّ:

- أما المنهج الاستقرائي الوصفيّ؛ فيتجلّى في جمع هذه المختصرات، والتّعريف بها، وبأصحابها.
- وأما المنهج التحليليّ النقديّ؛ فيتجلّى في الموازنة بين هذه المختصرات للوصول إلى نتائج محدّدة، وسوف أذكرها في التمهيد عند الحديث على أهميّة هذه الدراسة في الدرس الأصوليّ.
- ولا بدّ من ملاحظة قضيّة مهمّة هنا؛ وهي: أنّ مثل هذا البحث في عنصر الموازنة يدعو إلى

استحضار نقولاتٍ كثيرة لاستقراء مناهج العلماء في كتبهم، واستجلاء المعاني والمقاصد والأغراض؛ إلا أن طبيعة البحوث المحكّمة تقتضي تقليل الصفحات، واختصار الجمل والعبارات؛ فعُدلت إلى نقل بعضها، وتحليله، والإرشاد إلى مظان غيرها في الهامش.

◆ وأما صفة المختصر الذي أنوي دراسته هنا؛ فهو كلُّ مختصر أصوليٍّ في المذهب الحنبليِّ؛ سواء سمّاه صاحبه مختصراً، أو مهدّباً، أو ذكر في مقدّمته أنه اختصره من كتاب ما، أو كان ضمن كتاب في فنٍّ آخر؛ كالمقدمات الأصولية للكتب الفقهيّة، وسواء أُفردت بالطباعة أو لم تُفرد، ممّا يصلح أن يكون متنّاً مختصراً مستقلاً.

إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أمور:

١- أنه يُشترط في المختصر أن يكون موافقاً لما عليه المختصرات من سماتٍ تَخُصّه^(٢)؛ بأن يكون محذوفٌ كثيرٌ من الأدلة، والمناقشات، والاعتراضات وجواباتها^(٣).

٢- أنني لم أقصد هنا حصر جميع المختصرات الحنبليّة للدراسة، وإنما قصدت ما كان مطبوعاً منها، دون ما لم يطبع، أو ما ذكره أصحاب كتب التاريخ والطبقات، وكان مفقوداً.

٣- أن هذه الدراسة لم تشمل ذلك ما أُلّف بعد المائة العاشرة^(٤).

وقد أسميته: (المختصرات الأصولية عند الحنابلة إلى القرن العاشر الهجري) (المطبوع منها) - دراسة وموازنة.

خطة البحث

وهكذا؛ فقد جاءت محاور الدراسة في مقدّمة: اشتملت على افتتاحية الموضوع، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، ومنهجيّته.

ثم انتظمت في تمهيد، وثلاثة مباحثٍ أساسية:

التمهيد: في أهميّة هذه الدراسة في الدرس الأصولي.

المبحث الأول: في حقيقة الاختصار، وأنواعه، وتاريخه، وأسباب نشأته، وضوابطه:

المبحث الثاني: في التعريف بالمختصرات الأصولية عند الحنابلة، وبأصحابها.

المبحث الثالث: في الموازنة بين هذه المختصرات.

ثم خاتمة في أهم نتائج البحث المتوصل إليها وبعض توصياتها.

(٢) سياقي في المبحث الأول تعريف المختصر وبيان حقيقته.

(٣) لأنني لو لم أشرط هذا الشرط لدخل معي كتاب أصول ابن مفلح، وقد ذكر في مقدّمته أنه كتاب مختصر!!، ولا يخفى على كلِّ طالب علم أن الاختصار أمر نسبي؛ فما قصده ابن مفلح هنا أنه دون الكتب المطبولة جداً، وليس هو على شرط من وضع كتاباً مختصراً، للحفاظ، والضبط!! وقد طبع الكتاب مؤخراً في قرابة ألفي صفحة مع حواشي التحقيق.

(٤) وممّا وقفت عليه منها: ما هو دراسة لمسائل معينة في أصول الفقه؛ كرسائل الاجتهاد والتقليد للإمام محمد عبد الوهاب (١٢٠٦هـ)، وللشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين (١٢٨٢هـ)، أو في «ذم الاختلاف» للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (١٢٩٣هـ)، ومنها ما كان شرحاً لرسائل في غير المذهب؛ كشرح الرورات لابن سند (١٢٥٠هـ)، أو كان نظماً؛ كنظم «رشف الشمول» لابن بدران (١٣٤٦هـ)، ومنها: مختصرات كتبها الشيخ السعدّي (١٣٧٦هـ)، والشيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ)، واختصار الزوضة «متاع العقول» للشيخ شعبة الحمد ولد عام (١٩٢١م) وعمره الآن (٩٧) سنة.

التمهيد

في أهميّة هذه الدراسة في الدرس الأصولي.

رُكنا هذه الدراسة؛ هما: التعريف بالمختصرات وأصحابها، والموازنة بينها وفق عناصر معيّنة. وعلى قدر تحقيق هذين الركنين هنا تتحقّق أهميّة هذه الدراسة في الدرس الأصولي:

* ففي تسليط الضوء على المختصرات الأصولية، وبيان عمل أصحابها إرشاداً إلى ما اشتملت عليه من:

- بيان ما بين هذه المختصرات الأصولية من روابط تاريخية، واتصالات علمية؛ تعطي للطالب نظرة شمولية حولها، تعينه في الاستدلال على قيام بعضها مقام بعض عند الاختيار والاقتناء.

- بيان القدر المشترك بين هذه المختصرات في المنهج، والدراسة، والمسائل المطروقة؛ تظهر أهميتها في تحديد ما لا يسع جهله من الموضوعات الأصولية، وما لا يحسن تجاوزه من الطرق والمناهج والترجيحات.

- قيمة هذه المختصرات في المذهب الحنبلي من حيث قوتها، ودقتها، ومدى الاعتماد عليها.

- الإشارة إلى إمامة مصنفها في المذهب الحنبلي، وفي الدرس الأصولي؛ بالاعتماد عليهم، وعلى مصنفاتهم للتدريس، والحفظ، وعلى ما فيها من تحرير، واستدراك، وترجيح.

وغيرها؛ ممّا ستأتي الإشارة إليه خلال البحث.

* وفي تسليط الضوء على الموازنة بين هذه المختصرات الأصولية تتجلى:

- القيمة البحثية المتعلقة بهذه المختصرات؛ لأنها دراسة لما بينها من وشائج وصلات علمية، وارتباط تاريخي متسلسل، وما يرتبط بها من تطورات في العرض والمضمون.

- المنهجية التي سار عليها المصنفون في سرد موضوعاتهم الأصولية، وما اعتمدوا عليه من عناصر لبحثها، وعرضها.

- المفاضلة بينها قوة وضعفاً، واعتماداً وتزكاً، سواءً في مجال التدريس الخاص بالأفراد، أو العام في المعاهد والكليات الشرعية، أو في مجال البحث الأكاديمي.

- الإشادة - ضمناً - بأصل الكتاب المختصر، وعلو كعب صاحبه في علم الأصول.

- جهود العلماء في تنقية كتب الأصول من الدخيل فيها، وما لا طائل تحت تحريه أو دراسته.

- أعمال العلماء في تصحيح بعض الأخطاء المنهجية في ترتيب الموضوعات ومناسباته، ممّا يعين طالب الأصول على استيعابها وفهمها على وجهها المقصود.

- تعقيباتُ المختصِّرينَ على أصحابِ الأصولِ في نسبةِ الأقوالِ، وتحريرِ محلِّ النَّزاعِ، وتصويرِ المسائلِ، وضبطِ الصِّيَاغَةِ، وتنقيحِ الفوائدِ، وتحريرِها.

وقد دَرَجَ العلماءُ في كتبهم على استعمالِ الموازنةِ بينِ الكتبِ لاختيارِ أفضلِها؛ مِن أجلِ اختصارِها، أو نظْمِها، أو شرحِها، أو تقديمِها لِلطَّلِبَةِ عندِ السُّؤالِ؛ ومن شواهدِ ذلكِ:

- ما قاله التَّوويُّ رحمه الله (٦٧٦هـ) في باب: (آدابِ الفتوى والمفتي والمستفتي) من كتابه «آدابِ الفتوى»^(٥): «اعلم أنَّ هذا البابَ مهمٌّ جدًّا؛ فأحببتُ تقديمه لعمومِ الحاجةِ إليه، وقد صنَّفْتُ في هذا جماعةَ من أصحابنا؛ منهم أبو القاسمِ الصيمريُّ شيخُ صاحبِ الحاوي، ثمَّ الخطيبُ أبو بكرِ الحافظِ البغداديُّ، ثمَّ الشيخُ أبو عمرو ابنِ الصَّلاحِ، وكلٌُّ منهم ذكَّرَ نفائسَ لم يذكرها الآخرونَ، وقد طالعتُ كتبَ الثلاثةِ، ولخصتُ منها جملةً مختصرةً مستوعبةً لكلِّ ما ذكره من المهمِّ، وضممتُ إليها نفائسَ من متفرِّقاتِ كلامِ الأَصحابِ».

- وقال ابنُ السَّبكيِّ (٧٧١هـ) عن كتابِ القواطعِ للسَّمعانيِّ (٤٨٩هـ) رحمهما الله تعالى: «ولا أعرفُ في أصولِ الفقهِ أحسنَ من كتابِ (القواطعِ) ولا أجمعَ، كما لا أعرفُ فيه أجلَّ ولا أفحلَّ من (برهانِ) إمامِ الحرمين؛ فبينهما في الحسنِ عمومٌ وخصوصٌ»^(٦).

فأنت ترى كيف وازن بينهما في معانٍ خاصَّةٍ، ولا يتمُّ ذلكُ إلا بالنَّظَرِ فيهما وتأملِهما.

- وقال السيوطيُّ (١١٩هـ) في مقدِّمةِ كتابِه «شرح الكوكب الساطع»^(٧) وهو يوازن بينِ المختصراتِ الثلاثةِ المشهوراتِ: «هذه الأرجوزةُ نظمتُ فيها كتابَ: (جمع الجوامعِ في أصولِ الفقهِ والدينِ)، تأليفِ قاضي القضاةِ تاجِ الدِّينِ السَّبكيِّ. والباعثُ على ذلكِ أنَّني لم أجِدْ من سبقني إلى نظْمِها، معَ نظْمِهم (مختصر ابنِ الحاجبِ)، و(منهاجِ البيضاويِّ)، وهذا الكتابُ أوَّلَى بذلكِ؛ إذ لم يؤلَّفْ قبله ولا بعده مثله؛ لما انطوى عليه من العلمِ الكثيرِ، واللفظِ الوجيزِ، والتَّحقيقِ البديعةِ، والنُّكتِ المنيعة».

وهذا الحكمُ أيضًا لا يتمُّ إلا بعدَ الدِّراسةِ والنَّظَرِ في هذه المختصراتِ.

وهذه المقارنةُ بينِ الكتبِ في مقدِّماتها، أو عندِ شرحِها، واختصارِها، ونظْمِها أكثرُ من أن تُحصَى، وهي في كتبِ طبقاتِ المؤلِّفينِ وتراجمهمِ ماثوثةٌ، وفي كتبِ تاريخِ علمِ أصولِ الفقهِ ومصادرهِ عامرةٌ بالتَّنبيهِ على كثيرٍ من هذه الموازناتِ بينِ الكتبِ الأصوليَّةِ.

فليست هذه الدِّراسةُ إلا محاولةً من المحاولاتِ العلميَّةِ في تجليةِ هذا الموضوعِ.

(٥) (ص١٣).

(٦) «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي (٤/٢٥٠، ٢٤٠).

(٧) (١/٣٥).

◆ المبحث الأول: في حقيقة الاختصار، وأنواعه، وتاريخه، وأسباب نشأته، وضوابطه.

أولاً: حقيقة الاختصار في اللغة ومقصود أهل الأصول:

يدور (الاختصار) في اللغة على حذف الزائد، وتقليل الكثير؛ وفي «اللسان» أن منه اختصار الطريق؛ أي: سلوك أقربه، ويقال: «مختصرات الطرق»؛ وهي التي تقرّب في وعورها، وإذا سلك الطريق الأبعد كان أسهل منها... ومنه: اختصار الكلام؛ أي: إيجازه، ويقال: اختصر في كلامه؛ أي: ترك الفضول، واستوجز الذي يأتي على المعنى... ومنه: الاختصار في الجز: أن لا تستأصله.

ولذا كان الاختصار: حذف الفضول من كل شيء^(٨).

ومن الألفاظ القريبة من (الاختصار):

- (التهذيب)؛ من: «هذب الشيء» إذا خلّصه مما يشينه، و«هذب الكلام» منه. ويقال «هذب الكتاب»: لخصه وحذف ما فيه من إضافات مقحمة، أو غير لازمة. ومنه الاستعمال المشهور: «هذب الصبي»؛ أي: رباه تربية صالحة خالية من الشوائب^(٩).

- (التلخيص)؛ وهو: التخليص^(١٠)؛ أي: تخليص الكلام من الزوائد المقحمة فيه، وفي «اللسان»: «التلخيص: التقريب والاختصار؛ يقال: لخصت القول؛ أي: اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يحتاج إليه»^(١١).

- (الإيجاز)؛ جاء في «اللسان»: «وجز الكلام وجازةً ووجزاً، وأوجز: قلّ في بلاغة، وأوجزه: اختصره»^(١٢)؛ فهو بمعنى الاختصار من جهة تقليل الكلام؛ لكنه امتاز عنه بمعنى زائد عند البلاغيين؛ وهو: تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، أو مع عدم الاحتياج إلى شرح وبيان. وبالتالي: فكلّ إيجاز فيه اختصار، وليس كلّ اختصار فيه إيجاز، وقد يقترب الاختصار من حدّ الإيجاز إذا كان أحفظ للمعنى، وأبعد عن فضول الكلام^(١٣).

وقد ورد في كلام بعض الأصوليين شرح لمعنى الاختصار المقصود هنا؛ فمن ذلك:

- قول التاج الأرموي (٦٥٦هـ) في أثناء بيان منهجه في اختصار كتاب المحصول قال: «ولم أحذف من مسائل الكتاب إلا ما تكررت جداً مباحثها، أو قلت الحاجة إليها، حتى لا تكاد تبلغ عشرين. واقتصرت من الدلائل على أوضحها وأجلها، ومن الاعتراضات والأجوبة على أمتنها وأقواها»^(١٤).

(٨) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٤٠/٤).

(٩) ينظر: المعجم الوسيط (٩٧٩/٢).

(١٠) ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (ص٨١٣).

(١١) لسان العرب (٨٦/٧).

(١٢) لسان العرب (٤٢٧/٥)، وينظر: القاموس المحيط (ص٦٧٩) بمعنى: قلّ كلاًه فقط، المعجم الوسيط (١٠١٤/٢).

(١٣) ينظر: حلية الفقهاء لابن فارس (ص٣٠)، «كشف اصطلاحات الفنون والعلوم» لنتهاوي (١١٤/١).

(١٤) «الحاصل من المحصول» (٢٢٧/١).

- وقول الجراعي (٨٨٣هـ) في (شرحه مختصر ابن اللحام): «والاختصار: هو تقليل الشيء؛ فقد يكون اختصاره بتقليل مسائله، وقد يكون بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى»^(١٥).

- وقول المرادوي الحنبلي (٥٨٨هـ): «وقوله: (مختصر): أي: موجز، فالمختصر: ما قل لفظه، وكثرت معانيه. والاختصار: إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى. وقيل: رد الكلام الكثير إلى قليل فيه معنى الكثير»^(١٦).

- وقول زكريا الأنصاري الشافعي (٩٢٦هـ): «(فهذا) المؤلف الحاضر ذهنًا (مختصرًا)؛ من الاختصار؛ وهو: تقليل اللفظ وتكثير المعنى»^(١٧).

- وقول أمير بادشاه الحنفي (تقريباً سنة ٩٧٢هـ): «والاختصار: رد الكثير إلى القليل مع بقاء معناه»^(١٨).

وبالنظر إلى ما سبق؛ فإنه يمكن أن يقال -في المراد بالاختصار في علم أصول الفقه- أنه: (ذكر المسائل الأصولية بألفاظ قليلة تدل على معانٍ كثيرة؛ سواء كان ذلك بتقليل المسائل، أو بحذف الأدلة والمناقشات).

ثانياً: أنواع الاختصار في التأليف الأصولي:

وأما أنواع الاختصار؛ فتتعدد تبعاً لأغراض المختصرين، وقد أمكن لي حصرها بعد النظر فيها، وفيما كتبه بعض الباحثين^(١٩) في خمسة أنواع؛ وهي:

النوع الأول: الكتب التي ألفت ابتداءً مختصرة، ولم تعتمد على كتاب آخر.

النوع الثاني: الكتب المختصرة من كتاب آخر، سواء كان المختصر هو نفسه، أو معاصراً له، أو كان من عصر آخر.

النوع الثالث: المختصرات التي جمعت بين كتابين أو أكثر، سواء كانت من مذهب واحد، أو من مذاهب مختلفة.

النوع الرابع: المختصرات التي قدم بها المؤلف كتابه في فن آخر، وكانت هذه المقدمة معينة على فهم الكتاب واستيعابه.

(١٥) «شرح مختصر أصول الفقه» (٣٩/١).

(١٦) «التحجير شرح التحرير» (١٢٣/١).

(١٧) «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (ص٣).

(١٨) «تيسير التحرير» (٨/١).

(١٩) ينظر: بحث المحكم لـ د. عبد الغني مرزهر في (قواعد الاختصار المنهجي في التأليف) مجلة البحوث الإسلامية عدد ٥٩ (ص٣٦٤)، ومقدمة كتاب «التذكرة في أصول الفقه» للحسن الحنبلي تحقيق شهاب الله بهادر (ص٦٨)، وما بعدها.

النوع الخامس: المختصرات الدقيقة، وهي التي اختصر فيها مؤلفها كتاباً مختصراً؛ تسهيلاً للحفظ.

ولكلِّ نوع من هذه الأنواع شواهدٌ كثيرةٌ من الكتبِ الأصوليةِ في جميع المذاهب، وسوف أشيرُ إلى موضع المختصرات الحنبليَّة منها عند الحديث عنها في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: تاريخُ الاختصار، وأسبابُ نشأته:

أمَّا تاريخُ الاختصارِ؛ فالنظرُ الصحيح فيه: أنه عائد إلى نفسِ المختصر:

◆ فما أُلِّف ابتداءً، ولم يتعلَّق بكتابٍ آخر: كانت نشأته متقدِّمة؛ إذ يدخل فيه كلُّ كتاب تنطبق عليه حقيقة الاختصار سواءً كان محذوف الأدلة والمناقشات، أو مقتصراً على بعض مباحث الأصول:

- ككتاب (الرسالة) للإمام الشافعي (٤٠٢ هـ)، فإن بعضهم عدَّه من الكتب المختصرة التي لم تشتمل على كلِّ المباحث الأصولية؛ ولذا وضع النَّاسُ عليه شروطاً.

- ومنها: كتاب (طاعة الرسول ﷺ) للإمام أحمد (٢٤١ هـ) رحمه الله تعالى.

- ومنها: رسالة اشتهرت باسم (أصول الكرخي) لأبي الحسن الحنفي الكرخي (٣٤٠ هـ).

- ومنها: (رسالة في أصول الفقه) للعكبري الحنبلي (٥٤٢٨).

◆ وأمَّا ما أُلِّف بالاعتمادِ على كتابٍ آخر؛ فإنَّ عامَّةَ المختصرات الحنبليَّة وغيرها من هذا النوع، وهي ممَّا نشأ بعد المائة السابعة^(٢٠).

قال المراغي في بيان الحالة العلمية في القرن السابع الهجري: «وبما تقدَّم يتبيَّن أنَّ التَّأليف في هذا القرن في غالبها طُبعت بطابع الاختصار، ومن ثمَّ احتاجت إلى الشُّروح والحواشي»^(٢١).

وبناءً على تصنيف المختصرات ثلاثاً؛ بحيث تكون مختصراتٍ أُلِّفت ابتداءً مختصرة^(٢٢)، ومؤلفات اختُصرت من الكتب الطويلة^(٢٣)، ومختصراتٍ دقيقة^(٢٤) عمَّد أصحابها إلى مختصراتٍ أخرى؛ فقاموا باختصارها وربَّما ألغزوا فيها لقصد الحفظ وجمع المسائل الكثيرة بالفاظٍ يسيرةٍ = تكون نشأة الاختصار ممتدة منذ تدوين الأصول، ولم تنقطع في فترةٍ ما، وربَّما صحَّ أن يقال: إنَّ التَّنصيصَ على أنَّ الاختصار قد ازدهر في المائة السابعة أولى في الحكم، لا أنَّها انفردت به.

أمَّا أسبابُ نشأته؛ فكثيرةٌ جدًّا، ويمكن إجمالها في التالي^(٢٥):

(٢٠) وتزاد عليها رسالة الإمام العكبري في أصول الفقه، وسيأتي سرُّ هذه المختصرات والحديث عنها في المبحث الثاني.

(٢١) «الفتح المبين» (٤٦/٢).

(٢٢) ككتاب الرسالة للشافعي، ورسالة الطاعة للإمام أحمد، ورسالة العكبري، وغيرها.

(٢٣) كمختصر التقريب للباقلاني نفسه، ومختصر المستصفي لابن رشد، وكاقتصاد ابن حزم كتابه الإحكام في النبذة، والباقي في الإشارة، والشيرازي في اللمع وغيرها.

(٢٤) كمختصر ابن الحاجب، والمنهاج للبيضاوي، وجمع الجوامع للسبكي، وغيرها.

(٢٥) وسيأتي عند الحديث على المختصرات الحنبليَّة ذكر الأسباب الخاصة في كل مختصر.

١- علو منزلة الأصل، وتميُّزه وفضله، وتفردُه وسبقُه، وحُسن مكانه في الفن، ووقوعُه في النَّاسِ موقع الحاجة.

٢- تقريب العلم إلى الأفهام بتهديبه واختصاره؛ ليسهل حفظه^(٢٦).

٣- تسهيل الحصول على الفائدة المرجوة من الكتاب؛ لخلو المختصرات من الاستطرادات والتفريعات^(٢٧).

٤- تجنُّب الطلبة الخلل في طلب العلوم، والملاَل في دراستها؛ بترك التكرار والاقتصار على المهم^(٢٨).

٥- تحريز المادة العلميَّة، وتنقيتها بحذف ما ليس منها من المسائل العاريَّة عن أصول الفقه، أو كان من زوائدها، أو ممَّا أدخله المبتدعة فيه تهذيباً لعلم الأصول من الدخيل^(٢٩).

٦- ضعفُ الهمم عن تحصيل الطويل، وميلها إلى السهل القريب المختصر؛ فبذلك تُحفظ الأعمار وتحصل الفوائد^(٣٠).

٧- حفظ الكتب من الضياع والإتلاف بسبب الحملات العشوائية والهمجية من أعداء الأمة الرامية إلى إتلاف مقدراتها العلميَّة؛ فصارت المسائل الكثيرة في المطولات الأصولية بعد اختصارها مجموعة في ورقات يسهل حملها والانتقال بها من بلدٍ إلى آخر^(٣١).

٨- مسابرة طبيعة الحركة العلميَّة؛ فقد تختلف من فترة لأخرى، ويغلب على بعضها طابع معيَّن؛ كالشُّروح، والتَّحشية، والاختصارات الدقيقة، والنَّظم.

٩- الاستجابة لطالب الاختصار، وهو ما يصرح به أصحاب المختصرات في مقدّماتهم، وسواء كان ذلك من طلاب العلم، أو الولاة، أو من عالمٍ آخر.

ولكلِّ سبب من هذه الأسباب شواهد كثيرة أيضاً، والإشارة إلى بعض مظانها كافٍ في حصول المقصود، ومقدّمات الكتب عامرة بما يدلُّ عليها.

رابعاً: ضوابط الاختصار:

قصدتُ هنا الحديث عن أهمِّ ما ينبغي تجنُّبه عند الاختصار^(٣٢)؛ لأنَّ كتب العلماء ومؤلفاتهم

(٢٦) ينظر: «الإبهاج» للناج (٢٩٦/٢).

(٢٧) ينظر: «الوصول» لابن برهان (٤٧/١).

(٢٨) ينظر: «مختصر ابن الحاجب» (٢٠٠١٩٩/١).

(٢٩) ينظر: «البدور اللوامع» لليوسي في حديثه عن فائدة «مختصر جمع الجوامع» (٩٤/١).

(٣٠) ينظر: مختصر ابن الحاجب (٢٠٠١٩٩/١).

(٣١) ينظر: «الفاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه» د. جلال الدين عبد الرحمن (ص ١٠٨).

(٣٢) وقد يذكر في بعض الكتب باعتبار أنَّه من عيوب الاختصار التي قد يقع بها بعض المختصرين، أو من أسباب قول القائلين بالمنع؛ أمثال ابن خلدون؛ فقد قال في «مقدّمته» (ص ٧٣٤): «ذهب كثير من المتأخّرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها، باختصار في الألفاظ وحشو بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن. فصار ذلك مخالفاً بالبلاغة وعسيراً على الفهم. وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريباً للحفظ، كما فعله ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه، وابن مالك في العربية، والخونجي في المنطق،

حمى؛ فلا ينبغي لأحد الاعتداءً عليها، أو مصادرتها لنفسه، أو التعسّف في استغلالها. والاعترافُ بحقوق النَّاسِ، ومراعاتُها، ونسبُها إلى أهلها من الحقوق الواجبة، وهو من الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها.

ولأجل ذلك كان المختصرُ مطالبًا بالتالي^(٣٣):

- ١- حسنُ النِّيَّةِ والقصد.
- ٢- تركُ مسائل الكتاب المختصر، وحذفُ ما ينبغي حذفه، من المكررات، أو المناقشات والاعتراضات وأجوبتها، ولا يكون ذلك إلا بالاجتهاد في ضبط هذه العمليّة؛ كحذفِ الأقوال الشاذة، والآراء المبتدعة، والتقاسيم غير النّافعة.
- ٣- عدمُ تحريف معاني الكتاب، والأغراض التي قصدَها مؤلّف الأصل، ولا يتمُّ له ذلك إلا بدراسة منهج المؤلف في كتابه، وقصده من تأليفه.
- ٤- تسهيلُ الكتاب، بعنوانه مسائله، وشرح غامضه، والتعليق على مُشكّله، ولا يكون ذلك إلا من متأهّل في العلم، عارفٍ بأصوله وفروعه.
- ٥- عدمُ المبالغة في الإيجاز واختيارِ غريب الألفاظ وعويصها؛ حتّى لا ينتهي الكتاب إلى الإغلاق والغموض.
- ٦- أن يضع المختصرُ مقدّمةً في أوّل الكتاب يشرّحُ فيها منهجه في الاختصار، وعمله عليه، وما ينبغي أن يطلع عليه القارئ ممّا أعمل فيه يده وفكره بالتّغيير، وأن يبيّن له اسمَ صاحب الأصل، واسمَ كتابه؛ فكم ضاعت حقوق!!، وكم نسيت أصول!! بسبب الإغماض من حقّ المؤلف.

وأمثالهم. وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتّحصيل، وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بالقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم... ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة الفهم، بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها». ولا شكّ أنّه إذا طلعت العيوب على الفوائد؛ فلا حاجة إلى المختصرات، ولا ينبغي للمتعلّم اعتمادها، وكلام ابن خلدون مقبول إذا ألزم المتعلّمون في مراحلهم الأولى بأنواع من المختصرات في شتى العلوم؛ مع عورة ألفاظها، ويُعد معانيها؛ فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الهمم في تحصيلها. ينظر: (قواعد الاختصار المنهجي في التّأليف) لمزهر (ص ٣٦٢).

(٣٣) ينظر: (قواعد الاختصار المنهجي في التّأليف) لمزهر (ص ٣٧٢-٣٧٣) في أصل بعض الأفكار، وأمّا صياغة الصّواب؛ فمّتي.

◆ المبحث الثاني: التعريف بالمختصرات الأصولية عند الحنابلة وبأصحابها.

بناءً على ما أشرتُ إليه في المقدمة من اشتراط دراسة ما كان مطبوعاً من المختصرات الحنبليّة، وكان دون المائة العاشرة الهجرية؛ فقد استطعتُ جمع ما يلي منها:

١- مقدمة «كتاب الإرشاد» الأصولية» للشّريف محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي (٣٤٥هـ-٤٢٨هـ).

٢- (رسالة في أصول الفقه)؛ للحسن بن شهاب العكبري (٣٣٥هـ وقيل: ٥٣٣١-٤٢٨هـ).

٣- (تلخيص روضة الناظر)؛ لابن أبي الفتح البعلبي (٦٤٥-٧٠٩هـ).

٤- (مختصر روضة الناظر)؛ لنجم الدين الطّوفي (٦٧٣-٧١٦هـ).

٥- (قواعد الأصول ومعاهد الفصول)؛ لصفّي الدين البغدادي (٨٥٦-٩٣٧هـ).

٦- (التذكرة في الأصول)؛ لبدر الدين الحسن بن الحافظ عبد الغني (٣٧٧-....هـ).

٧- (المختصر في أصول الفقه)؛ لابن اللحام البعلبي (٧٥٠-٨٠٣هـ).

٨- (بلغة الوصول إلى علم الأصول)؛ لأحمد بن نصر الله الكناني (٨٠٠-٨٧٦هـ).

٩- (تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول)؛ لعليّ بن سليمان المرادوي (٨١٧-٨٨٥هـ).

١٠- (رسالة مجمع الأصول)، و(غاية السؤل إلى علم الأصول)، و(مقبول المنقول في علمي الجدل والأصول)، و(كتاب أصول الفقه)؛ جميعها لجمال الدين يوسف بن عبد الهادي (٨٤٠-٩٠٩هـ).

١١- (مختصر التحرير؛ المسمّى: «الكوكب المنير»)؛ لابن النّجار الفتوحّي (٨٩٨-٩٧٢هـ).

◆ وأما ما لم يُطبّع منها، أو لم يُعثر عليه؛ فلم تشملها الدّراسة كما ذكرتُ آنفاً^(٣٤)؛ ومما جمعتُه منها^(٣٥):

١- (جزء في أصول الفقه)، و(بعض المسائل المفردة)؛ لعبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي (٣٧١هـ)^(٣٦).

٢- (جزء فيه مسائل في أصول الفقه)؛ لأبي الحسن الجزري (٣٨٠هـ)^(٣٧).

٣- (الاختصار في الأصول على مذهب الإمام أحمد بن حنبل)؛ للحسين الفقاعي (٤٢٤هـ)^(٣٨).

(٣٤) ولم أذكر أيضاً ما أقره بموضوع خاص، وإن كان قبل المائة العاشرة؛ مثل كتاب «صفة المفتي» لابن حمدان (٦٩٥هـ)، و«المصنّف بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ»؛ جمال الدين بن الجزري (٥٩٧هـ). وهو مختصر كتابه: «عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ» و«مختصر الجدل»؛ لنجم الدين الطّوفي، وغيرها.

(٣٥) ذكر محقّق كتاب «قواعد الأصول» فراس مشعل أنّ لصفّي الدين البغدادي (٧٣٩هـ) صاحب قواعد الأصول كتاباً بعنوان: (الزّهر النّاضر في روضة الناظر) وهو مختصر الرّوضة (ص ٢٥)؛ ولم يذكر مرجعاً، ولم أرَ أحدًا ذكره في ترجمته، ولذلك لم أذكره في المتن.

(٣٦) (١) ذكره القاضي في «العدة» (١٢٥٧/٤)، (٧٥٦/٣).

(٣٧) ذكره القاضي في «العدة» (٥٦٣/٢).

(٣٨) ذكره شهاب الله جنج بهادر في مقدمة تحقيقه كتاب التذكرة (ص ٥٩)؛ أنّ الخلال ذكره في «طبقاته» (المخطوط ٤٤).

- ٤- (مختصر العدة)، و(مختصر الكفاية)؛ للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ)^(٣٩).
 - ٥- (مختصر في الحدود وفي أصول الفقه)؛ لأبي الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ)^(٤٠).
 - ٦- (مختصر الأصول)؛ لأبي الوفاء ابن عقيل (٥١٣هـ)^(٤١).
 - ٧- (مختصر الحاصل). و(مختصر المحصول)؛ لنجم الدين الطوفي (٧١٦هـ)^(٤٢).
 - ٨- (منهاج الوصول إلى علم الأصول)؛ لبرهان الدين بن مفلح (٨٨٤هـ)^(٤٣).
 - ٩- (مختصر التحبير شرح التحرير)؛ لأبي الفضل ابن زهرة الحنبلي كان حيًّا عام (٨٩٢هـ)^(٤٤).
- وسوف يكون التعريف بالمختصرات السابقة المختارة وفق العناوين التالية:

١- ترجمة المؤلف^(٤٥).

٢- أصل الكتاب، واستمداؤه، وسبب تأليفه^(٤٦).

٣- أهم الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته.

وقد رتبْتُ ذكْرَ هذه المختصراتِ حسبَ تاريخِ وفاة أصحابِها، ابتداءً بالإمام الهاشمي (٤٢٨هـ) صاحب «مقدمة كتاب الإرشاد الأصولية»، وانتهاءً بالإمام ابن النجار الفتوحى (٩٧٢هـ) صاحب «مختصر التحرير».

وها أنا أشرع في المقصود:

أولاً- (مقدمة «كتاب الإرشاد» الأصولية) للشَّريف محمد الهاشمي (٤٢٨هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٤٧):

هو: القاضي الشَّريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى (واسمه: عيسى)، الهاشمي البغدادي. وكنيته: أبو علي.

(٣٩) ينظر: «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد» (٩٤٢/٢).

(٤٠) المرجع السابق (٩٢٥/٢).

(٤١) «أعلام الحنابلة في أصول الفقه» لابراهيم (١٨/١٦)، وذكر أنه من مصادر كتاب «التحبير شرح التحرير» للمرداوي، ولم أجده فيه.

(٤٢) «المدخل» (ص ٢٥٣).

(٤٣) ذكر د. فهد السدحان في مقدمة رسالته الماجستير (ص ٦٢، ٦٣) أنه اختصره من أصول ابن مفلح، وسار على ترتيبه ومنهجه.

(٤٤) توجد منه نسخة خطية تقع في ١٤٦ صفحة، تحت رقم ١٤٧ أصول فقه، بمكتبة الحرم المكي الشريف. «أعلام الحنابلة» (ص ٤٩).

(٤٥) وذلك باختصار؛ حيث أذكرُ تحته اسم المترجم له ونسبه، ومولده ووفاته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته في أصول الفقه، وقد أذكرُ بعض مؤلفاته في الفنون الأخرى.

(٤٦) أي: أذكرُ أصل الكتاب إذا كان مختصراً من كتاب واحد أكبر منه، ثم أذكرُ استمداه؛ أي: إن كان من أكثر من كتاب، وقد يجتمع هذان الأمران في كتاب واحد، ثم أذكرُ سبب تأليفه، أو أكتفي ببيان ذلك من قوله.

(٤٧) تنظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (١٨٢/٢)، «مناقب الإمام أحمد» (ص ٥٢٠)، «المقصد» (٣٤٢/٢)، «المنهج» (١١٤/٢) «الشُّدرات» (٢٣٨/٣).

وُلد في ذي القعدة سنة (٣٤٥هـ).

من شيوخه: أبو الحسن محمد بن المظفر (٣٧٩هـ)، وأبو الحسين محمد بن أحمد؛ المعروف بابن سمعون (٣٨٧هـ)، وأبو الحسن التميمي (٣٧١هـ).

ومن تلاميذه: أبو بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وأبو إسحاق الشيرازي صاحب «المهذب» (٤٧٦هـ)، وابن البناء؛ أبو علي البغدادي (٤٧١هـ)، وغيرهم.

برع في الفقه وأصوله، وكثير من العلوم، وولي التدريس في جامع المنصور، وأفتى، وولي قضاء الكوفة، وصنف التصانيف النافعة.

له في الفقه: «الإرشاد إلى سبيل الرشاد» في الفقه، و«شرح الخرقى».

وآراؤه في الفقه وأصوله مشهورة ومنقولة، وقد نقل عنه ابن اللحام في مختصره مسائل في أصول الفقه، وقد عدّه المرادوي من مصادره في التحرير^(٤٨).

توفي ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة (٤٢٨هـ).

٢- أصل الكتاب، واستمادته، وسبب تأليفه:

هي مقدمة الشريف الهاشمي لكتابه «الإرشاد» في الفقه، وضعها مع مقدمة في أصول الديانات تمهيداً للدخول إلى موضوعات الكتاب، وتعدُّ من أقدم الكتابات الأصولية التي وصلت إلينا من علماء الحنابلة، وهي وإن كانت وجيزة في ألفاظها، ولم تُفرد على جهة الاستقلال، إلا أنها تمثل اللبنات الأولى في تقديم الفكر الأصولي الحنبلي^(٤٩).

وقد اشتملت هذه المقدمة على جملة من المباحث الأصولية، وبوّب لها الهاشمي بقوله: (باب فضل العلم والتفقه في الدين، وذكر العام والخاص، وما ظاهره العموم والمراد به الخصوص، وما ظاهره الخصوص والمراد به العموم، وذكر الأصول التي عليها مدار الفقه، وما في معنى ذلك)^(٥٠).

٣- أهم الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته:

لم أعر على من أفردها في رسالة مستقلة؛ بل الذي ذكره د. هاشم السعيد أنها لم تطبع على جهة الاستقلال، والذي جعلني مطمئناً لاعتمادها من المختصرات الأصولية - وإن لم تُفرد - أمور:

- أنها تشتمل على أهم مباحث أصول الفقه؛ كالأدلة، والدلالات، والنسخ، والحقيقة والمجاز.

- أن من عادة العلماء إفراد مثل هذه المقدمات، والاعتناء بها على جهة الاستقلال، وبدلاً على أهمية اعتبارها: أن القاضي أبنا يعلى قد أفرده في ترجمة الهاشمي مقدمته في أصول الدين، وهي

(٤٨) ينظر: «تحرير المنقول» (ص ٣٥٩)، و«أعلام الحنابلة» لابراهيم (ص ١٣).

(٤٩) «ترتيب الموضوعات الأصولية ومناسباته» للسعيد (ص ٨٧).

(٥٠) «الإرشاد» (ص ٩).

المقدمة الأولى في «كتاب الإرشاد»، والمقدمة الثانية هي المقدمة الأصولية.

- اعتداد العلماء بها واعتمادهم عليها مصدرًا لآراء مؤلفها الأصولية، ولم يذكر من ترجم لها شيمي كتابًا في الأصول غير ما في «الإرشاد».

- أنها لا تقل قيمة عن الرسائل الأصولية التي أفردت في المذاهب الأخرى، وفي المذهب الحنبلي؛ كمقدمة ابن عبد الهادي لكتابه «المغني»، وكتاب أصول الفقه من «زبد العلوم» له أيضًا.

- أنها تعدُّ اللبنة الأولى في تقديم الفكر الأصولي الحنبلي؛ كما سبق.

- أنه لا خلاف في نسبة الكتاب إلى مؤلفه؛ بخلاف «رسالة العكبري في أصول الفقه».

وأما طبعات الكتاب؛ فقد طبع في مؤسسة الرسالة سنة (١٩٩٨م) بتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، وقد أشار في مقدمته أنه تبين له أثناء طباعة الكتاب تسجيله في المعهد العالي للقضاء - جامعة الإمام رسالة علمية في مرحلة الدكتوراه للباحث عبد الرحمن بن محمد الجار الله، ولم أطلع عليه.

ثانيًا - (رسالة في أصول الفقه)^(٥١)؛ منسوبةً للحسن بن شهاب العكبري (٨٢٤هـ).

١ - ترجمة المؤلف^(٥٢):

هو: الإمام الحسن بن شهاب بن الحسن بن علي بن شهاب العكبري، ويكنى أبا علي.

ولد بعكبرا في المحرم سنة (٥٣٣هـ)، وقيل: سنة (١٣٣هـ).

من شيوخه: أبو عبد الله بن بطة (٣٨٧هـ)؛ حيث لازمه فترة من الزمن، والشيخ أبو علي محمد بن أحمد الصواف (٣٥٩هـ)، وغيرهم كثير.

ومن تلاميذه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وعيسى بن أحمد الهمداني.

وقد برع في الفقه، والأدب، والإقراء، والحديث، والشعر، والفتيا، وكان يضرب المثل بحسن كتابته.

ولم تذكر المصادر أي كتاب له في أصول الفقه.

وقد ذكر في آخر رسالته المنسوبة إليه:

- كتاب (المبسوط) في أصول الفقه.

(٥١) لم نجد من ذكر دليلاً مقيناً على إمكانية أن تكون هذه الرسالة للشهاب العكبري المترجم له ههنا، فإن أدنى مقارنة بين ما في هذه الرسالة وما كتبه المتأخرون كابن قدامة في الروضة؛ يتبين من خلالها - والله أعلم - أنها ليست للعكبري، وأنها لاخر لا يُعلم من هو!! وأما سبب إيرادها هنا في هذه الدراسة؛ فلشهرتها بين أبناء زماننا؛ ولاعتمادها عند بعضهم قراءة وتدريساً، فكان لا بد من الموازنة بينها وبين غيرها، وإن لم يكن نسبيها معروفاً. ولهذا أيضاً وضعها بعد مقدمة الهاشمي الأصولية؛ ليعلم أن المقدم من هذه المختصرات ما ثبتت يقيناً تقدمه.

(٥٢) نُظِرَ ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (١٨٦/٢-١٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (٥٤٣-٥٤٢/١٧)، «طبقات الفقهاء» (ص١٧٤)، «المقصد الأرشد» (٣٣٠/١)، «المنهج الأحمد» (١١٨/٢)، «شذرات الذهب» (٢٤١/٣).

قال: «فمن أراد الاستيعاب في هذا العلم، فعليه بالنظر في كتابنا «المبسوط» فقد أودعناه أحكام الفقه وأصوله، ومذاهب الأصوليين ودليلهم، والجواب عنه بما هو شافٍ كافٍ إن شاء الله تعالى»^(٥٣). توفي رحمه الله تعالى في رجب سنة (٤٢٨هـ)، ودفن بعكبرا.

٢- أصل الكتاب، واستمداؤه، وسبب تأليفه مختصراً:

لا شك أن مصنف الكتاب قد استفاد من العلماء قبله، على عادة أهل العلم، سواء من علماء المذهب أو من غير علماء المذهب، مع أن القارئ قد لا يجد تصريحاً له بنقل معين، لكون الكتاب مختصراً.

وقد أرشد رحمه الله تعالى في آخر هذا المختصر القارئ للاستزادة من كتاب له أسماه بن «المبسوط» على ما ذكرت آنفاً، فربما كان أصله، أو أخذ أكثر مادته منه على عادة المصنفين.

ويظهر للمطالع أنه قد استفاد من الكتب الأصولية، والفقهية، واللغوية، وغيرها سواء في الحدود، أو التقاسيم والأنواع، أو في الترجيح، والصياغة الأصولية المشتركة بين علماء الأصول.

وقد أشار المؤلف في آخر الكتاب إلى أنه لم يستوعب فيه الكلام في مباحث الأصول خوفاً من الإكثار والسامة على حد قوله^(٥٤)، ولهذا جعله مختصراً.

٣- أهم الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته.

لم أقف على شرح لهذا المختصر من الأئمة، وقد شرحه غير واحد من المعاصرين^(٥٥).

إلا أن في آخر الرسالة ما يدل على عناية علماء الحنابلة بها؛ فقد قال ناسخها: «انتهت كتابة هذه الرسالة المفيدة في ذا الفن بقلم الفقير إلى مولاه الغني عبد الله بن خلف بن دحيان الحنبلي لطف الله به، وفتح عليه، وعفى عنه، ووالديه، وأشياخه، وإخوانه المسلمين سنة (١٣٣٢هـ) ٩ شعبان ليلاً».

والشيخ ابن دحيان (١٣٤٩هـ) من علماء الكويت المعروفين؛ بل هو علامة الكويت كما يصفه الناس هناك^(٥٦).

وأما أشهر طبعاته وأولها؛ فهي طبعة المكتبة المكيّة - مكة المكرمة بتحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر - جامعة أم القرى، وهي الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

ومن التحقيقات التي طبعت مؤخراً: طبعة مؤسسة لطائف في الكويت (-٢٠١٧م) بتحقيق الدكتور بدر بن ناصر السبيعي.

وفي هذه الطبعة تحقيق نسبة الكتاب إلى الإمام العكبري والرّد على المشكّكين!! مع تعليقات

(٥٣) (ص ١٤٢).

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) منهم الدكتور سعد بن ناصر الشثري، والدكتور عبد الله الفوزان، والدكتور وليد المنيسي.

(٥٦) تنظر سيرته في: كتاب «علامة الكويت» للشيخ محمد ناصر العجمي، وهو ترجمة للشيخ ابن دحيان.

مفيدة، وتحقيقات جيدة، وإن كانت نسخة د. موفق عبد القادر قليلة الأخطاء بالنسبة إلى هذه الأخيرة.

ثالثاً- (تلخيص روضة الناظر): لابن أبي الفتح البعلبي (٥٧٠٩هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٥٧):

هو: محمد بن أبي الفتح بن أبي المفضل البعلبي، الفقيه المحدث، النحوي اللغوي، شمس الدين أبو عبد الله، وُلد سنة (٥٤٦هـ) بمدينة بعلبك .

من شيوخه: محمد بن أبي الحسن اليونيني حيث تفقه على يديه (٥٨٥٦هـ)، وأحمد بن عبد الدائم (٨٦٦هـ)، والإمام النووي (٦٧٦هـ)، وقرأ العربية واللغة على ابن مالك (٧٢٦هـ).

وبرع في كثير من العلوم، ودرَسَ بالمدرسة الحنبليّة، والصدريّة.

ومن أشهر تلاميذه: نجم الدين الطوفي (٦١٧هـ)، والحافظ الذهبي (٨٤٧هـ) والتقي السبكي (٥٦٧هـ).

من مؤلفاته: «شرح الألفية» لابن مالك، وفي الفقه: كتاب «المطلع على أبواب المقنع» شرح فيه غريب ألفاظه، وله في الكتب المفردة: «رسالة في صلاة التَّسْبِيح».

وقد ذَكَرَ المرادويّ تلخيصَ الرُّوضَة هذا من مصادر كتابه «التَّحْرِير»، وأسماءه: «مختصر الروضة لابن أبي الفتح».

توفي بالقاهرة في الثامن عشر من المحرم عام (٩٠٧هـ)، ودُفِنَ بمقبرة الحافظ عبد الغني المقدسي.

٢- أصل الكتاب، واستمداؤه، وسبب تأليفه:

أصل الكتاب كما هو ظاهر من عنوانه هو كتاب روضة الناظر وجُنة المناظر للإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى، ولذا فهو مصدره الرئيس، وأصل الرُّوضَة المستصفي للغزالي، وقد أشار محقق الكتاب د. صالح النَّهَام إلى أنه وقف على بعض العبارات المنقولة عن الإمام ابن عقيل الحنبلي^(٥٨)؛ فهذه أهمُّ مصادره.

ويكفي في بيان أهميّة هذا المختصر: أنه لخصَّ كتاب الرُّوضَة، وقد امتدح ابنُ بدران في «المدخل» كتابَ الرُّوضَة؛ فقال: «إنه أنفع كتاب لمن يريد تعاطي الأصول من أصحابنا؛ فمقام هذا الكتاب بين كتب الأصول مقام المقنع بين كتب الفروع»^(٥٩).

وقد ذكره د. عبد الرحمن بن عثيمين في تعليقه على «المقصد الأرشدي»، ووصفه بأنه اختصارٌ جيّد^(٦٠).

(٥٧) تنظر ترجمته في: «الذَّيْل» (٣٥٦/٢)، «المقصد الأرشدي» (٤٥٨/٢)، «المنهج الأحمد» (٣٧٩/٤)، «النُّذْرَات» (٢٠/٦).

(٥٨) ينظر: «مقدمة المحقِّق» (ص ١٤)، وفيه الحديث عن أهميّة الكتاب من ثلاثة أوجه.

(٥٩) «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٢٥٣).

(٦٠) (٤٨٦/٢).

وأما سبب تأليفه؛ فقد ذكر مؤلفه في مقدمة كتابه؛ فقال: «فإني لما قرأت كتاب روضة الناظر في أصول الفقه... ورأيتُ حُسن مباحثه، وتحقيقه لنقل المذهب عن الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل وأصحابه؛ أحببتُ تكراره، ومنعني كثرة حججه، وصغر الهمة، فاستخرتُ الله في تلخيصه والاقتصار منه على ما يحصل مقاصده؛ فلخصته في هذا المختصر رجاء الانتفاع به، وكون ذلك سبباً لإحيائه وكثرة الاشتغال به»^(٦١).

٣- أهمُّ الأعمال على الكتاب، وأشهرُ طبعايته:

لم أقف على من شرح هذا الملخص من الأئمة، ولكن اشتغل به أهلُ زماننا؛ فشرحوه في مجالسهم العلمية المباركة^(٦٢)، وأخرجوه لطلبة العلم محققاً في ثوب قشيب.

وممن حقَّق الكتاب، وهو أجودها: د. أحمد بن محمد السراح طبعة مكتبة التدمرية عام ٢٠٠٥م، وقد اعتنى بإخراجه جيّداً في مجلدين معتمداً على أربع نسخ خطية.

وكذلك حقَّقه د. صالح النهام في مجلد لطيف، على نسخة واحدة، وذكر أنه لم يجد غيرها، ولذا كانت هذه النسخة المحققة كثيرة السقط؛ لوجود طمسٍ في مواضع من النسخة المعتمدة. وقد أخرجتُ هذه الطبعة مؤسسة غراس عام (٢٠٠٧م)!!

رابعاً- (مختصر روضة الناظر «البلبل»): لنجم الدين الطوفي (٧١٦هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٦٣):

هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصّبريُّ البغداديُّ، نجم الدين أبو الربيع.

ولد في قرية «طوف» قرب بغداد (٦٧٣هـ)، وبها نشأ، ثمّ انتقل إلى بلد «صرصرة»، ثمّ بغداد، ورحل كثيراً.

من شيوخه: المفيد عبد الرحمن الحربيّ الحرّانيّ (٧٠٠هـ)، وأبو بكر القلانسي (٧٠٤هـ)، وتقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ).

ومن تلاميذه: مجد الدين القوصيّ (٧٢٤هـ)، ومحمد بن أحمد القونويّ (٧٣٩هـ)، سديد الدين القبطيّ القوصيّ (٧٤٥هـ).

وبرع في الفقه، والأصول، وكثير من الفنون.

ومن مؤلفاته في أصول الفقه:

- «شرح مختصر الروضة».

(٦١) (٤٠٣/١).

(٦٢) منهم د. سعد بن ناصر الشّري.

(٦٣) تنظر ترجمته في: «ذيل تاريخ الإسلام» للذهبي (ص١٧٩)، «البيدر السافر» للأدقوي (ص١٥٩)، «أعيان العصر» للصفديّ (٤٤٥/٢) وغيرها، «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٠٤/٤)، منتخب المختار للفاسي (ص٤٨)، «بغية الوعاة» (ص٥٩٩/١)، «الذّر» (٤٦٤/٢)، «شذرات الذهب» (٧١/٨).

- ومنها: (مختصر الحاصل - مختصر المحصول - درء القول القبيح في التحسين والتقبيح - قاعدة جليلة في الأصول - دفع التعارض عما يوهم التناقض في الكتاب والسنة - علم الجدل في علم الجدل - مختصر الجدل - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية^(٦٤) - وشرح الأربعين النووية^(٦٥)).
توفي في بلد الخليل (عن نيف وأربعين سنة) في رجب سنة (٧١٦هـ)، ودُفن فيها.

٢- أصل الكتاب، واستمداده، وسبب تأليفه:

أطلق الطوفي على كتابه وصف المختصر، ولم يسمه، وورد بهذا الاسم في طرة أكثر نسخيه، وعلى طرة نسختين منه باسم: (البلبل)، وكلها من تصريف النساخ^(٦٦).

وأما أصله؛ فهو روضة الناظر لابن قدامة كما هو ظاهر؛ فقد قال في «مقدمته»: «وأسألك التسيّد في تأليف كتاب في الأصول؛ حجمه يقصر، وعلمه يطول. متضمن ما في الروضة القدامية، الصادرة عن الصناعة المقدسية، غير خالٍ من فوائد زوائد، وشوارد فرائد، في المتن والدليل، والخلاف والتعليل»^(٦٧).

إلا أن الإمام الطوفي لم يكن مجرد ناقل ومختصر لألفاظه، بل تصريف فيه كثيراً بالزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، واستفاد كذلك من غيره فيه؛ كـ «مختصر ابن الحاجب»^(٦٨)، و«منتهى السؤل»^(٦٩)، و«الحاصل»^(٧٠) للجاح الأرموي، وغيرهم.

٣- أهم الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته:

من أهم الأعمال التي ذكرت على الكتاب:

١- نظمه عز الدين الكنانيّ (٨٧٦هـ)^(٧١).

٢- اختصره قاضي الأقاليم ابن أبي العزّ (٨٤٦هـ)^(٧٢).

٣- اختصره العزّ الكنانيّ كذلك في «بلغة الوصول إلى علم الأصول»، وسيأتي الحديث عنه منفرداً.

٤- «شرح مختصر الروضة» للمؤلف.

وشرحه بعض المعاصرين، ولكنها شروح مفرغة من مجالس سماعية.

(٦٤) في تفسير القرآن، وخصه ببيان دلالة أي القرآن على المباحث المتعلقة بأصول الدين، وبأصول الفقه.

(٦٥) تحدّث فيه عمّا يتعلق بالأحاديث من مباحث في أصول الفقه.

(٦٦) ينظر: مقدّمة المحقق الفوزان للمختصر في فصل التعريف بالكتاب (ص٩٧) وما بعدها.

(٦٧) من القسم المحقّق.

(٦٨) ينظر: «الذّرر الكامنة» لابن حجر (١٥٥/٢)؛ فقد صرح أنه استفاد منه، وينظر: في مسائل من المختصر منها: بعض الحدود كما في حدّ الفقه والأصول: «مختصر ابن الحاجب» (٢٠١/١).

(٦٩) ينظر: حد الأصل: «منتهى السؤل» (ص٨).

(٧٠) ينظر: مسألة إجماع أهل البيت: «الحاصل» (٥١٦/٢).

(٧١) وهو الذي بيض سواد الناظر لجده علاء الدين الكنانيّ، وستأتي ترجمته. ينظر في شأن النظم: «الجوهر المنضد» (ص٧).

(٧٢) ينظر: «الضوء اللامع» (٢٢٣/٤)، «الشعب الوابرة» (٥٤٧/٢).

وقد طُبِعَ مرارًا، وتكرارًا، إلا أن أجودَ طبعاته على الإطلاق: طبعة مكتبة دار المنهاج (١٤٣٥هـ)؛ بتحقيق الأخ الفاضل الشيخ محمد بن طارق بن علي الفوزان، وهو رسالته في الماجستير في جامعة القصيم.

خامسًا- (قواعد الأصول ومعاهد الفصول)؛ لصفِيِّ الدِّين البغداديّ (٧٣٩هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٧٣):

هو: الإمام صفِيُّ الدِّين عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن عليّ بن مسعود القطيعيُّ؛ البغداديُّ، يُكنى أبا الفضائل بن الخطيب كمال الدين أبي محمد، وكان جدُّه يُعرف بابن شمائل. وُلِدَ ببغداد في السَّابعِ عشر من جمادى الثانية سنة (٦٥٨هـ)، ورحل إلى بغداد، والشام، ومصر، وتفقه فيها .

من شيوخه: أبو طالب عبد الرحمن بن عمر البصريّ (٤٨٦هـ) مع ملازمته، وعبد الصمد بن أبي الجيش (٦٤٦هـ).

ومن تلاميذه: أجاز للحافظ ابن رجب (٧٩٥هـ)؛ قال في «ذيل طبقات الحنابلة»^(٧٤): «سمع منه خلق كثيرون. وأجاز لي ما يجوز له روايته غير مرة، ودرس بالمدرسة البشيرية للحنابلة».

وبرع في الفقه وأصوله، وكان إمامًا في علوم كثيرة.

ومؤلفاته في أصول الفقه -غير المختصر- :

- «تسهيل الوصول إلى علم الأصول».

- «تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل»^(٧٥).

وله مؤلفات في الفقه، والمواريث، والتاريخ، العقيدة، وكان يعتني باختصار العلوم وتقريبها.

وتوفي رحمه الله ببغداد ليلة الجمعة العاشر من صفر سنة (٧٣٩هـ)، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب.

٢- أصل الكتاب، واستمداؤه، وسبب تأليفه:

قال في «مقدمته»: «هذه (قواعد الأصول ومعاهد الفصول) من كتابي المسمّى بد (تحقيق الأمل) مجرّدة عن الدلائل، من غير إخلالٍ بشيءٍ من المسائل؛ تذكرةً للطالب المستبين، وتبصرةً للراغب المستعين»^(٧٦).

(٧٣) نظرت ترجمته في: «ذيل طبقات الحنابلة» (٤٢٨/٢)، «المقصد» (١٦٧/٢)، «الدُّرر» (٤١٨/٢)، «السُّنذرات» (١٢١/٦)، «المدخل» (ص٢٣٨)، «الفتح المبين» (١٤٣/٢).

(٧٤) (٨٢/٥).

(٧٥) وهو أصل الكتاب -كما قال في مقدمة المختصر- على ما سيأتي.

(٧٦) (ص٢١) من ط: تحقيق د. علي الحكيمي.

إلا أن المتتبع لمسائله، والمطلع على كتاب الروضة لابن قدامة يرى أن جُلَّ استمداده منها، ولهذا نماذج كثيرة لا يتسع المجال لذكرها^(٧٧). وقد قال الدكتور محمد الجيزاني: «هذا الكتاب يمتاز بإيجازه... وقد تابع في المختصر كتاب (الروضة)، بل إنه نسخة مصغرة عنه إلا أنه حذف الأدلة، وخالف في الترتيب»^(٧٨).

ويمكن أن يقال: إن الصفيَّ البغداديَّ في كتابه الأصل (تحقيق الأمل) قد أخذ مادته من (روضة الناظر) كما صنع ابن قدامة نفسه مع (المستصفى) للإمام الغزالي، واستفاد منه جُلَّ مباحثه؛ فلما اختصره ظهرت هذه الاستفادة وكأنها اختصار لكتاب الروضة.

٣- أهمُّ الأعمال على الكتاب، وأشهرُ طبعاته:

لم أعر على من شرحه من الأئمة الأقدمين، وقد شرحه جماعة من العلماء المعاصرين، وكلُّها مطبوعة بعد تفرغها من تسجيلاتها^(٧٩).

وقد طبع الكتاب بدمشق عام (١٣٢٤هـ) بتعليق الشيخ القاسمي، ثم طبع بالمطبعة السلفية برغبة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة، ولم يذكر التاريخ، ثم طبع بتصحيح الشيخ أحمد شاکر ومراجعته عن دار المعارف بمصر، ولم يذكر تاريخ طبعه كذلك، ثم أعيد طبعه بعد ذلك بتحقيق د. علي الحكمي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وقد أخرجهُ جماعةٌ بترتيب وتنظيم؛ فكان بعضها جيِّداً؛ ومنها:

- طبعة جمعية مركز الإمام الألباني بالأردن باعتناء الشيخ فراس مشعل (٢٠١٧م).

- وطبعة دار الصفوة في مصر؛ بتحقيق الشيخ خالد السويفي وتعليقه (٢٠١٧م).

- إلا أن أجودها: طبعة ركائز بتحقيق د. أنس الشامي، ود. عبد العزيز العيدان (٢٠١٨م).

وهذه الطبعة الأخيرة جمعت بين تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين، مع إثبات تعليقات علامة الشام جمال الدين القاسمي^(٨٠).

سادساً- (التذكرة في الأصول): لبدر الدين الحسن بن أحمد المقدسي (٧٧٣هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٨١):

هو: الإمام بدر الدين الحسن بن أحمد بن الحسن بن عبد الله بن عبد الغني المقدسي الصالحي، ويكنى أبا علي.

(٧٧) ينظر: مقدمة محقق الكتاب فراس مشعل (ص ٤٠)، وما بعدها؛ فقد صنع مقارنة لفظية بين الكتابين.

(٧٨) «معالم أصول الفقه» (ص ٥٧) في هامشها.

(٧٩) كشرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، ولم يكمله، ود. سعد الشثري، والشيخ عبد الله الفوزان، وهو أجودها، لأن الشيخ كما علمت يراجع شرحه قبل طبعته، فيزيد وينقص، ويغير العبارة، ويحقق النقول.

(٨٠) ين أجود التعليقات على هذا المتن؛ ما وضعه د. علي الحكمي عليها، ولكن سوء الطباعة والإخراج والصف، ووجود الأخطاء المطبعية الكثيرة حال دون اعتمادها لدى طلبة العلم.

(٨١) تنظر ترجمته في: «المقصد» (٣١٥/١)، «شذرات الذهب» (٢٢٨/٦)، «المدخل» (ص ٢١٠).

ولد في دمشق في الصّالحية؛ في (أواخر القرن السّابع الهجريّ) في أسرة مشهورة بالصلاح والعلم، فهو سليل العلم.

من شيوخه: تقي الدّين سليمان بن حمزة (٧١٥هـ).

ومن تلاميذه: قال ابن حجر رحمه الله (٨٥٢هـ): «سمع من التّقي سليمان وغيره، وحدث»^(٨٢)، وهذا يدلُّ على أنّ له تلاميذ، ولكن لم أجد من ذكر منهم أحداً.

وتفقه، وأفتى، وبرع في الفقه، وأصوله.

ومن مؤلفاته في أصول الفقه:

- شرح التّذكرة: ذكر (التذكرة، وشرحها) الجراعيّ في شرح مختصر ابن اللحام، ونقل من الشرح في مسألة: (الأمر بواحد من أشياء مستقيم)، وعزّف بالمؤلف بدر الدين بن الحافظ؛ فقال: «ذكره صاحب التّذكرة في الأصول من أصحابنا. وهو الحسن بن أحمد بن الحسن بن الحافظ عبد الغني في شرحها له»^(٨٣). ونقل من الشرح.

توفّي بالصّالحية في الثامن والعشرين من شعبان، وقيل في الثامن عشر منه سنة (٧٧٣هـ).

٢- أصل الكتاب، واستمداده، وسبب تأليفه:

قال المؤلّف رحمه الله: «فهذه تذكرة مختصرة في أصول الفقه على مذهب الإمام المجلّ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وأصحابه، وبعض من وافقهم من الأئمّة؛ على وجه مختصر يقرّر فهم المبتدئ وينقّحه»^(٨٤).

لم يصرّح المؤلّف رحمه الله في مقدّمة التذكرة بأنّه اختصره من كتاب معين؛ إلا أنّه استفاد من كتب كثيرة، وكان اعتماده كثيراً على كتاب الرّوضة لابن قدامة، والإشارة لأبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، وقد نصّ على ذلك محقّق الكتاب^(٨٥)، والدكتور محمد الجيزاني^(٨٦).

بل وصفه المرادويّ بأنّه اختصار للرّوضة؛ كما في التّحبير^(٨٧).

والجزم بذلك عسير، وربما يكون القول بأنّه استفاد أو تأثر به أرجح وأظهر، وقد تجزم في مواضع أنها منه؛ كما في مسائل القياس، والأدلة المختلف فيها.

٣- أهمّ الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته:

(٨٢) «إنباء الغمر» (٢٥/١).

(٨٣) «شرح مختصر أصول الفقه» للجراعي (٣٥٨/١) ط: لطائف.

(٨٤) (ص١١٧-١١٩).

(٨٥) (ص٩٨).

(٨٦) «شجرة الأصوليين» (ص٩٥).

(٨٧) (١١/١).

- شرح التذكرة للمؤلف؛ كما مرَّ.

وشرحهُ بعض المعاصرين في مجالس سماعية^(٨٨).

ومن طبعات الكتاب - على ما وقفت عليه:-

- طبعة بتحقيق ودراسة شهاب الله جنغ بهادر في مكتبة الرشد (٢٠٠٨م).

وهي طبعة جيدة؛ لولا كثرة الحواشي التي أرهقت الكتاب بلا طائل، وكانت رسالة ماجستير قُدمت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

- وأخرى: بتحقيق: ناجي سويد؛ المكتبة العصرية (١٠٢م)، وهي طبعة رديئة فيها سقط، وتحريف.

سابعاً- (المختصر في أصول الفقه)؛ لابن اللحام البعلبي (٨٠٣هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٨٩)؛

هو: علاء الدين علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان البعلبي ثمّ الدمشقي، الشَّهيرُ بـ«ابن اللحام» وهي حرفة أبيه، وهو شيخُ الحنابلة في وقته. ويكنى أبا الحسن.

وُلد ببعلبك، ونشأ بها بعد (٧٥٠هـ).

من شيوخه: زين الدين ابن رجب (٧٩٥هـ)، وشهابُ الدين الزَّهري (٧٩٥هـ) أيضاً، وغيرهما.

ومن تلاميذه: شمس الدين ابن عبادة (١٠٢٨هـ)، وصدر الدين ابن مفلح (١٠٢٨هـ)، وغيرهما.

درّس، وأفتى، وناظر، وولي القضاء، وصنف في علوم شتى؛ كالفقه، والأصول، وغيرهما؛ ومنها: كتاب (اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية).

وله في الأصول أيضاً:

- القواعد والفوائد الأصولية: وهو كتاب جليل القدر؛ أُلّفه على طريقة تخريج الفروع على الأصول؛ حيث يذكر فيه القاعدة الأصولية، ثمّ يذكر ما يتفرع عليها من فروع فقهية، طُبِع بتحقيق محمد حامد الفقي عام ١٣٧٥هـ بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ثم رسالة علمية بتحقيق: عائض بن عبد الله الشهراني - ناصر بن عثمان الغامدي، وطبعته دار ابن رشد.

توفّي بالقاهرة سنة (٨٠٣هـ)، وقد جاوز الخمسين رحمه الله.

٢- أصلُ الكتاب، واستمداؤه، وسبب تأليفه:

قال مؤلّفه في «مقدمته» مفصّلاً عن حقيقته، ومنهجِهِ فيه، وسببِ تأليفه: «فهذا مختصر في

(٨٨) ومنها: شرحُ أ. د. عبدالرن القرني، وآخر لخالد منصور، وكذلك لفارس فالح الخزرجي.

(٨٩) تنظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٣٢٠/٥)، «شذرات الذهب» (٣١/٧)، «السحب الوابرة» (٧٢٨،٧٦٥/٢)، «المدخل المنفصل» (٧١٥،٩٩٥/٢)، ومقدمة تحقيق كتاب «القواعد والفوائد الأصولية» للشَّهراني والغامدي (٤٨/١).

أصول الفقه على مذهب الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضى الله عنه اجتهدت في اختصاره وتحريره وتبيين رموزه وتحبيره محذوف التعليل والدلائل، مشيرًا إلى الخلاف والوفاق في غالب المسائل مرتبًا ترتيب أبناء زماننا، مجيبًا سؤال من تكرر سؤاله من إخواننا»^(٩٠).

فقد صرّح بأنه مختصر، وأنه محذوف الأدلة والتعليل، وأنه أجاب من سأل في تأليف مختصر في الأصول.

أمّا أصل الكتاب، وغالب استمداه؛ فيتّضح لقارئه أنه اختصار لكتاب (أصول الفقه) لابن مفلح؛ فقد اتّبع مؤلفه فيه ترتيب ابن مفلح في موضوعات كتابه، بل قد جاءت عباراته مقارنة جدًا لما في كتاب أصول الفقه^(٩١). كما أنه استفاد كثيرًا من مختصر الطوفي^(٩٢).

٣- أهم الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته.

أعظم الأعمال على المختصر وأنبأها:

- شرح أبي بكر الجراعي أو الجراعي (٨٨٣هـ)، وقد حقّقه كلٌّ من د. عبد العزيز بن محمد الفايد، ود. محمد رواس، ود. عبد الرحمن الحطاب رسالة علمية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وطبعته مؤسسة لطائف في الكويت - غراس في مجلدات ثلاثة (٢٠١٢م)^(٩٣).

وأمّا المختصر؛ فقد طبع عام (١٤٠٠هـ) بتحقيق د. محمد مظهر بقا، ونشره مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى وحقق طبعات تجارية أيضًا^(٩٤).

ثامنًا- (بلغة الوصول إلى علم الأصول)؛ لأحمد بن نصر الله الكناني (٨٧٦هـ).

١- ترجمة المؤلف^(٩٥)؛

هو: القاضي عز الدين أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني العسقلاني الأصل، القاهري؛ ويكنى أبا البركات.

وُلد سنة (٨٠٠هـ) بالمدرسة الصّالحية من القاهرة، ونشأ بها في كفالة أمّه.

من شيوخه: المحب أحمد بن نصر الله البغدادي (٨٤٤هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، والبدر العيني (٨٥٥هـ)، والدّماميني (٨٢٧هـ).

(٩٠) (ص٢٩-٣٠).

(٩١) ينظر: «أصول الفقه» لابن مفلح؛ تحقيق السّدحان (المقدمة/ص٧٥).

(٩٢) ينظر: «شجرة الأصوليين» للجزائري (ص١٢٣).

(٩٣) مع جودة طباعته، إلا أنه حدّث خطأ أثناء توزيع مادته؛ فجاءت مقدمة التحقيق في المجلد الثاني، وخلا الكتاب من الفهارس الخادمة.

(٩٤) وما زال الكتاب بحاجة إلى تحقيق، وإخراج مناسب.

(٩٥) تنظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٢٠٥/١-٢٠٧)، «السحب الوابرة» (٨٥/١)، «المقصود الأرشد» (٧٥/١)، «شذرات الذهب» (٤٧٩/٩)، وغيرها؛ تنظر ترجمته ومراجعتها في مقدّمة تحقيق كتابه «بلغة الوصول» للشيخ محمد الفوزان (ص١٠).

قال السَّخَاوِيُّ: «وأكثر من الجمع والتَّأليف والانتقاء والتَّصنيف، حتَّى إنَّه قلَّ فنٌّ إلَّا وصنَّف فيه، إمَّا نظمًا وإمَّا نثرًا، ولا أعلم الآن من يوازيه في ذلك، واشتهر ذكره، وتُعدَّ صِيَّتُهُ»^(٩٦).

وَمِنْ تلاميذه: الإمام المرداوي (٨٨٥هـ)، والبقاعي (٨٨٥هـ)، والسَّخَاوِيُّ (٩٠٢هـ)، وابن المبرد (٩٠٩هـ)، والسِّيوطي (٩١١هـ).

ومن مؤلِّفاته في الأصول كذلك:

- «شرح مختصر الطُّوفِي».

- «توضيح أصول ابن الحاجب».

- وقد كان المترجم له رحمه الله أكثرًا من النظم، فله: منظومة في النحو، ومنظومة في الجبر والمقابلة، ومنظومة في المساحة؛ كما أنَّه نظم مجموعة من الكتب: كالمحرر في الفقه، ومختصر الطُّوفِي، ومنهاج البيضاوي، وأصول ابن الحاجب، وجمع الجوامع، وإيساغوجي في المنطق.

وختلف في نسبة كتاب البلغة هذا إلى العزِّ، والصَّحيح أنَّه له، وقيل: لمحَبِّ الدِّين البغدادي^(٩٧).

توفِّي في القاهرة حادي عشر جمادى الأولى عام (٨٧٦هـ)، وشهد السلطان فَمَن دونه الصَّلَاة عليه في جمع حافل، وكثر الثناء عليه والأسفُّ على فقده؛ رحمه الله تعالى.

٢- أصلُ الكتاب، واستمداؤه، وسبب تأليفه:

قال مؤلِّفه: «فهذا مختصرٌ في أصول الفقه ينتفع به المبتدي، ويتذكر به المنتهي، لخصَّته من مختصر الإمام العلامة نجم الدِّين الطُّوفِي، وسمَّيته: (بلغة الوصول إلى علم الأصول)»^(٩٨). فهذا الكتاب هو: مختصر مختصر الطُّوفِي.

ومن مصادر الكتاب في مواضع قليلة: مختصر ابن الحاجب رحمه الله تعالى^(٩٩).

٣- أهمُّ الأعمال على الكتاب، وأشهرُ طبعاته.

لم أقف على من ذكَّر للمؤلِّف شرحًا عليه، أو أنَّ غيره شرحه، ولا من المعاصرين أيضًا. وذلك أن الكتاب لم يحقِّق إلَّا مؤخرًا؛ فطبعته الأولى كانت في عام (٢٠١٤ م) في طبعة دار البشائر الإسلامية- بيروت. ثم طبع مرة أخرى عام (٢٠١٨ م) بتحقيق الفوزان أيضًا في مؤسسة (أسفار)- الكويت.

تاسعًا- (تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول)؛ لعليِّ بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ).

(٩٦) «الضوء اللامع» (٢٠٦/١).

(٩٧) ينظر: مقدِّمة «البلغة» للفوزان (ص ٣٤)، ففيها تحقيقٌ دقيق وإثباتٌ بالأدلة والقرائن القويَّة الدالَّة على أنَّ الكتاب للعرِّ الكناني.

(٩٨) (ص ٥٣).

(٩٩) فقد أخذ منه مبحثُ العلم، واختصرَ مبحثَ الاستحسان منه، وكثيرًا من مباحث اللغات، وبعض الحدود. ينظر: مقدِّمة تحقيق الفوزان (ص ٤١).

١- ترجمة المؤلف^(١٠٠):

هو: علاء الدين عليّ بن سليمان بن أحمد بن محمد المرادويّ، السّعديّ، ثمّ الصّالحي، يُكنى أبا الحسن.

وُلد المرادوي سنة (٨١٧هـ) بمَرْدَا - وهي قرية صغيرة قرب نابلس بفلسطين.

وقد رحلَ في طلب العلم بعد أن أخذَ العلمَ عن علماء بلدهِ.

من شيوخه: ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، وشهاب الدين ابن عبد الهادي المقدسي (٨٥٦هـ)، وعزّ الدّين الكِنَانِيّ (٨٧٦هـ)، وغيرهم كثير.

ومن تلاميذه: محمد بن أحمد المرادويّ (٩٨هـ)، وجمال الدين يوسف بن عبد الهادي، المعروف بابن المبرد (٩٠٩هـ)، وشهابُ الدّين العسكريّ، مفتي الحنابلة بدمشق (٩١٠هـ)، وغيرهم كثير.

وقد برع في الفقه، والأصول، وكثير من العلوم، ودرّس، وأفتى، وولي القضاء، وصنّف التصانيف النّافعة، ومن مؤلفاته في الفقه: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، و«التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع».

وله في أصول الفقه أيضًا:

- «التّحبير شرح التحرير»، وهو شرحٌ لكتابه في الأصول.

- كما شرح قطعة من «مختصر الطّوفاي» أيضًا.

- وكذالُه «فهرسة القواعد الأصوليّة» في كراسة.

توفّي المرادويّ رحمه الله بصالحية دمشق يوم الجمعة سادس جمادى الأولى سنة (٨٨٥هـ)، بمنزله بالصالحية، وصلي عليه بجامع الحنابلة بعد صلاة الظهر، ودفن بسفح قاسيون قرب الرّوضة.

٢- أصلُ الكتاب، واستمداده، وسبب تأليفه:

يعدُّ كتاب «تحرير المنقول» من أهم الكتب التي ألفت في أصول الفقه في المذهب الحنبليّ، وذلك لأن مؤلّفه من أعلام الحنابلة المظلمين على أصول المذهب وفروعه، بل هو محقّق المذهب ومنقّحه، وشيخ الحنابلة في وقته، ولا زال الحنابلة من وقته حتى الآن يرجعون إلى كتبه، ويستقون منها.

وقد استمدّ مادة كتابه من غالب كتب هذا الفنّ، وقد ذكرها في آخر كتابه^(١٠١)، وكان أغلب استمداده من كتاب شمس الدّين ابن مفلح في الأصول، المعروف بأصول ابن مفلح.

(١٠٠) تنظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٢٢٥/٥)، «الجوهر المنضد» (ص٩٩-١٠٠)، «المنهج الأحمد» (٢٩٠/٥)، «شذرات الذهب» (٣٤٠/٤)، «السحب الوابرة» (ص٢٩٦، ٢٩٨).

(١٠١) (ص٣٦١).

قال المرادوي: «وهو أصلُ كتابنا هذا؛ فإنَّ غالب استمدادنا منه»^(١٠٢).

أيضاً فقد أكثر المرادوي من النقل عن القاضي أبي يعلى، وتلميذه أبي الخطاب، وابن عقيل، وغيرهم^(١٠٣).

وقد ذكر المرادوي في مقدّمته منهجه في مختصره، وسبب تأليفه؛ فقال: «أما بعد؛ فهذا مختصر في أصول الفقه، جامعٌ لمعظم أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتملٌ على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام وأتباعهم وغيرهم، ولكن على سبيل الإعلام، اجتهدت في تحرير نقوله وتهذيب أصوله، والله المسؤول لبلوغ المأمول، وأقدّم الصحيح من مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وأقوال أصحابه»^(١٠٤).

٣- أهمُّ الأعمال على الكتاب، وأشهرُ طبعاته.

من الدلائل على أهمية هذا الكتاب: اهتمام العلماء به، وتناولهم له شرحاً واختصاراً:

- «التحبير في شرح التحرير»، وهو شرح لمؤلفه^(١٠٥)، كما سبق.

وقد حُقِّق في ثلاث رسائل جامعية، تقدّم بها السادة الأساتذة: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، وعوض بن محمد القرني، وأحمد بن محمد السراج، لنيل درجة الدكتوراه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، ثم طُبِع في تسعة مجلدات بالفهارس، في مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٢١ هـ).

- «شرح التحرير ملخّص كتاب التحبير»، شرحه الشيخ أبو الفضل أحمد بن علي بن زهرة الحنبلي^(١٠٦)، وهو شرح ملخّص من شرح المؤلف^(١٠٦).

- واختصره العلامة الفقيه الأصولي الفتوحّي، الشهير بابن النّجار بـ «مختصر التحرير»، وسيأتي الحديث عنه.

وقد حُقِّق الكتاب في الجامعة الإسلامية في قطر؛ بتحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، بكر عبد الله دو كوري من بور كينا فاسو بإشراف أ.د. عمر عبد العزيز محمد.

وقد طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر؛ بتحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وتقريباً: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل. الطبعة: الأولى، (١٤٣٤ هـ-٢٠١٣ م)، وهي طبعة جيدة.

عاشراً- (رسالة مجمع الأصول)، و(غاية السؤل إلى علم الأصول)، و(مقبول المنقول في علمي الجدل والأصول)، و(كتاب أصول الفقه)؛ جميعها لابن عبد الهادي (٩٠٩ هـ).

(١٠٢) (ص ٣٦٢).

(١٠٣) (ص ٥٥).

(١٠٤) (ص ٣٦٠).

(١٠٥) ينظر: «المدخل» لابن بدران (ص ٤٦٢).

(١٠٦) ينظر: «المدخل المفصل» (٩٥٣/٢)، «المذهب الحنبلي» (٤٦١/٢).

١- ترجمة المؤلف^(١٠٧):

هو: جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي المقدسيّ الدمشقيّ، يكنى أبا المحاسن.

واشتهر بـ (ابن المبرّد أو المبرّد)^(١٠٨).

وُلد بصالحية دمشق سنة (٨٤٠هـ)، وقيل (٨٤١هـ).

من شيوخه: القاضي علاء الدين المرادويّ، وتقي الدين الجراعيّ (٥٨٨٣هـ)، وزين الدين أبو الفرج ابن الحبال (٨٦٦هـ)، وتقيّ الدين ابن قندس (٨٦١هـ)، وغيرهم كثير.

ومن تلامذته: العلامة شمس الدين ابن طولون الدمشقي الشافعيّ (٩٥٣هـ)، وأحمد بن محمد المرادوي (٩٤٠هـ)، وأحمد بن يحيى بن عطوة النجدي (٩٤٨هـ)، وغيرهم كثير.

صنّف التصانيف الكثيرة النافعة في أكثر الفنون، بل هو معدود من المكثرين في التّأليف.

وله في أصول الفقه أيضًا - غير المختصرات -:

- «شرح غاية السُّؤل إلى علم الأصول»^(١٠٩).

توفّي بدمشق يوم الاثنين السّادس عشر من المحرم سنة (٩٠٩هـ) بعد معاناته من مرضٍ شديدٍ، ودُفن بسفح جبل قاسيون، وكانت جنازته حافلة.

٢- أصلُ الكتاب، واستمداده، وسبب تأليفه^(١١٠):

◆ الكتاب الأوّل: (رسالة مجمع الأصول):

وهو رسالةٌ صغيرة، استلّت من كتاب المؤلّف: «مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام»^(١١١)، وكانت جزءًا من مقدّماته التي وضعها المؤلّف مدخلًا لكتابه^(١١٢).

وليس للرسالة في الكتاب مقدّمة خاصة بها، وإنما كانت تحت عنوان: (باب قواعد أصول الفقه التي يعلم منها حاله)، ولذا كان منهج المؤلّف فيها تبعًا لما ذكره في مقدّمة كتابه «المغني» حيث قال: «فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الرّبّانيّ، والصديق الثّاني أبي عبد الله أحمد

(١٠٧) تنظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٣٠٧/١٠)، «شذرات الذهب» (٦٢/١٠)، «الكواكب السائرة» (٣١٦/١)، «السحب الوابلة» (١١٦٥/٣)، «النتع الاكمل» للغزّي (ص ٦٧).

(١٠٨) ينظر الخلاف في هذا مع نسبة كل قول إلى قائله في: مقدمة كتابه «مقبول المنقول» (ص ١٤-١٦).

(١٠٩) وسيأتي الحديث عنه.

(١١٠) رتبت المختصرات بحسب الأقدم في التّصنيف.

(١١١) طبع هذا الكتاب عام (١٣٩١هـ) بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ويوجد طبعة للشيخ عبد الله بن عمر بن دهب، ثمّ طبع باعتماد أشرف عبد المقصود طبعة جيدة - مكتبة طبرية (١٩٩٥م).

(١١٢) إنّما اخترت هذه الرسالة للدراسة لِمَا رأيت أنّ العلامة جمال الدين القاسميّ قد طبعها مفردةً ضمن «مجموع رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه»؛ وهي الرسالة الثّالثة منه، ثمّ إنّ كلّ من ذكر كتب ابن المبرّد عدّه هذه الرسالة، وسيأتي الحديث عن طبعاته المحققة.

بن محمد بن حنبل الشيباني؛ جعلته عمدة للطالب المبتدي، وكافيا للمنتهي؛ اكتفيت فيه بالقول الرَّاجح»، ثم ذكر رموزه التي استعملها في كتابه.

وتنطبق هذه المنهجية على جميع ما أورده في كتابه بما فيها المقدمات الأربع في أوله.

◆ الكتاب الثاني: (غاية السؤل إلى علم الأصول):

قال في مقدمة كتابه: «فهذا مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه وأرضاه اختصرته حسب الإمكان؛ ليسهل على الطالب، ويقرب فهمه للراغب»^(١١٣).

وقد ذكر في شرحه أنه اختصره من عدة من كتب الأصحاب الأصولية، وأن عمده فيه على أصول ابن مفلح وابن اللحام بحسب طاقته؛ إلا أنه لم يهمل مع ذلك تحريره، وقد بذل فيه جهده ليسهل حفظه على الطالب، ويقرب فهمه^(١١٤).

وكان الفراغ من تأليفه عام (٥٦٨هـ)؛ كما في نسخة المؤلف^(١١٥).

◆ الكتاب الثالث: (مقبول المنقول في علمي الجدل والأصول)^(١١٦):

قال في مقدمة كتابه: «فهذا مختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه وأرضاه اختصرته حسب الإمكان»^(١١٧).

ثم ذكر منهجه في إيراد الأقوال، وفي ترتيب مواضعه.

وأما مادة الكتاب؛ فهي في الغالب مما ذكره في مقدمة شرح الغاية - كما مر - من أصول ابن مفلح، وابن اللحام، ولا يكاد يتعداهما.

واستفاد كثيراً من (مختصر الروضة) للإمام الطوفي؛ فقد نقل منه مواضع، ومن (شرح تنقيح الفصول) للإمام القرافي؛ فقد نقل منه غالب المقدمة المنطقية^(١١٨).

وقد ذكر محقق الكتاب أن المؤلف أراد بـ (المنقول) في عنوان كتابه: ما نقله عن الأئمة؛ لا ما يتبادر إلى الذهن من إرادة الكتاب والسنة؛ ولذا قال: «مقبول المنقول»^(١١٩).

(١١٣) (ص ٢٩).

(١١٤) «شرح غاية السؤل» (٧٩-٨٠).

(١١٥) «غاية السؤل» (ص ١٦٣) هامش.

(١١٦) عنوان الكتاب كما قتيده مؤلفه بخطه في أول صفحة من المخطوط (مقدمة المحقق ص ٨٥): (كتاب مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول على قاعدة مذهب إمام الأئمة ورتاني الأمة الإمام الرباني، والصدّيق الثاني أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني)، وكلّ من ترجم له يذكره بهذا العنوان مقتصرًا على جزئه الأوّل منه للاختصار؛ كما أثبتّه هنا.

(١١٧) «مقبول المنقول» (ص ٩٩)، ويلاحظ أنها مطابقة لمقدمته في «غاية السؤل» بدون ذكر السبب: «ليسهل على الطالب، ويقرب فهمه للراغب».

(١١٨) ينظر مقدمة «مقبول المنقول» (ص ٩٢-٩٣).

(١١٩) (ص ٨٦).

وقد كان الفراغ من تأليفه سنة (٨٦٦هـ)^(١٢٠)، فيجزم محقق الكتاب أنه آخر تأليف له في الأصول.

وليس الحال كما قال؛ فإن آخر ما ألفه ابن المبرد هو: كتاب أصول الفقه ضمن كتابه: «زبد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم»؛ فقد كان الفراغ منه عام (٨٧٧هـ)، وسيأتي الحديث عنه^(١٢١).

♦ الكتاب الرابع: (كتاب أصول الفقه):

يُعدُّ هذا المختصر آخر ما ألفه ابن المبرد، فقد كان الفراغ منه عام (٨٧٧هـ).

وقصَّته: أن الشيخ ابن عبد الهادي ألف مجموعاً كبيراً باسم: (جامع العلوم)، ثم اختصره في كتاب آخر، وسمَّاه: (زبد العلوم)، وقال في مقدمته: «فإني لِمَا وضعتُ كتابي: (جامع العلوم)، وجمعتُ فيه كلَّ العلوم المتداولة؛ نظرتُ فرأيتُه كبيرَ الحجم يعسرُ على غالب أبناء زماننا؛ فعزم لي ذلك أن أضع كتاباً لطيفاً مختصراً يأخذ منه الطالبُ بغيته، فاستعنتُ بالله في ذلك، واعتمدتُ عليه، وعزمتُ على أن أستخرجهُ من بحرِ فكري من غير أن أنظرُ أو أعتمد عليه في شيءٍ من الكتب»^(١٢٢).

فُعلم من ذلك: أن أصله كتاب جامع العلوم، وأن الاختصار أتى على مباحث الكتاب كلها بما فيها كتاب أصول الفقه.

ثمَّ جاء أحدُ الباحثين^(١٢٣)، واستلَّه منه، وحقَّقه على نسخ، وطبعه مستقلاً باسم: (كتاب أصول الفقه)، وهو نفسُ العنوان في الأصل، ولولا هذا الاستلالُ لما أفردته بالدراسة.

وهو أصغرُ كتب الشيخ الأصولية، وفيه تحقيق، وتحريز، واستدراك، ويمكن اعتباره من أصغر المتون الحنبليَّة في أصول الفقه.

٣- أهمُّ الأعمال على الكتاب، وأشهرُ طبعاته.

♦ الكتاب الأوَّل: (رسالة مجمع الأصول):

من أهمِّ الأعمال على هذا المختصر:

- شرحٌ عليه يسمَّى: «الزُّهور البهية في الحديقة الوردية في أصول العلوم الفقهية»؛ للشيخ محمد بن عيسى بن كنان الحنبلي (١٥٣هـ)، وقد حقق الكتاب مرتين:

الأولى: تحقيق د. أسامة كحيل في جامعة الأزهر سنة (١٩٨٣م).

والثانية: بتحقيق الشيخ سعد الشَّمري؛ رسالة علمية في جامعة القصيم (٢٠١٦م)^(١٢٤).

(١٢٠) (ص ٢٦١).

(١٢١) ويمكن أن يقال: إن آخر ما كتبه في أصول الفقه مكتمل الأبحاث الأصولية؛ هو: (كتاب مقبول المنقول)، ويظهر في كثير من مباحثه التحريز والاستدراك، وإن آخر ما كتبه من مباحث أصول الفقه؛ هو: (كتاب أصول الفقه) ضمن زُبد العلوم، ويمكن الاعتماد عليه في تحرير قول ابن عبد الهادي في المسائل المذكورة فيه.

(١٢٢) (١٣٧/١).

(١٢٣) د. هاني بن عبد الله بن محمد الجبير.

(١٢٤) وقد ذكر الشيخ سعد الشَّمري في مقدمة رسالته عند الكلام على الدراسات السابقة: أن د.أسامة كحيل قد حقَّق هذا الشَّرح في الأزهر عام (١٩٨٣م) على نسخة وحيدة، وأن الكتاب فُقد؛ فليس عنده نسخة منه، ولا في القسم الذي حقَّقه فيه في الأزهر، وأنه قد تواصل مع الجامعة من قبله، ومن قبل القسم في جامعة القصيم؛ فناكدوا من فقدان النسخة؛ فعزم على تحقيقه ليخرجه إلى النور على نسخةٍ أخرى، وهو مع هذا يحقِّق رسالة مجمع الأصول على نسخٍ جديدةٍ كذلك. ينظر: (ص ٨).

وقد أفرَدت هذه الرسالةُ بعناية خاصَّة من قبل المحقِّقين:

- فأوَّل مَنْ أفرَدَها بالعناية باسم: (مجمع الأصول): علامة الشام جمال الدِّين القاسمي، فعلقَ عليها سنة (١٣٣١ هـ)؛ مع مجموعة متون في مطبعة التُّرقي.

- تحقيق محمد مهدي العجمي؛ باسم العنوان الذي في المغني؛ وهو: (قواعد أصول الفقه التي يُعلم منها حاله)، وله نسخة إلكترونية خالية من التعلُّيق، ومعلومات الطَّبعة.

◆ الكتاب الثَّاني: (غاية السُّؤل إلى علمِ الأصول):

أشرفُ الأعمالِ عليه:

- شرحُ المؤلِّفِ نفسه، وقد طُبِعَ باسم: (شرحُ غاية السُّؤل إلى علمِ الأصول)؛ في دار البشائر الإسلامية بيروت ط: ١، (١٤٢١ هـ)، بتحقيق أحمد بن طرقي العنزي - رسالة علمية^(١٢٥).

وأما المختصر؛ فقد طُبِعَ مرَّتين:

- رسالة علمية في الجامعة الإسلامية للباحث ضيف الله العمري عام (١٤١٢ هـ)؛ بعنوان: (يوسف بن عبد الهادي وأثره في الأصول، مع تحقيق كتاب «غاية الوصول إلى علمِ الأصول»).

- تحقيق خاصٌّ قام به الأخ الفاضل الدكتور بدر السَّبيعي، وقد طبعت عام (٢٠١٢ م) في مؤسسة لطائف - غراس.

◆ الكتاب الثَّالث: (مقبول المنقول في علمي الجدل والأصول):

- ليس للكتاب شرحٌ على حدِّ علمي.

- وقد طُبِعَ بتحقيق عبد الله بن سالم البطاطي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م)، وأصل التَّحقيق رسالة ماجستير في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان.

◆ الكتاب الرَّابع: (كتاب أصول الفقه):

سبقت الإشارة إلى أن أحدَ الباحثين^(١٢٦) قد استلَّه من كتاب مؤلِّفه زبد العلوم، وحقَّقه على نسخ، وطبعه مستقلاً باسم: (كتاب أصول الفقه)، وهو نفس العنوان في الأصل. وقد قامت مؤسسة لطائف مع مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع بطباعة الكتاب؛ وكانت طبعته الأولى في: (١٤٣٩ هـ-٢٠١٨ م).

حادي عشر- (الكوكب المنير «مختصر التَّحرير»): لابن النَّجار الفتوحيّ (٢٧٩ هـ).

(١٢٥) ومنها شرح لمعاصرين؛ كشرح د. عبد الكريم الخضير، ود. عبدالرحمن القرني، د. صالح بن عبد الكريم، والأوَّل منها مفرغ.

(١٢٦) د. هاني بن عبد الله بن محمد الجبير.

١- ترجمة المؤلف (١٢٧):

هو: تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن رُشَيْد الفُتُوحيِّ المصريِّ، الشَّهير بـ «ابن النَّجار»، ويكنى أبا بكر (١٢٨).

ولد سنة (٨٩٨هـ) بالقاهرة، ونشأ في بيت علم مع أبيه العالم الحنبليِّ.

من شيوخه: والدُه شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز قاضي القضاة في الديار المصريَّة، ودرَس على علماء بلده حتى برع في الفقه والاصول، وانتهت إليه رئاسة المذهب الحنبليِّ، وولي قضاء الديار المصريَّة.

ومن تلاميذه: شهاب الدين أحمد بن محمد الشويكي (٩٣٧هـ)، عبد الرحمن بن يوسف البهوتي (١٠٤٠هـ) الذي أخذ عنه منصور البهوتي (١٠٥١هـ) صاحب الروض، وغيرهم.

درس وأفتى، ورحل في الطلب، وولي القضاء.

قال الشَّعرانيُّ: «صحابتُه أربعين سنة؛ فما رأيتُ عليه شيئاً يشينه في عرضِه، بل نشأ في عَفَّةٍ وصيانة، ودينٍ وعلم، وأدبٍ وديانة» (١٢٩).

له في الفقه كتاب: «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التَّنقيح وزيادات»، وشرحه في ثلاث مجلدات.

وأما في أصول الفقه؛ فلَه أيضًا:

- «شرح الكوكب المنير»، وهو شرح المختصر.

توفِّي في عصر يوم الجمعة الثامن عشر من صفر سنة (٩٧٢هـ)، وصلى عليه ولدُه موفق الدين في الجامع الأزهر، ودفن بقرافة المجاورين.

٢- أصل الكتاب، واستمداده، وسبب تأليفه:

أما أصل الكتاب؛ فهو كتابُ التَّحرير للمرداويِّ رحمه الله، وقد نصَّ على ذلك ابنُ النَّجار؛ فقال: «وإنَّما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب [أي: التَّحرير]، دون بقية كتب هذا الفن؛ لأنَّه جامع لأكثر أحكامه، حاوٍ لقواعده وضاوٍ لبطئه وأقسامه، قد اجتهد مؤلِّفه في تحرير نقوله، وتهذيب أصوله» (١٣٠).

(١٢٧) تنظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٣٩٠/٨)، «الشَّحْب الوابِلة» (٨٥٤/٢)، «مختصر طبقات الحنابلة» (ص٩٦)، «النعمة الأكمل» للغزي (ص١٤١)، «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص٤٣٦، ٤٦٢)، «الأعلام» للزركلي (٦/٦)، «معجم المؤلفين» لكحالة (٧٣/٣).

(١٢٨) ذكر الزركلي في الأعلام (٦/٦) أنه: (أبو البقاء)، وتبعه على هذا محققا شرح الكوكب المنير (د. نزيه حماد، ود. محمد الزحيلي)، وهو خطأ؛ فلم يذكره أحد ممن ترجم له بهذه الكنية، والمثبت من جميع الكتب التي ترجمت له.

(١٢٩) ينظر في: «شذرات الذهب» (٥٧١/١٠)، «الشَّحْب الوابِلة» (٨٥٢/٢)، «النعمة الأكمل» (ص١٤١).

(١٣٠) «شرح الكوكب المنير» (٢٩/١).

ويظهر فيه أيضًا سبب اختياره لهذا الكتاب.

وإذا كانت أغلب مادة كتاب التحرير للمرداوي مستمدةً من أصول ابن مفلح كما سبق^(١٣١)، فيمكن اعتبارُ أصول ابن مفلح من مصادر مختصر التحرير وموارده الأصيلة أيضًا.

٣- أهم الأعمال على الكتاب، وأشهر طبعاته.

أنبئ الأعمال على الكتاب:

- شرح المؤلف نفسه في كتاب آخر بعنوان: (المختبر المبتكر شرح المختصر)، وقد اشتهر باسم (شرح الكوكب المنير)^(١٣٢)، وقد طبع مرتين:

الأولى: بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة (١٣٧٢هـ) بإشراف الشيخ محمد حامد الفقي.

وأخرى: في نشرة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في أربعة مجلدات، طبعت تباعاً من سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد.

- شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الله البعلبي الحلبي؛ وأسماءه: «الذخر الحرير في شرح مختصر التحرير».

- وللمختصر شرح آخر بالعنوان نفسه: «الذخر الحرير في شرح مختصر التحرير» لمحمد بن عبد الرحمن بن عفالق الأحسائي المتوفى سنة (١١٦٣هـ)، فهو سابق على شرح الشهاب البعلبي.

- كما أن هناك حاشية على «شرح الكوكب المنير» لابن النجار، وهي المسماة بـ «مشكاة التنوير»؛ لعبد الرحمن بن محمد الدوسري المتوفى سنة (١٣٩٩هـ)^(١٣٣).

وللمختصر طبعات كثيرة:

- فقد طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر سنة (١٩٥٧م)؛ بعنوان (مختصر في أصول السادة الحنابلة).

- ثم أعادت نشره مكتبة ابن تيمية في القاهرة سنة (١٤١٣هـ).

- ثم طبع بدار الأرقم الطبعة الأولى سنة (٢٠٠٠م)؛ ضبط نصّه وصحّحه وعلّق عليه د. محمد مصطفى محمد رمضان.

- ثم طبع بمكتبة أهل الأثر؛ راجعه وقدم له بومية محمد عبدالله محمد السعيد الشنقيطي؛ اعتنى به محمد سليمان مال الله؛ وكانت الطبعة الأولى سنة (٢٠٠٨م).

- ثم طبع بدار الضياء- الكويت؛ بتحقيق: مبارك بن راشد الحثلان؛ الطبعة الأولى عام (٢٠١٦م).

(١٣١) فقد قال في «التحرير» (ص ٣٦٢) بياناً لعلاقة كتابه بأصول ابن مفلح: «وهو أصل كتابنا هذا؛ فإن غالب استمدادنا منه».

(١٣٢) قال د. محمد الجيزاني في «المعالم» (ص ٥٩/ هامش ٤): «ويستى بد (شرح الكوكب المنير) من باب إضافة الشيء إلى نفسه؛ كقولنا: (شرح فتح الباري) لابن حجر، ويسمى (المختبر المبتكر شرح المختصر)». وقال د. هشام العربي في مقدمة تحقيقه لكتاب التحرير للمرداوي (ص ١٥): «وَعُرِفَ مختصره هذا بد (مختصر التحرير)، ويستى أيضاً: (الكوكب المنير باختصار التحرير)، ثم شرح مختصره في كتاب: (شرح الكوكب المنير)، ويستى: (المختبر المبتكر شرح المختصر)». فعلى هذا؛ فإن المختصر نفسه يستى بد: (الكوكب المنير).

(١٣٣) ينظر: «المدخل المفصل» (٩٥٤/٢).

- ثم طُبع بمكتبة الإمام الذهبي - الكويت؛ بتحقيق
د. عبد الرحمن بن حمود المطيري؛ الطبعة الأولى عام (٢٠١٨م).

◆ المبحث الثالث: الموازنة بين هذه المختصرات.

وسوف تكون هذه الموازنة إجماليةً ضمنَ هذه العناصر:

- ترتيبَ الموضوعاتِ ومناسباته.

- عرضُ المسائلِ الأصولية.

- زوائد المسائلِ الأصولية.

أولاً: ترتيبَ الموضوعاتِ ومناسباته:

قال الإمام الجويني رحمه الله تعالى: «إنَّ معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على ذلك مضمون العلوم القطعية»^(١٣٤)؛ أي: معرفة مضان المسائل الأصولية؛ وإلا كانت في خبايا الروايات، ولم ينتفع طالب بكتاب.

ومن فوائد معرفة الترتيب: معرفة رتبة الأدلة عند أصحابها^(١٣٥)، وفي مذهب صاحب الكتاب؛ كاعتبار القياس أصلاً، أو أداة استثمارية للدليل، ومعرفة منزلة عمل أهل المدينة من الأدلة المختلف فيها، وهكذا.

ولذا؛ فإنَّ النظر في ترتيب الموضوعات في المذهب الواحد ستكون أسهل بكثير من النظر المتعدد في مناهج المذاهب المختلفة، والموازنة بينها ستكون أقرب إلى وصف الحال - غالباً - من المقارنة المنهجية، والاختيارات الأصولية.

ومن خلال النظر في هذه المختصرات يمكن أن أقيّد بعض الموازنات العامة والخاصة:

◆ فأما الموازنة العامة بين المختصرات:

١- فإنَّ ما كتبه الهاشمي في مقدّمته الأصولية يعدُّ مختلفاً عمّا كتبه الآخرون في مختصراتهم، ومن ذلك مقدمات ابن عبد الهادي؛ وأعني بها: مجمع الأصول (مقدمة كتابه المغني)، وكتاب أصول الفقه (ضمن كتابه الزبد)؛ فإنه يظهر من صنيع الهاشمي أنه أراد سردَ المواضيع الأصولية دون العناية بترتيبها، وإن كان المتأمل يلحظ عنده قصداً مناسباً في تأخير الكلام عن بعض مباحث الأصول؛ كالنسخ - مثلاً -، وسيأتي الحديث عنه بعد قليل.

٢- ويلحظ الناظر أن بعض المختصرات التي اعتمدت على كتاب معين: لم تخالف ترتيب الأصل، وكانت معه حذو القذة بالقذة؛ كـ (تلخيص البعلبي) مع (الروضة)، و (بلغة الوصول) مع (مختصر الطوفي)، و (مختصر التحرير) مع (التحرير)، وأن بعضها خالف الأصل في الترتيب؛ ومنها: (مختصر الطوفي)، و (قواعد الأصول) مع (الروضة).

(١٣٤) «البرهان» (٥٦٢/١).

(١٣٥) «ترتيب الموضوعات الأصولية» للتشديد (ص ٣٢).

٣- وأن جميع المختصرات اتخذت من مبحث الأدلة مركزاً لموضوعاتها؛ فما قبلها مقدمات، وما بعدها نظراً في عمل المجتهد فيها من حيث استثمارها، وأما الدلالات؛ فهو بينها. وستأتي الموازنة بين هذه المختصرات في ترتيبها.

♦ وأما الموازنة الخاصة بين المختصرات؛ فتظهر من خلال المواضيع الأصولية التالية:

١- المقدمات الأصولية (المبادئ اللغوية والفقهية):

- لم يُصدر الهاشمي مقدمته بالمبادئ الكلامية، ولا اللغوية، ولا الفقهية، وربما اكتفى بالمقدمة الأولى لكتابه في أصول الديانات^(١٣٦)، وكذلك صنيع ابن عبد الهادي في مجمع الأصول، ويُعْتَذَرُ لهما بأن أولى موضوعات المقدمات ما تعلق بالأدلة ودالاتها.

ومن هذا القبيل: صنيع البعلبي في تلخيصه روضة الناظر^(١٣٧)؛ فإنه تبع فيه أصله؛ فأخّر تقاسيم الأسماء واللغات، ووضعها بعد الأصول المختلف فيها، وقبل دلالات الألفاظ، وحققها؛ أن تكون في المقدمات كونها مدخلاً إلى علم الأصول.

ومثله فعل القطيعي في قواعد الأصول^(١٣٨)؛ فقد وضع تقاسيم الأسماء واللغات قبل دلالات الألفاظ. ولا شك في حُسن صنيع مَنْ قَدَّمَهَا، واعتنى بالبدء بها في مختصره، وهو ما درجت عليه جميع المختصرات غير ما ذكرت.

- أن مسائل المبادئ ليست على وزان واحد في جميع المختصرات؛ بل تختلف نوعاً وكمّاً؛ ومن ذلك المقدمات التي وضعها ابن عبد الهادي في مقبول المنقول، وسوف تأتي الإشارة إليها في (زوائد المسائل الأصولية) بإذن الله.

٢- مسائل دلالات الألفاظ:

- لم يخل مختصراً من ذكر الدلالات، وكلهم ذكروها بعد الأدلة:

♦ فمنهم من ذكرها بعد دليل (الكتاب والسنة والإجماع)؛ كما صنع الهاشمي، والعكبري، والبعلبي، وابن اللحام، والمرداوي، وابن النجار، وابن عبد الهادي في جميع مختصراته؛ إلا في مجمع الأصول؛ فقد أشار إليها بعد سرد الأدلة المتفق عليها، ثم أفردها قبل دليل الإجماع.

♦ ومنهم من ذكرها بعد دليل (الكتاب والسنة)؛ كما صنع الطوفي، والكناني في بلغة الوصول، والقطيعي في قواعد الأصول، وابن عبد الهادي في مجمع الأصول على نحو ما ذكرت آنفاً.

♦ ومنهم من ذكرها بعد دليل (الكتاب)، وقبل دليل (السنة)؛ كما صنع الحسن البغدادي في التذكرة.

ولا شك أن صنيع الطوفي ومن تبعه في ترتيبها بعد الكتاب والسنة وقبل الإجماع أنسب، لأن البحث في العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد إنما يرد على النص الشرعي، ولا علاقة له بالإجماع.

(١٣٦) حيث قال (ص ٥): (باب ما تنطق به الألسنة وتعتقه الأفئدة من واجب الديانات).

(١٣٧) (ص ١١٨).

(١٣٨) (ص ٩١).

٣- مسائل النَّسخ:

- اتَّفَقَ الجَمِيعُ عَلَى ذِكْرِ مَبَاحِثِ النَّسْخِ فِي مَخْتَصَرَاتِهِمْ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَرْتِيبِهَا:

♦ فَظَاهَرَ مَا فِيهَا: صَنِيعُ البَعْلِيِّ فِي تَلْخِصِهِ؛ فَإِنَّهُ تَبِعَ فِيهِ أَصْلَهُ، وَجَعَلَ النَّسْخَ بَعْدَ مَبَاحِثِ الكِتَابِ، مَعَ أَنَّ النَّسْخَ يَرِدُ عَلَى السُّنَّةِ كَمَا يَرِدُ عَلَى الكِتَابِ، وَمِثْلُ تَرْتِيبِهِ: صَنِيعُ العَكْبَرِيِّ فِي رِسَالَتِهِ المَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ.

♦ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَبَاحِثَ النَّسْخِ بَعْدَ أَبْوَابِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَمَا صَنَعَ الطُّوفِيُّ، وَابْنُ اللِّحَامِ، وَالحَسَنُ البَغْدَادِيُّ، وَالكِنَانِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الهَادِي فِي كِتَابَيْهِ: (مَجْمَعُ الأَصُولِ)، وَ(كِتَابُ أَصُولِ الفِقْهِ).

♦ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَبَاحِثَ النَّسْخِ بَعْدَ الكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالإِجْمَاعِ؛ كَمَا صَنَعَ المَرْدَاوِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الهَادِي فِي كِتَابَيْهِ: (غَايَةُ السُّؤَالِ)، وَ(مَقْبُولُ المَنْقُولِ)، وَابْنُ النِّجَارِ فِي مَخْتَصَرِهِ، وَالهَاشِمِيُّ فِي مَقَدِّمَةِ الإِرْشَادِ ذَكَرَهُ بَعْدَ القِيَاسِ.

وَالحَاصِلُ؛ أَنَّهُ لَا يَخْفَى مَا فِي صَنِيعِ مَنْ قَدَّمَ النَّسْخَ عَلَى مَبَاحِثِ السُّنَّةِ مِنْ قُصُورٍ؛ فَالنَّسْخُ لَيْسَ خَاصًّا بِالكِتَابِ.

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهَا بَعْدَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَهَذَا أَسْلَمَ؛ لِأَنَّهُ نَجَا مِنَ الِاعْتِرَاضِ.

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهَا بَعْدَ الإِجْمَاعِ؛ فَهُوَ الأَفْضَلُ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ هُنَا تَعَلُّقُ النَّسْخِ بِهَذِهِ المَسَائِلِ مِنْ حَيْثُ البَحْثُ لَا العَمَلُ؛ إِذْ مِنْ مَسَائِلِ النَّسْخِ: نَسْخُ الإِجْمَاعِ، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ تَصَوُّرَهُ بِوَجْهِ مَا.

وَأَمَّا صَنِيعُ الهَاشِمِيِّ؛ فَهُوَ أَجْوَدُ، وَهَذَا بِاعتِبَارِ أَنَّهُ قَصَدَ هَذَا التَّرْتِيبَ؛ فَإِنَّ مَنْ مَبَاحِثِ النَّسْخِ أَيْضًا: نَسْخَ القِيَاسِ وَالنَّسْخَ بِهِ.

٣- القياس:

أَكْثَرُ الأَصُولِيِّينَ عَلَى جَعْلِ القِيَاسِ مِنْ جَمَلَةِ الأدْلَةِ، وَهَذَا مَا يَلْحَظُهُ النَّاظِرُ فِي المَخْتَصَرَاتِ الأَصُولِيَّةِ مَحَلَّ الدِّرَاسَةِ هُنَا، وَلِذَا يَذْكَرُونَهُ إِمَّا دَلِيلًا مَتَّفِقًا عَلَيْهِ، أَوْ دَلِيلًا مُخْتَلَفًا فِيهِ، كَمَا فِي التَّحْرِيرِ لِلْمَرْدَاوِيِّ، وَمَخْتَصَرِهِ لِابْنِ النِّجَارِ، وَفِي مَخْتَصَرَاتِ ابْنِ عَبْدِ الهَادِي نَصًّا أَوْ تَلْمِيحًا، وَالهَاشِمِيِّ فِي مَقَدِّمَتِهِ، وَالعَكْبَرِيِّ، وَابْنِ اللِّحَامِ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ (١٣٩): الطُّوفِيُّ، وَالبَعْلِيُّ، وَالكِنَانِيُّ، وَصَاحِبُ التَّذْكَرَةِ، وَالقَطِيعِيُّ؛ فَجَعَلُوهُ مِنْ طَرُقِ اسْتِثْمَارِ الدَّلِيلِ تَبَعًا لِابْنِ قَدَامَةَ فِي الرُّوْضَةِ، وَابْنُ قَدَامَةَ تَبَعًا لِلغَزَالِيِّ رَحِمَهُمُ اللّهُ جَمِيعًا (١٤٠).

إِلَّا أَنَّ البَعْلِيَّ (١٤١)، وَالقَطِيعِيَّ (١٤٢) جَعَلَاهُ تَابِعًا لِالأَدْلَةِ. وَهَذَا الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ صَنِيعِ الكِنَانِيِّ أَيْضًا؛ فَقَدْ عَدَّهُ مِنَ الأَصُولِ فِي مَقَدِّمَةِ مَبَاحِثِ الكِتَابِ؛ إِلاَّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ الأَدْلَةِ المَخْتَلَفِ فِيهَا (١٤٣)!!

وَالنَّظَرُ هُنَا فِي التَّرْتِيبِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الشَّكْلِ التَّالِي:

- فَمَنْ عَدَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الأَدْلَةِ: ذَكَرَهُ قَبْلَ الأَدْلَةِ المَخْتَلَفِ فِيهَا.

(١٣٩) فقد أفرده بباب مستقل بعد ذكر الأصول المتفق عليها والمختلف فيها، ولم يعدوه أصلاً؛ لا في عنوان الباب المشتمل عليه، ولا عند عد الأصول.

(١٤٠) ينظر: «المستصفي» (ص ٨)، «روضة الناظر» (٢/٣٣٤).

(١٤١) ينظر: «تلخيص الروضة» (ص ٢٠٩).

(١٤٢) ينظر: «قواعد الأصول» (ص ٦٦).

(١٤٣) «بلغة الوصول» (ص ٧٧).

- ومن لم يعدَّهُ منها: قدَّم الأدلة المختلف فيها عليه، ثمَّ عقدَ له بابًا مستقلًّا قبل الاجتهاد ومباحثه.
٤- مسائل الاجتهاد والتقليد والفتوى:

لم يخالف أحدٌ من المختصرين في جعل هذه المسائل خاتمة المباحث الأصولية؛ إلا ما في كتاب أصول الفقه لابن عبد الهادي؛ فقد جعلها بعد الإجماع، وقدَّمها على القياس، ولم يختم بها؛ وفي هذا الترتيب مناسبة لطيفة؛ وهي: أن الإجماع متعلِّق بالمجتهدين؛ فناسب أن يكون الكلام عن الاجتهاد بعده^(١٤٤)، والله أعلم.

وعلى كلِّ حال؛ فهذا نظرٌ وموازنة في الترتيب العام المتعلِّق بالمباحث الأصولية دون مسائلها^(١٤٥)، وأمَّا بحث المسائل؛ فلا أظنُّه ينضبط عند أحدٍ.

ثانيًا- عرضُ المسائل الأصولية:

ليست المختصراتُ محلُّ الدِّراسة على هيئةٍ واحدة؛ لا من حيث الكمِّ، ولا من حيث الغرض من وضعها؛ ولذا تفاوتت في عرضها للمسائل تبعًا لهذين الأمرين.

♦ فالكتب المختصرة في ورقات قليلة: اكتفت بسرِّد المسائل في عدَّة فصول، أو أبواب، ولم تتعرَّض للخلاف، ولا للأدلة؛ وهي على الشكل التالي:

- «مقدِّمة الإرشاد الأصولية» للهاشمي؛ فقد اكتفى بسرِّد المسائل وفق الترتيب المذكور آنفًا، ولم يعنون لها باب، أو بفصل، أو مسألة.

- «مجمع الأصول»، و«كتاب أصول الفقه» لابن عبد الهادي؛ اكتفى فيها بسرِّد المسائل تحت فصول وأبواب قليلة.

ولا شكَّ أن صنيع ابن عبد الهادي أفضلُّ وضعًا، وأحسنُّ عرضًا.

وقد يقال إنَّ عذر الهاشمي: أن مقدِّمته أقرب إلى كونها مدخلًا لكتابه الفقهي؛ فلم يكن مضطرًّا إلى سبكها على صورة المتون عند المتأخِّرين، بخلاف ما كتبه ابن عبد الهادي؛ فإنَّه يظهر أنَّه يقصد اختصارَ مباحث أصول الفقه على منهج المتأخِّرين من الأصوليين تقريبًا لمسائلها.

♦ وأمَّا باقي المختصرات؛ فالموازنة بينها ستكون من خلال التالي:

١- تقسيم المباحث الأصولية وفق الأبواب والفصول والمسائل: يلحظ الناظر أن المختصرات اتَّفقت على عرض المسائل الأصولية تحت أبواب وفصول جامعة، فيذكرون المسائل سرِّدًا تحت بابٍ معيَّن، أو فصلٍ معيَّن.

إلا أن ما يميِّز كتاب التحرير للإمام المرادوي: تعقيبُهُ أكثر الأبواب والفصول ببعض التنبهات، والفوائد؛ فيقول: فائدة، أو فوائد، أو فائدتان، أو تنبيه، وهكذا؛ ثمَّ يذكر ما يتعلَّق بالمسائل السابقة.

(١٤٤) مقدِّمة «كتاب أصول الفقه» تحقيق هاني الجبير (ص ١٣).

(١٤٥) وقد يكون الأنسب ذكر الموضوعات بالتفصيل لكلِّ كتاب لتكون على نظر القارئ؛ ولكن هذا سيأخذ من البحث حجمًا كبيرًا، والأمر سهل؛ فإنَّ الاطلاع على فهراس الكتب مقدورٌ ميسور.

وممن تميّز في سرد المسائل تحت أبوابها: ابن اللحام في أصوله، فإنه يعقد باباً معيّنًا ثم يسرد مسأله، فهو بهذا أكثر المختصرات عنايةً بعرض مسأله، ويمكن الوصول إليها بعد ذكر رقم المسألة تحت بابها؛ كأن يقول: (المسألة الثانية تحت باب التكليف).

ومثل صنيعهما: عرض الحسن البغدادي في التذكرة، لكن بصورة أقل.

والذي ظهر لي بعد التأمل: أن أجود عرض للمسائل الأصولية هو ما كان بصورة متسلسلة؛ فبدأ بالباب، ثم الفصل، ثم المسائل، وبعدها فوائد متعلقة بها وتنبهات؛ فيكون الوصول إلى المسائل أسهل؛ وذلك كصنيع الإمام البيضاوي في المنهاج، وقد رأيت أن أقرب هذه المختصرات إلى هذا: هو الإمام المرداوي في التحرير، ثم ابن اللحام في أصوله.

٢- عرض المسائل الجزئية: درج أصحاب المختصرات على تصدير مسائل كتبهم بما يرونه راجحاً، وهذا لا غرابة فيه؛ إذ إن من طبيعة المختصر أن يكون على هذه الصفة؛ ولكن تظهر الموازنة هنا في الأمور التالية:

◆ ذكر الخلاف:

◆ لم تعتن بعض المختصرات بذكر الخلاف، واكتفت بذكر رؤوس المسائل، وما تعلق بها من تقاسيم وأنواع؛ وهذه المختصرات هي: كتاب غاية السؤل لابن عبد الهادي، وكتاب مختصر التحرير لابن النجار، وكتاب بلغة الوصول للكناني إلا قليلاً جداً، والعكبري في رسالته مثله.

◆ وبعضها اعتنى بذكر الخلاف داخل المذهب وخارجه (الخلاف العالي)؛ وهي: كتاب التحرير للمرداوي، ومختصر الطوفي، وتلخيص البعلي، وأصول ابن اللحام، وهو صنيع الحسن البغدادي في التذكرة، والقطيعي في قواعد، وابن عبد الهادي في كتابه مقبول المنقول.

كقول المرداوي: «الأمر المطلق ببيع يتناوله، ولو بغين فاحش، ويصح العقد، ويضمن النقص عند أصحابنا، وعنه: لا يصح، كالمالكية، والشافعية، وعن الحنفية: لا يعتبر ثمن المثل، واعتبره في الشراء»^(١٤٦).

وقد تميّز هذا الكتاب الأخير بذكر الرموز تعبيراً عن المخالفين والموافقين؛ حيث قال في مقدمته: «وأشير إلى ذكر الخلاف والوفاق؛ فموافقة الأئمة: (و)، ومخالفتهم: (خ)، وموافقة الحنفية: (و ه)، والمالكية: (و م)، والشافعية: (و ش)، وخلاف أحدهم: ترك (و)»^(١٤٧).

وكانت له عناية خاصة ببيان الأقوال في المذهب وخارجه.

كقوله: «والكفار مخاطبون بالإيمان، وكذا بغيره عند أكثر أصحابنا، وحكاه أكثرهم قول أحمد، (و ش)»^(١٤٨).

(١٤٦) «تحرير المنقول» (ص ٢٠١).

(١٤٧) (ص ٩٩).

(١٤٨) «مقبول المنقول» (ص ١٤٣).

ولا شك أن المختصرات التي اعتنت بذكر الخلاف أوسع علمًا، وأقرب إلى تصوير المسائل، وإنما ينتفع بها من الدارسين من تقدم في الطلب، وعرف المذهب.

فالموازنة بينها تابعة لأغراض مصنفيها، وأغراض الدارسين لها.

وأما نسبة الأقوال إلى أصحابها؛ فالأصل أن كل من ذكر الخلاف في هذه المختصرات اعتنى بسببها إلى أصحابها، ولم يشذ عن هذا إلا بعضهم في قليل جدًا من المسائل^(١٤٩).

◆ ذكر الدليل:

لم تعتن كذلك بعض المختصرات بذكر الدليل على ما ذكرت من المسائل الأصولية، واكتفت بذكر رؤوسها، وتفرعاتها، وفوائدها، وأشهرها: التحرير للمرداوي؛ فمع أنه كبير الحجم، إلا أن صاحبَه توسع في ذكر المسائل وتفرعاتها، واختلاف المذاهب فيها، ولم يذكر الدليل عليها^(١٥٠).

وممن سلك هذا المسلك: العكبري في الرسالة المنسوبة إليه إلا نادرًا، وابن اللحام في أصوله، والكناني في بلغة الوصول في أغلب المسائل إلا نادرًا أيضًا، وابن عبد الهادي في كتابيه: غاية السؤل، ومقبول المنقول، والقطيعي في قواعدِه.

وبعضها اعتنى أصحابها بذكر الدليل لقوله؛ لا أقوال خصومه؛ مثل صنيع الحسن البغدادي في التذكرة^(١٥١)، والعكبري فيما استدل له.

وأما من يذكر أدلته وأدلة خصومه، ويجب عنها، مع ذكر الاعتراضات ومناقشتها؛ فهو: الإمام الطوفي في مختصر الروضة، والبعلي في تلخيصها كذلك^(١٥٢).

والمتمامل في طريقة أصحاب المختصرات هنا: يدرك أن أغراض المؤلفين لعبت دورًا في ذلك؛ فبعضهم أراد الاقتصار على الزجاج من المسائل؛ فاقتصد وأعرض عن الأدلة تقريبًا لها، ومنهم من زاد عليها أدلة القول الزجاج، أو أدلة المذهب تعريفًا بمأخذها، ومنهم من اعتنى بتنمية الملكة الاجتهادية عند الدارس بمعرفة أدلة الخصم والرد عليها، والاعتراضات الموجهة إلى أدلة المذهب وكيفية الجواب عنها.

ولا شك أن الموازنة بينها ستخضع هنا إلى حاجة المتعلم، والمرحلة التي هو فيها. مع إمكان الجزم أن ذكرها سيكون أفيد للطلب؛ لأنها ستعينه على تحقيق المسائل.

وقد يقال: إن في ذكرها قطعًا لتسلسل المسائل وانتظامها عنده، وقد علم أن غرض المختصرات تقريب المسائل؛ ليسهل حفظها وضبطها.

وقد تنوعت الأدلة عند من استعملها من الأئمة في مختصره؛ بين أدلة عقلية، ونقلية؛ ومن ذلك: - استدلال الطوفي على حجية القياس بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول: «لنا وجوه؛ الأول: القياس يتضمن دفع ضرر مظنون، وهو واجب عقلاً، فالقياس واجب، والوجوب يستلزم الجواز.

(١٤٩) ينظر: مقدمة «بلغة الوصول» (٤٠).

(١٥٠) ينظر: في مسألة إجماع كل عصر (ص ٧٥) فقد ذكر القول بحجته، واستدل له، ولم يذكر دليل الخصم، وهكذا في جميع المسائل.

(١٥١) وذلك في أكثر مسائل الكتاب.

(١٥٢) وذلك أن كلا الكتابين اختصرا كتاب الروضة، ولم يحذفا منه الأدلة ومناقشتها، والاعتراضات والجواب عنها، وإنما هذباها واختصراها.

الثاني: قوله تعالى: ﴿قل يحييها الذي أنشأها﴾... ونحوه قياس في العقلیات؛ ففي الظننات أجوز. الثالث: القياس اعتباراً، والاعتبار مأمور به، فالقياس مأمور به؛ أمّا الأولى، فلغويّة - كما سبق - وأمّا الثانية، فلقوله تعالى: ﴿اعتبروا﴾... الرابع: قوله ﷺ لعمر: (أرأيت لو تمضمضت) ... وإجماع الصحابة على العمل به في الوقائع»^(١٥٣).

وهكذا الأمر عند البعلبي في تلخيصه^(١٥٤).

إلا أن الاستدلال بهذه الصورة لم يكن حاضرًا في جميع المختصرات التي اعتنت بذكر الدليل احتجاجًا واعتراضًا - كما ذكرت آنفًا -، وإنما تفاوت ذلك تفاوتًا بينًا، وكأن من لم يكتر منها، أو أعرض عنها صفيًا لم ير ذلك من سمة المختصرات؛ كما هو الشأن في المختصرات الفقهيّة التي تُعنى بالمسائل دون الدلائل.

تنبيه:

مما تجدر الإشارة إليه هنا: أن كثيرًا من الآيات والأحاديث الموثقة في هذه المختصرات؛ إنما أوردها أصحابها للتّمثيل على مسائل الكتاب، وليس للاستدلال بها عليها؛ فلا يُغترّ بها.

♦ التّمثيل للمسائل الأصوليّة:

اعتنى الأصوليون كثيرًا بذكر الأمثلة من الكتاب والسنة ومسائل الفقهاء، وكان الغرض منها تصوير المسألة الأصوليّة، وتقريبها على الأفهام، وهذا مما لا خفاء فيه، ولا إشكال.

وقد عُلم أن الأصل في المختصرات أن تكون قليلة الألفاظ قدر الإمكان؛ بل هذا من سماتها، ولذا؛ يلزم أن تكون خالية منها.

ومع هذا؛ فقد تفاوتت المختصرات الحنبليّة في هذا الأمر أيضًا:

فمنها من لم يعتن أصحابها بإيراد الأمثلة على المسائل الأصوليّة؛ فلا تكاد تجد فيه مثالاً، وهذا في المختصرات الصغيرة يمكن تعقّله، ولكنّه موجود كذلك في الكبيرة منها:

ومن ذلك كتابا ابن عبد الهادي: مجمع الأصول، وكتاب أصول الفقه؛ الصغيران، وكتابه مقبول المنقول، مع أنه كبير الحجم.

ومنهما من اعتنى أصحابها بإيرادها؛ ولكنّها لم تكن على درجة واحدة؛ فتختلف باختلاف حجم الكتاب أحيانًا؛ فتكثر الأمثلة في رسالة العكبري، ومختصر ابن اللحام، والتذكرة للبيضاوي، وفي مقدّمة الهاشمي على صغرهما.

ومثال ذلك: قول ابن اللحام رحمه الله: «وصيغة (لا تفعل)، وان احتملت تحقيرًا؛ كقوله: ﴿لا تمدن عينيك﴾، وبيان العاقبة: ﴿ولا تحسبن الله غافلًا﴾، والدعاء: ﴿لا تؤاخذنا﴾، والياس: ﴿لا تعتذروا اليوم﴾، والإرشاد: ﴿لا تسألوا عن أشياء﴾؛ فهي حقيقة في طلب الامتناع»^(١٥٥).

(١٥٣) «اللبيل» (ص ٤٢٠-٤٢٣).

(١٥٤) في مواضع كثيرة؛ منها: مسألة اقتضاء الأمر التكرار (ص ١٣٣).

(١٥٥) «المختصر» (ص ١٠٣).

وقوله: «ويعرف المجاز بوجه؛ بصحة النفي؛ كقوله للبيد: ليس بحمار»^(١٥٦).

إلا أنها تقل في مختصر الطوفي، وتلخيص البعلي، وفي التحرير للمرداوي مع أنها مختصرات كبيرة، وفي قواعد الأصول للقطيعي كذلك.

كقول المرادوي: «لا يصح التمسك بالإجماع فيما يتوقف صحّة الإجماع عليه اتفاقاً؛ كوجود الباري، وصحة الرسالة، ودلالة المعجزة، ويصح فيما لا يتوقف، وهو ديني؛ كالرؤية، ونفي الشريك، ووجوب العبادات، أو عقلي؛ كحدث العالم»^(١٥٧).

وهي في مختصر التحرير للفتوحى قليلة جداً، وفي بلغة الوصول للكناني، وغاية السؤل لابن عبد الهادي كذلك.

ومن ذلك القليل: قول ابن النجار عند حديثه على المتواتر: «وهو لفظي؛ كحديث: (من كذب علي متعمداً)»^(١٥٨).

ثالثاً - زوائد المسائل الأصولية:

بما سبق من وصف وبيان لهذه المختصرات؛ فإن أول ما يدرّكه الناظر فيها أنها متفاوتة في كمّ المسائل الموجودة فيها، وهذا لا خفاء فيه.

إلا أن درك هذه الحقيقة بحصر المسائل وعدّها في هذه المختصرات عسير جداً، ولا يمكن تحقّقه على وجه الدقّة، ولذا سيكون النّظر فيه من خلال التالي:

١- تصنيف هذه المختصرات بين صغير ومتوسط وكبير.

٢- المقارنة بينها - بحسب التصنيف المشار إليه - من خلال:

- دراسة المباحث الأصولية.

- الزوائد من الفنون المتصلة بعلم الأصول؛ كالجدل، والمنطق، وعلم الكلام.

♦ أما تصنيفها بحسب حجمها:

- فمنها الصغير؛ كـ «المقدمة الأصولية» لهاشمي، و«مجمع الأصول»، و«كتاب أصول الفقه»؛ كلاهما لابن عبد الهادي.

- ومنها المتوسط؛ كـ «رسالة العكبري»؛ وهي أصغر هذه الفئة، و«بلغة الوصول» للكناني، و«قواعد الأصول» للقطيعي، و«غاية السؤل» لابن عبد الهادي، وكتاب «التذكرة» للحسن البغدادي.

- ومنها الكبير؛ كـ «التحرير» للمرداوي، و«البلبل» للطوفي، و«تلخيص الروضة» للبعلي، و«مختصر التحرير» لابن النجار، و«مختصر الأصول» لابن اللحام، و«مقبول المنقول» لابن عبد الهادي.

(١٥٦) المصدر السابق (ص ٤٣).

(١٥٧) «التحرير» (ص ١٥٥).

(١٥٨) «مختصر التحرير» (ص ١١٥).

وللاستدلال على صحّة هذا النظر في تصنيفها يكفي الوقوف على حجمها، ليعلم أنّ أكبرها حجماً أكثرها دراسةً، ومسائل.

◆ ويُعزّد هذا النّظر: المقارنة بينها من خلال:

١- دراسة المباحث الأصوليّة:

فالزوائد في المختصرات ليست على رتبة واحدة؛ فقد يكون الزائد مسائل بعينها، وقد يكون ببعض عناصر المقارنة الأصوليّة؛ كذكر الأقوال في المسائل، أو تحرير محلّ النزاع، أو بسرد أكثر من حدّ والترجيح بينها، أو ذكر الأدلة، ومناقشتها، والاعتراضات والجواب عنها، وقد يكون بزيادة بعض التقاسيم والأنواع المتعلقة بالمسائل؛ فتفاوت المتون في درسيها^(١٥٩).

◆ أمّا صغيرها؛ فلا مجال لمقارنته بغيره؛ فإنّ مسائل هذه المختصرات قليلة جداً بالنسبة إلى غيرها، والموجود منها إنّما تمّت دراسته بتعريف المصطلحات، وذكر بعض تقاسيمها وأنواعها.

◆ وأمّا متوسطها؛ فإنّ أكثر المذكور هنا في هذا التصنيف إنّما هو اختصار لكتاب مختصر آخر؛ وطبيعة هذا الاختصار: أن يكون قائماً على تقليل المسائل أو حذف الأدلة، أو حذف الاعتراضات وأجوبتها.

أمّا ما يتعلق بحذف المسائل، والاقتصار على بعضها؛ فهذا ظاهر في أقلّ هذه الفئة مسائل؛ وهي الرسالة المنسوبة إلى العكبري؛ فإنّ صاحبها اعتنى ببيان المصطلحات أكثر من اعتناؤه بذكر المسائل.

وأمّا «بلغة الوصول»؛ فهي اختصار لمختصر الطوفاني، وربما أتى على جميع مسائل الكتاب من حيث الجملة؛ بل ربّما زاد فيه بعض ما ليس في أصله^(١٦٠)، إلّا أنّه حذف جميع الأدلة إلّا القليل منها، وكلّ الاعتراضات، وأجوبتها، وهذا تقليل بلا شك.

وهكذا الشّأن في قواعد الأصول.

أمّا كتاب التذكرة^(١٦١)؛ فإنّ مسألته قد تكون أقلّ منهما في بعض الأبواب^(١٦٢)، ويدرك ذلك من تأمل الكتاب جيّداً.

والفرق بينه وبين كتاب الكنانيّ، والقطيعيّ:

- أنه اعتنى بذكر دليل مذهب الحنابلة، ولم يتعرّض لأدلة الخصم، ولا لذكر الاعتراضات، والجواب عنها^(١٦٣)، ولذلك كُبر حجم الكتاب.

(١٥٩) ينظر في بعضها: «الموازنة» لمشاري الشثري (ص ١٤٧).

(١٦٠) كما في بحث الاستحسان (ص ١١٣)، وأكثر مسائل اللغات (ص ٧١)؛ ينظر: مقدمة «بلغة الوصول» (ص ٤١).

(١٦١) وقد عقد محقق كتاب التذكرة فصلاً مختصراً في المقارنة بين هذا الكتاب وغيره من المختصرات. ينظر: (ص ١٠٣-١٠٤).

(١٦٢) كما في باب الأحكام التكليفية، والوضعية، ومسائل الاجتهاد والتقليد، والنعارض والترجيح، وغيرها من الأبواب.

(١٦٣) وهذا في أكثر مسائل الكتاب.

- أن من زوائد كتابه على ما عندهما: باب أفعال النبي ﷺ (١٦٤).

وفارق كتاب بلغة الوصول الكتائبين المذكورين (القواعد، والتذكرة) بذكره الأسئلة الواردة على القياس؛ فلم يتعرضوا لها.

ومع هذا؛ فطبيعة هذه المختصرات تقتضي تقليل المسائل، وحذف عناصر كثيرة من دراستها، وعدم استيفاء الزوائد الموجودة في غيرها.

♦ وأما كبيرها؛ فإنها عُقدت ابتداءً لجمع ما تفرّق من المسائل الأصولية، واختصار العبارة فيها؛ ليسهل حفظها وضبطها.

ففي التحرير للمرداوي توسّع في ذكر مسائل كثيرة ليست مذكورة في المختصرات السابقة (١٦٥)، ومثله فعل ابن النجار في مختصره.

وأما ابن اللحام؛ فلا يخلو باب من أبواب مختصره من مسائل لم تُذكر في المختصرات السابقة المتوسطة (١٦٦).

وكذلك فعل ابن عبد الهادي في كتابه مقبول المنقول؛ فقد زاد مسائل كثيرة (١٦٧).

واجتمعت هذه الثلاثة على عقد فصل أو باب في مسائل حروف المعاني (١٦٨)، وهذا الباب غفلت عنه المختصرات الصغيرة والمتوسطة.

وجميع الأمور التي أُشرت إلى أنها محذوفة من المختصرات المتوسطة؛ كالدليل والتعليل، والاعتراض، وجوابه؛ فإنها موجودة في بعض هذه المختصرات بدرجات متفاوتة، وفي البلب للظوفي، وتلخيص البعلبي على وجه الخصوص.

٢- الزوائد من الفنون المتصلة بعلم الأصول.

من الأمور التي تضخّم الكتاب، وتكثر مسائله؛ اشتماله على بعض العلوم المتصلة بعلم أصول الفقه، أو ممّا أدخله بعضهم فيه؛ كعلم المنطق، والجدل، وعلم التوحيد، أو ما يُعرف بأصول الدين، وعلم الكلام.

وهذه الزوائد ليست موجودة في المختصرات الصغيرة، ولا المتوسطة، وقد انفردت بذكرها بعض المختصرات الكبيرة، وتفصيلها على النحو التالي:

- أمّا علم المنطق؛ فقد ذكره البعلبي في تلخيصه مختصراً مقدّمة ابن قدامة التي حذفها من كتابه،

(١٦٤) (ص ٥٠).

(١٦٥) ينظر: فصل أفعال النبي (ص ١٣٨)، وما بعدها، وبعض مسائل باب الإجماع (ص ١٤٤-١٥٥)؛ وأكثر الفوائد والتنايب الموجودة في مختصره هي مسائل زوائد على ما في المختصرات المتوسطة.

(١٦٦) ينظر: بعض مسائل الحكم الشرعي (ص ٥٧-٦٩)، وبعض مسائل باب النسخ (ص ١٣٦-١٤٢)؛ وبعض مسائل التقليد (ص ١٦٦)؛ فمسائله أكثر من مسائل المختصرات المتوسطة.

(١٦٧) ينظر: مسائل الإجماع (ص ١٥١-١٥٧)، ومسائل في الأمر (ص ١٨٢)، والعام والخاص (ص ١٨٩)، وغيرها.

(١٦٨) ينظر: «التحريم» (ص ٩٠)، «مختصر ابن اللحام» (ص ٥٠)، «مقبول المنقول» (ص ١٢٣-١٢٥).

وكذلك ابن عبد الهادي ذكر علم المنطق في مقدمته الأولى لكتابه مقبول المنقول^(١٦٩)، ولم يعنون له بما يدلُّ على مضمونه.

- وأمَّا علمُ الجدَل؛ فقد ذكره المرادويُّ في التَّحْرِيرِ فِي خَاتِمَةِ الْكَلَامِ عَلَى الْأَسْئَلَةِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَعُنُونَ لَهُ بِقَوْلِهِ: «فائدة»^(١٧٠)، وتبعه على ذلك ابن النُّجَّارِ فِي مَخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ، وَجَعَلَهُ فِي فَصْلِ مُسْتَقَلٍّ^(١٧١)، وَخَتَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي كِتَابَهُ مَقْبُولَ الْمَنْقُولِ فِي خَاتِمَتِهِ الثَّانِيَةِ، وَجَعَلَهَا مَخْتَصِرَةً جَدًّا^(١٧٢).

- وأمَّا علمُ أصولِ الدِّينِ؛ فقد انفردَ بِذِكْرِهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، وَخَتَمَ بِهَا كِتَابَهُ مَقْبُولَ الْمَنْقُولِ، وَجَعَلَهُ الْخَاتِمَةَ الْأُولَى^(١٧٣).

◆ تَنْبِيْهُ: أمَّا البلبَلُ لِلطُّوفِيِّ؛ فلن تجد هذه العلوم مذكورة فيه، فقد تبع ابن قدامة في كتاب الروضة في حذف المقدمة المنطقية منه، ولا يوجد فيها -أصلاً- بحث في الجدَل، أو في أصول الديانات.

(١٦٩) ينظر: (ص ١٠٠-١١١).

(١٧٠) ينظر: (ص ٣١٥-٣٢١).

(١٧١) ينظر: (ص ٢٢٩-٢٣٢).

(١٧٢) ينظر: (ص ٢٦٠-٢٦١).

(١٧٣) ينظر: (ص ٢٤٧-٢٥٩).

الخاتمة

وبعد هذه الجولة المباركة في روضة المختصرات الأصولية عند الحنابلة؛ فإنني أحبُّ أن أسجل أهمَّ النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث.

* أمَّا النتائجُ؛ فهي:

١- أن الاختصار كان حاضرًا منذ بداية التصنيف العلمي، ومن جملتها: المختصرات الأصولية، ومنها الحنبليَّة على وجه الخصوص.

٢- أن قيمة هذه المختصرات لا تقلُّ أهميَّة عن غيرها من المطوَّلات، فكُلُّها تؤدِّي الغرض المطلوب منها في وقته وعند أهله.

٣- أن في دراسة هذه المختصرات وتبسيط الضوء عليها بيانًا لما بين هذه المختصرات الأصولية من روابط تاريخية، واتصالات علمية؛ تمثلت في جهود العلماء في خدمة هذا التراث بشتى الطرق تصحيحًا، وتحريزًا، وتنقيحًا، وتعقيبًا.

٥- أن للحنابلة تراثًا عامرًا في التصنيف الأصولي، وهو حاضرٌ جدًّا على صورة المختصرات الأصولية، ويمكن الاستفادة منه في التدريس، والدورات العلمية، والحلقات الدورية الهادفة إلى سرد المؤلفات في فنٍّ معيَّن في وقتٍ وجيز.

٦- أنه لا بد من قراءة مقدِّمات الكتب وخواتيمها؛ للاطلاع على مصادر المؤلف في كتابه، ومنهجه في مختصره، وعلى أغراضه من التأليف؛ لأنَّ مثل هذه المتابعات تُعين الطالب على اختصار وقته، واقتناء ما يحقُّق له الهدف المنشود.

٧- ضرورة الاطلاع على طبعات الكتاب، ومناهج المحقِّقين للتراث، والموازنة بينها، إمَّا بسؤال أهل العلم، أو من خلال الدراسة الذاتية.

٨- أن للموازنة بين المختصرات الأصولية أهميَّة قصوى دلَّ عليها كلُّ ما سبق التنصيص عليه آنفًا.

إلاَّ أنها تظهر جليًّا في عناصر الموازنة الثلاثة التي تناولتها الدراسة؛ وهي:

- ترتيب الموضوعات ومناسباته.

- عرض المسائل الأصولية.

- زوائد المسائل الأصولية.

◆ أمَّا ترتيب الموضوعات؛ فقد ظهر لي من مجموع ما درست أن أجودها هو صنيع الطوفي رحمه الله تعالى في مختصره، فإنه اعتنى بها عنايةً رائعة، وذكر منهجه في ترتيب الموضوعات في مقدمة شرحه^(١٧٤).

(١٧٤) «شرح مختصر الروضة» (٩٧/١)، وما بعدها.

♦ وأما في عرض المسائل؛ فالذي ظهر لي أن أقرب هذه المختصرات إلى تحقيق الجودة في العرض الإجمالي؛ هو: ما صنعه الإمام المرداوي في التحرير، ثم ابن اللحام في أصوله.

وأما من جهة التفصيل؛ فإنّ صنيع الطوفي رحمه الله تعالى في البلبل أجود؛ لأنّ في عرضه تنمية للملكة الاجتهادية عند الدّارس بمعرفة أدلة الخصم والرّد عليها، والاعتراضات الموجهة إلى أدلة المذهب وكيفية الجواب عنها.

♦ وأما من حيث زوائد المسائل؛ فإنّ كان النّظر متوجّهاً إلى سرد المسائل الكثيرة؛ فلا شك أنّ التحرير ومختصره، ثمّ مختصر ابن اللحام مقدّمات على غيرها.

وأما من حيث دراسة المسائل، وزوائدها المتعلقة بها نفسها؛ فلا شكّ عندي أنّ صنيع الطوفي أجود من غيره.

إلا أنّ النّظر هنا ينبغي أن يتّجه إلى المعنى الأوّل؛ وهو زوائد المسائل في المختصر من حيث هي مسائل.

هذا من حيث عموم العناصر المذكورة.

♦ أمّا من حيث تصنيفها صغيرةً ومتوسطةً وكبيرةً، واختياراً أفضلها؛ فالذي ظهر لي:

- أنّ أجود المختصرات الصّغيرة: ما وضعه الإمام ابن عبد الهادي؛ وهي: (مجمع لأصول)، و(كتاب أصول الفقه).

وإن كنت أرى أنّ دراسة (مقدّمة الهاشمي الأصولية) من أولويات طلاب العلم؛ للاطلاع على اللبنة الأولى في بناء الصّرح الأصولي عند الحنابلة.

- وأنّ أجود المختصرات المتوسطة: هو (بلغة الوصول) للكناني رحمه الله تعالى؛ لنسبه المتّصل بمختصر الطوفي؛ فكما أنّ للرجال أنساباً مؤثّرة؛ فلاقوالهم وكتاباتهم كذلك.

ثمّ يليه في الجودة قواعد الأصول ومعاهد الفصول للقطيعي.

- وأنّ أجود المختصرات الكبيرة: كتاب الطوفي (البلبل)، ثم (التحرير) للمرداوي، ثم (مقبول المنقول) لابن عبد الهادي، والله أعلم.

* وأمّا التوصيات؛ فتتمثّل في التالي:

١- أهميّة توسيع الدّراسة المتعلقة بمصادر العلوم (الببلوجرافية)، ومنها علم أصول الفقه؛ وذلك من خلال: الرسائل العلميّة، والمشاريع البحثيّة، والبحوث المحكّمة الدقيقة.

٢- أهميّة إحصاء المسائل الأصولية في المختصرات؛ من خلال دراسات متخصصة، ومجموعات بحثية متفرّعة؛ فإنّ في إحصائها معرفة دقيقة لعدد المسائل في أصول الفقه.

٣- خدمة هذه المختصرات خدمةٌ علميةٌ؛ تتمثل في تحقيقها تحقيقًا علميًا دقيقًا، مع شرح غريبها، وفكُّ تراكيبها العويصة، والاعتناء بها في التدريس، وتوجيه الطلبة إلى اقتنائها والاستفادة منها في التحصيل ومراجعة المسائل.

وفي الختام؛ فإنِّي اجتهدتُ قدرَ طاقتي في هذه الدُّراسة، واستفرغتُ وسعي فيها؛ فإن كان ثمَّ خطأ؛ فمَنِّي ومن الشَّيطان، وإن كان فيها صوابٌ؛ فمِن الله تعالى وحدهُ.

هذا، وصَلَّى اللهُ على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم .

أهم المصادر والمراجع (١٧٥)

(أصول مذهب الإمام أحمد- دراسة أصولية مقارنة): للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

(أعلام الحنابلة في أصول الفقه): منشور في جامعة الإمام عام (١٤١٧هـ)، عدد (٦١)، وصفحاته في المجلة (٧٧-٢).

(الإرشاد إلى سبيل الرشاد) تأليف محمد بن أحمد بن أبي موسى الشريف، أبو علي الهاشمي البغدادي (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(الأعلام للزركلي)، الطبعة الثانية بيروت ١٣٠٩هـ

(البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)، للعلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ - دار المعرفة - بيروت.

(الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل)، لمحمد بن محمد بن أبي بكر السعدي الحنبلي (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الله التركي، ط. هجر سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد)، للعلامة يوسف بن الحسن بن عبد الهادي المتوفى سنة ٩٠٩هـ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مطبعة المدني بالقاهرة.

(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) للحافظ أحمد بن علي، الشهير بابن حجر العسقلاني، المتوفى ٥٨٢هـ دار الجيل بيروت.

(الذيل على طبقات الحنابلة) للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة (٧٩٥هـ) - طبعة محمد حامد الفقي بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٢هـ

(السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة)، لمحمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي (ت ١٢٩٥هـ)، ط. مكتبة الإمام أحمد، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) للعلامة محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة (٢٠٩هـ). دار مكتبة الحياة. بيروت.

(الفتح المبين في طبقات الأصوليين) للعلامة عبد الله مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.

(القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

(الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة) للشيخ نجم الدين الغزي المتوفى سنة (١٠٦١هـ) حققه: د. جبرائيل جبور، دار الآفاق الجديدة بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

(المختصر في أصول الفقه) لابن اللحام (ت ٨٠٣هـ) تحقيق د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة (١٤٠٠هـ).

(١٧٥) كل الكتب التي اعتمدت عليها في دراستي ووازنت بينها بينتُ طبعتها في المتن.

(المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخریجات الأصحاب)، للدكتور بكر عبد الله أبي زيد، ط. دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

(المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) للعلامة (ابن بدران) الدمشقي، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ إدارة الطباعة المنبرية بمصر.

(المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته، وأشهر أعلامه ومؤلفاته)، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

(المعجم الوسيط) إخراج د. إبراهيم أنيس وجماعة، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٣٩٣ هـ) توزيع دار الباز بمكة المكرمة.

(المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، المتوفى سنة (٨٨٤ هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠ هـ مكتبة الرشد بالرياض.

(المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد) لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، المتوفى سنة (٩٢٧ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ عالم الكتب بيروت.

(الموازنة بين المختصرات الأصولية؛ «المختصر» و«المنهاج»، و«جمع الجوامع» أنموذجًا)؛ للشيخ مشاري بن سعد بن عبد الله الشثري. طبعة مؤسسة تكوين، عام (٢٠١٨ م)، وهي أطروحة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك سعود.

(النعمة الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل) تأليف محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري، المتوفى سنة (١٢١٤ هـ). وعليه زيادات واستدراكات، تحقيق محمد مطيع الحافظ، ونزار أباطة، دار الفكر. دمشق ١٤٠٢ هـ

(تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول)، للمرداوي. تحقيق: أبو بكر عبد الله دكوري، رسالة دكتوراه في أصول الفقه - ١٤٠٣ هـ الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

(تدوين أصول الفقه عند الحنابلة)؛ منشور في جامعة الإمام عام (١٩٩٨ م)، عدد (٢٠)، وصفحاته في المجلة (١٦٢-١٢٠).

(ترتيب الموضوعات الأصولية ومناسباته) للدكتور هاشم السعيد؛ من مطبوعات الجمعية الفقهية السعودية، العدد رقم (٤٢).

(تيسير التحرير على كتاب التحرير) لأمير باد شاه (ت ٩٧٨ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.

(سير أعلام النبلاء)، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٨٤٧ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ

(شجرة الأصوليين) للدكتور محمد بن حسين الجيزاني، الجمعية الفقهية السعودية ووقفية التحبير. الطبعة الأولى: (٢٠١٧ م).

(شذرات الذهب) للإمام عبد الحي بن العماد الحنبلي، المتوفى سنة (١٠٨٩هـ) الناشر دار الآفاق الجديدة بيروت.

(شرح الكوكب المنير) تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى، ابن النجار المتوفى سنة (٢٧٩هـ). تحقيق د/ محمد الزحيلي، ود/ نزيه حماد. ط/ دار الفكر بدمشق من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

(شرح مختصر أصول الفقه) لأبي بكر الجراعي المتوفى سنة ٣٨٨هـ دراسة وتحقيق د. عبد العزيز القائدي، ود. عبد الرحمن الخطاب، ود. محمد رواس، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، وطبعته مؤسسة لطائف الكويت.

(طبقات الحنابلة) للقاضي ابن أبي يعلى المتوفى سنة (٦٢٥هـ) ط/ محمد حامد الفقى، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧١هـ

(قواعد الاختصار المنهجي في التأليف) د. عبد الغنى مظهر مجلة البحوث الإسلامية عدد ٩٥.

(كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون)؛ لحاجي خليفة دار الفكر (١٤٠٢هـ).

(لسان العرب) لابن منظور (ت ١١٧هـ) دار صادر، بيروت.

(مختصر التحرير) تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى سنة (٢٧٩هـ) طبعة دار الأرقم تحقيق د. محمد مصطفى رمضان.

(مختصر طبقات الحنابلة) للعلامة محمد جميل الشطبي، المتوفى سنة (١٣٧٩هـ)، الطبعة الأولى ٦٠٤١هـ دار الكتاب العربي بيروت.

(معجم المؤلفين) تأليف عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت.

(مقدمة ابن خلدون)؛ لعبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة سنة ٢٠٠٧م، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى ببولاق القاهرة سنة (١٢٨٤هـ).



في إعادة تصنيف الأدلة الأصولية

قراءة في صياغات متنوعة
من البنية الخارجية للدرس الأصولي

إعداد
د. عبد الحميد عبد الله أحمد الإدريسي

كلية الشريعة والقانون
- جامعة الجوف -

ملخص البحث

حاولت هذه الدراسة الوقوف عند ظاهرة معرفية مميزة لـ «علم أصول الفقه» والتأليف فيه عبر تاريخه الطويل ومدارسه المتنوعة، وهي أن كل محاولة في التأليف والكتابة الأصولية كانت تشكل في الوقت نفسه محاولة اجتهادية - من لدن أصحابها - في التمثل المعرفي والمنهجي لحقيقة العلم ومضامينه، وفي تقديم رؤية تصورية مختلفة - كلياً أو جزئياً - عن غيرها من الرؤى، السابقة عليها أو اللاحقة لها، وانطلاقاً من هذه الملاحظة العامة يحاول البحث أن يستقرئ جملة محاولات التصنيف تلك، مما تعلق بمستوى (الأدلة) منها خاصة، ثم يعالجها؛ محولاً تكثيراتها إلى كيف، وتسطحاتها إلى عمق، كاشفاً عن خصائصها وأسسها، وما تتضمنه من عناصر قوة، أو تحتمله من مكامن قصور، الأمر الذي منحه - في النهاية - القدرة الكافية على اقتراح ما يراه محاولة أكثر أحرورية وملاءمة.

الكلمات المفتاحية:

الأدلة الأصولية ، إعادة تصنيف ، الدرس الأصولي ، مراتب الأدلة ، أنواع الأدلة الكلية ، معايير التصنيف ..

Abstact

This study research about the Important scientific phenomenon, Characterized by the science of Fundamentals of jurisprudence, and Authoring his books, which is that every attempt at fundamentalist writing is an try to classify and compose the knowledge content of the that science, especially at the level of sources of of jurisprudence Islamic, which is the subject of this science and his hub its issues, The task of this study was Extraction multiple attempts at that classification, then analyze them and uncover the bases and criteria on which they are based, in the end propose a new attempt in it.

المقدمة

“إن معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على درك مضمون العلوم القطعية”^(١)

المشكلة، الدوافع، الأهداف، المنهج:

تقوم هذه الدراسة -في مشكلتها البحثية ودوافعها- على ملاحظة من الملاحظات الجلية في تاريخ علم أصول الفقه والتأليف فيه، والتي ترقى إلى درجة (الظاهرة المعرفية)، وهي أننا في هذا العلم كنا دائماً أمام حركية متواصلة، وتجديد ما، فالدرس الأصولي في جميع مراحلها ظل يتطور، ولم يكن يقبل التثبيت أو يعرف السكون، بحيث يمكن القول (إن كل تصنيف في أصول الفقه هو تصنيف لأصول الفقه)، أي يمثل محاولة فعلية في ذلك، وكان الأصولي فعلاً يقوم بمهمة التصنيف الداخلي باعتبارها عملاً منهجياً إبداعياً تجديدياً، فهناك مادة واحدة وصور شتى .. كل مؤلف يتمثلها في هيئة معينة، فهل نحن إذاً أمام ما يمكن تسميته: إشكالية التأسيس المستمر لأصول الفقه؟ فالشافعي ابتداءً التأليف بحسب ما يقتضيه الوقت الذي عاش فيه، فظل علم أصول الفقه مع ذلك يتشكل وينمو بحسب الأزمنة المختلفة، وما ظلت تثيره من إشكالات معرفية، فكان -بذلك- الاستمرار في تأصيل الأصول حاجة ضرورية مستمرة ودائمة، وعُدَّ بناء المعمار الأصولي جهداً معرفياً متواصلاً، وليس مسؤولية رجال بأعيانهم أو زمان، وفي كل مرة من ذلك كان يستخدم الأصولي الأسلوب الملائم لروح عصره، والقادر على الإجابة على تساؤلاته وحل إشكالاته، لقد كان كل واحد من أولئك يسيطر عليه -وبشكل واضح- هاجس التصنيف والتبويب، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والذي هو هاجس تصوري تمثلي بالأساس، فكان ذلك أول ما يبدؤون به، ويحاولون البت فيه، وإن بشكل تبريري في بعض الأحيان، ومن ثم جاءت كل واحدة من الكتابات الأصولية المعروفة -أو مجموعة منها- ولها طابعها الخاص وشخصيتها المميزة لها، وإذا راعينا حضور النقد في تلك المحاولات والتصحيح المستمر لما سبق منها، وما يتبع ذلك من إضافة وإنشاء أو تفريع، ثبت ما قلنا من أن عملية تشييد المعمار الأصولي ظلت جهداً مستمراً طوال تاريخ العلم ولم تتوقف أبداً، لكن في ظل ذلك التطوير والتثوير المستمر كان طبيعياً أن تتعدد المعايير، وبتعدها قد يلحقها شيء من الاختلال، أو تصاب بداء الشكلية العرضية، أو تغرق في القيميّة، أو تطغى سمة التكديس فيها على البناء، أو يغيب عنها الشمول والاستيعاب، فلا يكون التصنيف والتمييز على الوجه الكامل المطلوب، مع أن كل ذلك من أهم وظائف العلم وسماته التي يحرص عليها، أي علم كان، ما نحتاج معه إلى الاستمرار في نهج تلك السبيل، المفعمة بالقوة الاقتراحية التجديدية، وتقديم ما يمكن من محاولات أخرى تراعي ما سبق، أو على الأقل تقدم لونا آخر مختلفاً عما سبق، فلا تبطل شيئاً من الجهود السابقة أو تهدر قيمتها، وإنما فقط تقدم ما يكون أولى في اعتقاد صاحبه! فمن هنالك جاء هذا البحث وغرضه جملة أمور، منها:

١ _ رصد الظاهرة موضوعه، والكشف عن أبعادها وتحولاتها.

٢ _ إرجاع المحاولات المتعددة كمّا إلى أنواع محصورة كيفاً.

٣ _ الخروج بخلاصات منهجية ونقدية تخص الظاهرة المدروسة، وترصد معايير التصنيف فيها.

(١) البرهان، الجويني، (٥٦٢/١).

٤ _ الاجتهاد في اقتراح وتقديم (محاولة مغايرة) تكون أكثر علمية وملاءمة، مع الاحتفاظ بقيمة ما سبق.

٥ _ إعادة ترتيب موضوعات الدرس الأصولي ترتيباً قائماً على محورية (الدليل) ما يكسبها (وحدة عضوية منهجية) تحل محل (الوحدة الموضوعية) التي هي وحدة شكلية ظاهرية في الغالب!

٦ _ الخروج بما يشبهه (القالب المعياري) الذي يمكن اعتماده أساساً في القبول والرد لأي أصل فقهي يفرض؛ مستحدث أو قديم.

٧ _ تعميق فهم طبيعة كل دليل من الأدلة ووظيفته، وذلك بعد تحديد موقعه، ما يسهم في حسن استثماره، وترشيد التعامل به^(٢).

ولتحقيق ذلك فقد كانت المناهج المتبعة متنوعة بما يخدم الأغراض المذكورة أو يعين عليها، وإن تفاوت ذلك قوة وحضوراً، إذ اعتمدت مناهج الاستقراء والاستنباط والتحليل وإعادة التركيب أكثر، بينما حضر الوصف والنقد والتفسير والمقارنة وغير ذلك بدرجات أقل.

حدود موضوع البحث

موضوع هذه الدراسة كما اتضح مما سبق: مجموع الرؤى والتصورات التي أنتجها أئمة أصول الفقه -على اختلاف مشاربهم وتعدد أزمتهم- في موضوع الأدلة الأصولية، وذلك من حيث تحديدها وحصرها وتصنيفها، وما نشأ عن تلك الرؤى والتصورات من آراء وأفكار وأقوال متنوعة، وهو ما سميناه (محاولات)، ولكن ليس يراد الآن ذلك على إطلاقه، إذ إننا نستثني منه ما ليس لأصحابه أعمالاً متخصصة عرضوا فيها لمحاولاتهم، كما نستثني منه ما يعد دراسات معاصرة، فنقتصر من ثم على القديم المدون.

الدراسات السابقة

الحق أننا لا نعثر على دراسات مطابقة لما ههنا من حيث الموضوع والأهداف والمنهج، ولكن نجد ما هو مقارب فقط أو قريب، فمن الدراسات التي يمكن رصدها في ذلك ثلاثة أنواع:

الأول: دراسات ذات منهج مطابق لما لهذه الدراسة -في جزء منها- من منهج، وإن كان الموضوع غير مطابق، ولكن مشابه فقط، وقريب أو ملاصق، إذ قامت تلك الدراسات -عن طريق الاستقراء- برصد جملة من المحاولات الخاصة بترتيب الموضوعات الأصولية، الموضوعات وليس الأدلة، كما قامت بالتعليق على تلك المحاولات وترجيح ما تراه مناسباً منها^(٣).

(٢) مثلاً: انتقد ابن خلدون إدراج الأصوليين (عمل أهل المدينة) في باب (الإجماع)، ورأى أن الأنسب لطبيعة ذلك الدليل وحسن فهمه أن يذكر في باب (الأفعال)، المقدمة، ابن خلدون (٩٥٠/٣)، كذلك حاول باحث معاصر هو فتحي الدريني أن يستدرك على الشاطبي أنه لم يدخل «المصلحة المرسله» ضمن قواعد «اعتبار المال»، وتعبه فريد الأنصاري في رأيه ذلك، ورأى أنه قول ناتج عن قلة فهم لطبيعة كل من «المصلحة المرسله» و«الاستحسان» الذي هو عمدة قواعد المال، فيبين أن المصلحة المرسله الأصل فيها الإنشاء للأحكام عند غياب النص، بخلاف الاستحسان الذي لا يتصور إلا عند وجود النص أو القياس، لتخصيصه أو الاستثناء منه، انظر: المصطلح الأصولي عن الشاطبي، فريد الأنصاري، ص ٥٢٤-٥٢٥ (الهامش).

(٣) فمن ذلك، مصنفاً قديمة أو أبحاثاً معاصرة:
أ _ «شرح مختصر الروضة»، لنجم الدين الطوفي (٧١٦هـ)، الذي كان له وعي بظاهرة التصنيف والترتيب للموضوعات، واستعرض في بداية الشرح جملة من المحاولات، رجع مجموعتين منها، كل واحدة باعتبار، واقتراح في النهاية محاولة من عنده، من: ص ١٠١ إلى ١٠٨.

ب _ «مناهج الأصوليين في ترتيب الموضوعات الأصولية»، بحث ليوسف البدوي، وهو على قسمين: خاص بمناهج المتكلمين نشر بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، (العدد ١٤٣٢/٩٦)، وآخر عن مناهج الحنفية، نشر بمجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية (١٤٣٦هـ).

ج _ «ترتيب الموضوعات الأصولية ومناسباته.. دراسة استقرائية تحليلية»، بحث لهشام السعيد، منشور بمجلة الجمعية الفقهية السعودية، وقد اعتمد صاحبه أسلوب العرض

الثاني: دراسات قدمت محاولاتها التصنيفية الخاصة بها، لكن دون تقديم عمل استقرائي للمحاولات السابقة أو دراستها، فجاءت بذلك مطابقة لجزء فقط من أهداف هذه الدراسة وجزء من موضوعها كذلك^(٤).

الثالث: دراسات قدمت قراءة تحليلية لبعض المحاولات التصنيفية كما ناقشت تصنيف بعض الأدلة وترتيبها، فجاءت بذلك مطابقة لهذه الدراسة في جزء من موضوعها ومنهجها وأهدافها، ولكن كانت مفتقدة للشمول، ولم تطلب الإيعاب!

أما الدراسات المطابقة لهذه الدراسة مطابقة تامة؛ موضوعا، وأهدافا، ومنهجاً، بحيث تحاول تجريداً شاملاً للمحاولات التصنيفية للأدلة الأصولية، ومن ثم العمل على اجتراف محاولة خاصة بها في ذلك، فلم نعثر لحد الآن على شيء هو كذلك!

تنظيم محتوى البحث

لقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وخاتمة كما هو المؤلف، وبينهما ثلاثة مباحث، تحت كل مبحث مطالب عديدة، واختص الأول من تلك المباحث بعرض المحاولات التصنيفية الأساس في علم الأصول، عرضاً ناتجاً عن النظر الاستقرائي الذي تم إجراؤه، وقد قارب مجموع ما تم استخلاصه حوالي العشرين محاولة، فيما اختص الثاني منها باستخراج أهم الخلاصات المنهجية والنقدية المشتملة على قضايا التصنيف الأصولي ومعاييره، وخصص الثالث لعرض ما تقترحه هذه الدراسة من محاولة في التصنيف الأصولي للأدلة.

المبحث الأول: المحاولات التصنيفية للأدلة في علم الأصول

يعمل هذا المبحث على حصر المحاولات المختلفة في تصنيف الأدلة الأصولية وإرجاعها إلى جملة من المدارس أو النماذج في الرؤية الأصولية للأدلة، وقد بلغ مجموع ما تم الوصول إليه الآن من ذلك سبع عشرة محاولة في المجمع، عالجتها من خلال مطالب، حاولنا أن نكتفي فيها بمجرد العرض والبيان دون الدخول في التحليل ما استطعنا، بله الترجيح، هي ألوان بهيجة، وأصناف -من أزهار وثمار- بديعه، نزهو بها الحديفه الاصوليه العناء:

وفق تقسيم مذهبي، وكان يعمل على تذييل كل محاولة بتعليق تقييمي.

(٤) مما تم الوقوف عليه من تلك الأعمال:

أ - «تجديد الفكر الإسلامي»، لحسن الترابي، حيث قسم الأصول إلى ثلاثة:

الأصول الصورية التكليفية؛ وهي الأصول التي تكسب الأحكام صفة اللزوم، وتضم: أصول الشرع (الكتاب والسنة) وأصول الوضع (الإجماع، الأمر، القضاء).

الأصول البيانية؛ وتضم الدلالة التفسيرية والدلالة الاستنباطية والدلالة التطبيقية.

الأصول المادية؛ وهي التي ينشأ عنها مضمون الأحكام ويلاحظها المجتهد في التقدير البياني.

ب - «النظرية العامة للشرعية الإسلامية»، لجمال الدين عطية، حيث تكلم عن (تجديد تويب علم أصول الفقه ومصادر الحكم الشرعي)، وضرورة التفريق في الأصول

الفقهية بين:

المصادر؛ وهي النقل (الكتاب، السنة، شرع من قبلنا)، وأولو الأمر (الإجماع، الاجتهاد)، والأوضاع القائمة -إذا كانت صالحة- (العرف، الاستصحاب، البراءة الأصلية).

المناهج؛ كالقياس، والاستصلاح، والاستحسان، وسد الذرائع.

الأدوات؛ كالعقل واللغة.

ج - «المعالم الجديدة للأصول»، لمحمد باقر الصدر، حيث قسم الأدلة والأصول إلى أربعة:

الدليل اللفظي.

الدليل البرهاني.

الدليل الاستقرائي (وهو نوعان: مباشر ومنه القياس، وغير مباشر ومنه الإجماع والشهرة، والخبر، وسيرة المتشرعة، والسيرة العقلانية).

الدليل العملي (الاحتياط، الاستصحاب).

المطلب الأول: محاولة الشافعي (٥١ هـ)

[جهات العلم، ووجوه البيان، والجهات: اتباع واستنباط]

تعد محاولة الشافعي - كما هو معلوم - المحاولة التأسيسية الأولى في علم أصول الفقه، لا جرم حدد ما أسماه (جهة العلم)، إذ «لم يجعل الله لأحد بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعدد: الكتاب والسنة والإجماع والآثار وما وصفت قبل من القياس عليها»^(٥)، فإن «الواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا»^(٦)، وهذه الجهات ترجع عنده في المجمل إلى وجهين؛ اتباع واستنباط، قال: «والعلم من وجهين: اتباع أو استنباط؛ والاتباع

اتباع كتاب، فإن لم يكن فسنة، فإن لم تكن فقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفا، فإن لم يكن فقياس الخ»^(٧)، وبذلك «أشار الشافعي إلى أن جماع الأصول نص ومعنى، فالكتاب والسنة والإجماع داخل تحت النص، والمعنى هو القياس»^(٨).

لقد اشتغل الشافعي - في المجمل - بتحقيق ثلاثة أغراض أو مستويات من البناء والتأسيس.

١_ أن الأدلة تدل من وجوه مراتب: فلم يكن من أغراض الشافعي بيان حجية الكتاب أو السنة في ذاتيهما، وذلك إذ كانا موضوع العلم، فهما مسلمان لدى الكل، ولكن بيان مراتبهما ووجوه دلالتيهما، تفصيلا لما أجمل من حجيتيهما، وحيث كان كثير من ذلك يؤخذ - عند غير الراسخين أو عند أهل الزيغ - بطريقة غير علمية! أعني غير منظمة وغير منهجية، سواء من حيث طبيعة اللغة وتوظيفها في بيان دلالة النص، قال: «فجماع ما أبان الله لخلق في كتابه مما تعبدتم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه»^(٩)، أو من حيث موقع السنة بالنسبة إلى الكتاب ووظيفتها، «ليعلم من علم هذا من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه ودينه وأهل دينه، ويعلمون أن اتباع أمره طاعة الله وأن سنته تبع لكتاب الله فيما أنزل، وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا، ويعلم من فهم (هذا الكتاب) أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بينة ومشتهية البيان، وعند من يقصر علمه مختلفة البيان»^(١٠)، وكان المعيار في البيان عنده هو: القطع والظن في العلم^(١١)، فالعلم من وجوه: علم إحاطة في الظاهر والباطن، وعلم هو حق في الظاهر، وعلم إجماع، وعلم اجتهاد بقياس.

كذلك القياس، لم يكن همه تثبيت حجيته في الحقيقة - إذ كان معلوما لدى العلماء^(١٢)، كالكتاب

(٦) الرسالة، الشافعي، ص ٥٠٨.

(٧) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٨) الأم، الشافعي (١٧٩/١)، اختلاف الحديث، الشافعي، ص ٩١.

(٩) قواطع الأدلة، السمعي (٢٢/١).

(١٠) الرسالة، الشافعي، ص ٢١.

(١١) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(١٢) المرجع السابق، ص ٤٧٨.

(١٣) روي عن مالك أن الأصول: الكتاب والسنة واجتهاد الرأي، وعن محمد بن الحسن أنها: الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقياس والاستحسان، راجع: جامع بيان العلم، ابن عبد البر (٧٦٠٠٧٥٧/١).

والسنة- بقدر ما كان الغرض عنده بيان مرتبته، ومفهومه، وأنواعه^(١٣)، ووجوهه^(١٤)، وضوابط العمل به، وغير ذلك من تفاصيله.

٢- تثبيت وتأكيد حجية بعض الأدلة المشكك فيها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية السائدة في ذلك الوقت، كأخبار الآحاد، والإجماع، وأقوال الصحابة، فتكلم في تثبيت حجية خبر الواحد المسند^(١٥)، وبيان حال المنقطع والمرسل^(١٦)، والإجماع^(١٧)، وأقاويل الصحابة^(١٨).

٣- رد حجية بعض الأدلة المعتمدة من قبل اتجاهات أخرى في ذلك الوقت، كالأستحسان، والرأي عموماً^(١٩).

تلك الأغراض مجتمعة جعلته يؤسس الأصول تأسيساً شاملاً، مبيناً المقبول من الأدلة والمردود، ووجوه دلالتها، وترتيبها تقديماً وتأخيراً، وغير ذلك^(٢٠).

وقد سار على نهج الشافعي فيما قدمه من محاولة كثير من الأعلام، منهم: ابن عبد البر^(٢١)، والخطيب البغدادي^(٢٢)، وابن رشد الجد^(٢٣)، وغيرهم، بل ذلك قول عامة الفقهاء كما حكى أبو المظفر^(٢٤).

المطلب الثاني: محاولة الباقلاني (٤٠٤هـ)

[الخطاب، الأفعال، الأخبار، الإجماع، القياس، الفتوى، الحظر والإباحة]

تناول الباقلاني العلوم الدينية بمفهومها الواسع، فأدخل في مقدماته التأصيلية:

التوحيد والنبوة، بالإضافة إلى الدليل العقلي، وغير ذلك^(٢٥)، أما السمعية وأصول الفقه فقال عنها:

(١٤) المرجع السابق، ص ٢١٨، وكذلك: ص ٤٧٩-٥١٢.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(١٦) المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(١٧) المرجع السابق، ص ٤٦٥.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٧١.

(١٩) المرجع السابق، ص ٥٩٦.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٥٠٣.

(٢١) المرجع السابق، ص ٣٥، وكذلك: ص ٥٩٨.

(٢٢) جامع بيان العلم، ابن عبد البر (٧٥٩/١).

(٢٣) الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي (١٩٢/١).

(٢٤) المقدمات الممهدة، قال: «فصل في الطريق إلى معرفة أحكام الشرائع: فأحكام شرائع الدين تدرك من أربعة أوجه..» (٢٦/١-٤٢)، وزيادة على ذلك يذهب ابن رشد إلى اعتبار (الفرع) المقاس أصلاً من الأصول المفيدة للحكم، وذلك أنه إذا علم الحكم فيه صار أصلاً وحاز القياس عليه هو نفسه أيضاً بعلّة أخرى مستنبطة منه (٣٨/١).

(٢٥) قواطع الأدلة، السمعي (٢٢/١).

(٢٦) ولذلك صار الأمدي مثلاً يحدد نوع الدليل المقصود عنده بإضافته إلى السمع، فيقول منذ البداية إنه يريد التكلم عن الدليل السمعي، انظر: الإحكام، الأمدي (١٧/١).

«القول في حصر أصول الفقه وترتيبها وتقديم الأول فالأول منها:

اعلموا أن أصول الفقه محصورة، فأولها: الخطاب (...). وثانيها: أفعال الرسول (...). وثالثها: الأخبار، ورابعها: أخبار الآحاد، وخامسها: الإجماع، وسادسها: القياس، وسابعها: الفتوى للعامي، وثامنها: الحظر والإباحة»^(٢٦)

المطلب الثالث: محاولة ابن فورك (٤٠٤هـ)

[أصل، ومعقول أصل، واستصحاب حال]

هذه محاولة كبيرة ترجع إلى ابن فورك، ودافع عنها -فيما بعد- أصوليون كبار، وتبنوها بشدة، فكان من رجالها: الشيرازي، والبايجي، وأبو يعلى في العدة^(٢٧)، وأبو الخطاب الكلوذاني في التمهيد، وآل تيمية في المسودة^(٢٨)، وغيرهم، ومفردات هذه المحاولة واضحة وقوية، وتقول بكل بساطة: «الأدلة على ثلاثة أضرب: أصل ومعقول أصل واستصحاب حال، فأما الأصل فهو: الكتاب، والسنة، والإجماع، وأما معقول الأصل فعلى أربعة أقسام: لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، والحصر، ومعنى الخطاب، وأما استصحاب الحال فهو: استصحاب حال العقل إذا ثبت ذلك»^(٢٩)، وقال عن استصحاب الحال: «وهو عندنا القسم الثالث من الأدلة الشرعية»^(٣٠)، وقد عقد أبو الخطاب فصلاً في ثلاثين صفحة الأولى -كما الباجي^(٣١)- فصل فيه الأضرب الثلاثة من الأدلة، ثم بين في فصل خاص ترتيب الأدلة، فكان الخطاب أولاً، فالأفعال، ثم النسخ، ثم الإجماع، فالقياس، ثم الحظر والإباحة، فالمفتي، وهو شبيهه بترتيب الباقلاني كما سبق.

المطلب الرابع: محاولة القاضي عبد الجبار (٥١٤هـ)

[العقل أولاً، ثم الكتاب والسنة والإجماع]

قال عبد الجبار الهمداني: «اعلم أن الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل، فإن قيل: ولم قصرتم الأدلة على هذه الأربعة؟ (...). أليس القياس وخبر الواحد دليل على الأحكام الشرعية عندكم فهلا عدتموه فيها؟ قلنا: إنه يدخل تحت الإجماع أو الكتاب أو السنة فلا يجب إفراده بالذكر»^(٣٢)، فكان عندهم أن الدلالة أو الأدلة «أولها: العقل، لأن به يميز بين الحسن والقبیح، ولأن به يعرف أن كتاب الله حجة، وكذلك السنة والإجماع»^(٣٣)، هذا ما ينص عليه من العدم والترتيب له، إذ يصرح بنفي ما عداه، فيقول: «وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف

(٢٧) التقريب والإرشاد، الباقلاني (٣١٠/١).

(٢٨) العدة، أبو يعلى (٧٣-٧٢-٧١/١).

(٢٩) المسودة، آل تيمية، ص ٩٩٨.

(٣٠) أحكام الفصول، الباجي، ص ١٩٣.

(٣١) المرجع السابق، ص ٧٠١.

(٣٢) المنهاج في ترتيب الحجج، ص ١٥.

(٣٣) شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار المعتزلي، ص ٨٨.

(٣٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عبد الجبار المعتزلي، ص ١٣٩.

أن الكتاب حجة وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب، وإن كنا نقول إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما في العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام»^(٣٤)، فالعقل أصل الكتاب من جهة ثبوته به مثلما أن الكتاب أصل العقل من جهة تنبيهه على ما في العقل، لكن إذا علمنا أن ما ورد في الكتاب إنما هو مجرد تنبيه وتأکید، صار العقل هو الأصل، بل هو الدليل على الحقيقة، أما غيره -بما في ذلك الكتاب- فليس دليلاً بنفسه، يقول أبو علي الجبائي: «إن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل ورد مؤكداً لما في العقول، فأما أن يكون دليلاً بنفسه يمكن الاستدلال به ابتداءً فمحال»^(٣٥).

المطلب الخامس: محاولة الدبوسي (٤٣٠ هـ)

[حجج عقلية، شرعية، موجبة، مجوزة، دافعة، مضلة]

تكلم أبو زيد الدبوسي عن الأدلة العقلية والشرعية، والحجج الموجبة، والمجوزة، والدافعة^(٣٦)، وعن الحجج المضلة، وبذلك فقد كان يتجه في محاولته تلك نحو التأسيس الشامل، ما جعلها محاولة تبين عن مكانة العقل وتدافع عن حضوره، وقد بنى الكل على معيار القطع والظن مثل ما صنع الشافعي، كما قامت في ما جاءت به من تصنيفات على المعيار النوعي، فأدرجت كل طائفة من الأدلة تحت نوع معين ومناسب، قال أبو زيد: «القول في أنواع الحجج نفسها: الحجج نوعان: عقلية وشرعية، وكل نوع قسمان: موجبة للعلم ومجوزة، فالموجبة: ما أوجبت العلم قطعاً بموجبها ولم تجوز خلافه، والمجوزة: ما جوزت إطلاق اسم العلم على موجبها وإن جوزت خلافه، ثم العقلية: ما عرفت حججاً بالاستدلال بمجرد العقول، والشرعية: ما لم تعرف حججاً إلا بوحي الله تعالى وسنة الرسول ﷺ، وهذه جملة لا نعرف فيها خلافاً»^(٣٧).

قدم الكلام عن الحجج الشرعية على الكلام عن الحجج العقلية، فكانت عنده «الحجج الشرعية الموجبة للعلم أربع: كتاب الله تعالى، وخبر الرسول المسموع منه، والمروي بالتواتر عنه، والإجماع، وطريق ذلك كله واحد، وهو خبر الرسول لأننا لم نعرف الكتاب -كتاب الله تعالى- إلا بخبر رسول الله عليه الصلاة والسلام، وكذا الإجماع ما ثبت حجة قاطعة إلا بكتاب الله والسنة، والمروي عن النبي ﷺ بالتواتر كالمسموع منه (...) فثبت أن المدار على خبر الرسول ﷺ، وخبر الرسول صدق وحق لدلالة قامت على أن رسول الله لا يكون رسولاً حتى يكون معصوماً عن الكذب»^(٣٨).

ثم تكلم عن الحجج المجوزة وهي التي توجب العمل بها دون العلم، فقال إنها «أربعة أنواع: الآية المؤولة: لكونها مشكلة قبل التأويل، أو مشتركة، أو مجملة، والعام الذي ثبت خصوصه (...) وخبر الواحد أو خبر الصحابي، والقياس»^(٣٩)، وذكر أفعال النبي، وحكم الرسول بالرأي، وشرع من قبلنا، وتقليد الصحابي والتابعي، كلها قبل القياس، ووجه ذكرها أنه جعلها متعلقة بالأخبار.

(٣٥) المرجع السابق نفسه.

(٣٦) المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبد الجبار المعتزلي (٤/١٧٤-١٧٥) وكذلك: (١٠٢-١٠١).

(٣٧) الحجة الدافعة هي بمعنى كون انتفاء الدليل أو إنكاره يضح من المناظر «للدفع عن نفسه حتى لا يلزمه كلام الخصم»، تقويم الأدلة، الدبوسي، ص ٣١٩.

(٣٨) المرجع السابق، ص ١٨.

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٩.

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٦٨.

ثم تكلم عن أسماء الحجج التي هي مضلة، وقال: «هذه الأسماء أربعة: التقليد، ثم الإلهام، ثم استصحاب الحال، ثم الطرد» ثم أضاف: «هذه أسماء حجج مستحسنة المبادئ، مستقبحة العواقب، مداخلها هدى ومخارجها ضلال، لا ينجو عن قبح عواقبها من اعتقد الحجج حججا بهذه الأسماء إلا بعد جد صادق، وحذر دائم، وتوفيق من الله تعالى، وذلك لأنها ثبتت حججا على لا دليل^(٤٠)»، ثم فصل تلك الأربعة وبين كيف تكون ضلالا، ولم يدرج ضمنها الاستحسان، «لأنه على الوجه الذي بينا غير مضل، والتقليد والإلهام واستصحاب الحال والطرد على الوجه الذي سميت الأدلة بها مضلة.^(٤١)»

أما الحجج العقلية فمتعلقة عنده بقضايا أصولية، مثل الأصل في الأشياء، والتحسين والتفويض، ثم قضايا مقاصدية أخرى الخ، بل هي عنده أصل الحجج السمعية نفسها، قال: «فصل ولما ثبت أن بالعقل كفاية كان بنفسه حجة بدون الشرع، ولزم العمل به كما يجب بالشرع وبسائر الحجج إذا قامت»^(٤٢)، وقال: «قد أجمع العقلاء على إصابة المطلوبات الغائبة عن الحواس بدلائل العقول، كإجماعهم على إصابة الحاضر بالحواس، حتى إنك لا تكاد تجد أحداً خالياً عن الاستدلال لمصالحه برأيه عن عقله، وحتى لم تكن الحجج السمعية حججا إلا باستدلال عقلي، ولا يقع الفرق بين المعجزة وبين المخرقة، والنبي والمنتبئ إلا بنظر عن العقل، وكذلك تعرف النار مرة ببصرك ومرة بدخانها مستدلاً عليها بعقلك، لا طريق للعلم إلا طريق الحواس أو الاستدلال بنظر عقلي في المحسوس ليدرك لما غاب عنها، قالوا: ولا خلاف في هذا بين العقلاء»^(٤٣)، ثم بين أقسام الحجج العقلية القطعية (الموجبة)، وهي: بدهة العقول، التأمل والنظر، التجربة، الحس.

المطلب السادس: محاولة أبي الحسين البصري (٤٣٦هـ)

[عقلي وسمعي، الثاني خطاب وغير خطاب، وهو الأفعال والقياس والاستنباط] أصول الفقه عند أبي الحسين هي طرق الفقه، وهي قسمان: عقلي وسمعي^(٤٤)، قال: «إنه لا بد في الأحكام الشرعية من طرق عقلية أو شرعية، نفيًا كان الحكم أو إثباتًا، ونبين الفصل بين ما هو طريق في ذلك وما ليس بطريق، ليعمد المستدل إلى ما هو طريق فيستدل به، وذلك يقتضي أن نبين أنه لا بد في الأحكام الشرعية من طريق إما عقلي أو شرعي. ويدخل في الطريق العقلي فصلان:

أحدهما: أن يبين الفصل بين الاستدلال بالبقاء على حكم العقل وبين ما يلتبس بذلك من استصحاب الحال، والآخر: يبين الفصل بين ما يمكن أن يستدل عليه بالعقل وما لا يصح. ويدخل في الطريق السمعي فصلان:

أحدهما: أن يبين أن السمع الدال على الحكم يجب أن يتناولها إما صريحا وإما غير صريح، ولا

(٤١) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٤٠٥.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٤٤٤.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٤٤٢.

(٤٥) المحصول، الرازي، (١/١٦٧).

يجوز أن يقال للمكلف احكم فإنك لا تحكم إلا بالصواب، والآخر: أن ذلك السمع في شرعنا هو القرآن دون غيره من الكتب المتقدمة»^(٤٥).

«باب في أن الأحكام الشرعية لا يجوز إثباتها إلا بطريق: إما إدراك أو خبر متواتر أو دليل يجوز كونها مدركة، والخبر المتواتر إنما يفرض إلى العلم إذا كان المخبر مدركا لما أخبر به فبقي أن يكون الموصل إلى العلم به هو الدليل.

والطريقة إلى المذهب ضربان: إثبات ونفي، أما الإثبات فبأن ينص الله تعالى أو النبي ﷺ على ذلك الحكم أو تجمع الأمة عليه أو يدل القياس عليه، وأما النفي فبأن يفقد الناظر بعد الفحص الشديد دليلا على ذلك الحكم مع أنه لو كان ثابتا لكان عليه دليل»^(٤٦).

ثم عقد باب القول في استصحاب الحال، وبابا في الأخذ بأقل ما قيل إذا اختلفوا في المسألة على أقاويل، وكذلك القول في الاستدلال ببراءة الذمة، وباب فيما يعلم بأدلة العقل وما يعلم بأدلة الشرع^(٤٧)، وباب في أنه لا يجوز أن يقال للرسول أو العالم احكم فإنك لا تحكم إلا بالصواب، وباب في ذكر فصول كيفية الاستدلال على الأحكام، و«أن الاستدلال على الأحكام ضربان: استدلال بدليل شرعي كالخطاب والأفعال والقياس، واستدلال بالبقاء على حكم العقل»^(٤٨)، و«الدلالة الشرعية ضربان: خطاب، وغير خطاب؛ وهو الأفعال، والقياس، والاستنباط، وأما الأدلة التي هي الخطاب فهو خطاب الله وخطاب رسوله ﷺ وخطاب الأمة، وقد يستدل على الحكم بالخطاب وبالإمساك عن الخطاب وعن غيره من الأدلة»^(٤٩).

المطلب السابع: محاولة ابن حزم (٦٥٤هـ)

[المنصوص على لفظه، والمنصوص على معناه؛ ببديهية العقل وضرورة الحس] يدافع ابن حزم بشدة عن «العقل» وينطلق منه في تأطير الأدلة النقلية، سواء من حيث إثباتها ومشروعية الأخذ بها ابتداء، إذ العقل عنده مستند الخبر نفسه، أو من حيث أدوات فهمها والتعامل معها^(٥٠)، وهكذا يبسط العقل سيطرته على جهة الثبوت وجهة الدلالة معاً، وإذا كان هذا معروفا لدى المتكلمين فإن الذي يميز ابن حزم في ذلك عن غيره إنما هو اختزاله سائر الأدلة الأخرى (غير النصوص) في مسمى (العقل) وحصرها فيه، فيعلن أنه «لا بيان إلا بنص أو بضرورة عقل»^(٥١)، والعقل هنا هو بمثابة النص وفي منزلته، بل نوع من النص! ويسميه: المنصوص على معناه، ببديهية العقل وضرورته، أو بتحقيق مناطه، أو غير ذلك مما عدده، وذلك حين بين أقسام الدليل العقلي

(٤٦) المعتمد، أبو الحسين، (٨٧٩/٢).

(٤٧) المرجع السابق، (٨٨١/٢).

(٤٧) المرجع السابق (٨٨٦/٢).

(٤٨) المرجع السابق (٩٠٨-٩٠٧/٢).

(٤٩) المعتمد، أبو الحسين (٩١٠/٢).

(٥٠) دلالة الضرورة والطبيعة والحس كما يفهم من قوله تعالى: هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ [الملك: ١٥] أننا لا نقدر أن نمشي في الهواء ولا في السماء ولا أن نأكل من غير رزقه.

(٥١) الإحكام، ابن حزم (١٣٦/٧).

أو (الدليل) وجعلها سبعة، وقال إن كلها واقع تحت النص ليس بخارج عنه^(٥٢)، وأنه إنما هو مفهوم اللفظ فقط^(٥٣)، وقد «ظن قوم بجهلهم أن قولنا بالدليل خروج منا عن النص والإجماع^(٥٤)، وظن آخرون أن القياس والدليل شيء واحد، فأخطؤوا في ظنهم»^(٥٥).

إن ابن حزم مثل غيره إنما يبتغي اليقين في ما يطلب من معرفة، لذلك فالعقل ومقتضياته من المقدمات الراجعة إليه هو ما يحقق ذلك اليقين، ما جعله يعلن أنه «أنه لا طريق إلى العلم أصلاً إلا من وجهين: أحدهما ما أوجبه بديهة العقل وأوائل الحس، والثاني مقدمات راجعة إلى بديهة العقل وأوائل الحس»^(٥٦)، و«بالمقدمات الصحاح الضرورية علمنا صحة التوحيد وصحة نبوة محمد^ص وصدقه في كل ما قال، وأن القرآن الذي أتى به هو عهد الله تعالى إلينا الخ»^(٥٧)، ومن ثم عقد باباً في إثبات حجج العقول، وإبطال ما عداها، وقال: «قال أبو محمد: قال قوم لا يعلم شيء إلا بالإلهام، وقال آخرون لا يعلم شيء إلا بقول الإمام (...) وقال آخرون لا يعلم شيء إلا بالخبر، وقال آخرون لا يعلم شيء إلا بالتقليد»^(٥٨)، ثم ناقش تلك المآخذ وأبطلها جميعاً وقال: «فإذ قد بطلت كل طريق ادعاها خصومنا في الوصول إلى الحقائق من الإلهام والتقليد، وثبت أن الخبر لا يعلم صحته بنفسه ولا يتميز حقه من كذبه وواجبه من غير واجبه إلا بدليل من غيره، فقد صح أن المرجوع إليه حجج العقول وموجباتها»^(٥٩)، لكن لم يفته أن يبين طبيعة العقل الذي يتحدث عنه، وأنه عقل أداتي موصل مبني على البديهة والحس، وليس تشريعياً حاكماً، يحسن ويقبح، فأضاف: «وصح أن العقل إنما هو مميز بين صفات الأشياء الموجودات، وموقف للمستدل به على حقائق كفيات الأمور الكائنات وتمييز المحال منها، وأما من ادعى أن العقل يحلل أو يحرم، أو أن العقل يوجد عللاً موجبة لكون ما أظهره الله الخالق تعالى في هذا العالم من جميع أفاعيله الموجودة فيه من الشرائع وغير الشرائع فهو بمنزلة من أبطل موجب العقل جملة»^(٦٠).

وفي الوقت الذي يبتغي ابن حزم بيان الوجوه التي تعبدنا الله تعالى بها، والتي لا حكم في شيء من الدين إلا منها، فإنه يقصد أيضاً إلى بيان بطلان وجوه أخرى غلط الآخرون في جعلها أدلة يحكمون بها، مثل القياس والاستحسان والتقليد وعمل أهل المدينة وغير ذلك، قال: «قد ذكرنا الوجوه التي تعبدنا الله تعالى بها، والتي لا حكم في شيء من الدين إلا منها، وهذا حين نذكر - إن شاء الله تعالى - الوجوه التي غلط بها قوم في الديانة فحكموا بها وجعلوها أدلة وبراهين وليست

(٥٢) «فوجب علينا تفهيم القرآن والأخذ بما فيه، فوجدنا فيه التنبيه على صحة ما كنا متوصلين به إلى معرفة الأشياء على ما هي عليه من مدارك العقل والحواس، ولسنا نعني بذلك أننا نصصح بالقرآن شيئاً كنا نشك فيه من صحة ما أدركه العقل والحواس، ولو فعلنا ذلك لكاننا مبطلين للحقائق، ولسلكنا برهان الدور الذي لا يثبت به شيء أصلاً، وذلك أننا كنا نسأل فيقال لنا: بم عرفتم أن القرآن حق؟ فلا بد أن نقول بمقدمات صحاح يشهد لها العقل والحس، ثم يقال لنا: بماذا عرفتم صحة العقل والحس المصححين لتلك المقدمات؟ فكنا نقول بالقرآن، فهذا استدلال فاسد مبطل للحقائق، ولكننا قلنا: إن في القرآن التنبيه لأهل الجهل والغفلة وحسم شغب أهل العناد، وذلك أن قوماً من أهل ملتنا يظنون حجج العقول ويصححون حجج القرآن فأريناهم أن في القرآن إبطال قولهم، وإفساد مذاهبيهم، وأن الله تعالى قد علم أن سيكون في العالم أمثالهم، فأخبرنا بما يبطل به شغبهم، ويزيل شكوكهم»، الإحكام، ابن حزم (٦٦/١).

(٥٣) المرجع السابق (١٠٧/٥).

(٥٤) جعل الاستصحاب وأقل ما قبل ملحقاً بالدليل الإجماعي، انظر: الإحكام، ابن حزم (١٢٨/٤-٥٠-٥٠).

(٥٥) المرجع السابق (١٠٥/٥).

(٥٦) المرجع السابق (٦٥/١).

(٥٧) المرجع السابق نفسه.

(٥٨) المرجع السابق (١٣/١).

(٥٩) المرجع السابق (٢٧/١).

(٦٠) المرجع السابق (٢٨-٢٧/١).

كذلك، والصحيح أنه لا يحل الحكم بشيء منها في الدين، وهي سبعة أشياء: شرائع الأنبياء السالفين قبل نبينا محمد^٨، والاحتياط، والاستحسان، والتقليد، والرأي، ودليل الخطاب، والقياس، وفيه العلل، ونحن إن شاء الله ذاكرون هذه الوجوه بابا بابا، ووجه سقوطها وتحريم الحكم بها^(٦١). إن نفي ابن حزم لتلك الأنواع من الأدلة وما اتسمت به منهجيته الفقهية من ظاهرية معروفة، إنما جاءت من صوريته المنطقية وما فيها من صرامة برهانية، وإعلاء مطلق لشأن العقل أداة قاطعة، فيكون القول بسد الذرائع مثلاً، أو مراعاة شروط المكلف في العقود، أو إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به لعله مشتركة بينهما، أو دليل الخطاب، أو غير ذلك، يكون كله من باب الزيادة عنده في الشرائع.

المطلب الثامن: محاولة الجويني (٨٧٤هـ)

[نطق الشارع، والإجماع، ومسالك الاستنباط]

اهتم الجويني بمسألة القطع (العلم) وبنى عليها أشغاله في الأصول، قال: «وإنما غرضنا ترتيب البيان، ومن ضرورة البيان تقدير العلم»^(٦٢)، ورد على من اعتمد الأقيسة في تأصيل مسائل الأصول: «على أن ما نحاوله في النفي والإثبات محاولة القطع وتأسيس الأصول والأقيسة لا تجول في مواضع القطع وإنما تجولها في المظنونيات»^(٦٣)، فلذلك تكلم أولاً في قضايا العلم بصفة عامة، واتجه نحو التأصيل الشامل، وإن كان غرضه الأساس الأدلة السمعية إلا أنه جعل الكلام في الأدلة العقلية التي هي بمثابة المبادئ لها، وسوى بين الكل وجعل الأدلة السمعية في مقام العقلية من حيث الاختصار فيها على ما يفيد العلم (القطع)، فبحث مدارك العلوم عامة^(٦٤)، ومراتب العلوم^(٦٥)، وفصل فيما يدرك بالعقل لا غير وفيما يدرك بالسمع لا غير وفيما يجوز فرض إدراكه بهما جميعاً^(٦٦)، ثم مدارك العلوم في الدين خاصة، وأنها العقل والعادة والسمع، ثم مراتب السمعية من ذلك وكيفية انبثاقها على العقلية والعادات، ومن ثم تنزل إلى الكلام عن البيان ومراتبه، وهكذا تنزل من العلم عامة إلى الدين ومنه إلى الفقه، ولكن

الجميع عنده مندرج في نسق واحد، إذ يحكمه معيار القطع والظن، لذلك لم يفرق في ذلك بين العقل والسمع أو العادة، فالعلوم مهما كان مجالها أو مصدرها فإنها لا تتفاوت، وليس لها مراتب في الحقيقة، بل هي تحصل بالضرورة، وإن كانت تختلف طرق تحصيلها بين ما يحتاج إلى ترو وما لا يحتاج، وبين ما يحتاج إلى واسطات وما لا يحتاج، فإن من أحاط بحقيقة العلم واعتقد العلوم كلها ضرورية لم يتخيل فيها تقديماً ولا تأخيراً، نعم الطرق إليها قد يتخيل أن فيها ترتيباً في تعرضها للزلل، فأما العلوم في نفسها إذا حصلت على حقيقتها فيستحيل اعتقاد ترتيبها^(٦٧).

(٦١) المرجع السابق (١٦٠/٥).

(٦٢) البرهان، الجويني، (١٦٥/١).

(٦٣) المرجع السابق (٩٨٤/٢).

(٦٤) وهي: الحواس (وأخبار التواتر)، النظر العقلي، الإلهام، الكتاب والسنة والإجماع، وقال المحققون: مدارك العلوم الضرورية والنظريات العقلية والسمعية، والمرضى المقطوع به عندنا أن العلوم كلها ضرورية، المرجع السابق (١٢٤/١).

(٦٥) وهي: الوجوديات - الضروريات - المحسوسات - المتواترات - الحرف والصناعات - قرائن الأحوال - أدلة العقول - الجائزات - المعجزات - الواقعات (السمعية)، المرجع السابق (١٣٠/١).

(٦٦) المرجع السابق (١٣٦/١).

(٦٧) المرجع السابق (١٣١/١).

والبيان هو الدليل نفسه^(٦٨)، قال في فصل بعنوان «مراتب البيان»: «القول الحق عندي: أن البيان هو الدليل، وهو ينقسم إلى العقلي والسمعي.

فأما العقلي: فلا ترتيب فيه على التحقيق في الجلاء والخفاء، وإنما يتباين من الوجهين المقدمين في التعدد وفي الاحتياج إلى مزيد فكر وترو.

فأما السمعيات: فالمستند فيها المعجزة، وثبوت العلم بالكلام الصدق الحق لله سبحانه وتعالى، فكل ما كان أقرب إلى المعجزة فهو أولى بأن يقدم وما بعد في الرتبة آخر، وبيان ذلك: أن كل ما يتلقاه من لفظ رسول الله ﷺ من رآه فهو مدلول المعجزة من غير واسطة، والإجماع من حيث يشعر بخبر مقطوع به يقع ثانياً، والمدلولات المتلقاة من الإجماع، ومنها خبر الواحد والقياس يقع ثالثاً.

ثم لها مراتب في الظنون، ولا تنضب، وإنما غرضنا ترتيب البيان، ومن ضرورة البيان تقدير العلم.

فإن قيل: لم تعدوا كتاب الله تعالى؟ قلنا: هو مما تلقي من رسول الله ﷺ، فكل ما يقوله الرسول فمن الله تعالى، فلم يكن لذكر الفصل بين الكتاب والسنة معنى، فهذا منتهى الغرض في تقسيم البيان.^(٦٩)»

فالدليل -في السمعيات- هو نطق الشارع (من غير تفريق منه في ذلك بين الكتاب والسنة) ثم الإجماع، وهو ما اقتصر عليه في مدلول أصول الفقه، لأنه المفيد للقطع، فقال في تعريفها «هي: أدلتها، وأدلة الفقه هي القواطع السمعية^(٧٠)، وأقسامها: نص الكتاب، ونص السنة المتواترة، والإجماع، ومستند جميعها قول الله عز وجل^(٧١)، واكتفى بذلك فلم ير التعلق بشرائع الماضين^(٧٢)، وألحق الاستصحاب بالاستدلال وجاء بما يشعر أنه تابع له^(٧٣)، فالاستدلال عنده هو المصلحة المرسلة، وحاول إدراج الاستصحاب أيضاً، ولئن كان عد بعض صورته كقاعدة اليقين لا يزول بالشك أصلاً ثابتاً في الشريعة، مدلولاً عليه بالإجماع، إلا أنه مع ذلك قال: وليس هذا من فنون الأدلة^(٧٤)، ما جعله يدعو المناظر إلى إخراجها على صورته (أي صورة القياس)^(٧٥)، وقد أكد ذلك في مواطن أخرى، كما في قوله: «مدارك العلوم في الدين ثلاثة في التقسيم الكلي^(٧٦) (...): العقول (...): العادات (...): السمعيات المحضنة، وهي إذا فصلت على مراسم العلماء ثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع، وعد عادون خبر الواحد والقياس^(٧٧)، و«الأصل في السمعيات كلام الله تعالى، وهو مستند قول النبي

(٦٨) المرجع السابق (١٦٥/١-١٦٥/١).

(٦٩) المرجع السابق (١٦٥/١-١٦٦/١).

(٧٠) في نسخة: «الأدلة»، وفي أخرى: «البراهين»!

(٧١) المرجع السابق (٨٥/١).

(٧٢) المرجع السابق (٥٠٣/١)، وقال الأبياري: «وإنما قصر الأدلة على ثلاثة، لإخراجه (شرع من قبلنا) عن كونه حجة». التحقيق والبيان، الأبياري (٢٦٩/١-٢٧٠/١).

(٧٣) البرهان، الجويني (١١٤١/٢).

(٧٤) التحقيق والبيان، الأبياري (١٩٣/٤).

(٧٥) المرجع السابق، (١٩٤/٤).

(٧٦) البرهان، الجويني (١٤٦/١).

(٧٧) المرجع السابق (١٥٧/١).



٨، ولكن لا يثبت عندنا كلام الله تعالى إلا من جهة من يثبت صدقه بالمعجزة إذا أخبر عن كلام الله تعالى (...) فإذا ذكرنا في مراتب السمعيات الكتاب فهو الأصل، وإذا ذكرنا السنة فمنها تلقي الكتاب، والأصل الكتاب (...) وإنما يتلقى الإجماع من أمر متعلق بالعادة أولاً، فإن علماء الدهر إذا قطعوا أقوالهم جزماً في مظنون وعلم استحالة التواطؤ منهم فالعرف يقضى باستناد اعتقادهم واتفاقهم إلى خبر مقطوع به عندهم، وسيأتي ذلك مفرداً في كتاب الإجماع إن شاء الله تعالى، فإذا ليس الإجماع في نفسه دليلاً بل العرف قاض باستناده إلى خبر (...) فأما خبر الواحد إن عد من مراتب السمعيات فلا نعني بذكره أنه يستقل بنفسه، ولكن العمل عنده يستند إلى خبر متواتر، وإلى إجماع مستند إلى الخبر المتواتر، وكذلك القول في القياس، وبالجملة: أصل السمعيات كلام الله تعالى، وما عداه طريق نقله، أو مستند إليه، فهذا بيان العقلي المحض، والسمعي المحض، والمتوسط بينهما (...) فهذا القدر كاف في التنبيه على مسالك العقول والسمع، واستكمال ذلك يستدعي طرفاً من الكلام صالحاً في البيان ومعناه»^(٧٨).

ولتقارب مفردات هذه المحاولة لما تطرق إليه ابن عقيل في الواضح فإنه يمكن اعتباره أحد رجالاتها.

المطلب التاسع: محاولة المازري (٦٣٥هـ)

[معنى اللفظ الذي هو كالسبب للقول، ومعنى اللفظ الذي هو مضمون الصيغة، والشريعة في الثاني تنقسم إلى أمر ومأمور] يذهب المازري إلى أن علم أصول الفقه علم يبحث في (قول صاحب الشرع) أي الأدلة السمعية، وأن الأصل هنا هو بمعنى (القانون الكلي الحاكم لجزئيات الشريعة)، وأن البحث في أحوال ذلك الموضوع (القول) لبناء القواعد والأصول (القوانين) لا يعدو جهتين؛ هما بتعبيره:

”معنى اللفظ الذي هو مضمون الصيغة“.

و”معنى اللفظ الذي هو كالسبب للقول“.

فالأول هو المعنى (المدلولات)، والثاني معنى المعنى (العلل)، وعن هاتين الجهتين من النظر انقسم علم الأصول -في تقديره- إلى قسمين كبيرين، لا تكون مسألة من المسائل أو مبحث من المباحث إلا ملتحق بأحدهما، حيث نشأت عن الجهة الثانية مباحث القياس وقواعده وما يتعلق بها، وعن الأولى مباحث مقتضيات الألفاظ وقواعد الدلالات المتعلقة بها، فكان ما سوى ذلك مما هو خارج عن هذين القبيلين، أو كان عار من صفة الكلية المطلوبة في معنى الأصل بحيث «لا يستعمل قانوناً كلياً في شيء من الاستدلالات»^(٧٩) فهو خارج عن فن الأصول، داخل في فنون أخرى جزئية، كاللغة أو الفقه أو غيرها، وإذا ذكر في العلم فلا بد من الاعتذار عن إيرادها، بكونه «تكميلاً في العلم المنظور فيه»^(٨٠)، أو ما شابه ذلك، قال: «إن الأصولي يرجع جميع أفكاره إلى العقل فيجعل له قوانين كلية (...) تسدده إذا نظر في قول صاحب الشرع، حتى لا يزل نظره في قول

(٧٨) البرهان، الجويني (١٥٨/١).

(٧٩) إيضاح المحصول، المازري، ص ١٤٧.

(٨٠) المرجع السابق نفسه.

صاحب الشرع، ونظره يكون من جهتين مختلفتين:

إما معنى لفظه الذي هو كالسبب لقوله، فيفتقر حينئذ إلى أن يوضع أحكام القياس، ويميز له الصحيح من الفاسد، كما فعل أصحاب هذا العلم الذي نحن فيه.

وإما معنى لفظه الذي هو مضمون الصيغة، وله وضعت العرب تلك الصيغة، فهذا المفزع فيه لأهل اللسان الذين خاطبهم صاحب الشرع بلغتهم.

فنظر الأصولي في هذا القسم فرأى أن معنى الأصل أن يوضع قانونا يكون كالكلي لجزئيات الشريعة، وعلم أن الشريعة تنقسم إلى أمر ومأمور، فافتقر إلى أن يضع في هذا العلم الكلام على الأمر والنهي، والوجوب والندب، والحظر والإباحة، إلى غير ذلك مما يتعلق بهذا الضرب، واحتاج من نظره في المأمور إلى الكلام في العموم والخصوص، والمطلق والمقيد، ودليل الخطاب إلى غير ذلك مما استند إلى هذا النوع، وهو النظر في المأمور، أو يشرك بين النظر في أحكام الأمر والمأمور»^(٨١).

المطلب العاشر: محاولة السمرقندي (٩٣٥هـ)

[الأربعة - وهي: الثلاثة والقياس - وغير الأربعة، ومنها: صحيحة - راجعة إلى الأربعة ومندرجة فيها - وفاسدة]

أصحاب هذه المحاولة يرون الأدلة محصورة في الأربعة، وذلك بالاستقراء، ويضاهون ذلك برجوع الأحكام إلى الخمسة^(٨٢)، و«الدلائل الموجبة للأصالة لم تقم إلا على هذه الأربعة»^(٨٣)، وكثيرا ما ينعتونها بذلك، أي الأربعة، وإذا أرادوا تفصيلا وتدقيقا قالوا: الثلاثة ثم القياس، يقول البزدوي: «اعلم أن أصول الشرع ثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع، والأصل الرابع: القياس بالمعنى المستنبط من هذه الأصول»^(٨٤)، وهناك توجيهات عندهم لهذا الفصل^(٨٥).

ولئن كانوا لا ينكرون ما سوى الأربعة من الأدلة، مما يفضلون أن يطلقوا عليه أحيانا وصف (غير الأربعة^(٨٦))، إلا أنهم لم ينشئوا لغير الأربعة تلك - كما صنعت المحاولات الأخرى - إطارا مستقلا تدرج خلاله، أو عنوانا خاصا تنضوي تحته، باستثناء ما ذكرنا من ذلك الوصف الذي يطلقه بعضهم أحيانا فيقول: (غير الأربعة)، ولكنهم لجأوا في تحديد موقعها إلى جعل الأربعة نفسها إطارا مرجعيا لها، أي الأربعة إطار لما سواها من الأدلة، فيربطون كل دليل من الأدلة - سواء ما صححوه منها أو ما قالوا بفساده - بواحد من الأربعة المعلومة، ويعلقونه بها بوجه من الوجوه، «فإن قلت: الحصر بين الأربعة مختل، لأن شرائع من قبلنا حجة عند الجمهور، والاستحسان عند الحنفية، والاستصحاب عند غيرهم؟ قال: وأما شرائع من قبلنا والاستحسان والاستصحاب فمندرجة فيها.

(٨١) إيضاح المحصول، المازري، ص ١٥٨-١٥٩ مع بعض التصرف تقويما للخلل الواقع في أصل المخطوطة.

(٨٢) التلويح، الفتازاني (٣٨/١).

(٨٣) المرجع السابق، (٣٦/١).

(٨٤) المرجع السابق، (٣٣/١).

(٨٥) الحق أن السؤال متوجه، فالتدقيق يقتضي عدم ذكر (القياس) من بين الأدلة الأصلية، لأنه كاشف عن الدليل ومظهر له فحسب، كما تبين! وانظر: التلويح، الفتازاني (٣٤/١)، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (٢٧٣/٢)، وراجع كذلك: كشف الأسرار، النسفي (١٣١-١٥١)، فوائح الرحموت، اللكنوي (٣/٢).

(٨٦) فصول البدائع، الفناي (٤٤١/٢).

أما اندراج شرائع من قبلنا، فلأنه لا يعتد بها إلا إذا قص في كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله ﷺ وأصحابه وسلم، لعدم الثقة بنقل أصحابها المدعين اتباعها، فهي مندرجة فيهما، لأن المراد بها ما صدر باللسان الشريف ولو حكاية، وأما اندراج

الاستحسان فظاهر، لأنه دليل شرعي من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس الخفي المعارض بالقياس الجلي، وأما اندراج الاستصحاب عند قائلية فلأنه ليس إلا الاستدلال بالوجود على البقاء، فالوجود إن كان ثابتاً بالأدلة الأربعة فهي، وإلا فلا عبرة به، فتأمل فيه! وأما نحن فلا نحتاج إلى الجواب لعدم كونه حجة عندنا، ثم هذه الأصول الأربعة راجعة إلى كلام النفس للباري عز وجل فإنه هو الحاكم حقيقة بكلامه الأزلي وهذه الدلائل كواشف عنه»^(٨٧).

وقال التفتازاني: «وأما شرائع من قبلنا والتعامل وقول الصحابي ونحو ذلك فراجعة إلى الأربعة، وكذا المعقول نوع استدلال بأحدها، وإلا فلا دخل للرأي في إثبات الأحكام، وما جعله بعضهم نوعاً خامساً من الأدلة وسماه الاستدلال فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص أو الإجماع»^(٨٨)، صحيح أن الأمدي نفسه نبه على هذا الأخير، أي المتعلق بالاستدلال، ولكنه قصره عليه فقط، ولم يعممه بياناً في سائر الأدلة الأخرى كما فعل أصحاب هذه المحاولة.

وأرجع النسفي الاستصحاب إلى القياس^(٨٩)، وأرجع شارحه قول الصحابي فيما يعقل إلى القياس وفيما لا يعقل إلى السنة، والاستحسان وغيره ملحق عنده بالقياس^(٩٠).

ولعل أقدم من عبر عن هذه المحاولة هو السمرقندي في ميزان الأصول، وإن كان يمكن أن نجد أصلها عند البزدوي (٤٨٢هـ)، ومعظم رجالاتها من المتأخرين، منهم: أبو البركات النسفي (٧١٠هـ)، وصدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧هـ)، والسعد التفتازاني (٢٩٧هـ)، والفناري (٤٣٨هـ)، وابن الهمام (٨٦١هـ)، وابن أمير الحاج (٩٧٨هـ)، وابن عبد الشكور (١١١٩هـ)، واللكوني (١١٢٥هـ)، وكلهم من الحنفية كما لا يخفى! ولذلك يمكن تسميتها أيضاً وبكل اطمئنان: محاولة المدرسة الحنفية.

قال الفناري: «الأدلة السمعية أربعة عندنا بالكتاب والسنة (...) ثم الإجماع المستند إليهما، الرابع القياس الشرعي بالمعنى المستنبط من موارد الثلاثة (...) فالقياس أصل من جهة إسناد الحكم إليه ظاهراً، وليس بأصل من جهة أن الاستدلال به موقوف على علة مستنبطة من مواردها، فالحكم في الحقيقة لها، ولذا قيل: إنه مظهر لا مثبت، وأن أثره في تعميم الحكم لا إثباته، فهذا معنى فرعيته من وجه (...)»

وأما تقسيم الحجج من حيث الأصل إلى موجبة للعلم ومجوزة له وإن أوجبت العمل، ثم كل منهما إلى أربعة، فإلى أقسام الأقسام في الحقيقة، مع تداخلها ظاهراً، أو لا وجه إلى إدخال التمسكات الفاسدة في القسمة لأن المورد الدليل الثابت، ولأن الحصر في الحقيقة بالاستقراء، وهذا ضبط ما يثبت به.

(٨٧) فوائح الرحموت، اللكنوي (٤٠٣/٢)، التقرير والتحرير، ابن أمير حاج (٢٧٣/٢).

(٨٨) التلويح، التفتازاني (٣٣/١).

(٨٩) كشف الأسرار، النسفي (١٥/١).

(٩٠) المرجع السابق (١٧/١).

وأما الخامس المسمى بـ «الاستدلال» عند من يقول به^(٩١) فمصرح في (الإحكام)

بأن مرجعه التمسك بمعقول النص أو الإجماع، ولذا قالوا إن عين السبب المستلزم كان قياساً، ومنه «الاستصحاب» دفعا، وكذا «شرائع من قبلنا» لأنها حجة حين قصت علي شريعتنا، والتمسك بـ «الأثر» لأنه محمول على السماع فكونه سماعاً حكماً ككون السكوت بياناً حكماً، و«التعامل» إجماع، فقد قال الإمام الكردي: شريعة من قبلنا متابعة للكتاب، والآثار للسنة، والتعامل للإجماع، والتحري والاستصحاب للقياس، وذكر في الجامع السمرقندي أن الأخذ بـ «الاحتياط» عمل بأقوى الدليلين، و«القرعة» لتطبيب القلب عمل بالإجماع أو السنة المنقولة فيها أو بعموم قوله يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ [الأنفال: ٦٤]، و«شهادة القلب» عمل بقوله عليه السلام لوايصة: «استفت قلبك»، و«التحري» عمل بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس، لأن الأمة أجمعت على شرعيته عند الحاجة وورد فيه السنة والآثار، وكذا أقسام «الاستحسان» و«المصالح المرسلة» راجعة إليها^(٩٢). وهكذا عمل الفناري على إرجاع ما سوى الأربعة إليها، وحاول اختزالها فيها، أي جعل الأربعة في ذاتها إطاراً لغيرها، وقد ذكر منها أحد عشر دليلاً.

هذا صنيعه مع هذه الأدلة التي يصححها، أما غير ذلك فإما أنه فاسد عنده، وإما أنه ليس من قبيل الأدلة كال تقليد، الذي عده كثير من الأصوليين دليلاً في حق العامي، ولم يره هو كذلك، بل رأى أنه إنما يذكر على سبيل التبعية، أي لكونه مقابلاً للاجتهاد^(٩٣)، وقد قلنا إن غير الأربعة عندهم منها صحيح ومنها فاسد، لذلك عقد فصلاً لبيان «الأدلة الفاسدة»: وهي الطرق الغير المقبولة في فهم معالق النصوص، كمفهومات المخالفة، والتعليقات الفاسدة، وهي الأقيسة التي عللها غير مقبولة كالمنقوضة والنفي.

وآلآن أوان بيان فساد الأدلة الفاسدة التي هي غير الأربعة، ففيه مباحث: الأول: في استصحاب الحال^(٩٤) (... الثاني: الاستدلال بعدم المدارك، الثالث: التقليد، الرابع: الإلهام، الخامس: الاستدلال بالمجمل المجهول^(٩٥)»^(٩٦).

وعدَّ صاحب «ميزان الأصول» مما يدخل تحت القياس: الاستدلال، وجعل منه صحيح، ومختلف فيه، وفساد، قال: «أما الذي هو صحيح: فالاستدلال بالتأثير^(٩٧)، وأما المختلف فيه فأنواع:

منها: أن الوصف الصالح إذا كان يوجد الحكم عند وجوده في الأصل وينعدم عند عدمه فيكون مطرداً ومنعكساً هل يكون علة في الأحكام الشرعية اختلفوا فيه^(٩٨).

(٩١) وجعل من معاني الاستدلال: التلازم الكلي، وقال: «الحق أنه ليس دليلاً خامساً» بل راجع إلى واحد من الأربعة إما النص أو الإجماع، وإن عين علته كان قياساً، فصول البدائع الفناري، (٤٤٠/٢).

(٩٢) فصول البدائع الفناري (٢٥/١)، ومثله في: مرآة الوصول، ملا خسرو، ص ١٥.

(٩٣) المرجع السابق (١٧-١٦/١).

(٩٤) فصول البدائع الفناري (٤٤١/٢).

(٩٥) سيأتي بيانه فيما سمي به «الأدلة المفارقة» في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

(٩٦) فصول البدائع الفناري (٤٤٦/٢).

(٩٧) ميزان الأصول، السمرقندي، ص ٥٩٤.

(٩٨) المرجع السابق، ص ٥٩٩.

ومنها: أن يختلف القايسون في المسألة على أقوال معلومة وعلل كل واحد الأصل بعللة فيإبطال الواحد علل الخصوم هل يحكم بصحة علته أم لا فقد اختلف فيه^(٩٩).

ومنها: الاطراد والملازمة وجراينها في الفروع من غير أن يمنعها نص أو علة أقوى منها في إثبات الحكم وهذا دليل الصحة عند بعضهم^(١٠٠).

ومنها: أن يكون الوصف مخيل كاف، هل يكفي لكونه علة^(١٠١) ؟

ومنها: قياس الشبه^(١٠٢).

وقال في الأنواع الداخلة تحت القياس والاستدلال الفاسدين، إن «منها: ما ذكرنا من قياس الشبه، ومنها: ما ذكرنا من قياس الطرد من غير بيان الأثر، ومنها: التعليل بالنفي (...) ومنها: استصحاب الحال (...) أنواع، بعضها واجب العمل به، والبعض جائز العمل به، والبعض غير جائز العمل به»^(١٠٣)، «ومنها: القول بتعارض الأشباه»^(١٠٤)، «ومنها: الإلهام»^(١٠٥).

وكما أدرج (الاستصحاب) و(الإلهام) و(تعارض الأشباه) وغيرها تحت القياس، كذلك أدرج (شرع من قبلنا)^(١٠٦)، و(مذهب الصحابي) في باب السنة^(١٠٧)، وجعلهما من أنواعها، وكذلك فعل البيزدوي^(١٠٨)، وابن الهمام في التحرير، والملا خسرو في مرقاة الأصول.

المطلب الحادي عشر: محاولة الرازي (٦٠٦ هـ)

[أدلة اتفق عليها وأدلة اختلف حولها، الثانية؛ منها مقبولة ومردودة، الأولى؛ عقلية وسمعية، السمعية منصوصة ومستنبطة]

هذه المحاولة مثل سابقتها عرفت رواجاً كبيراً وحازت اعترافاً بالغاً في الوسط العلمي الأصولي إذ اقتنع بأهميتها جم وافر من الأصوليين وتبنوها في شكل مختصرات معتمدة أو شروح أو حتى مؤلفات مبتدأة، وكان من أبرز رجالاتها: البيضاوي^(١٠٩)، والسبكي^(١١٠)، والأرموي^(١١١)، والصفني

(٩٩) المرجع السابق، ص ٦٠٢.

(١٠٠) المرجع السابق، ص ٦٠٥.

(١٠١) المرجع السابق، ص ٦٠٧.

(١٠٢) المرجع السابق، ص ٦٠٨.

(١٠٣) المرجع السابق، ص ٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨.

(١٠٤) المرجع السابق، ص ٦٧٢-٦٧٣.

(١٠٥) المرجع السابق، ص ٦٧٧-٦٧٩.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ٤٦٨.

(١٠٧) المرجع السابق، ص ٤٨٠.

(١٠٨) في أصول البيزدوي عد شرع من قبلنا من باب السنة، ومتابعة الأصحاب ملحقاً بها أيضاً، انظر: كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، (٣/٣١٤-٣٢٣).

(١٠٩) منهاج الوصول، البيضاوي، ص ٢٢٥.

(١١٠) الإبهاج، السبكي (٦/٢٥٩٩).

(١١١) التحصيل من المحصول، الأرموي سراج الدين (١/١٩٠)، وكذلك (٢/٣١٠).

الهندي^(١١٢)، والإسنوي^(١١٣)، والزرکشي^(١١٤)، وابن قدامة^(١١٥)، والمرداوي^(١١٦)، وابن النجار^(١١٧)، والقرافي^(١١٨)، والطوفي^(١١٩)، والسهروودي^(١٢٠)، والإسمندي^(١٢١)، وغيرهم.

قال الرازي: «الفصل العاشر في ضبط أبواب أصول الفقه: قد عرفت أن أصول الفقه عبارة عن مجموع طرق الفقه وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها، أما الطرق فإما أن تكون عقلية أو سمعية.

أما العقلية فلا مجال لها عندنا في الأحكام لما بينا أنها لا تثبت إلا بالشرع، وأما عند المعتزلة فلها مجال، لأن حكم العقل في المنافع الإباحة وفي المضار الحظر. وأما السمعية فإما أن تكون منصوطة أو مستنبطة.

أما المنصوص فهو إما قول أو فعل يصدر عن لا يجوز الخطأ عليه.

والذي لا يجوز الخطأ عليه هو: الله تعالى، ورسوله ﷺ، ومجموع الأمة.

والصادر عن الرسول ﷺ وعن الأمة إما قول أو فعل، والفعل لا يدل إلا مع القول (...). والدلالة القولية إما أن يكون النظر في ذاتها وهي الأوامر والنواهي، وإما في عوارضها، إما بحسب متعلقاتها وهي العموم والخصوص، أو بحسب كيفية دلالتها وهي المجمل والمبين (...). وبعد الفراغ منه لا بد من باب الأفعال، ثم هذه الدلائل قد ترد تارة لإثبات الحكم وأخرى لرفعه، فلا بد من باب النسخ (...). ثم ذكرنا بعده باب الإجماع، ثم هذه الأقوال والأفعال قد يحتاج إلى التمسك بها من لم يشاهد الرسول ﷺ ولا أهل الإجماع، فلا تصل إليه هذه الأدلة إلا بالنقل، فلا بد من البحث عن النقل الذي يفيد العلم والنقل الذي يفيد الظن وهو باب الأخبار، فهذه جملة أبواب أصول الفقه بحسب الدلائل المنصوطة.

ولما كان التمسك بالمنصوصات إنما يمكن بواسطة اللغات فلا بد من تقديم باب اللغات على الكل.

أما الدليل المستنبط فهو القياس.

فهذه أبواب طرق الفقه.

(١١٢) نهاية الوصول، الصفي الهندي، ص ٣٩٣٨، وكذلك: الفائق، الصفي الهندي (٤٢٠/٢).

(١١٣) سلم الوصول، المطيعي (٤٥٠-٤٤/١)، ومناج العقول، البدخشي (١٢٦/٣) فما بعدها.

(١١٤) البحر المحيط، الزركشي (٥/٦) فما بعدها.

(١١٥) الروضة، ابن قدامة (٦٠/١).

(١١٦) التجميع شرح التحرير، المرادوي، ص ١٢٢٩-١٢٣١.

(١١٧) شرح الكوكب، ابن النجار (٦٠٥/٢).

(١١٨) شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص ٣٥٠، ونفائس الأصول، القرافي (٣٩٧٤/٩).

(١١٩) شرح مختصر الروضة، الطوفي (٨/٢).

(١٢٠) التنقيحات في أصول الفقه، السهوودي، ص.

(١٢١) بذل النظر، ص ٩.

وأما باب كيفية الاستدلال بها فهو باب التراجيح.

وأما باب كيفية حال المستدل بها، فالذي ينزل حكم الله تعالى به إن كان عالما فلا بد له من الاجتهاد وهو باب شرائط الاجتهاد وأحكام المجتهدين، وإن كان عاميا فلا بد له من الاستفتاء وهو باب المفتي والمستفتي.

ثم نختم الأبواب بذكر أمور اختلف المجتهدون في كونها طرقا إلى الأحكام الشرعية.

فهذه أبواب أصول الفقه»^(١٢٢).

وهكذا يعرف الرازي أصول الفقه بأنها «الطرق» كصنيع أبي الحسين، ويقسمها إلى «عقلية وسمعية»، والسمعية إلى «منصوصة ومستنبطة» مثلما فعل أبو الحسين أيضا، ويرجئ الكلام في «الأدلة المختلف فيها» إلى ما بعد نهاية الكلام في المباحث الأصولية جميعا بما في ذلك التريجيح والاجتهاد، أي إلى نهاية الكتاب كله، فيجعلها هنالك خاتمة، فكأنها شيء خارج فعلا عن الأصول أو ملحق به! كما ويجمع إلى تلك الأدلة مسائل وقضايا أخرى لم ترد عند غيره من قبل، فبلغ مجموع ما أورد ذكره فيها أحد عشر مسألة أو نوعا، هي: «حكم الأفعال قبل ورود الشرع، استصحاب الحال، الاستحسان، قول الصحابي، التفويض (احكم فإنك لا تحكم إلا بالحق)، أقل ما قيل، أخف القولين، الاستقراء، المصالح المرسله، عدم ما يدل على الحكم دليل على عدم الحكم، ومسألة في تقرير وجوه من الأدلة التي يمكن التمسك بها في المسائل الفقهية»^(١٢٣)، وقد فصل البيضاوي تلك الأدلة مقسما إياها إلى مقبول ومردود، فقال: «الكتاب الخامس: في دلائل اختلف فيها؛ وفيه بابان: الباب الأول: في المقبولة منها، وهي ستة: الأول: الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم، الثاني: الاستصحاب، الثالث: الاستقراء، الرابع: أقل ما قيل، الخامس: المناسب المرسل، والسادس: فقد الدليل بعد التفحص البليغ، الباب الثاني: في المرذودة، الأول: الاستحسان، الثاني: قول الصحابي، الثالث: تفويض الحكم»^(١٢٤).

المطلب الثاني عشر: محاولة الأمدي (٦٣١هـ)

[ما هو دليل صحيح في نفسه وما ظن أنه دليل صحيح وليس كذلك، الأول على قسمين: نقلي ومعنوي، المعنوي: القياس والاستدلال]

هذه محاولة أصلها ما عند الجويني والغزالي، إذ تجمع ما عندهما، فكانت صياغة الأمدي خير معبر عنها، ثم تبناها -أيضا مثل سابقتيها- جم وافر من الأصوليين بعده، في شكل مختصرات وشروح، أو حتى مؤلفات مبتدأة، واقتنعوا بها واعتمدها، والأصول (الأدلة الكلية) فيها خمسة: الثلاثة الأولى نقلية، والباقية معنوية، فالدليل «إما أن يكون واردا من جهة الرسول أو لا من جهته، فالأول إن كان من قبيل ما يتلى فهو الكتاب وإلا فهو السنة، والثاني إن اشترط فيه عصمة من ورد عنه فهو الإجماع وإن لم يشترط ذلك فإن كان صورته حمل معلوم على معلوم في حكم بناء على جامع فهو القياس، وإلا فهو الاستدلال، فالثلاثة الأول نقلية والباقية معنوية، والنقلية أصل المعنوي،

(١٢٢) المحصول، الرازي (١٦٧/١-١٦٩).

(١٢٣) المرجع السابق، (٩٥/٦) فما بعدها.

(١٢٤) منهاج الوصول، البيضاوي، ص ٢٢٥.

فهذه خمسة أقسام^(١٢٥)، فقد أخذ من الجويني تقسيمه الدليل إلى عقلي وشرعي (سمعي)، وإن كان جعل العقلي ضمن المبادئ (الكلامية) ولم يمعن في تفصيله والاعتناء به مثلما فعل الجويني، حيث تنسى مع الجويني أن الغرض في البحث الأدلة السمعية! كما أخذ أصل الاستدلال وإن عمل على تطويره وإثرائه بأنواع مختلفة من الأدلة، المنطقية خاصة، وأخذ من الغزالي التقسيم إلى صحيح وغير صحيح (موهوم)^(١٢٦)، وحافظ على المضمون (الأنواع) الذي جعله الغزالي لغير الصحيح، وإن كان خالفه في العنصر الرابع من الصحيح، إذ لم يخصصه للاستصحاب^(١٢٧)، ولكن جعله للقياس مثلما هو المعروف، وألحق الاستصحاب بالاستدلال كما حاول الجويني أن يفعل، لكن ما أضافه الأمدي أنه قدم تقسيما آخر بناء على معيار جديد هو كون الثلاثة الأول من الأدلة نقلية والباقية معنوية، كما قسم الدلالات إلى دلالات المنظوم ودلالات غير المنظوم، يقول: «كنا بينا في القاعدة الأولى حد الدليل وانقسامه إلى عقلي وشرعي، وليس من غرضنا هنا تعريف الدليل العقلي، بل الشرعي، والمسمى بالدليل الشرعي منقسم إلى ما هو صحيح في نفسه ويجب العمل به، وإلى ما ظن أنه دليل صحيح وليس هو كذلك... الخ»^(١٢٨)، ثم قال على سبيل الاستدراك بعد ما انتهى من تصنيفه: «وأما القياس والاستدلال فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص أو الإجماع، فالنص والإجماع أصل، والقياس والاستدلال فرع تابع لهما»^(١٢٩)، «وكل واحد من هذه الأنواع فهو دليل، لظهور الحكم الشرعي -عندنا- به، والأصل فيها إنما هو الكتاب، لأنه راجع إلى قول الله تعالى المشرع للأحكام، والسنة مخبرة عن قوله تعالى وحكمه، ومستند الإجماع فراجع إليهما»^(١٣٠)، «وأما القسم الثاني وهو ما ظن أنه دليل وليس بدليل، فكشع من قبلنا، ومذهب الصحابي، والاستحسان، والمصلحة المرسل»^(١٣١).

أما الاستصحاب فمن الصحيحة عنده^(١٣٢)، وكذلك الاستدلال، وقد أرفده القياس، وجعله مشتقاً على أنواع معظمها منطقي صرف، مما جعله الغزالي في المقدمة من المستصفي، قال الأمدي عن الاستدلال: «ويطلق على نوع خاص من أنواع الأدلة وهذا هو المطلوب بيانه ههنا وهو عبارة عن دليل لا يكون نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً»^(١٣٣)، والاستدلال عند الجويني كان قاصراً في مفهومه على المصلحة المرسل، أما الأمدي فجعل من أنواعه: قولهم وجد السبب فيثبت الحكم ووجد المانع وفات الشرط فينتفي الحكم^(١٣٤)، ومنها نفي الحكم لانتفاء مداركه^(١٣٥)، والتلازم^(١٣٦) وما يتعلق به من أقيسة منطقية بضرورها المختلفة، قال بعد ذكره لها «فهذه جملة ضرور هذا النوع

(١٢٥) منتهى السؤل، ابن الحاجب، ص ٤٥.

(١٢٦) الحق أن الغزالي جمع بين قوله أدلة اختلف فيها وقوله أدلة موهومة.

(١٢٧) الأدلة: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل الذي هو الاستصحاب

(١٢٨) الإحكام، الأمدي (٢١٢/١).

(١٢٩) المرجع السابق (٢١٢/١).

(١٣٠) المرجع السابق، (٢١٢/١).

(١٣١) المرجع السابق، (٢١٢/١).

(١٣٢) المرجع السابق، (١٥٥/٤).

(١٣٣) المرجع السابق، (١٤٥/٤).

(١٣٤) المرجع السابق، (١٤٥/٤-١٤٦).

(١٣٥) المرجع السابق، (١٤٦/٤).

(١٣٦) المرجع السابق، (١٤٧/٤).

من الاستدلال لخصنها في أوجز عبارة ومن أراد الاطلاع على ذلك بطريق الكمال والتمام فعليه بمراجعة كتبنا المخصصة بهذا الفن»^(١٣٧).

ومن أبرز رجالات هذه المحاولة: ابن الحاجب^(١٣٨)، وأبو الثناء الأصفهاني^(١٣٩)، ريف الجرجاني^(١٤٠)، وابن مفلح المقدسي^(١٤١)، وابن رشد^(١٤٢)، وغيرهم.

المطلب الثالث عشر: محاولة القرافي (٤٨٦هـ)

[أدلة مشروعية وأدلة وقوع]

ذكرنا القرافي سابقا ضمن رجالات المحاولة الرازية، إذ انصب جزء من أعماله حول المحصول، ومن ثم فإنه عندما وصل إلى ذكر الأدلة المختلفة فيها لم يأت بجديد في البناء أو الترتيب أو التمثيل، كل ما فعل أنه أضاف إضافات كمية، إذ ألقى بكل ما سوى الأربعة ضمن دائرة المختلف فيها، حتى مما لم يذكره الرازي، لكن الإضافة النوعية ظهرت عندما انتهى من تعداد الأدلة المختلف فيها، أي عندما أنهى مواد الكتاب ووصل إلى خاتمته، وكما تحدث الأصوليون في مبتدأ تأسيسهم للأصول عن أدلة، وأنواع من أدلة، جعلوها قسيمة للسمع ومطلوبة قبله ومعه، جاء القرافي -وهو صاحب التفكير العميق، المعني بالفروق والتدقيق بين المفاهيم- فتحدث عن نوع آخر من الأدلة، هي مطلوبة (بعد السمع)، سماها أدلة وقوع الأحكام، وجعلها قسيما للأدلة المعهودة التي أسماها أدلة مشروعية الأحكام، وقد بين الفرق بينهما، فقال: «فأدلة مشروعية الأحكام محصورة شرعا تتوقف على الشارع، وهي نحو العشرين، وأدلة وقوع الأحكام هي الأدلة الدالة على وقوع الأحكام، أي وقوع أسبابها، وحصول شروطها، وانتفاء موانعها.

فأدلة مشروعيتهما: الكتاب والسنة والقياس والإجماع والبراءة الأصلية، وإجماع المدينة، وإجماع أهل الكوفة، على رأي، والاستحسان، والاستصحاب والعصمة والأخذ بالأخف وفعل الصحابي وفعل أبي بكر وعمر وفعل الخلفاء الأربعة وإجماعهم والإجماع السكوتي، وإجماع لا قائل بالفرق فيه، وقياس لا فارق، ونحو ذلك مما قرر في أصول الفقه، وهي نحو العشرين، يتوقف كل واحد منها على مدرك شرعي يدل على أن ذلك الدليل نصبه صاحب الشرع لاستنباط الأحكام.

وأما أدلة وقوعها فهي غير منحصرة، فالزوال مثلا دليل مشروعيته سببا لوجوب الظهر عنده قوله تعالى: **إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا** [الإسراء: ٨٧]، ودليل وقوع الزوال وحصوله في العالم الآلات الدالة عليه، وغير الآلات، كالأسطرلاب

والميزان وربع الدائرة والشكارية والزرقالية والبنكام والرخامة البسيطة والعيذان المركوزة في الأرض، وجميع آلات الظلال، وجميع آلات المياه، وآلات الطلاب كالتنجهارية وغيرها من آلات الماء، وآلات الزمان وعدد تنفس الحيوان إذا قدر بقدر الساعات، وغير ذلك من الموضوعات والمخترعات التي لا نهاية لها، وكذلك جميع الأسباب والشروط والموانع لا تتوقف على نصب

(١٣٧) المرجع السابق، (٤/١٥٤-١٥٥).

(١٣٨) مختصر المنتهى، ابن الحاجب، ص ١١٦٩.

(١٣٩) البيان في شرح المختصر الأصفهاني (١/٤٥٤).

(١٤٠) شرح مختصر المنتهى، الجرجاني (١/٢٦).

(١٤١) أصول الفقه، ابن مفلح، ج ٤، ص ١٤٣٩.

(١٤٢) الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ص ٩٧-٩٨.

من جهة الشرع، بل المتوقف سببية السبب وشرطية الشرط ومانعية المانع، أما وقوع هذه الأمور فلا يتوقف على نصب من جهة صاحب الشرع، ولا تنحصر تلك الأدلة في عدد، ولا يمكن القضاء عليها بالتناهي^(١٤٣)، إن هذه الأدلة على الرغم من عدم انحصارها إلا أنها ترجع في المجمل إلى أنواع محصورة، تنبثق عنها وتقتبس منها، وهي ذاتها الأنواع المطلوبة قبل السمع، أي التي ثبت بها السمع نفسه، من الحس والعقل والعادة وما يلتحق بها من التجربة وغير ذلك، وهي في كل ذلك «إما معلومة بالضرورة، كدلالة الظل على الزوال، أو كمال العدة على الهلال، وإما مظنونة، كالأقارير والبيانات والأيمان والنكولات والأيدي على الأملاك، وشعائر الإسلام عليه الذي هو شرط في الميراث، وشعائر الكفر عليه الذي هو مانع من الميراث، وهذا باب لا يعد ولا يحصى»^(١٤٤).

المطلب الرابع عشر: محاولة السبكي التاج (٧٢٧هـ)

[أدلة، واستدلال]

من أقدم ما وقفنا عليه في أصل «الاستدلال» ما كان مع ابن القصار (٧٩٣هـ)، حيث كان مرادفا عنده للقياس والاستنباط^(١٤٥)، ثم صار مع الجويني دليلا بعد القياس، لكن مقتصرًا فيه على المصلحة المرسلة، وحاول أن يلحق به الاستصحاب، ثم جاء الأمدي فوسع من مدلوله، إذ أدخل فيه أنواعا أخرى، وكان أن أعطاه تعريفا صيره أصلا مفتوحا لاستيعاب أنواع غير محصورة من الأدلة، وذلك إذ عرفه بالنفي لا بالإثبات^(١٤٦)، فقال: إنه كل ما سوى النص والإجماع والقياس، ولعن كان الأصوليون الذين تبنوا محاولة الأمدي تلك قد ساروا على ذلك النهج من اعتبار الاستدلال^(١٤٧) واعتماد تعريفه ذلك، إلا أن بعضهم -ولعله ذهل عن السر الكامن وراء ذلك التعريف، وما يرمي إليه من أبعاد منهجية- فهم أن ما ذكره الأمدي من أنواع تحت الاستدلال إنما هي حصرا الأنواع المنضوية تحته! والمقصودة به، فجاء السبكي فانتقد ذلك الفهم، وكشف عن ذلك السر، واعتبر أن مصطلح «الاستدلال» إن هو إلا عنوان عريض شامل لكل ما سوى الأدلة الأربعة! ومن هنالك صاغ ما يمكن اعتباره محاولة له في هذا الباب، قسم فيها الأدلة الأصولية إلى قبيلين كبيرين: أدلة واستدلال!

يقول السبكي في شرحه على ابن الحاجب المسمى (رفع الحاجب): «اعلم أن علماء الأمة أجمعوا على أنه ثم دليل شرعي غير ما تقدم، واختلفوا في تشخيصه، وقال قوم: هو الاستصحاب، وقال قوم: هو الاستحسان، وقال قوم: هو المصالح المرسلة، ونحو ذلك من عمل القول والتلازم ونحوهما، وقد علمت توارد «استفعل» في اللغة، وعندني أن المقصود منها في مصطلح الأصوليين الانتخاذ، والمعنى أن هذا باب ما اتخذه دليلا، والسرفي جعل هذا الباب متخذا دون الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ لأن تلك الأدلة قام القاطع عليها، ولم يتنازع المعترفون في شيء منها، وكان

(١٤٣) الفروق، القرافي (١/٣٠٠).

(١٤٤) شرح تنقيح الفصول، القرافي، ص ٣٥٨.

(١٤٥) المقدمة في الأصول، ابن القصار، ص ٤٩-٥٠.

(١٤٦) قال الأمدي عن تعريف الاستدلال: «وأما في اصطلاح الفقهاء: فإنه يطلق تارة بمعنى ذكر الدليل، وسواء كان الدليل نصا أو إجماعا أو قياسا أو غيره، ويطلق على نوع خاص من أنواع الأدلة، وهذا هو المطلوب بيانه هاهنا، وهي عبارة عن دليل لا يكون نصا ولا إجماعا ولا قياسا، فإن قيل: تعريف الاستدلال بسلب غيره من الأدلة عنه ليس أولى من تعريف غيره من الأدلة بسلب حقيقة الاستدلال عنه، قلنا: إنما كان تعريف الاستدلال بما ذكرناه أولى بسبب سبق التعريف لحقيقة ما عداه من الأدلة دون تعريف الاستدلال كما سبق، وتعريف الأخرى بالأظهر جائز دون العكس»، الإحكام، الأمدي، (٤/١٤٥).

(١٤٧) «الاستدلال: وهو آخر الأدلة الشرعية»، شرح مختصر المنتهى، العضاة (١٣/٥٥١).

قيامها لم ينشأ عن صنيعهم واجتهادهم، بل أمر ظاهر، وأما ما عقد له هذا الباب، فهو شيء قاله كل إمام بمقتضى تأدية اجتهاده، فكأنه اتخذه دليلاً، كما تقول: الشافعي يستدل بالاستصحاب، ومالك بالمصالح المرسلة، وأبو حنيفة بالاستحسان، أي: يتخذ من كلامهم ذلك دليلاً، كما تقول: يحتج بكذا، وهذا معنى مليح في سبب تسميته بـ «الاستدلال»^(١٤٨)، ورد على قول ابن الحاجب في مفهوم الاستدلال: إن «المختار أنه ثلاثة: تلازم بين حكيمين من غير تعيين علة، واستصحاب، وشرع من قبلنا»^(١٤٩)، ورأى أن ذلك يقتضي أن الاستدلال موضوع بإزاء الثلاثة، قال: وهذا لم يقل به أحد، ومن عبر مثل تعبير ابن الحاجب لم يدع أن ذلك موضوع الاستدلال، بل هو مشخص موضوعه، وموضوعه إنما هو القدر المشترك الخ^(١٥٠)، وممن سار على ما رآه السبكي في ذلك: الشوكاني^(١٥١).

المطلب الخامس عشر: محاولة ابن جزري (١٤٧هـ)

[نص، ونقل مذهب، واستنباط]

محاولة ابن جزري مشابهة في المجمع لمحاولة الجويني، سواء من جهة عنوانها، أو من جهة معالجته الموضوعات الأصولية بنظرة تأصيلية شاملة، أو من حيث اقتصاره في الأدلة على ما يفيد منها القطع دون ما ليس كذلك، فيقول: «إن الدليل ينقسم أربعة أنواع: سمعي، وعقلي، وحسي، ومركب من العقل والحس.

فأما السمعي: فهو دليل الكتاب، والسنة المتواترة، والإجماع، لا غير، فإن غيرها كالقياس وشبهه إنما يفيد الظن.

أما العقلي فينقسم قسمين: ضروري، ونظري، فالضروري: هو الذي لا يفتقر إلى نظر واستدلال، ويسمى أيضاً البديهي، كعلم الإنسان بوجود نفسه، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وعلمه بأن المصنوع لا بد له من صانع، وشبه ذلك من الأوليات، والنظري خلافه: وهو الذي يفتقر إلى نظر واستدلال.

وأما الحسي: فهو الإدراك بالحواس الخمس، وهي: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، وينخرط في سلكها الوجدانيات، كعلم الإنسان بلذته وألمه.

وأما المركب عنهما من الحس والعقل، فهو التواتر والتجريب والحدس، وزاد أبو المعالي وأبو حامد قرائن الأحوال، كصفرة الوجل وحمرة الخجل.

فتلخص من هذا أن المفيدات للعلم تسعة وهي: السمع، وضرورة العقل، والنظر العقلي، والحس، والوجدان، والتواتر، والتجريب، والحدس، وقرائن الأحوال.

(١٤٨) رفع الحاجب، السبكي (٤/٤٨١-٤٨٢).

(١٤٩) مختصر المنتهى، ابن الحاجب، ص ١١٧.

(١٥٠) رفع الحاجب، السبكي (٤/٤٨٣).

(١٥١) إرشاد الفحول، الشوكاني (٢/٤٩٠).

ثم دون هذه المرتبة ما يفيد الظن، وهي ثلاثة أشياء: المشهورات، والمقبولات، والوهميات.

فأما المشهورات: فهي ما اتفق عليه الناس -أو أكثرهم أو الأفاضل منهم- من العوائد وغيرها، وقد يحكم العقل بمقتضى ذلك أو لا يحكم به ولا يخالفه.

وأما المقبولات: فهي ما يخبر به الثقة أو الثقات الذين لم يبلغوا مبلغ التواتر، ولكن تسكن النفس إليها.

وأما الوهميات: فهي ما يتخيل أنه عقلي وليس كذلك»^(١٥٢).

وعندما وصل إلى الأدلة السمعية وحصرها جعلها «على الجملة ثلاثة أنواع: نص.. ونقل مذهب.. واستنباط.. فالنص هو الكتاب والسنة، ونقل مذهب هو الإجماع وأقوال الصحابة، والاستنباط هو القياس وما أشبهه»^(١٥٣)، ثم فصل ذلك العنوان وتلك الجملة فألحق بكل نوع منها ما يناسبه من الأدلة الأخرى، والتي بلغ مجموعها عشرون، قال: «فيجب على العالم أن ينظر المسألة أولاً في الكتاب، فإن لم يجدها نظرها في السنة، فإن لم يجدها نظرها فيما أجمع عليه العلماء أو اختلفوا فيه، فأخذ بالإجماع ورجح بين الأقوال في الخلاف، فإن لم يجدها في أقوالهم استنبط حكمها بالقياس وبغيره من الأدلة، وعددها على الجملة عشرون، ما بين متفق عليه ومختلف فيه، وهي: الكتاب، والسنة، (وشرع من قبلنا)، وإجماع الأمة، وإجماع أهل المدينة، وإجماع أهل الكوفة، وإجماع (العشرة) من الصحابة، وإجماع الخلفاء الأربعة، وقول الصحابة، والقياس، والاستدلال، والاستصحاب، والبراءة الأصلية، والأخذ بالأخف، والاستقراء، والاستحسان، والعوائد، والمصلحة، وسد الذرائع، والعصمة «التفويض»»^(١٥٤).

فقوله: «وعدها على الجملة»، يريد عدد الأدلة من غير احتساب القياس وما قبله، وباحتسابه أيضاً، والعشرون المذكورة كلها تدرج تحت الأنواع الثلاثة التي مهدها في الأول، والترتيب الذي ذكرت به العشرون فيه إشارة إلى ذلك،

فالكتاب والسنة الداخلان تحت (النص) يلتحق بهما شرع من قبلنا، وأنواع الإجماع الأخرى التي عددها واضح أنها ملتحقة بأصل الإجماع الداخل تحت (نقل المذهب) هو وأقوال الصحابة، ثم ذكر بعد ذلك القياس^(١٥٥)، وكل ما ذكر بعد القياس فهو من قبيله ومندرج تحت قوله (وما أشبهه)، والقياس وما أشبهه من الأدلة المذكورة بعده داخل تحت النوع الثالث الذي هو (الاستنباط)!

المطلب السادس عشر: محاولة الشريف التلمساني (١٧٧هـ)

[دليل بنفسه، ومتضمن للدليل، الأول؛ أصل بنفسه ولازم عن أصل]

محاولة أبي عبد الله التلمساني محاولة بدیعة، والسمة التركيبية فيها أعلى، يقول: «اعلم أن ما يتمسك به المستدل على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية منحصر في جنسين: دليل

(١٥٢) تقريب الوصول، ابن جزى، ص ١٧.

(١٥٣) المرجع السابق، ص ٧٥.

(١٥٤) المرجع السابق نفسه.

(١٥٥) المرجع السابق، ص ٩١، والقياس أيضاً أنواع كثيرة، فلماذا لم يفصلها كما فعل في الإجماع؟

بنفسه، ومتضمن للدليل..

الجنس الأول -الدليل بنفسه- وهو يتنوع نوعين: أصل بنفسه [أي مستقل بإفادة الحكم بنفسه]، ولازم عن أصل [وهو القياس بأنواعه، والطرده والعكس، والتلازم أو الاستدلال]. النوع الأول -الأصل بنفسه- وهو صنفان: أصل نقلي، وأصل عقلي^(١٥٦)، «ونعني به: الاستصحاب»^(١٥٧).

أما المتضمن للدليل، فمنه: الإجماع، وقول الصحابي^(١٥٨).

وعلى هذا القالب يصب الكتاب كله، ويصوغ مفرداته ومضمونه.

المطلب السابع عشر: محاولة الشاطبي (٥٠٩٧)

[ما يرجع إلى النقل المحض، وما يرجع إلى الرأي المحض، ويلحق بكل واحد منهما وجوه، إما باتفاق وإما باختلاف]

محاولة الشاطبي تتسم بالسهولة والوضوح وذلك بالقدر الذي تتسم فيه بالدقة والقوة والعمق، يقول: «الأدلة الشرعية ضربان؛ أحدهما: ما يرجع إلى النقل المحض، والثاني: ما يرجع إلى الرأي المحض.

وهذه القسمة هي بالنسبة إلى أصول الأدلة، وإلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر، لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر كما أن الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل. فأما الضرب الأول: فالكتاب والسنة، وأما الثاني: فالقياس والاستدلال.

ويلحق بكل واحد منهما وجوه؛ إما باتفاق وإما باختلاف.

فيلحق بالضرب الأول: الإجماع على أي وجه قيل به، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، لأن ذلك كله وما في معناه راجع إلى التعبد بأمر منقول صرف لا نظر فيه لأحد. ويلحق بالضرب الثاني: الاستحسان، والمصالح المرسلة إن قلنا إنها راجعة إلى أمر نظري، وقد ترجع إلى الضرب الأول إن شهدنا أنها راجعة إلى العمومات المعنوية»^(١٥٩).

ثم يقول: «إن الأدلة الشرعية في أصلها محصورة في الضرب الأول، لأننا لم نثبت الضرب الثاني بالعقل، وإنما أثبتناه بالأول، إذ منه قامت أدلة صحة الاعتماد عليه، وإذا كان كذلك فالأول هو العمدة، وقد صار إذ ذاك الضرب الأول مستند الأحكام التكليفية من جهتين؛ إحداهما: جهة دلالة على الأحكام الجزئية الفرعية، والأخرى: جهة دلالة على القواعد التي تستند إليها الأحكام الجزئية الفرعية»^(١٦٠).

فالأولى: كدلالتها على أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والحج والجهاد والصيد والذبائح والبيوع والحدود وأشباه ذلك.

(١٥٦) مفتاح الوصول، التلمساني، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(١٥٧) المرجع السابق، ص ٦٤٧.

(١٥٨) المرجع السابق، ص ٧٤٣.

(١٥٩) الموافقات، الشاطبي (٢٢٧/٣).

(١٦٠) هذه الجهة الثانية ورد ما هو قريب منها عند أبي الحسين البصري في المعتمد (١٤/١).

والثانية: كدلالته على أن الإجماع حجة، وعلى أن القياس حجة، وأن قول الصحابي حجة، وشرع من قبلنا حجة، وما كان نحو ذلك»^(١٦١).

ثم يرتقي أبعد من ذلك فيقول عن الضرب الأول المشتمل على الكتاب والسنة، إنه جميعاً: «راجع في المعنى إلى الكتاب، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن العمل بالسنة والاعتماد عليها إنما يدل عليه الكتاب (...)

والوجه الثاني: أن السنة إنما جاءت مبينة للكتاب وشارحة لمعانيه (...)

فكتاب الله تعالى هو أصل الأصول، والغاية التي تنتهي إليها أنظار النظار، ومدارك أهل الاجتهاد، وليس وراءه مرمى، لأنه كلام الله القديم»^(١٦٢).

ومع أنه أرجع الأدلة إلى الضرب الأول، والضرب الأول إلى القرآن خاصة، إلا أنه لم يهدر قيمة الأدلة الأخرى أو يعمل على اختزالها، بل قام بتعزيزها من خلال القول بقطعيتهما هي أيضاً، ولقلة التواتر اللفظي والدلالة القطعية لجأ إلى الاستقراء وإلى التواتر المعنوي المفيد للقطعية، قال: «وإنما الأدلة المعتبرة هنا المستقراء من أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت القطع (...)

فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم فهو الدليل المطلوب»^(١٦٣)، أما الأحكام الفرعية الظنية فأمرها هين في نظره من أي جهة أخذت فذاك، ولكن ينبغي أن ترجع إلى الأصول الكليات، «فمن اعتبار تلك الجزئيات بهذه الكليات عند إجراء الأدلة الخاصة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس إذ محال أن تكون الجزئيات مستغنية عن الكليات فمن أخذ بجزئي معرضاً عن كليهما فقد أخطأ»^(١٦٤)، فمن هنا قد راعى الشاطبي أيضاً القطع، بل هو قد بنى سائر الأدلة عليه، إذ قال بالكليات القطعية.

المبحث الثاني: خلاصات (ثنائيات) نقدية ومنهجية في معايير التصنيف الأصولي للأدلة

يقدم هذا المبحث قراءة منهجية؛ تحليلية ونقدية، في المحاولات السابقة المستخلصة أعلاه، وهي قراءة تتركز حول معايير تحديد الأدلة، وتصنيفها، وتقسيمها، وترتيبها، واعتبارها، وتصورها، وغير ذلك من الأغراض، وقد تسنى لنا وناسب -من الناحية المنهجية- أن نجعلها على شكل ثنائيات، متقابلة وجدلية في الغالب، بل بعضها كان يثير إشكالات معرفية عميقة أو يصدر عن مثلها، وهي ثنائيات يجمعها رابط واحد، هو: تعلقها جميعاً بالدليل، من حيث الأغراض المذكورة قبل، واختصاصها به، كما أن القضايا التي تشتمل عليها تلك الثنائيات المرقومة ههنا هي بمثابة استنتاجات كلية خرجنا بها عبر خلاصات تكاد تكون مشتركة بين سائر المحاولات المرصودة، وبناء على ذلك -وبمراعاته- سنقوم بتقديم محاولتنا الموعودة في المبحث اللاحق بحول الله، ولما اكتملت عناصر هذه القراءة بما حصل من تعالق في قضاياها المنهجية، وارتبطت خيوطها بما تجلى من تناسق في صورة نسجها، وجدناها في النهاية قراءة تتوزع على خمس عشرة مطلباً،

(١٦١) الموفقات، الشاطبي (٢٢٨/٣).

(١٦٢) المرجع السابق (٢٢٩/٣).

(١٦٣) المرجع السابق، (٢٨/١).

(١٦٤) المرجع السابق (١٧٣/٣).

جاءت على النمط الآتي:

المطلب الأول: قطعي وظني

الملاحظ أن كل المحاولات ابتداء من الشافعي إلى الشاطبي كانت تبتغي القطع وتراهن عليه، وذلك في تحديدها للأدلة، وفي حصرها، وفي ترتيبها، ولذلك قصر كثير منهم الدليل في تعريفه على ما يفيد القطع، مفرقين بينه وبين الأمانة^(١٦٥)، كما امتنع بعضهم عن إدخال ما هو ظني في الأصول، واعتذر عن ذلك آخرون بكونه مذكورا فيه على سبيل التبعية والتكميل، وابتغاء القطع هذا هو الذي جعلهم يبتدؤون الكلام في الأصول بالكلام عن قضايا نظرية تتعلق بـ (العلم) من حيث حقيقته ومداركه ومراتبه وغير ذلك، وهو المطلب الثاني.

المطلب الثاني: معرفي وفقهي

تكاد تطبق المحاولات الأصولية -التصنيفية للأدلة- على اختلافها، على التقديم لغرضها في تحديد أصول الأحكام الشرعية ومدارك المعرفة الفقهية بالحديث عن أصول المعرفة عامة، وعرض المذاهب الفكرية المختلفة في مبحث مدارك العلوم، وليس ذلك من باب إدخال بعض العلوم في بعض، بل المناسبة في التعرض له ظاهرة، ففضلا عن تعلقه بأصول الدين المتعلق هو أيضا بأصول الفقه، من حيث طرق إثبات موضوعه (الأدلة السمعية) فيه، فإنه أيضا من قبيل الانتقال من العام إلى الخاص، ومن الكلي إلى الجزئي، إذ نجد الموقف من تلك المآخذ العامة ينعكس على مجال المعرفة الفقهية ذاتها، بل هي تظل تستصحب فيها، فابن حزم مثلا يبطل حجج الإلهام، والإمامة، والتقليد، والأخبار، والنصوص، وغير ذلك^(١٦٦)، ليثبت حجج العقول، ثم نجد ذلك كله ينعكس في أصول الفقه، فنجد مذاهب في أصول الأحكام بحسب تلك المذاهب نفسها، بين من يذهب إلى اعتبار (الإلهام) مثلا في المعرفة الفقهية ويقدمه، ومن يأخذ بأصل (العصمة) ويجعله حاكما على كل الأصول، ومن يركن إلى (التقليد) ويؤثره، أو يقتصر على ما تثبته (الأخبار)، أو من يغلو في (النصوص) والألفاظ فيلغي ما سواها من مدارك النظر المشروعة المطلوبة، أو من يقول بتقديم (العقل)، ولعل ابن حزم -في هذا المثال- لم يسلم هو نفسه من عقابيل ذلك، بل قد وقع -في مذهبه الفقهي- ضحية غلوه في المنطق العقلي الصارم والمجرد، والذي كان يستमित في الدفاع عنه، والاعتداد به.

إن التعرض لهذا المبحث (مدارك العلوم) الذي يبدو عاما، كان مدخلا ضروري -عندهم- لتحديد أنواع الأدلة المعتمدة والمستخدمة في المعرفة الأصولية، والتي حصرتها المحاولات المختلفة في نوعين أو ثلاث: دليل العقل (وما يتعلق به من الحس، أو يلتحق من العادة)، ثم دليل السمع.

المطلب الثالث: عقلي وسمعي

الأدلة السمعية هي المقصود في أصول الفقه، ولكن كان الأصوليون -وباعتباره إجراء منهجيا فرضه التأصيل الشامل والصحيح- يذكرون الأدلة العقلية أيضا، وكان ذلك بمثابة (مبادئ) لببحث الأدلة المقصودة، والدليل العقلي الكلي هو في الأصل قسيم للدليل السمعي الكلي، ومن ثم فليس

(١٦٥) انظر: البيان والتحقيق، الأبياري (٢٧٣/١)، وفي الإبهاج للسبكي (٦٦/١): «الطريق: ما يفضي النظر الصحيح فيه إلى علم المدلول أو ظنه، والدليل: ما يفضي النظر الصحيح فيه إلى المدلول».

(١٦٦) الإحكام، ابن حزم (١٨/١) فما بعدها.

هو نوعا منه، وحتى النوع الأول من الاستصحاب الذي سمي (دليل العقل) ليس نوعا من الدليل السمعي، بل هو خارج عنه، إذ الاستصحاب لا يكون إلا عند العلم بغياب النص أو غيره من الأدلة المستفادة منه، وفي تلك الحال فليس يحلل ولا يحرم مثل الدليل السمعي، بل يعطي حكما واحدا ثابتا إما الإباحة أو الحظر، بخلاف ما عند المعتزلة! وحتى قول ابن حزم إن الدليل العقلي غير خارج عن النص لا يفيد أنه ثابت بالنص، بل العكس هو المصرح به من الجميع؛ أنه لولا العقلي ما ثبت السمعي ولا صح، وإذا كان الدليل العقلي تخرج عنه أنواع كثيرة عدت أصولا وأدلة من أدلة الأحكام، مثل ما هو مذکور في أنواع الاستدلال، أو أقسام دلالة الألفاظ، فإن أهل السنة في كل ذلك يأخذون العقل من جهة كونه أداة للتمييز والإدراك، أو من جهة كونه بدائه أولية مقررة لأحكام ومعارف ضرورية، بينما المعتزلة لا يكتفون بذلك في العقل (الطبيعة الأداة) بل هم يرونه قادرا على معرفة المنافع والمضار (الطبيعة المضمونية) وما يتعلق بها من أحكام، ومن ثم فهو مرجوع إليه طريقا لإدراك دلالة النص عند وجوده، وطريقا لإدراك الحكم رأسا عند غياب النص (البراءة الأصلية)! وهو ما يجعل العقل في التصور الاعتزالي الأصولي ندا للسمع في إدراك الأحكام، بخلاف ما

عند أهل السنة فإنه تابع فقط، قال الشاطبي: «الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم فإنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية، أو معينة في طريقها، أو محققة لمناطقها أو ما أشبه ذلك، لا مستقلة بالدلالة، لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع، وهذا مبين في علم الكلام، فإذا كان كذلك فالمعتمد بالقصد الأول الأدلة الشرعية»^(١٦٧)، ونلاحظ أنه لا أحد من الأصوليين في المحاولات السابقة، قسم الأدلة الشرعية إلى نقلية وعقلية كما يفعل بعض المعاصرين اليوم، وذلك للاعتبارات التي ذكرناها، ولكن قسموها إلى نقلية ومعنوية، أو نقلية ومستخرجة، وأمثال ذلك مما سنراه^(١٦٨).

المطلب الثالث: ما قبل السمع وما بعد السمع

العقل -وما يلتحق به من الحس والعادة وغيرها- هي أنواع قسيمة لدليل السمع، كما تصرح معظم المحاولات، وهي أنواع تقع قبل السمع، ولكن لا تقع قبله فحسب، بل هي تأتي بعده أيضا، كما رأينا في محاولة القرافي، فإذا كانت في مرحلة ما قبل السمع هي التي تثبت الدليل السمعي نفسه فإنها في مرحلة ما بعد السمع هي التي تثبت في الواقع ما يثبتته الدليل السمعي من أحكام، حيث يتوقف وقوع الأحكام وتنزيلها على أدلة غير محصورة لكن مأخوذة من تلك الأنواع، والأكثر من ذلك أنها لا تأتي قبل السمع وبعده فحسب، بل هي تستمر مطلوبة ومشتغلة حتى أثناء اشتغال السمع وبالموازاة معه، ولكن ليس باعتبارها مصادر مفيدة للأحكام، ولكن أدوات مركبة على الأدلة السمعية وموصلة إليها أو إلى ما فيها من أحكام، وهذا سنرى بيانه أكثر في المطلب الخاص بالحديث عن ما سميناه: الأدلة الموازية، في المبحث القادم بحول الله.

(١٦٧) الموافقات، الشاطبي (٢٧/١).

(١٦٨) إذا كان بالأدلة العقلية تثبت العقائد الدينية فهل نقول إن ذكرها في أصول الفقه فيه إشعار بكون هذا العلم ليس لاستنباط الأحكام العملية فحسب ولكن العلمية أيضا؟

المطلب الرابع: نقلي (اللفظي) ومعنوي

تتفق المحاولات الأصولية على تقسيم الأدلة الشرعية إلى قسمين أو أكثر، وبعضهم يجعل الأدلة أنواعاً أو ضرباً لا أقساماً، والثابت في تلك القسمة التصنيفية أن الأول منها -والذي هو الأصل- يسمونه الأدلة النقلية أو النصية أو المنطقية أو الأصلية أو اللفظية^(١٦٩)، وكلها بمعنى، وهي تسميات معروفة ومقبولة باتفاق بينهم، والثاني كذلك مثله يتفقون فيه على المعنى وإن كانوا يختلفون في الألفاظ، لكن لا يطلقون عليها أنها (أدلة عقلية) كما أشرنا قبل، ولكن يسمونها معنوية أو مستنبطة أو مستخرجة أو ترجع إلى الرأي أو معقول النص، أو نظرية^(١٧٠)، أو يجعلون لها عنواناً عاماً مثل الاستدلال أو القياس أو العلل، أو غير ذلك، وإذا كانت هناك أدلة عقلية ومنطقية كما ذكرنا إلا أنها مقتبسة من أصل العقل نفسه الذي هو قسيم للسمع وليست نوعاً من الأدلة السمعية، أو تابعة لها، أو مقتبسة منها على سبيل الأصالة والابتداء!!

على أننا لو لاحظنا في تلك التسمية والوصف طرق ثبوت الأدلة الكلية لذهبنا إلى الضد مما ذكر هؤلاء المعاصرون، بحيث يكون الكتاب في تلك الحال من نوع الأدلة العقلية لأنه ثابت بها، فيما تكون الأدلة الاجتهادية التي وصفها بعض الكتابات الأصولية المعاصرة أنها (عقلية) تكون نقلية بذلك الاعتبار، لكونها ثابتة بالنقل!

المطلب الخامس: متفق عليه ومختلف فيه

كثير من الأصوليين لجأوا إلى اعتماد هذا المعيار؛ الاتفاق والاختلاف، فالأربعة المعروفة متفق عليها، وغيرها مختلف فيه، أي مختلف فيه بين الأئمة أو بين مدارس الاجتهاد والفقهاء، أي أنه تصنيف مبني ابتداءً على الموقف المذهبي المستقر في مجال الفروع والممارسة الفقهية، والقادم منها إلى الأصول، وصفة الاختلاف تلك لا تعني أن تلك الأدلة عند التحقيق مختلفا فيها، بقدر ما تعني فقط أن العلم بها ليس ضرورياً أو مسلماً، ولكن تحتاج إلى نظر واجتهاد في إدراك حجيتها، وهو أمر ناتج عن غموض في تصورهما مثلاً، أو دقة في مفهومهما واشتغالها، أو اشتباه في تسميتها، أو ما سوى ذلك، وهو ما يجعلها مثار مفارقة وتناظر بين العلماء والمذاهب، من الحيثيات التي ذكرنا، أعني الاصطلاح أو التطبيقات الجزئية أو حدود المحتوى أو غير ذلك، وإلا فهي من الناحية الكلية هي من قبيل (الكليات الاجتهادية الثابتة)، ومن خصائصها أنها ليست على درجة واحدة، بل قد تتفاوت قوة ورسوخا، ويبقى التصنيف القائم على هذا المعيار عملاً تكديسياً في المجمل إذ تراه يدرج في الأدلة المختلف فيها كل ما سوى الأربعة، فلا يتيح إمكاناً للبناء العلمي للأدلة، كما يواجه هذا المعيار سؤال الصدقية المشار إليه قبل، إذ ما قيل إنه مختلف فيه وتأخذ به بعض المذاهب دون بعض ليس كذلك في الحقيقة، بل هو متفق عليه ويأخذ به الجميع، كما أثبت ذلك أعلام من محققي الأصوليين^(١٧١)، وإن كانت التسميات مختلفة أو الاتساع في رقعة الممارسة متفاوت، وهو ما يشير إليه كثير^(١٧٢)، مثل القرافي الذي يقول: «تبيه: ينقل عن

(١٦٩) شرح مختصر الروضة الطوفي (٦/٢).

(١٧٠) استخدمه الطوفي في الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية، وقال: «وأصول الفقه علم يبحث فيه عن الأدلة السمعية والنظرية من حيث إيصالها إلى الأحكام الشرعية الفرعية ومتعلقاته بالاستقراء تسعة عشر عليها مدار الفروع»، (٢٠٩/١).

(١٧١) مثل: القرافي، والأيباري، والشاطبي.

(١٧٢) راجع: التحقيق والبيان، الأيباري (١٤٤/٤).

مذهبنا أن من خواصه اعتبار العوائد والمصلحة المرسله وسد الذرائع وليس كذلك، أما العرف فمشارك بين المذاهب، ومن استقرأها وجدهم يصرحون بذلك فيها، وأما المصلحة المرسله فغيرنا يصرح بإنكارها ولكنهم عند التفريع نجدهم يعللون بمطلق المصلحة ولا يطالبون أنفسهم عند الفروع والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار، بل يعتمدون على مجرد المناسبة، وهذا هو المصلحة المرسله، وأما الذرائع فقد اجتمعت الأمة على أنها ثلاثة أقسام: أحدها معتبر إجماعاً، كحفر الآبار في طرق المسلمين، وإلقاء السم في أطعمتهم، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى حينئذ، وثانيها ملغى إجماعاً، كزراعة العنب، فإنه لا يمنع خشية الخمر والشركة في سكنى الدار خشية الزنا، وثالثها مختلف فيه كبيع الأجال، اعتبرنا نحن الذريعة فيها وخالفنا غيرنا، فحاصل القضية أننا قلنا بسد الذرائع أكثر من غيرنا لا أنها خاصة بنا»^(١٧٣).

المطلب السادس: صحيح وفساد

لا تقتصر المحاولات التصنيفية على جانب الإثبات في حصر وبيان ما هو من أدلة الأحكام، بل تمتد بوظيفتها تلك إلى جانب النفي، فتعمل على بيان ما ليس بدليل أيضاً، أي ما يظن عند قوم أنه دليل وليس بدليل، وهذا المعيار غير السابق قلبه: المتفق عليه والمختلف فيه، إذ نجد أن المختلف فيه قد يقسم هو نفسه إلى مختلف فيه صحيح ومختلف فيه فاسد، فحين يوصف الدليل بالفساد أو عدم الصحة فغالبا ما يكون مقطوعا بفساده أو متفقا بين الكل على فساده، عكس المختلف فيه الذي غالبا ما يكون غير صحيح بالنسبة إلى مدرسة فقهية أو إمام مجتهد، لكن صحيح عند مدرسة أخرى أو إمام مجتهد آخر! وهذا المعيار (القبول والرفض) أيضا شامل ومتأصل في تاريخ التصنيف الأصولي، فقد كان من الدوافع الأساسية في تأسيس علم الأصول مع الشافعي، حيث قام بتثبيت الأدلة الصحيحة ونفي ما عداها، كما أن اعتماد هذا المعيار والتصنيف بناء عليه هو عمل علمي صحيح في الأصل، إذ يعد وظيفة من وظائف العلم، أي العلم فرض.

المطلب السابع: أصلي وفرعي

مما هو مشترك بين سائر المحاولات أنها تعمل على إرجاع سائر الأدلة إلى أصل واحد، يكون هو الدليل على الحقيقة، فتبحث في ذلك الاتجاه، وفي ذلك المناط يتفق جميعها أن الأصل في الأدلة كلها هو الكتاب^(١٧٤)، «فكتاب الله تعالى هو أصل الأصول، والغاية التي تنتهي إليها أنظار النظائر، ومدارك أهل الاجتهاد، وليس وراءه مرمى، لأنه كلام الله القديم»^(١٧٥)، وعليه، «فالثابت بها (أي بالسنة والإجماع والقياس وغيرها) ثابت به (أي بالخطاب الإلهي)، فالحكم حقيقة هو ذلك الخطاب»^(١٧٦)، وإنما كان الكتاب وحده هو دليل على الحقيقة لأنه ثبت بطريق برهاني هو المعجزة^(١٧٧)، فيما غيره من الأدلة الشرعية الإجمالية جميعا أدلة مسلمة وليست برهانية! حتى السنة نفسها -وهي في الدرجة قريبة من الكتاب- من حيث هي سنة إنما ثبتت حجيتها بالكتاب نفسه!

(١٧٣) شرح التنقيح، القرافي، ص ٣٥٣.

(١٧٤) راجع: التحقيق والبيان، الأبياري (٤٧٨/١).

(١٧٥) الموافقات، الشاطبي (٢٣٠/٣).

(١٧٦) فواتح الرحموت، اللكنوي (٤٧/١).

(١٧٧) الموافقات، الشاطبي (٢٤٨/٣).

هذا باعتبار أصل الأحكام، أما باعتبار طريق سماع القرآن وبلوغه إلينا، بل وثبوتها، فالسنة (النبي) هي الأصل في ذلك، إذ عن طريق الرسول عرفنا الكتاب^(١٧٨).

وإذا كانوا يعدون الكتاب هو الأصل في الدليلية من حيث إثباته للأحكام على الحقيقة وبالمباشرة، فإن باقي الأدلة غيره إن هي إلا طرق أو كواشف أو فروع أو وسائط، أو ما إلى ذلك، تثبت بها الأحكام من غير مباشرة لذلك بنفسها، وذلك كقول الجويني: «وبالجمله أصل السمعيات كلام الله تعالى، وما عداه طريق نقله أو مستند إليه»^(١٧٩)، وقول الفناري عن: «ما ثبت بالقياس والإجماع والسنة (...) إن كلا منها كاشف عن الخطاب»^(١٨٠)، وإذا كانت تلك هي حقيقة الأدلة غير الكتاب، فإنهم يتسامحون في إلحاق الثاني (السنة) منها والثالث (الإجماع) بالكتاب من حيث صفة الأصلية فيه، فيعدونهما من باب ما هو أصل بنفسه، وهو ما يتضح في صنيع الحنفية خاصة، إذ تواترت عنايتهم بذلك: «فإن قلت: فما بال الحنفية لا ينسبون الكشف إلا إلى القياس (...) بخلاف السنة والإجماع؟ فمبني على أنه صريح في الفرعية، فإنه يحتاج إلى أصل مقيس عليه حال أخذ الحكم، بخلافهما، إذ لا يحتاج في أخذ الحكم منهما إلى شيء سواهما، فنسبوا إثبات الحكم إليهما، وكشف الحكم إليه، فتأمل، ففيه تدقيق حقيق بالقبول»^(١٨١).

المطلب الثامن: نظمي ونفسي

هذا مستوى آخر من الحصر للأدلة، ومحاولة رد كثرتها إلى كيف، ولكن بشكل أكثر عمقا مما سبق، وهو صنيع مشترك أيضا بين معظم المحاولات، أعني ذات الاتجاه الكلامي، الأشعري خاصة^(١٨٢)، إذ لم تكن تكتفي بإرجاع الأدلة إلى واحد هو القرآن أو الرسول على الاختلاف المذكور قبل، ولكن تحاول ما هو أبعد من ذلك، بما ينسجم مع رؤيتها الفكرية، وذلك: إرجاع الكتاب نفسه إلى ما يعد أكثر أصالة في نظرها! ما يفترض معه أن الخطاب القرآني نفسه - وإن كان دليلا على الحقيقة - إلا أنه مع ذلك إن هو إلا معرف بالحكم وليس هو الحكم نفسه! وذلك انطلاقا من المبدأ الأصولي (الكلامي) الذي يقرر أنه «لا حاكم إلا الله»، فالخطاب - الذي هو مرجع سائر الأدلة - ليس بمطابق للحكم في الحقيقة، بل هو دال عليه فقط، والحكم هو كلام الله القديم، يعنون: الكلام النفسي، وفق رؤيتهم، وبناء على ذلك يقول الشريف الجرجاني مثلا: «إن الخطاب اللفظي ليس بحكم، بل هو دال عليه، فالكتاب وأخواته دلائل الحكم الذي هو الكلام النفسي على الوجه المخصوص (...) فإن الدليل هو الخطاب اللفظي، والحكم هو الخطاب النفسي، ولا استبعاد في كون أقواله وأفعاله تعالى كاشفا عن الحكم القائم بذاته سبحانه، وكذا الإجماع وغيره»^(١٨٣)، فحتى

(١٧٨) انظر: التقريب والإرشاد، الباقلاني (١)، والمستصفي، الغزالي (٣-٢/٢).

(١٧٩) البرهان، الجويني (١٥٤/١).

(١٨٠) فصول البدائع، الفناري (١٢٧).

(١٨١) فواتح الرحموت، اللكنوي (٤٧/١).

(١٨٢) هناك ثلاثة آراء فيما سمي بـ «مسألة الكلام»:

أ- أنه حقيقة في الأصوات والحروف (الالفاظ والعبارات) المسموعة، مجاز في المعاني (النسب بين المفردات) القائمة بالنفس، وهو ما يذهب إليه أهل الحديث، وينصره ابن تيمية، وقال به المعتزلة أيضا.

ب- أنه حقيقة في المعنى القائم بالنفس، مجاز في الحروف والأصوات المسموعة، وهو ما يذهب إليه الأشاعرة.

ج- أنه مشترك بين المدلولين، وهو قول جماعة، كالغزالي.

انظر: المستصفي، الغزالي (٤/٢)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠/٢)، فواتح الرحموت، اللكنوي (٦/٢)، شرح الكوكب المنير، ابن النجار (٩/٢).

(١٨٣) شرح مختصر المنتهى، حاشية الجرجاني (١١١/٢).

ما عد أدلة أصلية لا يكون وفق هذا المعيار الأكثر عمقا وتدقيقا إلا مجرد كاشف عن الحكم، ولكنه ضروري، «فالحاكم هو الله تعالى، والكاشف هو الشرع، فما لم يحكم الله تعالى بإرسال الرسل وإنزال الخطاب ليس هناك حكم أصلا»^(١٨٤)، ولئن كان ذلك هو مفهوم الدليل في الواقع، إذ هو المعرف بالمطلوب (الحكم)، المؤدي إليه، فإن الأصوليين القائلين بذلك لا ينسبون الكشف إلى الدليل الأصلي الذي هو الكتاب (نظم القرآن)، فلا يسمونه كاشفا تأديبا! كما هو الشأن بالنسبة للسنة والإجماع، فالكتاب من باب أولى، «فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا يعد نظم القرآن خطابا لأنه كاشف أيضا عن النفسي؟ قال: وأما عدم عد نظم القرآن منه، أي الكاشف، مع أنه كاشف عن النفسي، فلأن الدال كأنه المدلول، فلا يسمى كاشفا تأديبا»^(١٨٥).

وليس غرضنا في هذا المطلب فقط بيان رد الكتاب نفسه إلى ما هو أعمق، عند من يذهب ذلك المذهب، ولكن إبراز الثنائية الخاصة بذلك كدأنا في هذا المبحث، فإن القول بالرد إلى (كلام النفس) قد خضع من قبل الأصوليين القائلين به لتأويلين اثنين؛ الأول يرى أن المقصود رجوع الحكم إلى كلام النفس رجوع سائر الأدلة إلى الكلام النفسي القائم بذاته سبحانه! فإن رجوع الكتاب - كما بيناه - هو بمثابة رجوع الأدلة كلها، إذ كانت ترجع إليه، و«ذهب الأمدي وجميع الشارحين إلى أن مرجع الكل إلى كلام الله تعالى القديم، وهو صفة قائمة بالذات، ووجهه ظاهر أن الحكم ليس إلا لله»^(١٨٦).

أما التأويل الآخر -ضمن الرؤية المذكورة نفسها- فرأى أن المقصود بذلك رجوع كل دليل دليل إلى الكلام النفسي القائم بذات من صدر عنه؛ بحيث نقول: السنة ترجع إلى الكلام النفسي للرسول، والفتوى إلى الكلام النفسي للمجتهد، والإجماع إلى الكلام النفسي للمجمعين، وهكذا، «وفي شرح المختصر مطابقا لما نقل عن الأمدي أن الكتاب راجع إلى الكلام النفسي للباري الحق تعالى، والسنة إلى الكلام النفسي للرسول صلوات الله عليه وآله وأصحابه، والإجماع إلى النفسي للمجمعين، والقياس إلى النفسي للمجتهد»^(١٨٧).

والرأي الأول هو الأقرب إلى الظاهر بخلاف الثاني^(١٨٨)، بل عندهم هذا «لا يخفى بعده! فإن النفسي لما سوى الله تعالى لا حجبية فيه أصلا، ولو كانت فلأجل رجوعه إلى كلام الله تعالى، مع أنه غير ظاهر في القياس، الخ»^(١٨٩).

المطلب التاسع: جهات ووجوه

لقد عبروا عن الأدلة التي هي مأخذ الأحكام بـ(جهات العلم)، وكان لتلك الجهات -من الأدلة النقلية خاصة- طرق وكيفيات للدلالة عبروا عنها بـ(وجوه البيان)، فالجهات هي المآخذ أو المدارك، المثبتة بنفسها للأحكام بنصب العلامات ووضع الأسباب لذلك، أما الوجوه فهي بمعنى الكيفيات

(١٨٤) فواتح الرحموت، اللكنوي (٢٣/١).

(١٨٥) المرجع السابق (٤٧/١).

(١٨٦) شرح مختصر المنتهى، حاشية التفنازاني (٢٧٢/٢).

(١٨٧) فواتح الرحموت، اللكنوي (٤-٣/٢)، فصول البدائع، الفناري (٢٤/١-٢٥-٢٦)، شرح مختصر المنتهى، حاشية العضا، (٢٧٢/٢).

(١٨٨) الأول هو الذي يرى أن المقصود رجوع الحكم إلى كلام النفس رجوع سائر الأدلة إلى الكلام النفسي القائم بذاته سبحانه، والثاني هو الذي يرى أن المقصود رجوع كل دليل دليل إلى الكلام النفسي القائم بذات من صدر عنه.

(١٨٩) فواتح الرحموت، اللكنوي (٤-٣/٢)، فصول البدائع، الفناري (٢٤/١-٢٥-٢٦).

أو المناهج أو المسالك، لذلك فالذين فضلوا أن يعبروا في تعريف أصول الفقه أنه (الطرق) ربما أيضا فعلوا ليشمل ذلك عندهم الجهات والوجوه معا! وليس فقط ليشمل الظني إلى جانب القطعي كما هو التعليل الأصولي المعهود، ولكن أيضا حتى الذين فضلوا الإبقاء في التعريف على لفظ (الأدلة) لم يستثنوا (الوجوه) من إدخالها تحت مفهوم الدليل، فكانوا يطلقون على كثير منها اسم الدليل صراحة متى شاءوا، فلا يفرقون بينهما، مثلما أنهم قد لا يطلقون -في بعض الأحيان- على الأدلة اسم الدليل، بل يذكرونها باعتبارها مسائل أو قواعد^(١٩٠)، ما يجعل التسميات هنا تكاد تكون تبادلية، فالأدلة أو الجهات قواعد فيما القواعد أو الوجوه أدلة.

وقد لا يصرحون بشيء من ذلك ولكن يصنعون ما يشعرون به، كأن يعرضوا لبحث الدلالات بحسب الأدلة، فيدرجونها تحت بابها، كما قد يفعلون العكس فيعرضون الأدلة بحسب الدلالات، فكثير منهم يعدد الأدلة بحسب الدلالات، فيقول: نص القرآن، وظاهر الكتاب، الخ، قال بعضهم^(١٩١) مثلا: «الأدلة التي بنى عليها مالك أصوله سبعة عشر: نص الكتاب العزيز، وظاهره (وهو العموم)، ودليله (وهو مفهوم المخالفة)، ومفهومه (وهو باب آخر ومراده مفهوم الموافقة)، وتنبيهه (وهو التنبيه على العلة)، ومن السنة أيضا مثل هذه الخمسة، فهذه عشرة، والحادي عشر الإجماع، والثاني عشر القياس، الخ»^(١٩٢)، ومنهم من أدرج دلالة السياق ودلالة الاقتران ضمن الأدلة^(١٩٣) (المختلف فيها)، ومنهم من عد الاستدلال بأنواعه من التلازم وغيره «كيفية استدلال بأحد الأربعة؛ الكتاب والسنة والإجماع والقياس، لا دليلا آخر غير الأربعة»^(١٩٤)، وقطع ابن الهمام في بعض صور الاستدلال التي أوردها السبكي -وهو النوع المسمى عندهم (الدليل النافي)^(١٩٥)- «بأنه ليس استدلالا، بل هو إعراب عن كيفية دلالة الكتاب أو السنة»^(١٩٦)، وجعلوا النسخ من وجوه بيان السنة للكتاب^(١٩٧)، فيما عده آخرون من الأدلة النافية^(١٩٨)، وعد جمهورهم القياس من باب الأدلة فيما عده آخرون من باب الدلالة بمعقول النص^(١٩٩)، والقول والفعل والإقرار في السنة منهم من عدها وجوها لدلالاتها، ومنهم من عدها أقساما لها، ليكون بذلك كل واحد منها دليلا في نفسه^(٢٠٠)، أو مندرجا تحت غيره، فالقول تحت باب الكتاب، والفعل خصوه بمبحث الأخبار، أما التقرير فيدخل في

(١٩٠) مثل ما في المسودة، لآ تيمية، فإنهم جعلوا شرع من قبلنا تابع للأفعال (ص ٤٠٠)، وقول الصحابي للاجماع (ص ٦٥٢)، والمصالح والاستحسان للقياس (ص ٨٣٠)، والتقليد والاستصحاب للاجتهاد (ص ٨٦٧-٨٨٥)، والأخذ بأقل ما قبل مرتبط بالاستصحاب، ومنهم من قال هو من قبيل الإجماع وقال قوم ليس بدليل صحيح (ص ٨٨٩)، ولم يسما شيئا من ذلك أدلة، بل لم يعقدوا مبحثا للأدلة؛ متفقا عليها ولا مختلفا فيها!!

(١٩١) أبو محمد صالح الهسكوري الفاسي (١٦٥٣هـ) نقلا عن غيره أيضا..

(١٩٢) الفكر السامي، الحجوي الثعالبي، (٢/٥٤٤).

(١٩٣) البحر المحيط، الزركشي (٦/٥٢٦-٩٩).

(١٩٤) تيسير التحرير، أمير بادشاه (٤/١٧٦).

(١٩٥) صورته: «الدليل يقتضي أن لا يكون كذا خولف في كذا المعنى مفقود في صورة النزاع فيبقى على الأصل»، ومعناه: مخالفة الأصل لمعنى يختص به، مع بقاء الأصل على ما اقتضاه الدليل، ومثاله: الدليل يقتضي تحريم قتل الإنسان مطلقا، لكن هذا الأصل خولف لمعنى يختص به من قبيل القصاص وحفظ النفوس الأخرى، فوجب العمل بالدليل النافي فيما عده، انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٣٨٣).

(١٩٦) «وخالفه المصنف (السبكي) وقطع بأنه دليل آخر، تركيبه أن يقال: الدليل يقتضي كذا وكل ما اقتضاه الدليل يجب العمل به، فبالنظر لهذا المقدار يكون استدلالا، وبالنظر لكون مستنده الكتاب أو السنة فهو كيفية، لكن الكلام هنا ليس في الاستدلال بالكتاب والسنة بل في أن ما ثبت بهما يجب العمل به مالم يخالف الدليل» انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٣٨٣).

(١٩٧) الرسالة، الشافعي، ص ١٠٥.

(١٩٨) المحصول، الرازي (١/١٦٨).

(١٩٩) عند الغزالي وأصحاب محاولة (أصل ومعقول أصل واستصحاب حال).

(٢٠٠) الواضح، ابن عقيل (١/٣٨).

الاستصحاب والسكوت.

ومن قال إن الاستحسان والقياس مثلا إنما هي أدوات (منهجية)، أو وجوه للدلالة، أو قواعد في الاجتهاد، فهو صحيح، لكن كونها أدوات لا يعني أنه لا يجوز عدها أدلة، أو أنها ليست بأدلة، بل هي أدلة أيضا، إذ شأنها في ذلك شأن خبر الواحد والإجماع مثلا، فإنهم يعتبرونها عند التحقيق كواشف عن الأدلة ومظهرة لها، وليست أدلة في أنفسها، بل الأدلة جميعا ترجع عند الأصوليين إلى شيء واحد؛ إما كلام الله وإما إخبار الرسول، كما أجمعوا عليه.

المطلب العاشر: مبادئ ومساءل

من المحاولات التي اهتمت بالتمييز (العلمعرفي) بين مكونات العلم؛ من موضوع ومبادئ ومساءل وغيرها، وكانت رائدة في ذلك: محاولة الأمدي، فهي التي حاولت معالجة التداخل الذي لوحظ بين تلك المكونات في المحاولات السابقة مثل ما صدر عن الجويني والغزالي، فقدم الأمدي تصنيفا لمكونات العلم (الأصول) تفادى فيه ذلك التداخل، فبينما كان الغزالي يدرج الأحكام ركنا من أركان العلم، أو قطبا من أقطابه، والجويني يفعل الشيء نفسه مع اللغات والكلام، جاء الأمدي فأنشأ مبحثا مستقلا للمبادئ عالج فيه ما يناسب من ذلك، لكن متابعة المعايير الشكلية تحمل دائما معها في المستقبل المخاطر، مثل ما حصل مع بعض الحنفية كابن الهمام حين أدخل دلالات الألفاظ -والتي هي صلب مسائل العلم- في المبادئ اللغوية، مع أن المبادئ مختلف في كونها من حقيقة العلم أم ليست، ومثله ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت، وكذلك ابن جزى في التقريب^(٢٠١)، فحصل تداخل سلبي بين مبادئ الفن ومقاصده، وذلك مثلما كان الغزالي قبل وغيره قد جعل المبادئ الفقهية -إن قلنا بعدم موضوعيتها- من مقاصد العلم فبحثوها تحت باب الأحكام! وفي باب الأحكام نجد (خطاب الوضع) وقد جعله الحنفية من قبيل الأدلة وبحثوها في بابها تحت عنوان «أسباب الشرائع» كما عند البزدوي وغيره، وانتقد ابن رشيق الغزالي في صنيعة ذلك ورأى أن الأولى جعل (الأسباب) من باب (الأدلة) لأنها من قبيل المثمر للأحكام وفق المعايير التي وضعها الغزالي نفسه^(٢٠٢).

المطلب الحادي عشر: مباحث وأدلة

قلنا آنفا إن الدلالات كثيرا ما تعرض بحسب الأدلة، كما أن من الأدلة ما قد يعرض بحسب الدلالات، وهنا نلاحظ أمرا آخر في عرضهم الأدلة عند محاولة حصرها وتصنيفها، فإنهم يعرضونها بحسب أمرين؛ إما بحسب مباحث العلم من حيث تعلقها بها، أو بحسب الأدلة أمثالها، وإذا كانت المباحث منها ما هو أصيل وجزء من العلم، ومنها ما هو مبادئ فيه فحسب، كالأحكام واللغات، فإن ما يعرض من الأدلة بحسب المباحث يجعل بعض الأدلة تقع في مباحث ليست من أجزاء العلم أو مسائله، فدليل العقل (التحسين والتقييح) مثلا يعرض في المبادئ الكلامية، فيما التقليد والاستحسان وسد الذرائع وغيرها تعرض في الاجتهاد، كما فعل أبو يعلى^(٢٠٣)، وربما

(٢٠١) تقريب الوصول، ابن جزى، ص ٣٧ فما بعدها.

(٢٠٢) لباب المحصول، ابن رشيق (١/٢٦٠).

(٢٠٣) العدة، أبو يعلى (٥/١٦٠).

يعرض الاستحسان آخر كتاب القياس أو داخله لأنه عدول عنه، مثل صنيع أبي الخطاب^(٢٠٤)، وصدر الشريعة المحبوبي في التنقيح^(٢٠٥)، وغيره من الحنفية خاصة، والجمع والترجيح والوقف والتخيير والاحتياط وأمثالها تعرض في التعارض والترجيح، ومما عرض بحسب الأدلة: شرع من قبلنا ومذهب الصحابي مثلاً، فظالما ألحقا بدليل السنة.

المطلب الثاني عشر: إضافي ولقبي

في تعريفهم لعلم الأصول يرون أن له تعريفين على الأقل، وذلك باعتبارين؛ إضافي ولقبي، وهناك جدل في تقديم الإضافي على اللقبي أو العكس؟ فباعتبار الإضافي فأصول الفقه على الأصح ما يبني عليه الفقه، أما باعتبار اللقبي فقدمت تعريفات متنوعة لكنها متقاربة جداً ومتفقة في المعنى، لكن الذي يعيننا أكثر في ذلك هو موافقة المعنى اللقبي للإضافي ومناسبته له^(٢٠٦)، بل اتفاه معه ومطابقتها إياه، من غير حاجة إلى القول في ذلك بالنقل أو التخصيص كما تذهب بعض الآراء، حيث تميل إلى أن المعنى في الأصول قد «نقل في الاصطلاح إلى الدليل، والمختار عند المحققين عدمه، لأن الابتداء كما يشمل الحسي يشمل العقلي، فيكون أصول الفقه ما يبتنى هو عليه، ولا معنى لمبتنى العلم إلا دليله، أو ما يتوقف عليه دليله»^(٢٠٧)، وذكر السبكي أن هناك اعتباراً ثالثاً للتعريف، وهو معنى الأصول قبل التسمية، وذكر أنه مخالف لكل من الإضافي واللقبي الواقعيين بعد التسمية، ومن أوجه الافتراق عنده أن قيد الإجمال غير مراعى فيما قبل التسمية^(٢٠٨)، لكن الظاهر أن الأصل لا بد أن يكون كلياً على كل حال!

إن الملاحظة الأكثر قيمة في هذا الصدد بالنسبة إلينا ليس ما سبق، بل هي كون ذلك التداخل والتطابق بين الأصول المفهوم (الإضافة) والأصول العلم (اللقب) قد جاء على مستويات أعمق مما ذكر، إذ كثيراً ما كان يحدث امتزاج بين الاعتبارين عند محاولة التصنيف والترتيب، وما يصحبها من توجيه وتعليل، فيتداخل وضع وترتيب الأدلة والموضوعات الأصولية بوضع وترتيب الفن والتأليف للكتاب الأصولي نفسه، وذلك كما حصل مع الباقلاني مثلاً، إذ كان ترتيب موضوعات (التقريب والإرشاد) هو نفسه ترتيب الأدلة الأصولية -لديه- وما يرتبط بها من موضوعات، وكذلك الشأن مع آخرين؛ كالجويني^(٢٠٩)، والرازي، والشاطبي، وغيرهم، فترتب الموضوعات والمسائل

(٢٠٤) التمهيد، أبو الخطاب (٨٧/٤).

(٢٠٥) التنقيح، صدر الشريعة (١٧١/٢).

(٢٠٦) شرح مختصر المنتهى، حاشية الجرجاني، (٧٣/١).

(٢٠٧) مرآة الوصول، ملا خسرو، ص ١١، وانظر: دستور العلماء، الأحمدي نكري، ص ٩٠.

(٢٠٨) انظر: الإبهاج، السبكي (٧٠/٢).

(٢٠٩) يقول الجويني: «فأصول الفقه: أدلته، كما صدرنا الكتاب به، وما يحال عليه أحكام الشرع وتعتقد مرتبطاً لها ثلاثة أقسام: نطق الشارع، والإجماع الحاصل من حملة الشريعة، وهم علماءها، ومسالك الاستنباط من مواقع ألفاظ الشارع، وهو القياس. فاما نطق الشارع، فنعني به قول الله تعالى وقول الرسول عليه السلام، وينقسم الصنفان إلى النص والمجمل والظاهر، وقد سبقت مفصلة، فيقع القول في مقتضيات الألفاظ فنا كبيراً وصنفاً عظيماً، ويحوي العموم والخصوص، وصيغة الأمر والنهي، وما يلحق بهذه الأبواب، وقد مضى جميع ذلك. ثم قول الرسول عليه السلام ينقسم إلى متواتر وإلى ما ينقله الأحاد كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فاما قول الله فهو الذي أجمع المسلمون عليه من السور والآيات في القرآن. ولحق بعض المتكلمين القراءات الشاذة بأخبار الأحاد، وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى، والحق المختار عندنا، في كتاب الأخبار. وقد ذكرنا أحكام الألفاظ وبقي علينا تقاسيم أخبار الرسول عليه السلام ومواقعها والمقتطوع به منها والمظنون.

ونحن الآن نفتح كتاب الأخبار على أشمل وجه وأجزءه، فإذا انتجز عقبناه بالإجماع، ثم نذكر بعده كتاب القياس، ثم نعقبه بكتاب الترجيح، ثم نذكر بعده النسخ، ثم إذا انتجز ذكرنا الفتوى وصفات المفتين والاستفتاء وما على المستفتين، وأوصاف المجتهدين، ونختتم الكتاب بالقول في تصويب المجتهدين وهو غاية الغرض من هذا المجموع» البرهان، الجويني (٥٦٢/١).

تقديمًا وتأخيرًا بحسب الترتيب الوارد في عملية الاجتهاد نفسها، بحيث يقدم من الأدلة الأقوال على الأفعال والإثبات على النفي^(٢١٠)، والنسخ أيضا يؤخر إلى حين الانتهاء من مباحث السنة وقبل الكلام في الإجماع لأنه يشمل السنة ولا يشمل الإجماع، وذلك كما هو واضح عند الرازي وغيره، ذلك وقد حصل جدل كبير بين شراح ابن الحاجب وهم أكثر، حول قوله في حصر موضوعاته: «وينحصر»^(٢١١) هل المراد انحصار المختصر أم العلم؟! وهو ما يؤكد التطابق والتداخل المذكور.

المطلب الثالث عشر: موضوع وماهية

تعبّر الثنائية الواردة ههنا عن إشكال عويص يعرض للناظر في هذا الصدد، إذ تتفق جميع المحاولات التصنيفية أن موضوع علم الأصول: الأدلة .. وفي ذات الوقت تجدها تقول في تحديد ماهية العلم وتعريفه أنه: «الأدلة .. الخ»، أو «العلم بالأدلة .. الخ»، وهو ما يجعل تصور الأدلة وإثبات حجيتها من مسائل العلم، فكيف يستقيم أن يكون الشيء الواحد هو الموضوع والمسائل في وقت واحد؟! مع أنهم اتفقوا أن الموضوع لا يُبحث عن ذاته في العلم ولا يبرهن عليها فيه، وإنما يبحث فيه عن أحواله العارضة لذاته! فموضوع العلم لا يصح أن يكون من مسائله، «لأنه لا يبحث في العلم عن نفس الموضوع وعن أجزائه»^(٢١٢)! «وذلك لأن وظيفة العلم بيان أحوال الموضوع، وذلك إنما يكون بعد العلم بذاته وعنوانه الذي به يعرف، ولأن الموضوع إنما وضع لأن يحمل عليه، لا لأن يحمل على شيء، فإنه قلب الموضوع، فالبحث عن حجية الإجماع، بأن يقال الإجماع حجة، وخبر الواحد والقياس، بأن يقال هما حجتان ليس منه (أي علم الأصول) لأن معنى «حجة» دليل، وهو عنوان الموضوع»^(٢١٣)، والحق أنهم لم يفعلوا ذلك فيما يخص الدليلين الأول والثاني، ولكن ابتدؤوا ذلك مع الدليلين الثالث والرابع، فضلا عن الأدلة غيرهما، فبحثوا في وجودها وتصوراتها وإثبات حجيتها.

ولقد أثاروا هذا الإشكال وصوروه جيدا^(٢١٤)، ومما قدموا من محاولات لأجل الانفصال عنه، أنهم قالوا: إن الأدلة في المسائل مغايرة بالاعتبار للأدلة في الموضوع، فالموضوع هو الأدلة الكلية من حيث دلالتها على الأحكام، أما المسائل فهي معرفة الأدلة باعتبار ما يعرض لها كونها عامة وخاصة وغير ذلك^(٢١٥)، ورد بأنه غير مسلم^(٢١٦)، وذهب آخرون -في جواب آخر- إلى أن هناك اختلافا في مدلول الدليل نفسه، وهو المطلب الموالي.

المطلب الرابع عشر: منطقي وتشريعي

قال أصحاب الجواب الثاني: الدليل في المسائل ليس هو الدليل في الموضوع، فإنه في الموضوع بمعنى الأدلة التشريعية، أي التي تفيد الأحكام وتقررهما، وتعطي للأشياء والأعيان قيمها، من حسن

(٢١٠) انظر: التمهيد، أبو الخطاب، (١٢٢/١).

(٢١١) شرح مختصر المنتهى، (٢٢/١).

(٢١٢) تبسّر التحرير، أمير بادشاه (١٦/١).

(٢١٣) المرجع السابق، (٢٠/١).

(٢١٤) انظر: نهاية السؤل، السنوي (١٩/١-٢٠).

(٢١٥) المرجع السابق، (٢٠/١).

(٢١٦) المرجع السابق نفسه.

وقبح، وما ينشأ عنه من حل وحرمة (نصوص الوحي)، وفي المسائل الأدلة هي بمعنى القواعد والمقدمات المفيدة لنتائجها (قواعد الفقه الكلية)^(٢١٧)، وهذا الثاني معنى عام والدليل فيه منطقي علمي (يرتبط بالعلوم المختلفة)، فيما الأول معنى خاص والدليل فيه تشريعي قانوني (ديني)، ولئن سلمنا بأن قواعد علم الأصول هي أدلة للفقه بالمعنى المنطقي للدليل، وأن ذلك هو المقصود بقولهم في التعريف «دلائل الفقه الإجمالية الخ» أو ما شابه، فإن ذلك لا يعد تفصيلاً عن الإشكال المذكور، لأنه مع ذلك يبقى (الدليل) بالمعنى التشريعي حاضر أيضاً داخل علم الأصول، ويعقدون له مبحثاً كاملاً باسمه، فضلاً عن إدراج عناصر أخرى كثيرة منه ضمن مباحث أخرى غير مبحث الأدلة كما سبقت الإشارة، وإذا كانت كل الأدلة بهذا المعنى (أدلة الأحكام) في أصول الفقه يصح عدها أدلة بالمعنى الآخر، العام (المنطقي/العلمي)، فيكون «الإجماع» قاعدة، و«القياس» قاعدة، و«المفهوم» قاعدة، و«المصلحة المرسله» قاعدة، و«العرف» قاعدة الخ، فإن ذلك لا يعني نزع صفة الدليلية بالمعنى التشريعي عنها، بل هي تبقى لها تلك الصفة (أدلة لأحكام) التي هي صفتها الأصلية المتبادرة، وعليه، فسواء ما ذكر من ذلك في مبحث الأدلة، خاصة دليلي الإجماع والقياس، أو ما أُلحق بأطراف الأربعة من أدلة تابعة، أو ما ذكر من أدلة أخرى في المباحث غير مبحث الأدلة، فإن جميع ذلك كان يبحث في تصوره وإثبات حجتيه، قبل البحث في أعرضه الذاتية، وهو جوهر الإشكال المعروف ههنا كما لا يخفى!! فكيف حله؟ هذا ما سيتولى المطلب الموالي مناقشته.

المطلب الخامس عشر: دال على الحكم ودال على الدال على الحكم

الحق أن موضوع علم أصول الفقه عندهم ليس الأدلة هكذا بإطلاق، ولا حتى أدلة الأحكام، ولا أدلة الفقه، بل الموضوع عندهم غالباً ما يقيدونه بالسمع فيقولون (الدليل السمعي)، والدليل السمعي كما رأينا قسيم (الدليل العقلي) وثابت به، والثابت بالعقلي النقل من السمعي فحسب، أي الوحي، بحسب ما أوضحنا قبل أيضاً، وهو الذي يتبادر إذا أُطلق الدليل السمعي، فهو المراد أصالة، أما ما بعد ذلك فلئن كان منسوباً إلى السمع فليس بسمعي أصالة! وهكذا يكون الدليل في الموضوع هو الدليل العقلي، والذي يشمل قصر الدليل الأول والثاني من أدلة الأحكام (الكتاب والسنة)، وهما دليلان لا يكون التعرض لـ (هليتهما)^(٢١٨) في الأصول بحال، إذ هما ثابتان في علم أصول الدين، بل معلومان من الدين بالضرورة، وكذلك الشأن في الدليل الثالث والرابع، لكن لحدوث التشكيك فيهما من البعض تعرض الأصوليون لحجتيهما مرة أخرى، وهذا مجرد تبرير ذكره، ولكن نحن الآن في غنى عنه أصلاً، إذ ثبت بما قررناه عدم دخول الإجماع والقياس في (مصادقات) الموضوع؛ وإذا كان الأمر كذلك، فالسؤال الذي يعن بعد ذلك هو: ما موقع الأدلة الأخرى المذكورة في الأصول؟ وإذا كانت في حقيقتها عبارة عن أحوال عارضة لذات الموضوع (الأدلة السمعية)، فما وجه تسميتها بعد ذلك أدلة؟! وهلا ظلت تسمى قضايا ومسائل أو قواعد مثل غيرها في ذلك؟ والجواب: أن تلك القضايا والقواعد تجدها خادمة للأدلة بوجه من الوجوه، فتجدها إما متضمنة إياها، موصلة إليها، وإما لازمة عنها، وإما قائمة مقامها حال فقدها، وإما مخرجة لها حال التباسها وتضاربها، وإما موجهة لمسارها حال تناقضها مع ذاتها، وإما مكملة لعملها، وإما دائرة في فلكها،

(٢١٧) سلم الوصول، المطيعي (١/٩-١٠).

(٢١٨) هليئة الموضوع هي بمعنى التصديق بوجوده، ف«إن «هل» لطلب التصديق، وهي قسمان: بسيطة، وهي التي يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده، كقوله: هل الحركة موجودة أو لا موجودة؟ ومركبة، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء، كقولنا: هل الحركة دائمة أو لا دائمة؟ (...) وتسمية وجود الشيء «هليئته» لأنه منسوب إلى «هل»، لأنه يسأل عنه بها» تيسير التحرير، أمير بادشاه (١/٢٠).

إلى غير ذلك من وظائف الخدمة وأوضاع التعلق، فلما كانت تلك القضايا والقواعد أكثر تعلقا والتصاقا بالأدلة وأوفر خدمة لها سميت باسمها على سبيل التجوز والمسامحة، وإلا عند التدقيق فهي ليست بأدلة على الحقيقة كما سبق التنبيه عليه^(٢١٩)، إذ هي ليست مثبتة للأحكام بأنفسها، ولا معرفة بها على سبيل المباشرة، بل هي عبارة عن توسطات خادمة للأدلة موصلة إليها بوجه من وجوه الخدمة والإيصال، وبدونها يظل الدليل غير معروف أو مدرك على الوجه المطلوب بالنسبة إلينا، فكانت بذلك في منزلة الدليل، فكأنها الدال على الدال على الحكم، وفي مثل ذلك قال الأبياري عن الإجماع: الإجماع دليل دليل

الحكم، ولذلك لم يذكره الشافعي من بين الأدلة^(٢٢٠)، ومعروف في اللغة أن الشيء قد يسمى باسم سببه، أو مسببه، أو متعلقه، أو نوعه^(٢٢١)، أما غير ذلك من القواعد التي ليس لها ذلك النوع من التعلق والقرب، ولا لها تلك الوظائف من الخدمة، فلم يصح أن يطلق عليها أنها أدلة بالمعنى الخاص، وإن كانت تسمى أصولا للفقهاء، وتسمى أدلة بالمعنى العام والمنطقي.

المبحث الثالث: محاولة أخرى في التصنيف الأصولي للأدلة

ولنبدأ - كما هي عادة الأصوليين في مثل هذا - بتوجيه ما تقترحه هذه المحاولة من تقسيم وحصر للأدلة، فنقول:

إن الجهات التي يمكن أن تكون مأخذ للأحكام قسمان:

ما لا يستفاد منها، وما يستفاد منها

ما يستفاد منها قسمان: عامة وخاصة

الخاصة قسمان: عدمية ووجودية

العدمية قسمان: أصلية، وطارئة

الوجودية قسمان: أصلية، وتبعية

الوجودية الأصلية قسمان: مباشرة، وغير مباشرة

الوجودية الأصلية المباشرة قسمان: لفظية، ومعنوية

فكان المجموع عشرة أنواع، هي ما يأتي:

١ - الأدلة الأصلية (خطاب وأفعال)

(٢١٩) قال الغزالي: «وأما العقل فلا يدل على الأحكام الشرعية، بل يدل على نفي الأحكام عند انتفاء السمع، فتسمية العقل أصلا من أصول الأدلة تجوز»، المستصفي، الغزالي (٢/٤٠٦-٤٠٦)، وانظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار (٤٠٣/٤)، التحقيق والبيان، الأبياري (٤/١٩٣).

(٢٢٠) التحقيق والبيان، الأبياري (٤٩٤/١).

(٢٢١) «وبالجملة: أصل السمعيات كلام الله تعالى، وما عداه طريق نقله، أو مستند إليه»، البرهان، الجويني (١/١٥٨).

٢- الأدلة المتضمنة

٣- الأدلة الكاشفة اللازمة

٤- الأدلة التبعية

٥- الأدلة العدمية

٦- الأدلة المحددة، الوجوه (محددات الأدلة)

٧- الأدلة المحققة، التنجزية (موجهات الأدلة)

٨- الأدلة التخليصية

٩- الأدلة الموازية

١٠- الأدلة المفارقة

فهذه أنواع عشرة، تحت كل واحد منها أصناف من الأدلة، وكل نوع مستقل بنفسه قائم بها، وإن كان يحدث أن يحصل بعض التداخل، بحيث تجد لبعض الأصناف انتساباً إلى نوعين أو أكثر، وذلك بحسب ما أخذت به تلك الأصناف من تكييف أو اعتبار، كالقياس -مثلاً- قد يعد تابعاً كما قد يعد كاشفاً، والإلهام، يصح أن يدخل تحت كل من التابعة والمفارقة والتخليصية والموازية، كل واحد منها باعتبار، وكذلك العقل، يمكن أن يكون من المفارقة كما أنه من الموازية.

لقد حاولنا أن نعطي لكل نوع وصفا يناسبه، وهي أوصاف متعلقة بالدليل دائماً، وليست متعلقة بشيء آخر سواه، كالحكم مثلاً أو غيره، فالأدلة المتضمنة هي متضمنة للدليل، والكاشفة هي كاشفة عن الدليل، والمفارقة مفارقة للدليل، والموازية موازية للدليل، والتابعة تابعة للدليل، وهكذا، وأعني بالدليل في كل ذلك النوع الأول الذي هو (الدليل الأصلي)، فهو الذي عليه المدار، والكل بالنسبة إليه فرع وهو الأصل، تابع وهو المتبوع، وبناء على هذا -وعلى ما تم تقريره خلال المبحث السابق، وما عرض فيه من خلاصات منهجية، وما أثير من إشكالات معرفية- يتبين فعلاً أن المدار كله في أصول الفقه على الدليل، الثابت سلفاً، أي تفصيل مآخذ الأحكام بعد ثبوتها مجتمعة في أصول الدين، ذلك هو المدار، بحيث لو حدث أن صيغت محاولة في التأليف الأصولي قائمة في مباحثها على محورية الدليل فقط لما عد ذلك نكراً من الفعل.

إن هذا التصنيف والترتيب ليس شيئاً اخترعته هذه الدراسة من عدم، ولا الأوصاف والنسب التي اجتهدت في ربط تلك الأنواع بها بشيء غريب غير معهود، بل كل ذلك وارد مذكور عندهم، وإن لم يكن باللفظ فبالمعنى، غاية ما صنعته في ذلك توليها مهمة الإعلان والإفصاح، والكشف والاستخراج، وربط كل شيء بشكله الذي يلائمه، لقد أخذت تلك الأوصاف من طبيعة كل نوع من تلك الأنواع ووظيفته كما حدده الأصوليون ونصوا عليه، فبعض الأدلة عندهم لإثبات الحكم وتشريعه من الأصل، وأخرى للكشف فقط، وبعضها من طبيعة نافية، وأخرى تحقيقية، الخ.

أما أفراد الأدلة التي أوردناها تحت كل نوع نوع، فمنها ما هو في ذلك على سبيل الحصر كما لا يخفى، ومنها ما ليس كذلك، بل المجال فيه مفتوح لإضافة غيره مما يصح إضافته، كما أن منها ما هو مقطوع به في العلم، أو متفق عليه بين الأصوليين، بحيث أطبقوا على ذكره، ومنها ما ليس كذلك، فأوردناه لأغراض البحث والنظر العلمي!

المطلب الأول: الأدلة الأصلية

ويمكن تسميتها كذلك «الأصول الذاتية»، أي التي تفيد الأحكام بأنفسها، أو المشرعة للأحكام بتعبير الآمدي^(٢٢٢)، أو المثبتة لها بتعبير الحنفي^(٢٢٣)، أو الأدلة الشرعية المحضة بتعبير أبي الحسين^(٢٢٤)، ولما كان العقل هو الأصل عند المعتزلة فقد جعلوها نفسها مجرد أدلة كاشفة عن حكم العقل الأصلي ومؤكدة له^(٢٢٥)، فيما جعلها المتكلمون أيضاً كاشفة عن حكم الشارع، ويدخل تحت هذا النوع: الدليل الأول (الكتاب) والدليل الثاني (السنة). كما ويمكن تقسيمه إلى قسمين: الخطاب (الإلهي)، والأفعال (النبوية)، ويراد بالسنة هنا ما علم نسبته إلى النبي ﷺ وصدوره عنه بما يفيد العلم اليقين، من حس (مشاهدة)، أو عقل، أو عادة (تواتر)، فكل هذا يدل على السنة دلالة بمثابة المطابقة كما ذكر الباقلاني^(٢٢٦)، ونحن إنما ذكرنا الكتاب والسنة معا لأننا نتكلم عن الأدلة بالنظر إلينا لا بالنظر إليها في ذاتها أو تكوينها، وإلا فـ «إنا إذا حققنا النظر بان أن أصل الأحكام واحد، وهو قول الله تعالى، إذ قول الرسول ﷺ ليس بحكم ولا ملزم، بل هو مخبر عن الله تعالى أنه حكم بكذا وكذا، فالحكم لله تعالى وحده، والإجماع يدل على السنة، والسنة على حكم الله تعالى (...). إلا أنا إذا نظرنا إلى ظهور الحكم في حقنا فلا يظهر إلا بقول الرسول عليه السلام، لأننا لا نسمع الكلام من الله تعالى، ولا من جبريل، فالكتاب يظهر لنا بقول الرسول ﷺ، فإذا إن اعتبرنا المظهر لهذه الأحكام فهو قول الرسول فقط، إذ الإجماع يدل على أنهم استندوا إلى قوله، وإن اعتبرنا السبب الملزم فهو واحد وهو حكم الله تعالى، لكن إذا لم نجرد النظر وجمعنا

(٢٢٢) الإحكام، الآمدي (٢١٢/١).

(٢٢٣) التلويح على التوضيح، الفتازاتي (٣٣/١).

(٢٢٤) المعتمد، أبو الحسين (١٤/١).

(٢٢٥) انظر حقيقة رأي المعتزلة في: الإيهاج، السبكي (٣٤/١)، وراجع ما قبل في محاولة القاضي عبد الجبار من المبحث الأول.

(٢٢٦) التقريب والإرشاد، الباقلاني (٣١٢/١-٣١٣).

والباقلائي يطلق السنة على ما ثبت تواتراً، أما خبر الآحاد فيعتبره طريقاً يشوبه الظن لمعرفة السنة دون قطع بالثبوت، ولذا فالحكم الثابت من طريق الخبر المتواتر نجزم بأنه من سنته، أما ما رواه الفساق ونظن أنه قاله ولم نجزم بذلك فالحكم فيه متعلق برواية الرواة. قال الباقلاني «فإن قيل: ولم لم تجعلوا الخبر المتواتر عنه طريقاً إلى معرفة الأحكام؟ قيل له: لأجل أن ما علم من سنة الرسول عليه السلام - إما باضطرار أو بطريق الاستدلال - فهي التي يعرف بها الأحكام، دون إخبار المخبرين عنها، وإنما الخبر عنها طريق لثبوتها إذا كان بصفة ما ذكرنا، وليس يتعلق الحكم بأخبار المخبرين بها، فاما خبر الواحد فإنما نظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ما رواه الراوي ولا نقطع به، والحكم متعلق بنفس الخبر عن الرسول عليه السلام، وقول الرواة دون قول الرسول عليه السلام، وكيف يتعلق الحكم في مثل هذا بقوله ونحن لا نعلم أنه قال ما روي عنه، فإن بان الحكم المعلوم من سنته متعلق بنفس قوله وسنته، والحكم بما لم يثبت منها مما رواه الفساق ونظن أنه قاله متعلق برواية الرواة فافتقر الأمران (وصار خبر الواحد أصلاً يخالف السنة المعلوم)» التقريب والإرشاد (٣١٢/١-٣١٣). وفي مستهل كلام الباقلاني هنا اضطراب؛ قال محقق التقريب: «وظاهر عبارة الباقلاني تدل على أنه يقول: إن الخبر المتواتر ليس طريقاً لمعرفة الأحكام، وكلام إمام الحرمين في التلخيص، وكلام الباقلاني في الإجابة عن الاعتراض يدل على خلاف ذلك، حيث يفيد كلامهما أن الخبر المتواتر داخل تحت القسم الأول وهو الكتاب والسنة، لأن الخبر المتواتر مقطوع به أنه من السنة دون أخبار الآحاد، التي يظن أنها من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. ولذا تحتاج إلى معرفة كونها كلام الرسول صلى الله عليه وسلم إلى استدلال دون أخبار المتواترة، فقد ثبت أنها من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم واضطراباً» التقريب والإرشاد (٣١٢/١ هامش (٩)). وقد أوردته الجويني بأوضح مما في النسخة التي بين أيدينا من التقريب والإرشاد؛ فقال: «فإن قيل: ذكرت السنة مع خطاب الكتاب في صدر الأدلة، ثم ذكرت أخبار في درجة أخرى فما الوجه فيه؟

قيل: أما ما يثبت عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قطعاً فيعلم أن المقضى للحكم نفس السنة، وهو المذكور في صدر الأدلة. وأما الخبر الذي أطلقنا في الرتبة الأخرى فهو ما ينقل آحاداً فلا يمكننا أن نقول يثبت الحكم بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهي مشكوك فيها فالحكم (بإس) ثابتاً تحقيقاً فلنا؛ يثبت الحكم المخبر عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمينا هذا القبيل خبراً وسمينا ما تقدم سنة» التلخيص في أصول الفقه (١٣٣/١-١٧٤).

المدارك صارت الأصول التي يجب النظر فيها (...) ما سبق»^(٢٢٧).

المطلب الثاني: الأدلة المتضمنة

هي أصول متضمنة للدليل، مشتتة عليه، مستبطنة له، بمثابة القنوات الموصلة، إليه، فهي من طبيعة نقلية، لم يستفد الحكم معها بطريق المباشرة، ويدخل تحت هذا النوع أصناف، منها:

– الإجماع: الثابت بالإجماع عند التحقيق إنما هو قطعية الحكم، فهو في الحقيقة مظهر لقطعية الحكم، أو للحكم القطعي^(٢٢٨)، وفضلا عن ذلك له وظيفة التدعيم والترقية، فهو مقو للدليل^(٢٢٩)، ذلك فيما الحكم نفسه فيه هو راجع -في واقع الحال- إلى سنة لم تنقل، أو استنباط لم يُكشَف عن وجهه، فمن ثم كان هذا الطريق من الأصول المتضمنة للأدلة، الحاملة الناقلة.

– أقل ما قيل: وهو راجع -عندهم- إلى وجه من (الإجماع)، قال الرازي عن (أقل ما قيل): «واعلم أن هذه القاعدة مفرقة على أصليين: الإجماع والبراءة الأصلية»^(٢٣٠)، «مثاله: أن العلماء اختلفوا في دية الذمي الواجبة على قاتله، فقيل كدية المسلم، وقيل كنصفها، وقيل كثلثها فأخذ به الشافعي، للاتفاق على وجوبه ونفي وجوب الزائد عليه بالأصل»^(٢٣١).

– عمل أهل المدينة: فإنه مبني على سنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا لفظا، ولكن استمرت توارثا، وعملا متصلا، في المجتمعين: العالم والعامي، وقال ابن خلدون عن هذا الطريق في تقرير حسن: إنهم أدرجوه في باب الإجماع وليس كذلك، بل كان الأليق أن يذكر في باب فعل النبي ﷺ وتقريره^(٢٣٢)، ما يعني بالنسبة إلينا أنه طريق من الطرق الدالة على السنن المتضمنة لها.

– قول الصحابي: إن كان قوله مما لا يقال مثله بالرأي، فهو ملتحق بالأخبار، أما إن كان مما يقال مثله بالرأي ولم يعلم له مخالف فمن باب الإجماع، وما سوى ذلك فليس بحجة محققة.

– الفتيا: التقليد ليس بطريق إلى العلم كما قال الغزالي، وكما قال الدبوسي: «إن أصل التقليد باطل»^(٢٣٣)، لذلك حتى العامي لا بد له من الاجتهاد في تعيين من يقلد، وليست الفتوى في حق العامي تقليدا كما يرى الباقلاني^(٢٣٤)، بل هي دليل العوام، لذلك عد الشيرازي وغيره من بين الأدلة: «فتيا العالم في حق العامة»^(٢٣٥)، وقال الشاطبي: «فتاوى العلماء بالنسبة للعامة كالأدلة

(٢٢٧) المستصفي، الغزالي (٣-٢/٢)، فواتح الرحموت، اللكنوي (٣-٢/٢).

(٢٢٨) مقاصد أصول الفقه ومبانيه، أحمد حلمي حرب، ص ١٨١.

«فإن قيل: كيف اخترتم الإجماع عن الكتاب والسنة، وأنتم تتركون الكتاب والسنة بالإجماع، ولا تتركون الإجماع بهما؟ قيل: نحن لا نترك قول الله وقول رسوله لقول علماء الأمة، لكن نتركهما ليمثلهما، فنبيين بإجماع الأمة أن ذلك منسوخ، أو معدوك عن ظاهره؛ إذ كان الإجماع ليس بديل في نفسه، لكن يصدر عن دليل، خلافت من قال إنه ينبعث عن تحييين الأمة ومجرد حكومتهم» التقريب والإرشاد، الباقلاني، (٣١٣-٣١٢/١)، الواضح، ابن عقيل (٢٦٥/١).

(٢٢٩) انظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه (٣/٢).

(٢٣٠) المحصول، الرازي (١٥٤/٦).

(٢٣١) شرح جمع الجوامع، الجلال المحلي (١٨٧/٢).

(٢٣٢) المقدمة، ابن خلدون (٩٥٠/٣).

(٢٣٣) الواضح، ابن عقيل (٣٨٩/١).

(٢٣٤) التقريب والإرشاد، الباقلاني (٣١٤/١).

(٢٣٥) الملح، الشيرازي، ص ٣٥.

بالنسبة للمجتهدين»^(٢٣٦)، فجاز جعلها من أصول الفقه، يقول ابن عقيل في الواضح: «وإنما جعلنا القول في صفة المفتي والمستفتي من أصول الفقه، لأجل أن فتواه للعامي دليل له على وجوب الأخذ به في حال وجوازه في حال، فصارت فتوى المجتهد للعامي كالأدلة التي هي النصوص والظواهر والإجماع والقياس للعالم، ولما وجب أن تكون تلك من أصول الفقه؛ لكونها أدلة الأحكام للعلماء، كذلك فتوى المفتين وجب أن تكون من أصول الفقه؛ لكونها أدلة الأحكام للعوام»^(٢٣٧)، وإذا كان الأمر كذلك، فواضح أنها ليست أدلة أصلية في حق أصحابها من العوام وأهل التقليد، بل هي ناقلة عندهم للدليل متضمنة له كما لا يخفى.

المطلب الثالث: الأدلة الكاشفة اللازمة

هذا النوع مثل الذي قبله كاشف عن الدليل، فهما إذا من جنس واحد، غير أن هذا من طبيعة عقلية ذهنية، وترجع أصنافه إلى أنواع من الأدلة العقلية المختلفة، أو بالأحرى (الأدوات المنطقية)، والقائمة في مجملها على أساس مبدأ الاستلزام أو التلازم، ومهمة هذه الأدوات الكشف عن الحكم الكامن في النص، فالحكم موجود لكنه مستبطن، ويحتاج إلى إظهار وكشف، فيظهر بطريق اللزوم التلقائي، ويدخل تحت هذا النوع:

_ القياس: إذا أخذ من جهة كون النص يدل بمعقوله على الحكم تصريحاً بالعلة أو إيماء إليها أو غير ذلك، فيكون في هذه الحال فعل الله، فهو حينها من باب الأدلة الكاشفة، فإن القياس «ليس أصلاً مطلقاً (...) إنما هو للإظهار»^(٢٣٨)، «وهو مدرك من مدارك أحكام الشرع، ولكنه غير صالح لإثبات الحكم به ابتداء»^(٢٣٩)، أي هو «مظهر لا مثبت»^(٢٤٠)، فالمعنى موجود في الأدلة الأصلية لكنه باطني.. فنعمد باستخدام أداة القياس إلى إظهاره وإخراجه للعلن، أو الامتداد بالدلالة وتعميم الحكم، فالقياس على الحقيقة كاشف عن الدليل فحسب، «وذلك أن القياس إنما يطلب ليرشدنا إلى حكم الشرع، وليس القياس في معنى من يستقل بإثبات حكم»^(٢٤١)، فإذا منع منه النص أو الإجماع توقفنا عن إجرائه، فالقائس إنما يتعرف الحكم بجماعه، لا أنه يثبت الحكم أو ينفيه!^(٢٤٢).

أما إذا أخذ على أنه فعل المجتهد فسيكون من باب الأدلة التابعة كما سيتبين.

_ الاستدلال (التلازم): «الاستدلال من جملة الطرق المفيدة للأحكام»^(٢٤٣)، والتلازم أهم ضروبه، بل أساس ما يقوم عليه^(٢٤٤)، فيكاد يكون اسم الاستدلال مقصوراً عليه^(٢٤٥)، وحاصله يرجع إجمالاً

(٢٣٦) الموافقات، الشاطبي (٦٨/٥ - ٣٣٦).

(٢٣٧) الواضح، ابن عقيل (٢٦٦/١) وانظر: الإبهاج، السبكي (٦٢/١).

(٢٣٨) فواتح الرحموت، اللكنوي (٣/٢).

(٢٣٩) أصول السرخسي، (١١٨/٢).

(٢٤٠) تيسير التحرير، أمير بادشاه (٣/٢)، شرح التلويح، التفازاني (٣٣١-٣٤٠).

(٢٤١) التحقيق والبيان، الأبياري (٤٦٤/٣).

(٢٤٢) المرجع السابق، (١٣/٣).

(٢٤٣) شرح الكوكب، ابن النجار (٣٩٧/٤).

(٢٤٤) وقال الطوفي عن الاستدلال، إنه «داخل في حد الدليل، وقد انعقد الإجماع على مشروعية استعماله في استخراج الأحكام»، شرح مختصر الروضة (٨/٢).

(٢٤٥) مختصر ابن الحاجب، ص ١١٧٠ فما بعدها.

إلى الاستدلال بالأقيسة المنطقية؛ الاستثنائية والاقترانية^(٢٤٦)، وهناك من جعله ستة أقسام فقال: «اعلم أن الاستدلال قد يكون بطريق التلازم بين الحكمين، وقد يكون بطريق التنافي بينهما، فإن كان بطريق التلازم فهو ثلاثة أقسام: استدلال بالمعلول على العلة، واستدلال بالعلة على المعلول، واستدلال بأحد المعلولين على الآخر، وإن كان بطريق التنافي فهو ثلاثة أقسام أيضا: تناف بين حكمين وجودا وعدما، تناف بينهما وجودا فقط، تناف بينهما عدما فقط، فجميع أقسام الاستدلال ستة»^(٢٤٧).

– قياس العكس: «قال به الأصوليون، وليس قياسا عند المناطقة، بل من ولاحق القياس»^(٢٤٨)، وهو إثبات عكس شيء لمثله لتعاكسهما في العلة^(٢٤٩)، كما في حديث مسلم: «أيتي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟ قال: أرايتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟»^(٢٥٠).

– السبر والتقسيم: وهو من الاعتراضات الواردة على العلة، قال الأبياري: وليس السبر والتقسيم من الأدلة بحال^(٢٥١)، فلا يصح لإثمار العلم^(٢٥٢)، وقال ابن جزري في معناه وحجته: «هو حصر الأقسام بين النفي والإثبات حتى يحصل المطلوب، كقولنا لا يخلو أن يكون كذا وكذا، وباطل أن يكون كذا وكذا، ويثبت ضده وهو كذا أو يبطل جميع الأقسام، وكل واحد من الضربين حجة صحيحة، وهما الشرطي المتصل والمنفصل، المذكوران في العقلية»^(٢٥٣).

– الاستقراء: قد ذكره بعض الأصوليين وعددوه من بين الأدلة، كالرازي^(٢٥٤)، والبيضاوي^(٢٥٥)، والقرافي^(٢٥٦)، وغيرهم، ثم جاء الشاطبي فجعله أساسا لاقتناص الكلليات القطعية والقول بها باعتبارها أقوى الأدلة وأعلى العلوم، فهو طريق مميز للكشف عن الحكم في الكتاب أو السنة أو فيهما معا.

(٢٤٦) منتهى السؤل، الأمدي، ص ٣٤٦، تيسير التحرير، أمير بادشاه (١٧٣/٤).

وقال الجلال المحلي: «القياس المنطقي قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنه لذاته قول آخر: فإن كان اللازم -وهو النتيجة أو نقيضه- مذكور فيه بالفعل فهو الاستثنائي وإلا فالاقتراني.

مثال الاستثنائي: إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام، لكنه مسكر، ينتج فهو حرام! وإن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر، لكنه مسكر ينتج فهو ليس بمباح، ومثال الاقتراني: كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام، ينتج: كل نبيذ حرام! وهو مذكور فيه بالقوة لا بالفعل، ويسمى القياس بالاستثناء لاشتماله على حرف الاستثناء أعني (لكن)، وبالاتقان لاقتران أجزاءه» حاشية العطار على جمع الجوامع، (٣٨٣/٢).

(٢٤٧) مفتاح الوصول، التلمساني، ص ٧٣٤، وانظر كذلك: تقريب الوصول، ابن جزري، ص ٩٧.

(٢٤٨) حاشية العطار على جمع الجوامع (٣٨٣/٢).

(٢٤٩) الجلال المحلي على جمع الجوامع، المرجع السابق نفسه.

(٢٥٠) أخرجه مسلم (٧٢٠-٦٨٤-١٠٠٥٣)، وأحمد (١٦٧/٥-١٦٨-١٦٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٢٧)، وأبو داود (٥٢٤٣-٥٢٤٤)، والبيهقي (٣٩١٧)، وابن حبان (٨٣٨).

(٢٥١) التحقيق والبيان، الأبياري (٤٣٠/١).

(٢٥٢) المرجع السابق، (٤٣٧/١).

(٢٥٣) تقريب الوصول، ابن جزري، ص ٩٨.

(٢٥٤) المحصول، الرازي (١٦١/٦).

(٢٥٥) منهاج الوصول، البيضاوي، ص ٢٢٧.

(٢٥٦) شرح التنقيح، القرافي، ص ٣٥٢.

المطلب الرابع: الأدلة التابعة

هي مستمدة من الأصلية ومستندة إليها، ويتم توجيه هذا الأصل بأن حقيقته أنه أحكام في الواقع والحياة تلتحق بالنص بوجه من وجوه الإلحاق والاعتبار، إنها عبارة عن نوازل ومستجدات تلتحق بالمنصوص عليه وتأخذ حكمه، أو عبارة عن رأي بشري.. فردي أو جماعي (العرف) نظري أو عملي (العرف) موافق لأحكام الشرع، وهي متوقفة في صحتها على معيار الموافقة أو المخالفة.. ومداهما، ويدخل تحت هذا النوع:

– الرأي (الاجتهاد): الرأي هنا مرادف للاجتهاد، وعلى التحقيق يكون الاجتهاد مقدمة والرأي نتيجة، وعلى الاتساع هما بمعنى، إذ «الرأي: اعتقاد صواب الحكم الذي لم ينص عليه»^(٢٥٧)، وانقسم القول بالرأي في الدين إلى محمود ومذموم، والمحمود ما كان موافقا لأصول الشريعة ومقاصدها، فإن «النظر أصل من أصول الشريعة عول عليه السلف، ومنه قامت الأحكام، وبه فصل بين الحلال والحرام»^(٢٥٨)، ومن صورته القياس، وقد أدرجنا القياس باعتباره فعل الشارع ضمن الأدلة اللزومية الكاشفة، أما إن نحن أخذناه من جهة كونه حادثة نزلت بالناس ونبحت لها عن حكم، أي باعتباره فعل المجتهد، فسيكون حينها من قبيل ما نحن فيه؛ أي الأدلة التابعة، فإنه في هذه الحالة عملية إلحاق.. إلحاق نازلة أو قضية حادثة لم تعهد بقضية نطق بها النص وحكم فيها، أي إلحاق فرع بأصل، فتتوقف إذا صحته على مدى سلامة ارتباط الفرع بالأصل، وموافقته له أو مخالفته، ومن هنالك قولهم: هذا قياس فاسد وهذا قياس صحيح^(٢٥٩)! فإنه إذا كانت الصورة القياسية مستوفية للشروط والقيود المقررة في كتاب القياس كان قياسا موافقا تابعاً للدليل اللفظي، وإلا كان مخالفاً منافياً! فصحة القياس إذا متوقفة على المعيار المذكور، وبهذا المعنى يلتحق بهذا الضرب.

– المصلحة: لتكون المصلحة المرسلة حجة فلا بد لها أن تكون ملائمة لجنس تصرفات الشرع، قال الشاطبي عن المناسب الغريب: «ومثل هذا تشريع من القائل به فلا يمكن قبوله»^(٢٦٠).

– شرع من قبلنا: صحيح أن شرع من قبلنا مقتطع من النص، فيكون بهذا الاعتبار جزءاً منه، لكنه جزء منه في الانتماء الشكلي الخارجي، لا في الانتساب المعنوي الحقيقي، فإنه بهذا جار على المعيار المعتمد هنا، وبه يدخل في هذا الضرب.

– العرف: معلوم في الأصول أنه يشترط في العرف ليكون مقبولاً أن لا يعارضه نص جزئي أو أصل كلي.

– الفرع: هذا الضرب من شاكلة الأضرب السابقة قبل، فهو في طبيعته يرجع إلى نازلة أو فعل حدث في الواقع، وأخذ حكمه عن طريق ربطه بأصل معين بناء على اشتراك العلة بينهما، ومن

(٢٥٧) إحكام الفصول، الباجي (١٧٥/١)، وقال ابن رشد (الجد): «كل قياس مجتهد وليس كل مجتهد قايماً، فالاجتهاد أعم من القياس، فاما الرأي فهو اعتقاد إدراك صواب الحكم الذي لم يرد فيه نص، فلا يكون إلا بعد كمال الاجتهاد»، المقدمات الممهدة (٤٢/١).

(٢٥٨) القيس، ابن العربي، ص ٣٤١.

(٢٥٩) إحكام الفصول، الباجي (٥٣٥/٢).

(٢٦٠) الاعتصام، الشاطبي (١٢/٣).

الأصوليين والفقهاء^(٢٦١) من يرى أن الفرع الذي يثبت حكمه بالقياس يمكن أن يكون هو نفسه مأخذاً للأحكام، بحيث يصير مرة أخرى أصلاً يقاس عليه، ومن ثم يعد دليلاً من الأدلة، ودليلاً تابعاً، كون الفرع لا يعتبر أو لا يبقى ضمن دائرة النظر الفقهي إلا إذا كان موافقاً للأصل المعين على أساس العلة المشتركة، أما إذا لم يكن كذلك ولم يحصل اتصال أو موافقة فلا يبقى فرعاً، ولا يأخذ حكماً، ولا يكون له وجود فقهي، ومن ثم لا يكون أصلاً مرة أخرى بذلك الاعتبار (الفرعية).

المطلب الخامس: الأدلة العدمية

هي (عدم) بالنسبة إلى الخطاب الشرعي الذي هو هنا الأصل والمنطلق، وإلا فهي عند المعتزلة ليست بعدم في ذاتها، لأن العقل عندهم يستطيع يحسن ويقبح، فالأصل لديهم في المنافع قبل ورود الشرع الإباحة وفي المضار المنع، أما بالنسبة للجمهور فمن ذهب القول بعدم الصريح، ومن ذهب إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة، ومن ذهب إلى أنه الحظر، وسواء كان هذا أو ذاك فهو بمنزلة العدم، لأنه حكم واحد لا يتبدل، بل مقتضاه حالة واحدة، من السلب أو الإيجاب، فمن هنالك سميت عدمية، ومما يدخل تحت هذا النوع:

– العدم الأصلي قبل ورود الشرع: وهو ما يطلق عليه (البراءة الأصلية) أو (النفي الأصلي)، وكذلك (حكم العقل)، و(الدليل)^(٢٦٢)، الذي هو العلم بانتفاء الدليل، اعتبروه آخر مدار الفتوى ويفزع إليه المجتهد إذا استقصى فلم يجد دليلاً، واعتبرته المعتزلة^(٢٦٣) أول مدارها، ووافقهم الغزالي^(٢٦٤)، وقال القرافي: «البراءة الأصلية: وهي استصحاب حكم العقل في عدم الأحكام خلافاً للمعتزلة والأبهري وأبي الفرج منا، لنا: أن ثبوت العدم في الماضي يوجب ظن عدم ثبوته في الحال فيجب الاعتماد على هذا الظن بعد الفحص عن رافعه، وعدم وجوده عندنا وعند طائفة من الفقهاء المعتزلة بنوا على مسألة التحسين والتقيح أن كل ثابت بعد الشرع ثابت قبله بالعقل (...) وأما الجمهور منا فعلى عدم الحكم إلا بعد البعثة، وأما الأبهري وأبو الفرج وجماعة من الفقهاء قالوا بالحظر مطلقاً وبالإباحة مطلقاً (...) وليس ذلك منهم موافقة للمعتزلة في تحكيم العقل، بل قالوا بذلك لأدلة سمعية وردت»^(٢٦٥).

– العدم الأصلي بعد ورود الشرع: وذلك سكوت الشارع مع وجود مقتضى الحكم^(٢٦٦)، وله تعلق بمفاهيم أصولية أخرى، بعضها يكاد يكون مرادفاً له، وبعضها متفرع عنه أو ما شابه، وغير ذلك، مثل العفو^(٢٦٧)، والسنة التقريرية، وترك بيان المجمل، أي السكوت عن الاستفصال مع وجود مظنته. – العدم الطارئ (بعد ورود الشرع): وهو النسخ، والنسخ عند الرازي دليل، وليس مجرد قضية أو مسألة من عوارض الأدلة، وبناء عليه صحت القسمة في هذا البحث إلى أدلة ثبوتية وأدلة عدمية،

(٢٦١) راجع: المقدمات الممهدة، ابن رشد الجد (٣٨١-٣٩٠).

(٢٦٢) تقويم الأدلة، الدبوسي، ص ٣١٩.

(٢٦٣) «باب في صفة المكلف التي معها يمكن الاستدلال على الأحكام الشرعية وفي كيفية الاستدلال على الأحكام الشرعية: أما التوصل إلى الأحكام الشرعية فهو أن المجتهد إذا أراد معرفة حكم الحادثة فيجب أن ينظر ما حكمها في العقل ثم ينظر هل يجوز أن يتغير حكم العقل فيها وهل في أدلة الشرع ما يقتضي تقدم ذلك الحكم أم لا، فإن لم يجد ما ينقله عن العقل قضى به» المعتمد، أبو الحسين (٩١٠/٢).

(٢٦٤) المستصفي، الغزالي (١٥٩/٤).

(٢٦٥) شرح التنقيح، القرافي، ص ٣٥٢.

(٢٦٦) انظر: دلالة السكوت والاستدلال بالعادة في: قواعد الأدلة، السمعاني (٦٤٢-٦٦٠)، والموافقات، الشاطبي (١٥٦/٣).

(٢٦٧) راجع: الموافقات، الشاطبي (٢٥٣/١).

فهو إذا دليل رافع للحكم، فإن «الدلائل قد ترد تارة لإثبات الحكم وأخرى لرفعه، فلا بد من باب النسخ»^(٢٦٨)، أو هو مبطل للدلالة بحسب المازري^(٢٦٩)، ويعد هذا المعيار أحد المسوغات لعدول من عدل عن تعريف الأصول بأنها الأدلة. وقال مكان ذلك إنها الطرق، فإنه فعل ليشمل بحثه وتأصيله النفسي إلى جانب الإثبات، كالخلف، ونفي المدرك، والسبر والتقسيم، والبراءة الأصلية، وأمثال ذلك^(٢٧٠).

المطلب السادس: الأدلة المفارقة

هذا النوع يجمع الأصناف التي ليس لها ارتباطا بالنص ولا سنداً إليه، بل تراها تقف في وجهه، أو بجانبه، ولكن على سبيل النديّة والمضاهاة، أو ما هو ملتحق بذلك، وهي في الحقيقة ليست تقع في منزلة ثانية كمنزلة الأدلة التابعة أو الكاشفة والتي يدور جميعها حول الأدلة الأصلية، بل هي تتجاوز كل ذلك لتجعل نفسها في منزلة الأدلة الأصلية نفسها، التي هي المقام الأول من مقامات الأدلة، ذلك أن صاحبها يصدر عن مأخذ ذاتية، ويدعي أحياناً الاغتراف المباشر من الغيب بلا واسطة (العقل اللدني الموهوب)، وأساس هذا النوع في الجملة: الرجال وأقوالهم.. أي الفكر البشري (العقل كمضمون)، وهي من الأدلة التي تأخذ بها بعض الطوائف والنزعات، ويعتقد الجمهور بطلانها الكلي، فهو إذا مصدر يزاحم النبوة بلا شك، بل أحياناً يدعي التفوق عليها، وهذا الضرب وإن كان فاسداً إلا أن ذكره ضروري، لما علم من فعل الأصوليين قاطبة في التنبيه على الأدلة الفاسدة، أو التي يعتقدون فسادها، كما في قول أبي زيد الدبوسي مثلاً: «باب في أسماء الحجج التي هي مضلة»^(٢٧١)، والحقيقة أنه لا أحد من متشرعة الإسلام ذهب إلى أنه يجوز له أن يحكم بمجرد الهوى والتشهي، فإنه خروج عن ربة الإسلام، ولكن كل دليل من هذه الأدلة تجد له شبهة يستند إليها، وليس ينحصر هذا النوع فيما سنذكره الآن فحسب، بل الباب فيه يظل مفتوحاً لإدراج كل ما يصح إدراجه فيه، فمما يدخل تحت هذا النوع:

– العقل: ليس المراد هنا بـ «العقل: العلم الضروري الذي يقع ابتداءً ويعم العقلاء»^(٢٧٢)، ولكن المراد حكم العقل على الأشياء والأفعال والأعيان، ولما تقرر أن الحاكم هو الله، فالعقل ليس بشارع، ولا محسن ولا مقبح، ولا حكم للأفعال قبل ورود الشرع، ولا يوجب العقل شكر المنعم، إذ «لا ترشد العقول إلى درك واجب على العبد»^(٢٧٣)، بل ربما كان العقل يرشد إلى الضد من ذلك! وذلك إذ كانت طاعة العبد لا تنفع الرب والمعصية لا تضره.. فإذا الأحكام والعبادات وأنواع الطاعات واجبات بالشرائع، و«لولا ورود الشرع بالوعيد على من ترك ما أمر به لما فهم العبد وجوباً عليه»^(٢٧٤)، وإذ «قد استبان أن مدرك التكليف موقوف على ورود الشرائع، فقد حان الآن أن نوضح أن مدرك الشرائع: التلقيني من الرسل والأنبياء عليهم السلام»^(٢٧٥).

(٢٦٨) المحصول، الرازي (١٠٠/٦).

(٢٦٩) إيضاح المحصول، المازري، ص ٤١٥.

(٢٧٠) المعتمد، أبو الحسين (٨٨٣-٨٨٢/٢).

(٢٧١) تقويم الأدلة، الدبوسي، ص ٣٨٨.

(٢٧٢) إحكام الفصول، الياجي (١٧٥/١).

(٢٧٣) النظامية، الجويني، ص ٥٨.

(٢٧٤) المرجع السابق نفسه.

(٢٧٥) المرجع السابق، ص ٦٠.

– العصمة^(٢٧٦): وهو أصل جامع، يضم ألوانا مختلفة، من قبيل: عصمة الإمام الذي قالت به الروافض^(٢٧٧)، والتفويض أو التخيير لنبي أو عالم، وصورة هذه المسألة عند الأصوليين: «أنه هل يجوز أن يفوض الله تعالى حكم حادثة إلى رأي نبي من الأنبياء أو عالم من العلماء، فيقول له: احكم بما شئت، فما صدر عنك فيها من الحكم فهو حكمي في عبادي، ويكون إذ ذاك قوله من جملة المدارك الشرعية؟»^(٢٧٨)، ومنه: تقليد المتصوفة لمشايخهم ومن ثبتت ولايته عندهم، بحيث يجعلون كتبه وكلامه مكان الشريعة نفسها^(٢٧٩)، كذلك ما سماه الشاطبي: رأي العامة.. أو الاعتقاد العامي^(٢٨٠)، وهو نفسه تقليد الرجال والتعصب لهم، باعتقاد ما يشبه العصمة في آرائهم وتصرفاتهم، وهي قضايا احتفى بها كثيرا في محاولته الأصولية، حيث عمل على ضبط المصادر العرفانية من كشف وإلهام وفراسة ووحى نومي.. الخ، وحدد معها منزلة الرجال، كما أعاد التأكيد على حدود العقل أيضا ومنزلته، حيث «لا حكم للعقل أصلاً»، وأن «العقل غير مستقل بالتشريع»^(٢٨١)، وإذا استعملت الأدلة العقلية إنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية، الخ.

– الإلهام: وهو أصل جامع يضم إليه ألوانا مختلفة من قبيل؛ الفراسة، والكشف، والحدس، والرؤيا^(٢٨٢)، وكل ما يمكن أن ندرجه تحت عنوان: فتوى القلوب! قال أبو زيد الدبوسي عن: «الإلهام (...). قال بعضهم: هو اتباع الرجل ما اشتهاه بقلبه أو أشار إليه في أمر من غير نظر واستدلال، وإنه غير صحيح، لأن الإلهام متنوع: قد يكون حقاً، وذلك من الله تعالى، فيكون وحياً خفياً في حق الأنبياء، وفي حق غير الأنبياء إرشاداً وهداية، وقد يكون باطلاً، وذلك بواسطة وسوسة الشيطان وهوى النفس، وخالف ذلك هو الله تعالى وإن كان شراً وفساداً، ووسوسة الشيطان وهوى النفس سبب ذلك على جريان العادة، ويكون ذلك في الحقيقة إغواء وإضلالاً لا إلهاماً، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يجوز تحديده بهذا (...). وأما بيان الحكم: فقال عامة العلماء بأن الإلهام الحق يجب العمل به في حق الملهم، وليس بحجة في حق الغير، ولا يجوز له أن يدعو غيره إليه، وقال قوم من الصوفية بأنه حجة في حق الأحكام، نظير النظر والاستدلال، وقول قوم من الروافض لقبوا بالجعفرية: إنه لا حجة سوى الإلهام»^(٢٨٣)، وقال أهل السنة والجماعة: الحجج التي يمكن العمل بها هي ما يمكن إظهاره لا ما كان باطناً، وتبعه السمعاني^(٢٨٤)، وقال الأبياري: «الإلهام ليس من مدارك العلوم في الأحكام الشرعية بحال إجماعاً»^(٢٨٥).

ومن رأى أنه حجة بشروط، جعل من شروطه: عدم مخالفة أصول الشريعة وقواعدها^(٢٨٦)، فكان

(٢٧٦) عد الطوفي العصمة أصلاً من أصول الأحكام، ولكن لم يكن معناها عنده من قبيل المعاني المذكورة أعلاه، بل أراد بها معنى فقهيها أكثر منه أصولياً، قال: «والعصمة هي كون العين أو المنفعة ممنوعة من تملك الغير أو استعماله لها، لثبوت الحق فيها لمن هو له، وهي راجعة إلى ضرب من الاستصحاب، لأننا نستصحب حكم الملك للمالك، فيمتنع مزاحمة غيره له»، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، (٢١٢/١).

(٢٧٧) انظر: تقريب الوصول، ابن جزى، ص ١٠٣.

(٢٧٨) الإبهاج، السبكي (٢٦٨٣/٦)، انظر: شرح التنقيح، القرافي، ص ٣٥٦.

(٢٧٩) الاعتصام، الشاطبي (٤٥٠/٣).

(٢٨٠) المرجع السابق (٤٤٩/٣).

(٢٨١) المرجع السابق (٤٠٠/٣).

(٢٨٢) إرشاد الفحول، الشوكاني (١٠٢٠-١٠١٦/٢).

(٢٨٣) تقويم الأدلة، الدبوسي، ص ٦٧٧-٦٧٩.

(٢٨٤) قواطع الأدلة، السمعاني (٣٥٢/٢).

(٢٨٥) التحقيق والبيان، الأبياري (٣١٩/١).

(٢٨٦) تقويم الأدلة، الدبوسي، ص ٣٩٣، مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٧٧/٢٤)، الموافقات، الشاطبي (٤٤٦/٢).

عنده بذلك الاعتبار من قبيل الأدلة التابعة، وهناك من جعله من قبيل الأدلة التخليصية كما سوف نرى^(٢٨٧).

– الإمكان العقلي: ذكر المازري هذا الأصل (الباطل) الذي هو بناء الحكم على الإمكان العقلي، وصورته ما قد يذهب إليه الناظر من القول بجواز شيء ما لمجرد جواز أن يرد الشرع به، قال في جواز تغيير أسماء الأشياء وقلب ألفاظها، كتسمية الثوب فرسا والفرس دارا: «وأما أبو القاسم عبد الجليل الصابوني فإنه يشير إلى منع هذا، ويعتدل بأننا نجوز كون اللغة توقيفا، ونجوز كون هذا التوقيف واردا على أنه وجب على السامعين أن لا ينطقوا إلا به، وهذا الذي قاله بُعد عن طريق الفقه (...). وقد علم أن الفقهاء المحققين لا يحرمون الشيء لجواز أن يكون قد ورد شرع بتحريمه، وإنما يحرمونه إذا حققوا ورود الشرع بتحريمه، فإذا لم يعلموا ورود حكم الشرع فهنا يختلفون هل يحملون ذلك في العقل على الحظر أو الإباحة»^(٢٨٨)، فمثل هذا إذا يدخل في هذا النوع من الأدلة.

– المجمعل المجهول: جاء في فصول البدائع: «الاستدلال بـ«المجمعل المجهول»، كقول الجدليين: جائز، قياسا على صورة متفق على جوازها لمصلحته، أو غير ثابت دفعا لمفسدته، وقد قال عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرر في الإسلام»^(٢٨٩)، قلنا: يمكن لأحد أن يقلبه، فلا يصلح حجة شرعية لاستحالة التناقض على حجج الشارع، ولأن مثله لعب بالتشريع وترويج لهوى النفس، ففيه خطر زوال الإيمان عيادا بالله تعالى»^(٢٩٠).

– تعارض الأشباه: «وهو احتجاج بلا دليل في الحاصل، مثاله ما قال زفر -رحمه الله- من أن المرافق لا يجب غسلها في الوضوء، لأن الله تعالى جعل المرافق غاية، بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ [المائدة: ٦]، والغايات منقسمة: بعضها يدخل، وبعضها لا يدخل، وهذه الغاية لها شبه بكلتا القسمين بدخول حرف الغاية عليها، فباعتبار الشبه بهذا القسم يدخل، وباعتبار الشبه بالقسم الآخر لا يدخل، فوقع التعارض بين الشبهين، وليس أحدهما بأولى من الآخر، فلا يجب الغسل بالشك عند تعارض الأشباه، وهذا فاسد، وهو تعلق بعدم الدليل، والخلاف في وجوب غسل المرافق، وهو ينفي، وعلى النافي دليل»^(٢٩١).

– الاختلاف: ليس كل اختلاف يمكن مراعاته، بل من الاختلاف ما لا يكون حجة أبدا، ولا مراعاته -عند من يقول بمراعاة الخلاف- بمعتبرة، يؤصل ذلك ابن عبد البر في جملة من المواضع قائلا مثلا: «وقد أتى عن مالك وبعض أصحابه في المأموم ينسى تكبيرة الإحرام ما نوره بعد، ونوضح ضعفه ووهنه، لأنهم خرجوا فيه عما أصلوه في وجوب التكبير للإحرام إلى قول من لم يوجبه،

(٢٨٧) نظرية الاحتياط الفقهي، محمد عمر سماعي، ص ١٢٠.

(٢٨٨) إيضاح المحصول، المازري، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢٨٩) مالك (٢٧٥٨)، وابن ماجه (٧٨٤/٢)، وأحمد (٣٢٦/٥)، والهيثمى (٦٥٣٦).

(٢٩٠) فصول البدائع، الفناري (٤٤٦/٢).

(٢٩١) المرجع السابق، (٦٧٢-٦٧٣)، وانظر: ميزان الأصول، السمرقندي، ص ٦٧٢، أصول السرخسي، (٢٢٦/٢-٢٢٧)، كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، (٣٨٤-٣٨٣).

وراعوا في ذلك ما لا تجب مراعاته من اختلاف السلف في وجوب تكبيرة الإحرام، والاختلاف ليس بحجة إنما الحجة في الإجماع»^(٢٩٢)، وفي موضع آخر: «ومن اضطرابهم في هذه المسألة تفرقتهم بين تكبير الداخل للركوع دون الإحرام في الركعة الأولى وبين تكبيرة الركوع في الركعة الثانية بما لا معنى لإيراده ولا للاشتغال به، كما أنه من راعى في أجوبته قولاً لا يصح عنده ولا يذهب إليه فإنه فساد داخل عليه، ألا ترى أنه لا يراعى ذلك أحد منهم ولا من غيرهم في غير هذه المسألة من مسائل الوضوء ولا الصلاة ولا الصيام وأكثر أبواب الشرائع والأحكام وباللله التوفيق لا شريك له، وفيما ذكرنا ما يبين لك به أن من لم يكبر للإحرام ليس في صلاة ومن ليس في صلاة فلا حاجة به إلى القطع بسلام، وهذا موضع قد اضطرب فيه أصحاب مالك أيضاً، وذلك لمراعاتهم الاختلاف فيما لا تجب مراعاته، لأن الاختلاف لا يوجب حكماً، إنما يوجبه الإجماع أو الدليل من الكتاب والسنة وبذلك أمرنا عند التنازع»^(٢٩٣).

المطلب السابع: الأدلة الموازية (العامة)

هذه المجموعة ليست مثل التي قبلها تقف على الضد من الأدلة الأصلية تضاهيها أو تعاندها، بل هي تقف إلى جانبها على سبيل التعايش والمؤالفة، بل المعاونة، لكنها ليست مرتبطة بها، أو متوقفة على موافقتها، حتى تكون تابعة لها، أو مقتبسة من مشكاتها، بل هي موازية لها، من غير اصطدام معها، أو طلب موافقة لها، إنها أدلة عامة تشتغل بنفسها في المجالات المختلفة للمعرفة، وهي قسيمة لدليل السمع، موجودة قبله ومعه وبعده، ومطلوبة في الحالات الثلاث، إذ بواسطتها ثبت دليل السمع نفسه، واستمر يشتغل وفق قوانينها، لا يعارضها ولا يتنكر لها، إذ هي متمزجة به امتزاجاً ذاتياً لا يتصور معه انفصال، كامتزاج الصورة بالمادة، كذلك توجد بعد انتهاء وظيفة الدليل السمعي، فيتوقف عليها وقوع الأحكام وتحقيق مناطات الأدلة في الواقع، والأصناف من الأدلة التي نقصدها ههنا هي: الحس، العقل، العادة، القلب، اللغة، وأمثالها، فهي مأخذ معتمدة في الجملة، وعندما تستعمل مع الأدلة السمعية لا يكون لها أن تتقدم عليها، بل هي تعينها فقط فيما هو من اختصاصها، فإذا استعملت «فإنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية، أو معينة في طريقها، أو محققة لمناطقها، أو ما أشبه ذلك، لا مستقلة بالدلالة»^(٢٩٤)، ومن هنا أدرجها بعض الأصوليين وصرحوا بكونها أدلة وأصولاً للفقهاء، مثل ما فعل أبو العباس ابن القاص، فقد ذكر العقل والحس واللغة^(٢٩٥)، وابن حزم فقد ذكر العقل والحس، والديبوسي الذي فصل أحكام العقل وجعلها خمسة مثل الأحكام الشرعية، وكذلك صنع الشوكاني، كلاهما في الخاتمة، وغير هؤلاء، فاللغة ضرورية في الاستنباط كما هو معلوم، وهي الأساس في تأصيل القواعد الدلالية، وكذلك العقل، كثير من القواعد الأصولية مبناهما على العقل، أو يزدوج فيها العقل واللغة، كما اعتبر الأصوليون الحس

(٢٩٢) الاستذكار، ابن عبد البر (٤٢٢/١).

(٢٩٣) المرجع السابق، (٤٢٤/١).

(٢٩٤) الموافقات، الشاطبي (٢٧/١).

(٢٩٥) محاولة أبي العباس بن القاص (#٣٣٥) من المحاولات المهمة، وصاحبها وإن كان له كتاب في أصول الفقه، كما ورد ذلك في طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٥٩/٣)، وفي الأنساب، لأبي سعد السمعاني (٣٠٣/١٠)، إلا أنه لم يصل إلينا كتابه الأصولي ذلك، وإنما ذكر محاولته أبو المظفر السمعاني في القواطع (٢٢/١)، ونقدها، كما رواها قبله -بالسند وبشكل أكثر تفصيلاً وتوضيحاً- الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٣٦/٢)، وهي محاولة ترى أن الأصول سبعة: الحس، والعقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، والعبارة، واللغة.

والعقل بالإضافة إلى العادة من أنواع المخصصات المنفصلة^(٢٩٦)، وذلك إلى جوار الأدلة الأخرى المعروفة من الإجماع والخاص والمفهوم وخبر الواحد والقياس، والتخصيص لا يكون إلا بدليل، فهي إذا أدلة كما صرحوا بذلك بالنسبة للعادة فيما بعد، أما اللغة فمعلوم منزلتها في أصول الفقه، فلم لا تكون بعد كل ذلك دليلاً من أدلة الأحكام؟! وقد جعل ابن جزري (فن المعارف اللغوية) قسيماً لـ (فن المعارف العقلية) في كونها أدوات^(٢٩٧).

ذلك، وإن كنا نجد من أخذ بعض هذه الأصناف على سبيل المضاهاة للسمع والندية له - مع بعض التجوز في العبارة - وذلك كما في اعتبار المعتزلة للعقل، والمتصوفة للقلب.

أما الحس فليست المعرفة الفقهية بمحل له في الحقيقة، إذ لا يمكن للحس أن يحكم على الشيء بأنه حلال أو حرام، صلاح أو فساد، إلا أن يكون معيناً للعقل في ذلك كما بين ابن حزم^(٢٩٨)، أو معيناً في تحقيق مناطات الأدلة نفسها^(٢٩٩)، على أن من أوجه ومشخصات الأخذ الصحيح لدليل الحس، كون الأساس في القضايا الفقهية إجمالاً «هو: الدليل السمعي، وهو محسوس بحاسة السمع»^(٣٠٠)، ولذلك قالوا: إن الحس هو المقدمة الصغرى في استخلاص القضايا الفقهية، ووصفوها أنها سهلة الحصول.

وغني عن التنبيه أننا إننا نتكلم هنا عن اعتبار هذه الأدلة أصولاً للفقه والأحكام العملية، أما كونها أصولاً للدين فلا نتكلم عليه، لكونه بديهيًا مفروغاً منه^(٣٠١).

المطلب الثامن: الأدلة المحددة (وجوه دلالة الأدلة/محددات الأدلة)

ويمكن تسميتها أيضاً: «الأدلة البيانية»، وقد قالوا: «وجوه الدلالة» و«وجوه البيان»، والوجوه مرادف للطرق، والطرق مرادف للأدلة في الاستعمال عندهم، فتكون الوجوه أدلة، وهذا ليس مجرد قياس منطقي، أو صوري، بل كثير من الأصوليين حين يعدد الأدلة يسردها بحسب وجوه ومراتب دلالتها، فيقول مثلاً: نص الكتاب، وظاهر الكتاب، ومفهوم الخطاب، الخ، فهي وجوه للأدلة من جهة، أدلة بنفسها من جهة أخرى، وهكذا كما عند الشافعي وغيره تمتزج الوجوه بالجهات، فيتحدث عن جهة العلم ووجوه البيان، والثانية ترجع إلى الأولى، لأن وجوه البيان عنده: نص الكتاب، وظاهره، والسنة المبينة، والسنة التأسيسية، والاستنباط (أو الاستدلال)، وفي وجوه البيان يؤسس لحجية السنة، الخ^(٣٠٢)، وجعل الزركشي دلالة الاقتران ودلالة السياق أدلة كما سبقت الإشارة إليه^(٣٠٣)، وعددها في باب الأدلة المختلف فيها، وأصول الأدلة تنقسم عند بعض الأصوليين إلى أقسام، مثل السنة، يقولون: قول، وفعل، وتقرير، فالفعل النبوي دليل غير القول، والتقرير النبوي دليل غير الفعل

(٢٩٦) انظر: المستصفى، الغزالي (٣١٩/٣)، ولباب المحصول، لابن رشيقي، (٥٨٣/٢-٥٨٤)، والبرهان، الجويني (٣٥١/١)، والتحقيق والبيان، الأيباري (١٥٥/٢)، وإيضاح المحصول من البرهان، المازري، ص ٣٠١، وغيرها.

(٢٩٧) مفتاح الوصول، التلمساني، ص ١١.

(٢٩٨) راجع المطلب السابع من المبحث الأول من هذه الدراسة.

(٢٩٩) راجع ما سماه القرافي: أدلة الوقوع، المطلب الثالث عشر من المبحث الأول من هذه الدراسة.

(٣٠٠) تيسير التحرير، أمير بادشاه (١٦/١).

(٣٠١) «قولهم: حصر مدارك الوجوب في الشرع المنقول دون قضايا العقول يفضي إلى إفحام الرسل عليهم السلام، فإنهم إذا أظهروا المعجزة قال لهم المدعون: لا يجب علينا النظر في معجزاتكم إلا بالشرع...» المستصفى، الغزالي (١٩٨/١).

(٣٠٢) الرسالة، الشافعي، ص ٧٣.

(٣٠٣) راجع المطلب التاسع من المبحث السابق.

وغير القول، وكذلك الامتثال، والإمساك^(٣٠٤)، فكل ذلك أقسام ينقسم إليها الدليل، أو وجوه يدل بها، وكثير يعد كل واحد منها دليلاً في نفسه، ويدخل تحت النوع الثاني من الأدلة عند أصحاب محاولة (أصل، ومعقول أصل، واستصحاب حال) أصنافاً من الأدلة مما يعد وجوهاً عند غيرهم، قالوا: «وأما معقول الأصل فعلى أربعة أقسام: لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، والحصر، ومعنى الخطاب»^(٣٠٥)، ويلاحظ أن من بين ما يدخل في ذلك عندهم: القياس، فهو في أصله من الوجوه، كما عند الغزالي أيضاً إذ جعله من قبيل الاقتباس من معقول النص^(٣٠٦)، ولكن لاتساع مباحثه وتنوع قضاياها فقد مال معظم الأصوليين إلى التصريح بجعله دليلاً بنفسه مستقلاً^(٣٠٧)، فظهرت فيه صفة الدليلية وغلبت لذلك السبب، فيما بقيت الوجوه الأخرى مختلطة الصفتين، أحياناً تغلب هذه وأحياناً تلك.

المطلب التاسع: الأدلة المحققة (موجهات الأدلة)

أدرجنا تحت هذا النوع أصنافاً من الأدلة، لا يحتاج وصفها بأنها أدلة إلى إثبات منا ههنا، إذ ذاك معلوم لديهم، وذلك مثل: الاستحسان، وسد الذرائع، والمخارج عند من يقول بها (أو الحيل)، وهذا النوع هو المقابل للنوع السابق قبله، فكما أن الدلالات قواعد في مقاصد العربية، فأصناف هذا النوع قواعد في مقاصد الشريعة، فالاستحسان مثلاً هو المقابل لـ (لتأويل)، إذ كلاهما عدول عن الأصل لدليل معتبر، وكما أن أدلة النوع السابق تقوم بتحديد الدليل بشكل أكثر دقة وتفصيلاً، فأدلة هذا النوع تقوم بإعادة توجيه الدليل ليصيب هدفه بشكل صحيح، وذلك بتغيير الحكم الذي يفيد في الأصل إلى حكم آخر ملائم لحقيقة الفعل ونتائجه النهائية، وإذا كانت الأولى تفيد في الاستنباط من النص فهذه تفيد في تنزيهه، فأنت لا تستطيع تنزيل الحكم الشرعي من غير هذا النوع من القواعد والأصول، ولذلك سميناهم تحقيقية، لأنها من قبيل (تحقيق المناط) في الجملة، إذ هي تبحث في مدى انطباق الحكم على الفعل بالعدول عن الحكم الأصلي إلى الحكم الملائم كما يبحث تحقيق المناط في انطباق الحكم على الفعل بإيجاد الفعل أو الصورة المطابقة، صحيح أن مهمة أصول الفقه تنتهي عند معرفة الحكم واستنباطه، أما تنزيهه في الواقع ومطابقته للأفعال فليس من وظيفة الأصولي، لكن لكون تعلق الحكم بالأفعال ومحاولة ربطه بها ومطابقته إياها كثيراً ما يترتب عليه تعديل ما في الحكم، وعدول، فقد عدت تلك القواعد المختصة بذلك من أدلة مشروعية الأحكام بتعبير القرافي.

هذا، وإن الاستحسان كمعنى لغوي يمكن إدراجه ضمن (الأدلة المفارقة) وهو ما يصحح أن يحمل عليه فعل الشافعي والغزالي وغيرهما! أما مفهوم اصطلاحياً له دلالة علمية محددة داخل المنهجية الفقهية فيدرج قطعاً في هذا النوع من الأصول، إنه تقنية تشريعية دقيقة وحساسة جداً!

المطلب العاشر: الأدلة التخليصية

هذا النوع من الأدلة يذكر معظمه الأصوليون في باب الترجيح، ويشترك في كونه مما يلجأ إليه المجتهد في حال العجز عن الوصول إلى الحكم، أو إلى الدليل المتضمن للحكم، وذلك بعد

(٣٠٤) السنة: «قول أو فعل، قلت: وإمساك (في نسخة: وامتثال) عن قول أو فعل، إلا أن يقال: الإمساك (الامتثال) فعل، فينقض بالإقرار والإجماع»، المسودة، آل تيمية، ص ٩٩٨.

(٣٠٥) إحكام الفصول، الباجي (٣٥/١).

(٣٠٦) المستقصى، الغزالي (٤٨٠/٣).

(٣٠٧) الواضح، ابن عقيل (٣٨٠-٣٧/١).

استنفاد كل طرق الاجتهاد ومسالكه، فيتولى هذا النوع بأصنافه أمر تخليص الناظر من الحيرة التي يقع فيها، ولذلك يصح أن نطلق عليها اسما يجعلها وحدها كأنها قسما معادلا لسائر الأنواع غيرها، فنسميها (أدلة الضرورة^(٣٠٨))، والأنواع السابقة قبلها جميعا تكون (أدلة الاختيار) إن جاز التعبير! ويدخل تحت هذا النوع بذلك الاعتبار جملة متجانسة، عدّوها، ا: الاحتياط^(٣٠٩)، القرعة^(٣١٠)، شهادة القلب^(٣١١)، التحري^(٣١٢)، التخيير^(٣١٣)، التوقف^(٣١٤)، التساقط^(٣١٥)، الهاتف^(٣١٦)، الاستخارة^(٣١٧)، وما كان من ذلك القبيل، وهي أصناف وإن كانت متفاوتة في الاعتبار عندهم؛ إعمالا وإهمالا، شيوعا وانحسارا، تقديما وتأخيرا، إلا أن نوعها مأخوذ به معتبر في الجملة، إذ لا مناص منه، فإن الذي لا يأخذ بشيء من تلك الأصناف لا يأخذ به إلا لكونه قد أخذ بغيره، مما هو منها أيضا، يسد مسده، أو يراه أرجح في نظره، فمن يقول مثلا بالتوقف لا يمكن أن يقول بالتخيير، ومن يقول بالتساقط لا يقول بالأحوط، وهكذا، أما الأصناف الأخرى غير ذلك فبعضها فروع عن أصل (التخيير)، كالتحري، والقرعة، والاستخارة^(٣١٨)، وهي وسائل مأخوذ بها في العمليات، كما هو معلوم، فيما البقية فروع عن أصل (الإلهام) عند من يقول به، كالهاتف وشهادة القلب! على أن قلة من الأصوليين من عرض لهذه الفروع الأخيرة من هذه الأصناف وتتبعها، وليس المقام الآن بمناسبة لتفصيل الحديث عن ذلك والحكم فيه.

(٣٠٨) «التحري دليل ضروري، فلا يصار إليه من غير ضرورة»، فتح القدير، ابن الهمام (٥٢٨/١٠).

(٣٠٩) انظر: نظرية الاحتياط الفقهي، محمد عمر سماعي، ص ٣٨٣.

(٣١٠) «القرعة» لتطبيب القلب عمل بالإجماع أو السنة المنقولة فيها أو بعموم قوله: «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ [الأنفال: ٤٦]» فصول البدائع، الفناري، (٢٥/١).

(٣١١) «شهادة القلب» من أخوات الإلهام المذكور سابقا، لكنه هنا لاجل الترجيح والتخلص لا لاجل إفادة الحكم من الأصل!

(٣١٢) «التحري» عمل بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس، لأن الأمة أجمعت على شرعيته عند الحاجة، وورد فيه السنة والآثار، فصول البدائع، الفناري (٢٥/١)، ومثله في: مرآة الوصول، ملا خيسرو، ص ١٥.

(٣١٣) قال ابن القصار: «مذهب مالك رحمه الله «التخيير» في فعل ما اختلفت الأخبار فيه، مثل ما روي عن النبي من قول الإمام أمين وتركه، وما روي عنه من رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه وتركه، والتسبيح في الركوع وأشباه ذلك مما اختلفت الأخبار فيه عن النبي^٨ إذا لم تقم الدلالة على قوة أحدهما على الآخر، ولا ما أوجب إسقاطهما ولا إسقاط أحدهما»، المقدمة، ابن القصار، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣١٤) «وهو الإمساك عن الحكم بشيء»، الإبهاج، السبكي (٣٨٤/٢).

(٣١٥) راجع مثلا: شرح التنقيح، القرافي، ص ٣٥٧.

(٣١٦) «ومن أصول الأحكام: الهاتف الذي يعلم أنه حق، مثل الذي سمعوه يأمرهم بغسل النبي^٨ في قميصه، لكن هذا في التعيين والافضل» المسودة، آل تيمية، ص ٥٧٢.

(٣١٧) «ومن أصول الأحكام (...): كذلك: استخارة الله، كقول العباس رضي الله عنه في اللاحد والضرارح: «اللهم خير لنبينا»، وهو بمنزلة القرعة» المسودة، آل تيمية، ص ٥٧٢.

(٣١٨) الاستخارة مما اعتمدها الشافعي وبعض الشافعية كثيرا، ففي اشتراط الحول في زكاة الركاز، للشافعي ثلاثة أقوال، منها: «قول قال فيه: استخير الله»، المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى، محمد ضياء الرحمن الأعظمي (٢٠٣/٣)، وفي زكاة المعادن، قال مرة: «استخير الله في المعادن»، الاستذكار، ابن عبد البر (١٤٦/٣)، وفي زكاة الحلبي، روي عنه في بعض أوقاته أنه قال: «استخير الله في الحلبي»، المرجع السابق، (١٥٢-١٥١/٣)، وفي مسألة تقدير النسفي بالماء بما يبلغ الكعبين، «قال الماوردي: ليس التقدير بالكعبين في كل الأزمان والبلدان، لأنه مقدر بالحاجة والحاجة تختلف، وبه جزم المتولي، وقال السبكي: إنه قوي جدا، والحديث واقعة حال يحتمل أن التقدير فيها لما اقتضاه حالها، ولولا هبة الحديث وخوفي سرعة تأويله وحمله لكنت أختاره، ولكن استخير الله فيه حتى ينشرح صدرى، ويقذف الله فيه نور المراد لنبيه»، معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشرييني (٤٨٠/٢).

خاتمة في أهم نتائج البحث وتوصياته

لقد أسفرت هذه الدراسة -بحمد الله- عن جملة من النتائج العلمية المتنوعة، كان أهمها من الأمور الكلية:

- ١ - تجريد بضع عشرة محاولة متميزة في التصنيف الأصولي للأدلة بعد جهد استقرائي واسع.
 - ٢ - استخلاص أهم المعايير والأسس التي اعتمدت في تلك المحاولات، والنظر فيها نظرا تحليليا نقديا.
 - ٣ - اجتهدت الدراسة -على ضوء ما سبق- في اقتراح ما تراه من محاولة أخرى، وكانت قائمة على محورية الدليل.
 - ٤ - تبين أن أصول الفقه علم له قابلية متواصلة للتجديد واستمرار البناء، وذلك إذ يتسم بحركية وفعالية دائمتين.
- وتوصي الدراسة بناء على ذلك بـ:
- ٥ - ضرورة استقراء آخر للمحاولات التصنيفية للأدلة لدى كثير من الأئمة والفقهاء، الذين ليس لهم أعمال أصولية معلومة لنا، ولكن أثرت عنهم روايات -في كتب لغيرهم- تشتمل على آراء لهم.
 - ٦ - كذلك -ولاستكمال بحث الموضوع من كل جوانبه- لا بد من استقراء محاولات الباحثين المعاصرين، مما كنا أشرنا إلى بعضهم في الدراسات السابقة من المقدمة، والنظر فيها أيضا نظرة تحليلية، نقدية، فاحصة ومقومة^{(٣١٩)*}.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه

والحمد لله رب العالمين

(٣١٩)* في نهاية هذا العمل ننوه إلى أنه: «تم دعم هذا المشروع البحثي من قبل جامعة الجوف، تحت مشروع بحثي رقم (٤١٢/٣٧)».

المصادر والمراجع المثبتة في الهوامش من البحث

الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول)، للقاضي البيضاوي (٦٨٥هـ)،
علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)،
مطبعة التوفيق الأدبية، مصر، د.ت.

إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق: عبد
المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/١٩٨٦م.

الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي (٦٣١هـ)، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، دار
الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١/٢٠٠٢م.

الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،
ط ١/٢٠٠٠م.

إرشاد الفحول إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد
الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، ط ١/١٤١٢هـ.

أساس التقديس، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي
السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١/١٩٨٦م.

الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد الكريم الطوفي
(٧١٦هـ)، أعدده للنشر: حسن بن عباس بن قطب، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة،
ط ١/٢٠٠٢م.

أصول الفقه، أبو عبد الله محمد بن مفلح شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي
(٧٦٣هـ)، تحقيق: فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، ط ١/١٩٩٩م.

أليس الصبح بقريب (التعليم العربي الإسلامي.. دراسة تاريخية وآراء إصلاحية)، محمد الطاهر بن
عاشور (١٩٧٣م)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، مصر،
ط ١/٢٠٠٦م.

الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢هـ) تحقيق: عبد
الرحمن بن المعلمي اليماني وآخرون، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند،
ط ١/١٩٧٧م.

إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبد الله محمد بن عمر المازري (٥٣٦هـ)، تحقيق: عمار
الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/٢٠٠١م.

بذل النظر في الأصول، العلاء محمد بن عبد الحميد الأسمندي (٥٥٢هـ)، تحقيق: محمد زكي
عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١/١٩٩٢م.

البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، وعمر سليمان الأشقر، ومحمد سليمان الأشقر، وعبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١٩٩٢/٢م.

البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ)، حققه: عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، ط ١٩٩٢/١م.

بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط ١٩٨٦/١م.

التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي (٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.

التحصيل من المحصول، سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (٦٨٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٨٨/١م.

التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، علي بن إسماعيل الأبياري (٦١٨هـ)، تحقيق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، وزارة الأوقاف، قطر، ط ٢٠١٣/١م.

تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (٤٣٠هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢١/١هـ.

التقريب لحد المنطق (ضمن مجموع رسائل بن حزم)، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١٩٧٨/٢م.

التقريب والإرشاد (الصغير)، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (٤٠٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٩٣/١م.

تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (٧٤١هـ)، اعتناء: جلال علي الجهاني، د.ت.

التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي (٥١٠هـ)، تحقيق: مفيد بن محمد أبو عمشة، محمد بن علي بن إبراهيم، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ٥٨٩١/١م.

التنقيحات في أصول الفقه، شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن حبش السهروردي (٥٨٦هـ)، تحقيق: عياض السلمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢٠٠٣/١م.

التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ويقال له ابن الموقت الحنفي (٩٧٨هـ)، بيروت- دار الكتب العلمية، ط ١٩٨٣/٢م.

التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (٧٩٢هـ)، والتنقيح مع شرحه المسمى بالتنقيح، لصدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (٧٤٧هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٦م.

تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (٤٣٠هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/٤٢١هـ.

تيسير التحرير، شرح محمد أمين المعرف بأمير بادشاه، على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهير بابن همام الدين الإسكندري الحنفي (٨٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ١٣٥٠هـ.

جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، د.ت.

حاشية العطار، حسن محمد محمود (١٢٥٠هـ) على شرح الجلال المحلي (٨٦٤هـ) لجمع الجوامع، للسبكي (١٧٧هـ)، وبهامشه: تقرير عبد الرحمن الشربيني (٤٢٣١هـ) على جمع الجوامع، وبأسفل الصلب والهامش: تقارير محمد علي حسين المكي المالكي (١٣٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، حققه: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١/١٩٩٦م.

دستور العلماء (أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمـد نكري، تحقيق وتعريب: حسن هاني فحـص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/٢٠٠٠م.

الدليل عند الأصوليين: حقيقته وتقسيماته، رسالة ماجستير لعبد الرحمن بن محمد العجلان، بكلية الشريعة، جامعة الإمام، الرياض، سنة ١٤١٥هـ.

الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، ط ١/٩٧٩م.

رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١/١٩٩٩م.

روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢/٢٠٠٢م.

شرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار بن أحمد (٤١٥هـ)، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم،

تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١٩٩٦/٣ م.

شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، الشرح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (٧٩٢هـ)، والتنقيح مع شرحه المسمى بالتوضيح، لصدر الشريعة المحبوبي البخاري الحنفي (٧٤٢هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٦/١ م.

شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، اعتناء: مركز البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط ٢٠٠٤ م.

شرح اللمع، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي (٤٧٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٨٨/١ م.

شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي (٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر وزارة الأوقاف السعودية، ط ١٩٩٨/٢ م.

شرح مختصر المنتهى الأصولي، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (٦٤٦هـ)، شرحه عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ)، وعلى المختصر والشرح حاشية سعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ)، وحاشية الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، وعلى حاشية الجرجاني حاشية حسن الهروي الفناري (٨٨٦هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني حاشية محمد أبو الفضل الوراق الجيزاوي، (١٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٤/١ م.

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط ١٩٦٤ م.

الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد، المنامة، ط ٢٠٠٠/١ م.

العدة، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، ط ١٩٩٠/٢ م.

فتح القدير، كمال محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي (٨٦١هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (٦٨٤هـ)، ومعه إردار الشروق على أنواء الفروق، لابن الشاط (٧٢٣هـ)، وبالْحاشية: تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية لمحمد بن علي بن حسين المكي (١٣٦٧هـ)، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٨/١ م.

فصول البدائع في أصول الشرائع، شمس الدين محمد بن حمزة الفناري الرومي (٨٣٤هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٦/١ م.

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي (٣١٩هـ)، القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ت.

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (١٣٧٦هـ)، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٧/٢م.

فواتح الرحموت، عبد العلي محمد السهالوي اللكنوي (١٢٢٥هـ)، بشرح مسلم الثبوت لمحِب الدين عبد الشكور البهاري (١١١٩هـ)، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٢/١م.

القبس (شرح موطأ مالك بن أنس)، أبو بكر بن العربي المعافري (٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الله كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٩٢/١م.

قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني التميمي (٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٨/١هـ.

كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للنسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (٧١٠هـ)، ومعه: شرح الأنوار على المنار، حافظ شيخ أحمد المعروف بملا جيون بن أبي سعيد الحنفي الصديقي الميهوي (١١٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ)، عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧/١م.

لباب المحصول في علم الأصول، الحسين بن رشيق المالكي (٢٣٦هـ)، تحقيق: محمد غزالي عمر جابي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ٢٠٠١/١م.

مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، نشر: المركز الثقافي السعودي بالمغرب، طبع بأمر من خالد بن عبد العزيز آل سعود، د.ت.

المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق: طه جابر العلوانی، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢٠٠٦/١م.

مرآة الوصول شرح مرقاة الوصول، ملا خسرو محمد بن فرامرز (٨٨٥هـ)، الشركة الصحافية، ط ١٣٢١هـ.

المستصفي من علم الأصول، أبو حامد محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، دن، د.ت.

المسودة، آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

المعالم الجديدة للأصول، محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ)، مطبعة النعمان، النجف، ط ١٩٧٥/٢م.

المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله، بتعاون مع: محمد بكر، وحسن حنفي، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ط/١٩٦٤م.

معرفة الحجج الشرعية، أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ)، تحقيق: عبد القادر بن ياسين الخطيب، الرسالة ناشرون، بيروت، ط ٢٠٠٠/١م.

مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط ١٩٩٧/١م.

المغني في أبواب التوحيد والعدل، أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادي (٥١٤هـ)، تحقيق: محمود محمد قاسم، مراجعة: إبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين، دن، د.ت.

مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني (١٧٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٦/١م.

مقاصد أصول الفقه ومبانيه، أحمد حلمي حسن حرب، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، حزيران ٢٠٠٦م.

المقدمات الممهדות، لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية، والتحصيلات المحكمات، لأمهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٨٨/١م.

مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون (٨٠٨هـ)، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الجيزة، ط ٢٠١٤/٧م.

المقدمة في الأصول، أبو الحسن علي بن عمر بن القصار المالكي (٧٩٣هـ)، ومعه ملاحق نادرة في أصول الفقه المالكي، تحقيق: محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٩٦/١م.

مناهج العقول، محمد بن الحسن البدخشي (٩٢٣هـ)، ومعه نهاية السؤل، جمال الدين بن عبد الرحيم الإسنوي (٧٧٢هـ)، كلاهما شرح لمنهاج الوصول في علم الأصول، للإمام القاضي البيضاوي (٦٨٥هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، مصر، د.ت.

المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للحافظ البيهقي، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢٠٠١/١م.

منتهى السؤل في علم الأصول، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد الأمدي (١٣٦هـ)، ويلييه
تحصيل المأمول من علم الأصول مختصر إرشاد الفحول، لصديق بن الحسن القنوجي (١٣٠٧هـ)،
تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العملية، بيروت، ط ١/٤٢٤هـ.

المنهاج في ترتيب الحجاج، أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ط ١/٣٠٠١م.

ميزان الأصول في نتاج العقول (المختصر)، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد
السمرقندي (٥٣٩هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة، ط ١/١٩٨٤م.

الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان،
دار ابن عفان، السعودية، ط ١/١٩٩٧م.

النظامية (العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية)، أبو المعالي عبد الملك الجويني (٤٧٨هـ)، [رواية
أبي بكر بن العربي عن الغزالي عن المؤلف]، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية
للتراث، القاهرة، ط ١/١٩٩٢م.

نظرية الاحتياط الفقهي: دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد عمر سماعي (أطروحة لنيل الدكتوراه
في الفقه والأصول)، إشراف: أ.د. محمود صالح جابر، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار
م ٢٠٠٦.

نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد
معوض، قرظله: الأستاذ عبد الفتاح أبو سنة، مطبعة نزار مصطفى الباز، بيروت، ط ١/١٩٩٥م.

نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي
(٧٧٢هـ)، ومعه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب، د.ت.

نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥هـ)،
تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف، وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة،
ط ١/١٩٩٦م.

الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل (٥١٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن
التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٩٩٩م.

التجديد في أصول الفقه .. دراسة نقدية، جميلة بوخاتم، مجلة المسلم المعاصر، عدد: ١٢٥/١٢٦،
السنة ٢٠٠٧/٢٣م.

تجديد الفكر الاجتهادي، جمال الدين عطية، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، فكرية متخصصة
تعنى بالهموم الثقافية للمسلم المعاصر، صاحب الامتياز ورئيس التحرير: عبد الجبار الرفاعي، عدد
٢٠٠٠/١٣م.



ما استحسنه الإسْنوي في نهايةِ
السوْلِ من عبارة البيضاوي في
المِنهاجِ

جمعاً ودراسةً

إعداد

د. علي بن محمد بن علي الشهري

كلية الشريعة وأصول الدين

- جامعة نجران

ملخص البحث

هذا بحثٌ بعنوان: (ما استحسنه الإسْنوي في نهاية السول من عبارة البيضاوي في المنهاج، جمعاً ودراسةً) هدفَ إلى جمع المسائل التي وصفها الإسْنوي بـ(محاسن الكلام) ودراستها دراسةً مقارنةً بأصول المنهاج وشروحاته، اتبعتُ فيه المنهجَ التاريخي الوصفي المقارن، وخلصتُ إلى موافقة الإسْنوي في أكثر المسائل، وأهمية أن يُتناول كل ما استحسنه الإسْنوي ولو بغير لفظ (محاسن الكلام) بالدرس، بالإضافة إلى علو كعب الإمام البيضاوي، وفائدة معرفة نسب كل كتاب.

كلمات مفتاحية:

الإسْنوي - البيضاوي - المنهاج - محاسن - الشهري - نهاية السول.

This is a study entitled

(The Albaydawi's expressions in Almenhaj that are deemed good by Alesnawi in his Nihayat Alsul.. compilation and study).

The study objective is to compile the issues that are described by Alesnawi as Good Words (Mahasin Alkalam) and to conduct a comparative study between these issues and Almenhaj text and its annotations. The study adopts a historical descriptive inductive approach and concludes that Alesnawi is right in most cases and that studying all expressions deemed by Alesnawi as good is significant, even if they are not literally labelled as "Good Words". The study also stresses Albaydawi's superiority and how it is useful to know a book's origin.

Keywords:

Alesnawi – Albaydawi- Almenhaj – Mahasin – Alshehri- Nihayat Alsul

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى اللهُ على نبينا محمدٍ وعلى آله وسلم، أمَّا بعد؛

فإنَّ كتابَ «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للإمام القاضي البيضاوي^(١) -رحمه الله- من خير المختصرات في أصول الفقه، وقد وُضعت عليه شروحٌ كثيرة، ومن جملة تلك الشروح: شرح الإمام جمال الدين الإسْنوي^(٢) -رحمه الله- المُسمى: (نهاية السؤل شرح منهاج الوصول) إذ شرحَ الكتابَ شرحاً وافياً طوّقه بجميل علمه ولطيف عبارته.

وأثناء القراءة في (نهاية السؤل) وجدتُ لطيفةً حسنةً، هي استحسانُ الإسْنوي لبعض عبارات البيضاوي ووصفها بمحاسن الكلام، إما ابتداءً، وإما بمقارنته بين ما في المنهاج وما في المحصول ومختصره الحاصل والتحصيل^(٣)؛ فأحببتُ جمعَ تلكَ المواضع وتناولها بالدرس، مقارناً بين رأي الإسْنوي وبعض الشراح الآخرين، وبيان وجه الحُسن عنده ونقده. وسميتُ البحثَ: (ما استحسنه الإسْنوي في نهاية السؤل من عبارة البيضاوي في المنهاج، جمعاً ودراسةً).

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الكتاب المدروس، سواءً المتن (المنهاج) أو الشرح (نهاية السؤل).

يزيدُ الأهمية أن الدراسة واقعةٌ لمسائل دقيقة، أُعْمِلَ فيها النظرُ مقارنةً وتمحيصاً.

ومن الأهمية بمكانٍ تتبّع نسب كتاب منهاج الوصول، وتتبع أنساب الكتب علمٌ دقيق ونفيس.

أنه في حدود علم الباحث لا تُوجدُ دراسةٌ تناولت الموضوعَ المشار إليه، أو أفردته بالبحث رغم لطافته، وأهمية شرح الإسْنوي (نهاية السؤل)، وتدريبه في عددٍ من الكليات والجامعات في العالم الإسلامي اليوم.

أهداف الموضوع

التعرّف على ما استحسنه الإسْنوي من عبارة البيضاوي، وبيان وجه الحسن.

دراسة تلك المسائل التي استحسنها الإسْنوي وبيان الرأي فيها.

مقارنة ما قاله الإسْنوي مع بعض الشارحين ممن تقدمه أو تأخر عنه.

(١) هو: أبو الخير، ناصر الدين، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، نسبة إلى «البيضاء» التي وُلد بها، وهي إحدى المدن المشهورة بفارس، (ت: ٥٦٨٥هـ) من كتبه: منهاج الوصول إلى علم الأصول، ومختصر في الهيئة. انظر في ترجمته: البداية والنهاية، ابن كثير (٢٥٧/١٣)، طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي (١٥٧/٨)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شعبة (١٧٢/٢).

(٢) هو: أبو محمد، جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الإسْنوي المصري. نسبة إلى «إسنا» في صعيد مصر، (ت: ٧٧٢هـ) من كتبه: طراز المحافل في ألغاز المسائل، طبقات الشافعية، والكوكب الدرّي في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية. انظر في ترجمته: طبقات الشافعية، ابن قاضي شعبة (٩٨/٣)، الدرر الكامنة، ابن حجر (٣٥٤/٢) شذرات الذهب، ابن العماد (٣٨٣/٨).

(٣) قال أبو النور زهير في أصول الفقه (٦/١): «هذا الكتاب [يعني المنهاج] أخذَه مؤلفه من كتابين، هما الحاصل لتاج الدين الأرموي والتحصيل لتقي الدين الأرموي، وهذان الكتابان أخذًا من المحصول للإمام فخر الدين الرازي». انظر: نهاية السؤل، الإسْنوي (٥/١)، تاريخ ابن خلدون (٥٧٧/١).

منهج البحث

رسم الآيات القرآنية وفق رسم المصحف الشريف، وعزوها إلى موضعها منه عقب الآية حيثما وردت، باسم السورة ورقم الآية.

تخريج الأحاديث النبوية والآثار المروية، ذكراً المصدر، والباب، ورقم الحديث، والجزء مع الصفحة. نقل أقوال كل مذهب من كتبه المعتمدة، مراعيًا في الجميع الترتيب بحسب تواريخ الوفيات. توثيق النقول بذكر المرجع، والمؤلف، والجزء مع الصفحة. اعتمد طبعة واحدة لكل مرجع من أول البحث إلى آخره^(٤).

نسبة الأقوال إلى قائلها من مؤلفاتهم، فإن عَدِمَتْ؛ فَعَمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ، لكنني أحيلُ والحالة هذه بقولي (نُسِبَ).

الترجمة للأعلام من غير الصحابة - رضي الله عنهم - بذكر الاسم، والنسبة، وتاريخ الوفاة، وكتابين من كتبه، ثم الإحالة على مصدرين من مصادر ترجمته.

خطة البحث

جعلت البحث في تمهيد وثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:
التمهيد: في تعريف الحُسن والكلام.

المطلب الأول: في تقسيم ما استحسنه الإسني بحسب تعامل الشارحين معه - من وجهة نظر الإسني -.

المطلب الثاني: في تقسيم المواضيع التي استحسنها الإسني باعتبار التغيير الحاصل في المنهاج عن أصله.

المطلب الثالث: في المسائل التي استحسنها الإسني، وتحتة تسع مسائل - مرتبة بحسب ورودها في كتاب نهاية السؤل -، وهي كالتالي:

الدليل على إبطال تفسير الإجزاء بسقوط القضاء^(٥).

قول البيضاوي في مسألة تكليف المعدوم: (أمر الله في الأزل معناه: أن فلاناً إذا وُجِدَ فهو مأموؤ بكذا)^(٦).

(٤) عدا أول موضع ذكرت فيه المسائل التي استحسنها الإسني؛ فأحلت إلى أهم الطباعات المتداولة لنهاية السؤل.

(٥) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩٠)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (٤٨/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٦٣/١)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (١٠١/١)، ط الكتب العلمية (ص: ٣١) ط ابن حزم (٢٧/١)، وهذه الأخيرة هي التي سيحال إليها بعد في ثنايا البحث.

(٦) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٢٦٦)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (١٠٨/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (١٣٥/١)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (٢٩٨/١)، ط الكتب العلمية (ص: ٦٤) ط ابن حزم (١٤٦/١).



تعريف الاشتقاق عند البيضاوي، وعُدوله عن التعريف المنسوب للميداني^(٧) (٨).

إهمال البيضاوي أخذ اشتقاق المجاز من (مَفْعَل) المستعمل في الزمان^(٩).

الاستدلال بالإجماع على أن (الفاء) العاطفة دالة على التّعقيب، وعدم الاستدلال أصالة باستعمالها للجزء^(١٠).

عبارته: أن الماهية غير المعدودة هي العام^(١١).

عبارته في إيراده قول ابن عباس رضي الله عنه في عدم اشتراط اتصال الاستثناء^(١٢).

عبارته في الطريق الثاني من طرق معرفة دلالة فعل النبي صلى الله عليه وآله^(١٣).

عبارته في التعليل بعلمتين في الواحد بالشخص؛ فيثبت في الواحد بالنوع بطريق الأولى^(١٤).

التمهيد

تعريف محاسن الكلام.

(المحاسن) لغة:

مأخوذة من مادة (ح س ن) فالْحُسْنُ ضد الْقُبْحِ، حَسَنٌ وَحَسَنٌ يَحْسُنُ حُسْنًا، تقول: حَسَنَ الشَّيْءُ فَهُوَ حَسَنٌ. وَالْمَحْسَنُ: الْمَوْضِعُ الْحَسَنُ فِي الْبَدَنِ، وَجَمَعَهُ مَحْسَنٌ. وَامْرَأَةٌ حَسَنَاءُ، وَرَجُلٌ حَسَانٌ^(١٥).

الكلام لغة واصطلاحاً:

(٧) هو: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري صاحب كتاب مجمع الأمثال (ت: ٥١٨ هـ) من كتبه: نزهة الطرف في علم الصرف، وشرح المفضليات والسامي في الأسماء. انظر في ترجمته: إنباه الرواة، القفطي (١٥٦/١)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي (ص: ٨٢)، بغية الوعاة، السيوطي (٣٥٦/١).

(٨) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٢)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (١٦٢/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (١٩٨/١)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (٦٧/٢)، ط الكتب العلمية (ص: ٩٤) ط ابن حزم (٢١٦/١).

(٩) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٥)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (١٩٩/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٢٤٧/١)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (١٤٩/٢)، ط الكتب العلمية (ص: ١١٩) ط ابن حزم (٢٨١/١).

(١٠) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٤٠)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (٢٣١/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٣٠٠/١)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (١٨٧/٢)، ط الكتب العلمية (ص: ١٤٣) ط ابن حزم (٣٤٣/١).

(١١) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥١)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (٢٨٥/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٦١/٢)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (٣٢١-٣٢٠/٢)، ط الكتب العلمية (ص: ١٨٣) ط ابن حزم (٤٤٨/١).

(١٢) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥٤)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (٣١١/١)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٩٧/٢)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (٤١١/٢)، ط الكتب العلمية (ص: ٢٠١) ط ابن حزم (٤٩٧/١).

(١٣) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٧٣)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (٧٨/٢)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٢٠٣/٢)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (٣٠/٣)، ط الكتب العلمية (ص: ٢٥٣) ط ابن حزم (٦٥١/٢).

(١٤) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٠٤)، نهاية السؤل مع التقرير والتحبير ط بولاق (٧١/٣)، مع شرح البدخشي ط صبيح (٩٠/٣)، ومع حاشية المطيعي سلم الوصول (٢٠٠/٤)، ط الكتب العلمية (ص: ٣٤٣) ط ابن حزم (٨٩٣/١).

(١٥) انظر: العين، الخليل بن أحمد (١٤٣/٣)، الصحاح، الجوهري (٢٠٩٩/٥)، المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (١٩٧/٣)، مقاييس اللغة (٥٧/٢)، لسان العرب، ابن منظور (١١٤/١٣).

(الكلام) لغة:

من مادة (ك ل م)، واختلفت معاجم اللغة في تفسير معناه، وربما كان مراد ذلك للاختلاف العقدي في معنى كلام البياري -جل وعلا-؛ ولذا نجد ابن جنبي^(١٦) يرجع أصلها إلى الدلالة على القوة والشدة كيفما تقلبت^(١٧).

لكن ابن فارس^{(١٨)(١٩)} قال: "الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نطق مفهم، والآخر على جراح"، ولذا قيل: إنما سمي الكلام كلاماً؛ لأنه يشق الأسماع بوصوله إليها، كما يشق الكلم -الذي هو الجرح- الجلد واللحم. وقيل: سمي كلاماً؛ لتشقيقه المعاني المطلوبة من أنواع الخطاب وأقسامه^(٢٠).

ويبين ابن سيده^{(٢١)(٢٢)} -وتبعه جماعة^(٢٣) - معناه بقوله: "الكلام: القول. وقيل: الكلام: ما كان مكتفياً بنفسه، وهو الجملة". في حين يرى الأزهري^(٢٤) أن الكلام معروف^(٢٥). وقال الفيومي^(٢٦) في المصباح^(٢٧): "الكلام في أصل اللغة: عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم".

(الكلام) في الاصطلاح:

للکلام تعريفات كثر، مختلفة الألفاظ متقاربة المعنى، وقد قيل: إنه يجمعها أن الكلام ما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة^(٢٨).

(١٦) هو: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي. قيل: ابن كني، وقيل: ابن جني، أبوه (جنّي) أو (كنّي) مملوك روميّ لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) من كتبه: اللع في العربية، والألفاظ المهموزة وعقود الهمز. انظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي (ص: ٢٤)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (٢/٣٣٥).

(١٧) انظر: الخصائص، ابن جني (١/١٤١).

(١٨) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، من أئمة اللغة والأدب يُعرف بابن فارس ونسبته إلى «مرو» فيقال: الرازي والمروزي على غير القياس. (ت: ٣٩٥هـ) من كتبه: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة. انظر في ترجمته: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ابن الدمياطي (١/٤٥٨)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (١/٣٥٢).

(١٩) مقاييس اللغة، ابن فارس (٥/١٣١).

(٢٠) نزهة العين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ابن الجوزي (ص: ٥٢٣).

(٢١) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي نسبة إلى «مرسية»، وهي مدينة في شرق الأندلس (ت: ٤٨٥هـ) من كتبه: المحكم والمحيط الأعظم، والمختصر، وكلاهما في اللغة. انظر في ترجمته: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (٤/١٦٤٨)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (٢/٢٢٥).

(٢٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (٧/٤٩٧).

(٢٣) انظر: لسان العرب، ابن منظور (١٢/٥٢٣)، القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص: ١١٥٥)، تاج العروس، الزبيدي (٣٣/٣٦٩).

(٢٤) هو: أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر الأزهرّي الهرويّ اللغويّ الشافعي، نسبتبه إلى جده «الأزهر»، والهروي إلى بلدة هَراة في بلاد خراسان (ت: ٣٧٠هـ). من كتبه «غريب الألفاظ التي استعمالها الفقهاء» و«تفسير القرآن». انظر في ترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (٤/١٧٧)، طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي (٣/٦٣)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي (ص: ٢٥٢).

(٢٥) انظر: تهذيب اللغة، الهروي (١٠/١٤٧).

(٢٦) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، ينسب إلى «الفيوم» بصعيد مصر (ت: ٧٧٠هـ). من كتبه «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» و«نثر الجمان في تراجم الأعيان» انظر في ترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر (١/٣٧٢)، بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي (١/٣٨٩)، الأعلام (١/٢٢٤).

(٢٧) المصباح المنير، الفيومي (٢/٥٣٩).

(٢٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (٣٣/١)، شرح التنزيح على التوضيح، خالد الأزهري (١٥/١)، دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي الكرمي، (ص: ١٤)، ومن التعريفات ما في رسالة الحدود، الرامني (ص: ٧٤): «الكلام: ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى»، وفي الخصائص، ابن جني (١/١٨): «الكلام: كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه»، وفي ملحة الإعراب، الحريري (ص: ٤٠): «حد الكلام: ما أفاد المستمع»، وفي اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (٤/١٨): «الكلام: عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها»، وفي شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١٥٧/١): «ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه»، وفي الملحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (١٠/١): «الكلام: ما حصل به فائدة السامع، وحسن عليه سكوت المتكلم»، وفي الأجرومية، ابن أجرم (ص: ٥): «الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»، وفي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (٣٣/١)، وشرح التنزيح على التوضيح، خالد الأزهري (١٥/١).

فيخرجُ بقولهم (اللفظ): ما لم يكن لفظاً، والمردُّ باللفظ: الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف^(٢٩).

ويخرج بقولهم (المفيد): ما لم ينفذ، كالمهملاتِ.

إذا تَقَرَّرَ هذا؛ فالكلامُ لا يخلو:

إما أن يكون مفرداً أو مركباً، وكل منهما لا يخلو: إما أن يكون مستعملاً أو مهملاً؛ فالحاصلُ أربعة أقسام:

القسمُ الأول: المفردُ المستعملُ:

وهو ثلاثة أنواع: فعل واسم وحرف^(٣٠)؛ "فإنَّ علماءَ هذا الفن -يعني أهل اللغة- تتبعوا كلامَ العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمَّ نوعٌ رابعٌ عثروا على شيءٍ منه"^{(٣١)(٣٢)}. وقد حُكي إجماعٌ من يُعْتَدُّ بقوله على هذه القسمة^(٣٣).

القسمُ الثاني: المفردُ المهمل: كحروفِ الهجاء.

القسمُ الثالث: المركبُ المستعمل: لا يخلو: إما أن يكون جملةً أو غير جملة.

القسمُ الرابع: المركبُ المهمل: لم تضعه العربُ، اتفاقاً^(٣٤).

ويُلاحظُ أنَّ قيدَ اللفظِ يُخرجُ ما ليس بلفظٍ، وعلى هذا يرى كثيرٌ من الأصوليين أنَّ المكتوبَ ليس بكلامٍ حقيقةً؛ لأنَّ الكلامَ -عندهم- حقيقةٌ خاصٌّ بالملفوظِ المسموع^(٣٥)؛ وعليه فيكون قول الإسنوي في كلِّ المواضع الآتية في البحثِ (من محاسن كلامه) من قبيل المجاز.

ودليل الطالبين لكلام النجويين، مرعي الكرمي (ص: ١٤): "عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة"، وفي شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الانصاري (ص: ٤٣): "هو اللفظ المفيد"، وفي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (١/١)، وتوضيح النحو، عبدالعزيز فاخر (٥/١): "عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها".

(٢٩) وضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (٣٣/١)، شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري (ص: ١١)، الحدود في علم النحو، الألبدي (ص: ٤٣٥)، دليل الطالبين لكلام النجويين، مرعي الكرمي (ص: ١٣)، النحو الوافي، عباس حسن (١/٥١)، توضيح النحو، عبدالعزيز فاخر (٥/١)، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبدالله الفوزان (ص: ٣٥).

(٣٠) انظر: الكتاب، سيبويه (١٢/١)، المقتضب، المبرد (٣/١)، الأصول في النحو، ابن السراج (٣٦/١)، اللمع في العربية، ابن جنى (ص: ٧)، الأجرومية، ابن آجروم (ص: ٥)، توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (٢٧١/١)، شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري (ص: ١٧).

(٣١) شرح قطر الندى، ابن هشام (ص: ١٢).

(٣٢) لهذه القسمة تعليقات كثيرة منها: أن جميع الأشياء لا تخلو: إما أن تكون ذاتاً أو حدثاً لذات أو واسطة بينهما؛ فالاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن الحدث، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، ولا يوجد قسم رابع، فلما كان كذلك حكم بان الكلام ثلاثة أقسام. وأيضاً أن الكلام فيه ما يخبر عنه به؛ فسمي اسماً، ومنه ما يخبر به ولا يخبر عنه؛ فسمي فعلاً، ومنه ما لا يُخبر عنه ولا به؛ فسمي حرفاً، ولم يوجد قسم رابع؛ فحكم بان الكلام ثلاثة أقسام.

ومن وجه ثالث: أن جميع المعاني يعبر عنها بهذه الأشياء الثلاثة؛ فعلم أنه لا رابع لها.

ومن وجه رابع: أن الكلمة إما أن لا تستقل بالمفهومية، وهذا هو الحرف، أو تستقل دالةً ببنيته على الزمان، وهذا هو الفعل، أو لا، وهذا هو الاسم.

ومن وجه خامس: أن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له؛ فإن قبلته بطرفيه فهي الاسم، وإلا فهي الفعل. انظر: شرح عيون الإعراب، المجاشعي (ص: ٤٥)، التنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي (ص: ٣٣)، توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (٢٧١/١)، وقد فصل في ذلك الطوفي في شرح مختصر الروضة الطوفي (٥٤٣/١).

(٣٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (٢٧١/١)، شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص: ١٧).

(٣٤) انظر: المحصول، الرازي (٢٢١/١-٢٢٣)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي (١٣٣/١-١٤١)، بيان المختصر، محمود الأصفهاني (١٥١/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السيدي وابنه القاضي عبدالوهاب (٢١٦/١)، التقرير والتحرير، ابن أمير الحاج (٨٠/١)، التجبير شرح التحرير، المرادي (٢٩٢/١)، شرح الكوكب المنير، ابن النجار (١٠٨/١).

(٣٥) انظر: المعتمد، أبو الحسين البصري (١٠/١)، المحصول، الرازي (١٧٧/١)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي (٧٢/١)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٩٣/١)، بديع النظام، ابن الساعاتي (٢٧٦/١)، نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين الهندي (٦٦/١)، بيان معاني البديع، محمود الأصفهاني (٥١٩/١) -من رسالة حسام الدين عفانة لددكتوراه-، فصول البائع الفناري (٢٣٤/٢)، التقرير والتحرير، ابن أمير الحاج (٨٧/١)، تيسير التحرير (٢٤٤/٣)، إرشاد الفحول، الشوكاني (٤٠/١).

وربما كان الأقرب أن المكتوبَ كلامٌ حقيقة^(٣٦)، وأنَّ حدَّ الكلامِ ينبغي ألا يُقيَّدَ باللفظِ، وإنما يُقال: هو الحروف المفيدة سواءً كانت ملفوظةً أو غير ملفوظة.

إذا تقرر هذا؛ فالمرادُ بمحاسنِ كلامِ البيضاوي -عند الإسنوي- هو ما كتبه البيضاوي في المنهاجِ على هيئةٍ مرضيةٍ في نظر الإسنوي.

المطلب الأول: تقسيم ما استحسنته الإسنوي بحسب تعامل شارحين معه من وجهة نظر الإسنوي.

هذه المواطنُ التسعة التي استحسنتها الإسنوي يُمكنُ تَفْسِيْمُها -بتتبع ما ذكرَ الإسنوي في شارحي المنهاج من قبله- إلى ثلاثة أقسام:

قسمٌ رأى أنه من محاسنِ كلامِ البيضاوي، وغفلَ عنه الشارحون^(٣٧).

قسمٌ رأى أنه من محاسنِ كلامِ البيضاوي، وخطأَ الإسنويُّ الشارحين فيه^(٣٨).

قسمٌ رأى أنه من محاسنِ كلامِ البيضاوي، ولم يتعرَّضِ الإسنويُّ فيه للشارحين^(٣٩).

المطلب الثاني: تقسيمُ المواضع التي استحسنتها الإسنوي باعتبار التغيير الحاصل في المنهاج عن أصله.

يُمكنُ تقسيم هذه المواضع التي استحسنتها الإسنوي باعتبار آخر هو التغيير الحاصل في المنهاج عن أصله -الحاصل من المحصول- لتاج الدين الأرموي^(٤٠)، وأصل الأصل -كتاب المحصول- للرازي^(٤١).

وعليه فيمكنُ تقسيمها إلى أربعة أقسام:

عبارةً ذكرت في الأصول أو أحدها؛ فعَدَلَّ عنها البيضاوي إلى غيرها عدولاً كلياً^(٤٢).

(٣٦) قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥٦-٥٥/١٢): "والعباد إذا قرأوا كلامه -سبحانه؛ فإن كلامه الذي يقرؤونه هو كلامه لا كلام غيره، وكلامه الذي تكلم به لا يكون مخلوقاً، وكان ما يقرؤونه به كلامه من حركاتهم وأصواتهم مخلوقاً، وكذلك ما يكتب في المصاحف من كلامه؛ فهو كلامه مكتوباً في المصاحف، وكلامه غير مخلوق، والمداد الذي يُكتب به كلامه وغير كلامه مخلوق، وقد فرَّق -سبحانه وتعالى- بين كلامه وبين مداد كلماته بقوله -تعالى-: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِجْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وكلمات الله غير مخلوقة، والمداد الذي يُكتب به كلمات الله مخلوق، والقرآن المكتوب في المصاحف غير مخلوق، وكذلك المكتوب في اللوح المحفوظ وغيره."

(٣٧) انظر: نهاية السؤل، الإسنوي (٦٧/١، ٤٥١).

(٣٨) انظر: المرجع السابق (٤٤٨/١) (٨٩٣/٢).

(٣٩) انظر: المرجع السابق (٤٦٦/١، ٢١٦، ٢٨١، ٣٤٣، ٤٩٧، ٦٥١/٢).

(٤٠) هو تاج الدين أبو الفضائل محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي، نسبتها إلى "أرمية" من بلاد أذربيجان، (ت: ٥٣٠هـ)، من كتبه الحاصل من المحصول، ولم أقف له على غيره، انظر في ترجمته: الوافي بالوفيات، الصفدي (٢٦١/٢)، طبقات الشافعيين، ابن كثير (ص: ٨٧٧)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (١٢٠/٢).

(٤١) هو: أبو عبد الله فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، والرازي نسبة إلى مدينة الري على خلاف القياس (ت: ٦٠٦هـ) من كتبه: تفسيره الكبير أو مفاتيح الغيب، وكتاب أصول الدين، وكتاب المحصول. انظر في ترجمته: الوافي بالوفيات، الصفدي (٤٩/٤-٥٣)، وطبقات الشافعية، ابن السبكي (٣٤/٥). (٣٧ -)

(٤٢) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٢، ١٠٤)، نهاية السؤل، الإسنوي (٢١٦/١) (٨٩٣/٢).

عبارةً ذكرت في الأصولِ أو أحدها؛ فغيرها البيضاوي بقريبٍ منها أدلَّ على المقصود^(٤٣).

عبارةً ذكرت في الأصولِ أو أحدها؛ فأهملها البيضاوي بالمرّة^(٤٤).

عبارةً وافق فيها البيضاوي الأصولَ أو أحدها، لكن غفلَ عنها الشارحون^(٤٥).

المطلب الثالث: المسائل التي استحسنتها الإسني

المسألة الأولى: الدليل على إبطال تفسير الإجزاء بسقوط القضاء^(٤٦).

تفصيل المسألة، وبيان وجه الحُسن:

ذكر البيضاوي في المنهاج تعريفَ الإجزاء بأنّه: الأداء الكافي لسقوط التعبدِ به^(٤٧). ثمَّ ذكرَ تعريفًا آخر للإجزاء، -وهو تعريفٌ منسوبٌ للفقهاء-^(٤٨)؛ فقال: «وقيل: سُقوط القضاء»^(٤٩).

وأبطل البيضاوي تعريفَ الفقهاءِ بدليلين:

أحدهما: قوله: «ورَدَّ بأنَّ القضاء حينئذٍ لم يجب؛ لعدم المُوجب، فكيف سَقَطَ؟».

وقد قرَّرَ الشارحُ وغيرُهم هذا الجوابَ على وجهين:

الوجه الأول: أنَّ القضاء إنّما يجب بأمر جديد؛ فإذا أمرَ الشارعُ بعبادةٍ ولم يأمر بقضائِها؛ فأتى بها المُكلفُ؛ فإنَّها تُوصفُ بالأجزاء مع أنَّ القضاء حينئذٍ لم يجب؛ لعدم المُوجب له وهو الأمر الجديد، وإذا لم يجب لا يُقال: (سَقَطَ)؛ لأنَّ السقوطَ فرع عن الثبوت.

الوجه الثاني: أنَّ الموجبَ للقضاء هو خُروجُ الوقتِ من غير الإتيان بالفعل، فإذا أتى المُكلفُ بالفعل في الوقتِ على وجهه؛ فقد وُجِدَ الإجزاء ولم يحصل وجوبُ القضاء لعدم المُوجب له وهو خُروجُ الوقتِ، وإذا لم يصدق وجوب القضاء لا يُقال: (سَقَطَ)؛ لأنَّ سُقوط الشيء فرع عن ثبوتِه^(٥٠).

والدليل الثاني - كما يقولُ البيضاوي -: «فإنَّكم تُعللون سُقوطَ القضاء به، والعلةُ غير المعلول»^(٥١).

وهو الذي استحسنته الإسني، ووجهُ ذلك:

(٤٣) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩، ٢٦، ٤٠، ٥٤، ٧٣)، نهاية السؤل، الإسني (١٤٦، ١٤٣، ٤٩٧، ٦٥١/٢).

(٤٤) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٥)، نهاية السؤل، الإسني (٢٨١/١).

(٤٥) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥١)، نهاية السؤل، الإسني (٤٤٨/١، ٤٥١).

(٤٦) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩)، نهاية السؤل، الإسني (٦٧/١).

(٤٧) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩) انظر: المحصول، الرازي (٢٤٦/٢)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٧/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٧٩/١).

(٤٨) انظر: المحصول، الرازي (٢٤٦/٢)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٧/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٧٨/١)، معراج المنهاج، الجزري (٦٤/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (١١٩/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٧٤/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٧١/١)، نهاية السؤل، الإسني (٦٥/١)، تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٦٥/١).

(٤٩) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩) انظر: المحصول، الرازي (٢٤٦/٢)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٧/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٧٨/١).

(٥٠) انظر: المحصول، الرازي (٢٤٦/٢)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٧/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٧٨/١)، معراج المنهاج، الجزري (٦٤/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (١١٩/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٧٤/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٧١/١)، نهاية السؤل، الإسني (٦٥/١)، تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٦٥/١).

(٥١) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩).

أن هذا الدليل تابع فيه البيضاوي صاحب الحاصل لكن مع تغيير مهم، وعكس كلام الرازي في المحصول. وعليه؛ فهذا الدليل يمكن تقريره على ثلاثة أوجه - كما قرره الأئمة الثلاثة الرازي والأرموي والبيضاوي-، وتبين الفرق:

قرره الرازي بقوله «لأننا نعلل وجوب القضاء بأن الفعل الأول ما كان مجزئاً، والعلة مغايرة للمعلول»^(٥٢). وتبعه عليه في التحصيل^(٥٣).

وحاصله: أننا نعلل (وجوب القضاء)؛ بأن الفعل (غير مجزئ)، والعلة -وهي عدم الإجزاء- غير المعلول -الذي هو وجوب القضاء؛ فينتج أن (وجوب القضاء) -عندئذ- مغاير (لعدم الإجزاء). ويلزم من اختلاف (وجوب القضاء) و(عدم الإجزاء)، أن يثبت التباين والاختلاف لمقابلهما وهو (الإجزاء) و(سقوط القضاء) وهو المدعى^(٥٤). وحينئذ فهذا استدلال باللازم.

قرره في الحاصل؛ فقال: «لأننا نعلل (سقوط القضاء) ب(الإجزاء)، والعلة غير المعلول»^(٥٥).

وحاصله: أننا نعلل (سقوط القضاء) بأن الفعل (مجزئ)؛ فيقال: سقط قضاءه؛ لأنه مجزئ، والعلة غير المعلول فيكون الإجزاء غير السقوط.

قرر البيضاوي الدليل على وفق تقرير التاج الأرموي في الحاصل، لكن مع فرق مهم جداً؛ فقال: «فإنكم تعلقون سقوط القضاء به، والعلة غير المعلول»^(٥٦).

وهذا تقرير الأرموي عينه، غير أنه نسب التعليل للفقهاء؛ فقال: فإنكم أيها الفقهاء... الخ.

وعدول البيضاوي إلى هذه العبارة مع بقية الدليل؛ لمعنى لطيف كما يقول الإسني^(٥٧)، فهو بهذا يسلم من الاعتراض الوارد على الفخر الرازي والتاج الأرموي.

أما الرازي؛ فدليله بالالتزام، ودليل البيضاوي بالمطابقة، والمطابقة أجد.

وأما الأرموي؛ فيرد عليه ما ذكره البيضاوي سابقاً من أن سقوط القضاء يستدعي ثبوته مع أنه غير ثابت؛ فأسنده إلى الفقهاء لالتزامهم إطلاق هذه العبارة.

قال الإسني: «والمصنف سلم من الاعتراضين؛ فإنه أبطل الدعوى بالمطابقة لا باللازم - كما صنع الإمام - وأسنده إلى الفقهاء؛ فخلص من السؤال الوارد على صاحب الحاصل، وهذا من محاسن الكتاب التي غفل عن مثلها الشارحون»^(٥٨).

(٥٢) المحصول، الرازي (٢٤٦/٢).

(٥٣) انظر: التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٧٨/١).

(٥٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٧١/١)، نهاية السؤل، الإسني (٦٦/١).

(٥٥) الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٨/٢).

(٥٦) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٩).

(٥٧) انظر: نهاية السؤل، الإسني (٦٦/١).

(٥٨) المرجع السابق.



المسألة الثانية: قول البيضاوي في مسألة تكليف المَعْدُوم (أمر الله في الأزل معناه: أن فلاناً إذا وجد فهو مأمورٌ بكذا)^(٥٩).

تفصيل المسألة وبيان وجه الحُسن:

هذه مسألةٌ كلاميةٌ؛ إذ قال الأصوليون في تعريفِ التكليفِ: إنَّه خطابُ الله -تعالى-...^(٦٠)، ويقول الأشاعرة^(٦١): قد تكلّم الله -جل وعلا- في الأزل، وخطبنا بكلامه مع أننا معدومون -حينئذ-^(٦٢)؛ فوردَ عليهم سؤالٌ: كيف صحَّ تكليفنا بخطابه -سبحانه- مِنْ أمرٍ ونهيٍ مع أننا غير موجودين؟ كيف صحَّ أمرٌ ولا مأمورٌ؟^(٦٣) واستدل الأشاعرةُ على قولهم بتكليف المَعْدُومِ بقياسِ خطابِ الله -تعالى- في الأزل على خطابِ النبي ﷺ لنا حال عَدَمنا، بجامع الخطابِ حال العدم في كلِّ^(٦٤).

قال في المنهاج^(٦٥):

(٥٩) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٢٦)، نهاية السؤل، الإسنوي (١٤٦/١).

(٦٠) انظر: تقويم النظر، ابن الدُّهَّان (٣٨٧/٢)، المحصول، الرازي (٨٩/١)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي (٩٥/١)، لباب المحصول، ابن رشيقي (١٩٤/١)، مختصر منتهى السؤل والأمل، ابن الحاجب (٢٨٢/١)، شرح تنقيح الفصول، القرافي (ص: ٦٧)، نفائس الأصول، القرافي (٢١٤/١)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (١٧٠/١)، بديع النظام، ابن الساعاتي (١٣٨/١)، شرح مختصر الروضة الطوفي (٢٥٠/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٩٣/١)، بيان المختصر، محمود الأصفهاني (٣٢٤/١)، أصول الفقه لابن مفلح (١٨٠/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٤٣/١)، رفع الحاجب، ابن السبكي (ص: ٤٨٢)، جمع الجوامع، ابن السبكي (ص: ١٣)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الإسنوي (٤٨: ص)، المختصر في أصول الفقه، ابن اللحام (ص: ٥٧)، الردود والنفود، البابرّي (١٠٠/١)، شرح التلويح على التوضيح، الفتازاني (٢٠/١)، البحر المحيط، الزركشي (١٥٧/١)، فصول البدائع، الفناري (٢٠٠/١)، التقرير والتحجير، ابن أمير الحاج (١٦٥/١)، التحجير شرح التحرير، المرزاوي (٧٩٠/٢)، رفع النقاب، الشوشاوي (٦٣١/١)، مقبول المنقول، ابن المبرّد (ص: ١٢٨)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، السنيني (ص: ٦)، شرح الكوكب المنير، ابن النجار (٣٣٤/١)، فواتح الرحموت، اللكنوي (٤٥/١).

(٦١) "الأشاعرة": إحدى الفرق الإسلامية، تُنسب إلى أبي الحسن الأشعري، واسمه علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) عاش ملازماً لزوج أمه شيخ المعتزلة في زمنه أبي علي الجبائي، وعنه أخذ الاعتزال حتى تبرّح فيه، ويتفق المؤرخون لحياة أبي الحسن على التحول في حياته، وخروجه عن مذهب الاعتزال، مع اختلافهم في تحديد سبب ذلك؛ فقيل: سببه ما رآه في مذهب المعتزلة من عجز ظاهر في بعض جوانبه، وقيل: رجع عنه بعد رؤيا رأى فيها النبي -صلى الله عليه وسلم-، واختلف في المذهب الذي تحول إليه؛ فقيل: تحول إلى مذهب الكلابية وعنه إلى مذهب السلف، وقيل تحول إلى مذهب الكلابية وبقي عليه، وعلى أية حال فالأشاعرة في الأصل لا يفرقون الكلابية في كبير، إلا أن نسبتهم للأشعري، ومن أهم آراء الأشاعرة: نفي الصفات إلا سبعاً يثبتونها بالعقل هي صفات المعاني، مجموعة في قول بعضهم:

حيٌّ عليهم قديرٌ والكلامُ له *** باقي سميعٌ بصيرٌ ما أراد جري

والقول بأن أفعال العباد مخلوقة لله، وهي كسب لهم، ومن أشهر علماء الأشاعرة: الباقلاني، والجويني، والعضد عبدالرحمن الإيجي، والفخر الرازي. ومن كتب الأشاعرة في عقائده: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للفخر الرازي، أبحاث الأفكار للأمدي، وشرح المواقف للعضد الإيجي. وانظر في سبب نسبة المذهب للأشعري: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبدالرحمن بن صالح المحمود (٤٩٧-٤٩٥/٢)، وانظر في ترجمة أبي الحسن والأشاعرة: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٢٦٠/١٣)، الملل والنحل، الشهرستاني (٩١٠-٨١/١)، وفيات الأعيان، ابن خلكان (٢٨٤/٣).

(٦٢) قال الأمدي في الإحكام في أصول الأحكام (١٥٣/١): "مذهب أصحابنا جواز تكليف المَعْدُوم... [و] أنكّر ذلك جميع الطوائف». وقال الأرموي في التحصيل (٣٢٩/١): «يجوز أن يصيّر الشخص مأموراً بعد وجوده بامرٍ وجدّ قبله، خلافاً لسائر الفرق».

(٦٣) هذا من الأسئلة التي يوردها المعتزلة وغيرهم على الأشاعرة في مسألة قديم الكلام. انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبدالجبار (٧٩٠-٧٨٧/١) (٨٥/٧)، المعتمد، أبو الحسين البصري (١٤٠/١)، العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى (٣٨٦/٢)، التلخيص في أصول الفقه، الجويني (٤٥٥/١)، البرهان في أصول الفقه، الجويني (٩٢/١)، المنحول، الغزالي (ص: ١٩٣)، الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل (١٧٧/٣)، منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٨)، بيان المختصر، محمود الأصفهاني (٤٣٩/١)، البحر المحيط، الزركشي (٩٨/٢)، تشنيف المسامع، الزركشي (١٥٦/١)، حاشية الجيزاوي على شرح العضد على ابن الحاجب (٢٦٤/٢)، آراء المعتزلة الأصولية، علي الضويحي. (ص: ٣٠٥)، المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، محمد العروسي (ص: ١٤٨)، أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة، منيف بن عايش العتيبي (٨٥٤/٢) - رسالة دكتوراه - . قال الجويني في البرهان (٩٢/١) "وهذه المسألة [تكليف المَعْدُوم] إنما رسمت لسؤل المعتزلة إذ قالوا: لو كان الكلام أزلياً لكان أمراً ولو كان أمراً لتعلق بالمخاطب في عدمه". وقال في التلخيص (٤٥١/١): "وعلى قضية هذا الاختلاف؛ اختلف الصائرون إلى قديم كلام الرب -تعالى- وأن كلامه - عزت قدرته - هل يتصف في أزله بكونه أمراً ونهياً؟ أم يتوقف ثبوت هذا الوصف على وجود المتكلمين، وتوفر شرائط التكليف عليهم؟ فمن جاز أمر المَعْدُوم صار إلى أن كلام الرب -تعالى- لم يزل أمراً، ومن أنكّر ذلك جعل كونه أمراً من الصفات الآلية إلى الفعل، وهذا كما أن الرب لم يتصف في أزله بكونه خالقاً، فلَمَّا خلق وُصِف بكونه خالقاً، والذي نرتضيه جواز أمر المَعْدُوم على التحقيق بشرط الوجود، وأنكرت المعتزلة قاطبةً ذلك".

(٦٤) انظر: المحصول، الرازي (٢٥٧/٢)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي (١٥٣/١)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٧٩/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (٣٢٩/١)، منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٢٦)، المسودة في أصول الفقه، آل تيمية (ص: ٤٥)، كشف الأسرار، البخاري (١١٥/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (١٣٤/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (١٥٢/١)، نهاية السؤل، الإسنوي (١٤٣/١)، البحر المحيط، الزركشي (١٠٥/٢).

(٦٥) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٢٦).

« كما أننا مأمورون بحكم الرسول ﷺ ».

وهذا الدليل أُعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ "لا يَصْحُ قِيَاسُ أَمْرِ اللَّهِ عَلَى أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَبْلُغٌ لِأَمْرِ اللَّهِ -تعالى-؛ فَيَكُونُ مَخْبِراً عَنِ اللَّهِ بِأَنَّ فُلَاناً إِذَا وُجِدَ وَانْخَرَطَ فِي لَيْكٍ مِّنْ يَفْهَمُ الْخَطَابَ؛ فَاللَّهُ يَأْمُرُهُ بِكَذَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَمراً لِلْمَعْدُومِ بِشَيْءٍ" (٦٦).

فَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ بِإِثْبَاتِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ؛ فَإِنَّ «أَمْرَ الرَّسُولِ ﷺ إِخْبَارٌ عَنِ أَمْرِ اللَّهِ» (٦٧)، وَلَيْسَ أَمراً فِي ذَاتِهِ لِلْمَعْدُومِ، بِخِلَافِ خُطَابِ اللَّهِ -تعالى-.

وَأَجَابَ الرَّازِي (٦٨)، وَتَبِعَهُ مَخْتَصِراً الْمَحْصُولَ (٦٩) بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: «(أَمْرُ اللَّهِ -تعالى-) عِبَارَةٌ عَنِ إِخْبَارِهِ بِنَزُولِ الْعِقَابِ عَلَى مَنْ يَتْرُكُ الْفِعْلَ الْفُلَانِي» (٧٠).

وهذا الجواب استشكله الرازي، وتبعه على الاستشكال غيره (٧١)؛ فقال: «هذا مشكلٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان الأمر عبارة عن الإخبار لصح فيه التصديق والتكذيب.

ثانيها: أنه لو كان إخباراً بنزول عقاب الله لامتنع العفو عن العقاب على ترك الواجبات؛ لأن الخلف في خبر الله -تعالى- محال.

ثالثها: أنه لا يخلو حال إخباره إما أن يُخبر في الأزل نفسه وهو سفيه، أو يُخبر غيره وهو محال؛ لأنه ليس هناك غيره».

فلما وردت هذه الإشكالات على عبارة الفخر الرازي؛ عدل عنها البيضاوي إلى عبارة تخفف الإشكال؛ فقال: «أمر الله في الأزل معناه: أن فلاناً إذا وجد فهو مأمورٌ بكذا» (٧٢).

قال الإسنوي: "فعدل المصنّف [يعني البيضاوي] عن كونه [إخباراً بنزول العقاب] إلى [الإخبار بمصيره مأموراً]؛ تقيلاً للإشكال؛ لأن سؤال العفو لا يرد عليه، وإنما يرد عليه الأولان فقط، وهو من محاسن كلامه" (٧٣).

(٦٦) الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (١٥٢/١)، انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٧٩/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (٣٢٩/١)، معراج المنهاج، الجزري (١٢٧/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٢٠٧/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (١٣٤/١)، نهاية السؤل، الإسنوي (١٤٥/١)، البحر المحيط، الزركشي (١٠٥/٢)، تيسير الوصول لابن إمام الكاملية (١٢٣/٢).

(٦٧) الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٧٩/٢)، وانظر: المراجع السابقة.

(٦٨) المحصول، الرازي (٢٥٧/٢)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٨٠/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (٣٢٩/١)، نهاية السؤل، الإسنوي (١٤٥/١)، البحر المحيط، الزركشي (١٠٤/٢).

(٦٩) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٨٠/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (٣٣٠/١).

(٧٠) المحصول، الرازي (٢٥٧/٢).

(٧١) انظر: المحصول، الرازي (٢٥٧/٢)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٨٠/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (٣٢٩/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٢٠٧/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (١٥٢/١)، نهاية السؤل، الإسنوي (١٤٦/١)، تيسير الوصول لابن إمام الكاملية (١٢٣/٢).

(٧٢) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٢٦).

(٧٣) نهاية السؤل، الإسنوي (١٤٦/١).

ولم أف على من تنبه لهذا الملحظ من الشراح قبل الإسنوي.

المسألة الثالثة: تعريف الاشتقاق عند البيضاوي، وعدوله عن التعريف المنسوب للميداني^(٧٤).

تفصيل المسألة، وبيان وجه الحُسن:

تَقَرَّرَ أَنَّ الْبِيضَاوِيَّ أَخَذَ كِتَابَهُ الْمَنْهَاجَ مِنَ الْحَاصِلِ لِلتَّاجِ الْأَرْمَوِيِّ وَأَصْلِهِ الْمَحْصُولُ لِلرَّازِيِّ، مَعَ تَغْيِيرٍ وَتَنْقِيحٍ وَتَصْحِيحٍ.

وقد انقسمت طرق أهل العلم في تعريف الاشتقاق إلى طريقتين بارزتين:

الأولى: باعتبار (العلم)؛ فإذا أردت تقرير أن الكلمة مم اشتقت؛ فإنك تردّها إلى لفظ آخر لتعرف أنّها مُشْتَقَّةٌ.

والثانية: باعتبار (العمل)؛ وعليه فإذا أردت أن تشتق الكلمة من شيء؛ فإنك تأخذها منه، حيث جعلتها مشتقة منه^(٧٥).

إذا تقرر هذا فمن أشهر تعريفات الاشتقاق ما نسب للميداني:

” أَنْ تَجِدَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَنَاسُبًا فِي الْمَعْنَى وَالتَّرَكِيبِ فَتَرُدُّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ “^(٧٦).

وهذا التعريف اختاره الفخر الرازي^(٧٧)، وتابعه عليه مختصراً المحصول^(٧٨)، قال في التحبير شرح التحرير^(٧٩): ”نقله الرازي، وأتباعه، وارتضوه“.

وقد أخذ على هذا التعريف أمور منها:

أنه جعل الوجدان جنساً في التعريف، وقيل: إن الاشتقاق ليس هو الوجدان بل رد الوجدان^(٨٠).

أنه غير مانع لدخول التصغير والمعدول في التعريف^(٨١).

ولهذا غير البيضاوي في التعريف فقال: هو ”رُدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَمُنَاسَبَتِهِ فِي الْمَعْنَى“^(٨٢).

فقوله: (رُدُّ لَفْظٍ): جنس في التعريف.

وقوله: (لَفْظٍ): أعم من أن يكون فعلاً أو مَصْدَراً؛ لِإِوَافَقِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ فِي أَصْلِ

(٧٤) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٢)، نهاية السول، الإسنوي (٢١٦/١).

(٧٥) انظر: معراج المنهاج، الجزري (١٧٩/١)، شرح التلويح على التوضيح، التفازاني (٦٠/١)، البحر المحیط، الزركشي (٣١٤/٢).

(٧٦) انظر: المحصول، الرازي (٢٣٧/١)، نهاية الوصول، للهندي (١٦١/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٢٢٢/١)، نهاية السول، الإسنوي (٢١٥/١)، البحر المحیط، الزركشي (٣١٤/٢)، التحبير شرح التحرير، المرادوي (٥٤٥/٢)، إرشاد الفحول، الشوكاني (٥٣/١)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على الجمع (٣٦٨/١).

(٧٧) المحصول، الرازي (٢٣٧/١).

(٧٨) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (١٠٠/٢)، التحصيل من المحصول، السراج الأرموي (٢٠٤/١).

(٧٩) التحبير شرح التحرير، المرادوي (٥٤٥/٢).

(٨٠) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٢٢٢/١)، نهاية السول، الإسنوي (٢١٦-٢١٥/١).

(٨١) انظر: نهاية السول، الإسنوي (٢١٦-٢١٥/١).

(٨٢) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٢). وانظر: نهاية السول، الإسنوي (٢١٦-٢١٥/١).

الاشتقاق^(٨٣).

وقوله (لموافقته في حروفه): فصل، احتراز به عن الألفاظ المترادفة، كالإنسان) و(البشر). و(الحبس) و(المنع)؛ إذ لا اشتراك فيها في الحروف، وإنما هو توافق من جهة المعنى فقط. وقوله (الأصلية): قصد به أن الاعتبار في موافقة الحروف إنما هو بالحروف الأصلية فقط، ولا عبارة بالحروف الزائدة.

وقوله (ومناسبته في المعنى): احتراز عن المعدول؛ لأن المناسبة تقتضي المغايرة، ولا مغايرة بين المعدول والمعدول عنه في المعنى. فمثال غير المناسب في المعنى: (الذهب) و(الذهب)؛ فإنه يُوافق في حروفه الأصلية ولكن غير مناسب له في المعنى^(٨٤).

قال الإسنوي: «ويعترض عليه [يعني تعريف الميداني] بأن الاشتقاق ليس هو نفس الوجدان حتى تقول: هو أن تجد، أي: ووجدانك، بل الاشتقاق هو الرد عند الوجدان، كما تفظن له المصنف؛ فلذلك أضلحه - كما تراه - وهو من محاسن كلامه^(٨٥)».

وقد وافقه على هذا الملحظ التاج السبكي في الإبهاج؛ فقال: «وهذا الحد الذي ذكره أسد من تعريف الميداني»^(٨٦).

غير أننا نجد الجزري^(٨٧) - وهو متقدم عليهما - ورغم التزامه في شرحه بعدم الاعتراض على البيضاوي، والاكتفاء بفك العبارة إلا فيما لا بد منه^(٨٨) يُشير إلى أمر ما؛ فقال - بعد التفصيل السابق إبراهه في طرق أهل العلم في تعريف الاشتقاق - : «وإذا تأملت ما مهدت لك؛ علمت أي الحدين خير»^(٨٩)؛ فكأنه يميل إلى تعريف الميداني بوجه ما، أو يرى لكل واحد من التعريفين وجهاً باعتبار ما.

المسألة الرابعة: إهمال البيضاوي أخذ المجاز من (مفعل) المستعمل في الزمان^(٩٠).

تفصيل المسألة، وبيان وجه الحس:

(٨٣) اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر، واحتلوا في أيهما مشتق من الآخر: على فوتين: القول الأول: ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرغ عليه، نحو ضرب ضرباً، وقام قياماً.

القول الثاني: ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرغ عليه.

انظر: الخصائص، ابن جنى (٣٦/٢)، أسرار العربية، الأنباري (ص: ١٣٧)، الإنصاف، الأنباري (١٩٠/١)، البديع في علم العربية، ابن الأثير (١٤١/١)، التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري (ص: ١٤٣)، اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (٢٦٠/١)، مسائل خلافة في النحو، العكبري (ص: ٧٣)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢٧٢/١)، شرح التنزيل، ابن مالك (١٧٨/٢)، ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (١٣٥٣/٣)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (١٨١٥/٤)، ائتلاف النصرة، الشرحي الزبيدي (ص: ١١١)، همع الهوامع، السيوطي (٩٥/٢)، المدارس النحوية، شوقي ضيف (ص: ١٩٦).

(٨٤) انظر: معراج المنهاج، الجزري (١٧٩/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٢٧٧/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (١٨٩/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٢٢٢/١)، منهاج العقول، البدخشي (١٩٦/١).

(٨٥) نهاية السؤل، الإسنوي (٢١٥/١-٢١٦).

(٨٦) الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبد الوهاب (٢٢٢/١).

(٨٧) هو: أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزري ثم المصري، الجزري نسبة إلى مكان مولده ونشأته الأولى «جزيرة ابن عمر» بكنور الموصل والمصري نسبة له مصر» حيث استقر بقية حياته (ت: ٧١١هـ)، من كتبه: شرح ألفية ابن مالك وشرح الحاصل، انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي (٢٧٥/٩)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (٢٣٥/٢).

(٨٨) انظر: معراج المنهاج، الجزري (٣٢/١).

(٨٩) المرجع السابق.

(٩٠) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٣٥)، نهاية السؤل، الإسنوي (٢٨١/١).



هذه المسألة مفروضة في أصل لفظ المجاز في اللغة، وهو مأخوذ من مادة (ج و ز)، على وزن (مَفْعَل)، وأصله مَجُوز؛ فُقِّلِبَتْ وأوه أَلْفَاءُ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الْجِيمِ، وَ(الْمَفْعَل) تُسْتَعْمَلُ حَقِيقَتَهُ اللَّغْوِيَّةُ فِي ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

الزَّمان	المَكَان	المَصْدَر.
----------	----------	------------

تقول: قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَتُرِيدُ زَمَانَ قُعُودِهِ، أَوْ مَكَانَ قُعُودِهِ، أَوْ قُعُودَهُ ذَاتَهُ^(٩١)؛ فَ(مَفْعَل) لِلثَّلَاثَةِ. وَ«تقول: هذا الشهر مَحْصَدُ الزَّرْعِ؛ وَتُرِيدُ الزَّمَانَ. وَهَذِهِ الْأَرْضُ كَانَتْ مَحْصَدَ الزَّرْعِ؛ وَتُرِيدُ الْمَكَانَ. وَأَعْجَبَنِي مَحْصَدُكَ أَي: حِصَادُكَ إِذَا أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ، وَتقول: مررت بمَقْتَلِهِ وَمَصَابِيهِ أَي: بِقَتْلِهِ وَإِصَابَتِهِ»^(٩٢).

وهذه المادة (ج و ز) لَا تَخْرُجُ فِي الْجُمْلَةِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ اللَّغْوِيِّ عَنِ مَعْنِيَيْنِ. أَحَدُهُمَا: قَطَعَ الشَّيْءَ، وَالْآخَرُ: وَسَطَ الشَّيْءِ. تقول: جُرْتُ الْمَوْضِعَ: إِذَا سَرْتَ فِيهِ، وَجَوُزُ كُلِّ شَيْءٍ وَسْطُهُ^(٩٣).

فَالْمَجَازُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْجَوَازِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ؛ تقول: جَازَ، يَجُوزُ، جَوَازًا، وَجُوزًا، وَجَوَازًا، وَمَجَازًا. وَجُرْتُ الْمَوْضِعَ أَجُوزُهُ جَوَازًا: سَلَكَتُهُ وَسِرْتُ فِيهِ، وَأَجُرْتُهُ: خَلَفْتُهُ وَقَطَعْتُهُ. وَجَازَ الْمَكَانَ: إِذَا سَارَ فِيهِ. وَأَجَازَهُ: قَطَعَهُ. وَجَازَ الْبَحْرَ: إِذَا سَلَكَتُهُ وَسَارَ فِيهِ حَتَّى قَطَعَهُ وَتَعَدَّاهُ. وَيُقَالُ: أَجَازَ الشَّيْءَ: أَي أَنْفَذَهُ، وَمِنْهُ إِجَازَةُ الْعَقْدِ: إِذَا جُعِلَ جَائِزًا نَافِذًا مَاضِيًا عَلَى الصَّحَةِ. وَجَاوَزْتُ الشَّيْءَ وَتَجَاوَزْتُهُ: تَعَدَيْتُهُ، وَتَجَاوَزْتُ عَنِ الْمَسِيءِ: عَفَوْتُ عَنْهُ وَصَفَحْتُ^(٩٤).

وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ بِأَنَّ الْمَجَازَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَصْدَرِ فَقَطُ (الْعُبُورِ)^(٩٥)، كَمَا هُوَ صَنِيعُ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ فِي الْمَحْصُولِ حَيْثُ قَالَ: «وَأَمَّا الْمَجَازُ: فَهُوَ مَفْعَلٌ مِنَ الْجَوَازِ الَّذِي هُوَ التَّعْدِي فِي قَوْلِهِمْ: (جُرْتُ مَوْضِعَ كَذَا)»^(٩٦)، وَتَبَعَاهُ فِي الْمَخْتَصِرِينَ^(٩٧). وَعَلَيْهِ فَإِنَّمَا «سُمِّيَ اللَّفْظُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمِلَ لَهُ جَازَ مَحَلَّ الْحَقِيقَةِ إِلَيْهِ»^(٩٨).

وَقِيلَ: الْمَجَازُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ -أَيِ الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ-^(٩٩). وَاخْتَارَ هَذَا الْقَاضِي الْبَيْضَاوِي فِي الْمَنْهَاجِ، -وهي مسألتنا هنا-^(١٠٠)، وَقَالَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ بِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثَةِ

(٩١) انظر: نهاية السؤل، الإسنوي (٢٨٠/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي وابنه القاضي عبدالوهاب (٢٧٣/١)، التحبير شرح التحرير (٣٩١/١).

(٩٢) نفائس الأصول، القرافي (٨٠١/٢).

(٩٣) انظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (٤٩٤/١).

(٩٤) انظر: العين، الخليل بن أحمد (١٦٥-١٦٤/٦)، تهذيب اللغة، الأزهري (١٠٢/١)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (٨٧٠/٣)، المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (٥٢٠/٧)، المخصص، ابن سيده (٩٩/٤)، لسان العرب، ابن منظور (٣٢٦/٥)، القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص ٥٠٦، تاج العروس، الزبيدي (٧٥/١٥).

(٩٥) انظر: نهاية الوصل في دراية الأصول، صفى الدين الهندي (٣١٩/٢)، كشف الاسرار، عبدالعزيز البخاري (٦٢/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٣٣٥/١)، إجابة السائل شرح بغية الأمل، الأمير الصناعاني (ص: ٢٦٨)، إرشاد الفحول، الشوكاني (٦٢/١)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبدالكريم التلمة (١١٦١/٣).

(٩٦) المحصول، الرازي (٢٨٦/١).

(٩٧) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (١٣٣/٢)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٢٢٣/١).

(٩٨) شرح مختصر الروضة، الطوفي (٤٨٥/١)، بتصرف.

(٩٩) انظر: معراج المنهاج، الجزري (٢١٩/١)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٤٨٥/١)، بيان المختصر، الأصفهاني (١٨٦/١)، شرح المنهاج، الأصفهاني (٢٢٧/١)، أصول الفقه، ابن مفلح (٧١/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (٢٧٣/١)، نهاية السؤل، الإسنوي (٢٨٠-٢٨١/١)، الردود والتقود، البابرني (٢٣٤/١)، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (٣/٢)، تيسير الوصل، ابن إمام الكاملية (٣٣٤/٢)، التحبير شرح التحرير، المرادوي (٣٩١/١)، شرح الكوكب المنير، ابن النجار (١٥٣/١)، تيسير التحرير، أمير بادشاه (٣/٢).

(١٠٠) انظر: منهاج الأصول، البيضاوي (ص: ٣٥).

جميعاً^(١٠١).

إذا تقرر هذا؛ فعندنا هنا ثلاثة أمور:

أحدها: أَنَّ مَفْعَلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ فِي وَضْعِ اللَّغَةِ - كما تقدم -.

ثانيها: أَنَّ الرَّازِي وَمَنْ اخْتَصَرَ كَلَامَهُ اقْتَصَرُوا عَلَى الْمَصْدَرِ فَقَطْ.

الثالثها: أَنَّ لَفْظَ (المجاز) الاصطلاحِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَقْلًا مِنَ الْمَصْدَرِ أَوْ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ.

فِي أَنْ نَقَلَ مِنَ الْمَصْدَرِ فَالْعَلَاقَةُ هِيَ الْجُرْتِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمَشْتَقَّ مِنْهُ جُزْءٌ مِنَ الْمُسْتَقِّ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ) أَي: عَادِلٌ.

إِنْ نَقَلَ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْمَكَانِ؛ فَالْعَلَاقَةُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَحَلِّ وَإِرَادَةُ الْحَالِّ، مِثْلُ: (سَالَ الْوَادِي).

وَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ؛ فَإِنَّهُ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجَازِ بِمَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِي، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَخْذُ الْمَجَازِ الْمِصْطَلَحِ عَلَيْهِ مِنْهُ^(١٠٢).

وَلَمَّا قَالَ الْبِيضَاوِي فِي الْمَنْهَاجِ^(١٠٣): «وَالْمَجَازُ: مَفْعَلٌ، مِنْ الْجَوَازِ بِمَعْنَى الْعُبُورِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، أَوْ الْمَكَانُ، نُقِلَ إِلَى الْفَاعِلِ، ثُمَّ إِلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي مَعْنَى غَيْرِ الْمَوْضُوعِ لَهُ يَنَاسِبُ الْمِصْطَلَحُ» أ.هـ؛ فَالظَّنُّ أَنَّهُ رَاعَى هَذِهِ الْأَسْبَابَ الثَّلَاثَةَ؛ فَلَمَّحَ أَصْلَ الْكَلِمَةِ، وَخَالَفَ أَصُولَهُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا - الْمَحْصُولِ وَمَخْتَصِرَاتِهِ -، وَزَادَ دَلَالَةَ (مَفْعَل) عَلَى الْمَكَانِ لِمُنَاسَبَتِهَا، وَأَهْمَلَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الزَّمَانِ؛ لِعَدَمِ الْعِلَاقَةِ.

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «وَأَمَّا الْمَجَازُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الزَّمَانِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَائِزِ عِلَاقَةً مَعْتَبِرَةً؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْهُ؛ فَلِذَلِكَ أَهْمَلَهُ الْمَصْنُفُّ؛ فَافْهَمَهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ مَحَاسِنِ كَلَامِهِ»^(١٠٤).

وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مُخَالَفَةَ الرَّازِي وَأَتْبَاعَهُ فَكَلَامُهُ مِتَّجَهٌ، لَكِنَّهُ إِنْ أَرَادَ قِدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ؛ فَلَمْ يَنْفَرِدِ الْبِيضَاوِي بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ. عَلَى أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ قَدْ وَاظَمَهُ فِي هَذَا الْمَلْحَظِ التَّاجُ السَّبْكِيُّ^(١٠٥) فِي الْإِبْهَاجِ^(١٠٦)، وَابْنُ إِمَامِ الْكَامِلِيَّةِ^(١٠٧) فِي تَيْسِيرِ الْوُصُولِ^(١٠٨).

(١٠١) انظر: شرح تنقيح الفصول، القرافي (ص: ٤٢)، التوضيح شرح التنقيح، حلولو (ص: ١٤٠) - من رسالة بلقاسم الزبيدي للماجستير، رفع القباب، الشوشاوي (٣٩٩/١).

(١٠٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (٢٧٣/١)، نهاية السؤل، الإسنوي (٢٨٠-٢٨١).

(١٠٣) منهج الأصول، البيضاوي (ص: ٣٥).

(١٠٤) نهاية السؤل، الإسنوي (٢٨١/١).

(١٠٥) هو: أبو نصر، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري الخزرجي السبكي، والسبكي نسبة إلى «سبك» من قرى المنوفية بمصر، (ت: ٧٧١هـ)، من كنيته: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، والأشبه والنظائر، انظر في ترجمته: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبية (١٠٤/٣)، الدرر الكامنة، ابن حجر (٢٣٢/٣).

(١٠٦) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (٢٧٣/١).

(١٠٧) هو: أبو محمد، كمال الدين، محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن يوسف بن منصور المعروف بابن إمام الكاملية القاهري الشافعي، ونسبته إلى أبيه الذي كان إماماً للمدرسة الكاملية (ت: ٨٧٤هـ)، من كنيته: تيسير الوصول إلى منهج الأصول الكبير والمختصر، وشرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، انظر في ترجمته: الضوء اللامع، السخاوي (٩٣/٩)، البدر الطالع، الشوكاني (٢٤٤/٢).

(١٠٨) انظر: تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٣٤/٢).



المسألة الخامسة: الاستدلال بالإجماع على أن الفاء العاطفة دالة على التعقيب، وعدم الاستدلال أصالة باستعمالها للجزاء^(١٠٩).

تفصيل المسألة، وبيان وجه الحُسن:

هذه المسألة الخامسة مما استحسنة الإسنوي من عبارات البيضاوي، ووجهها أن (الفاء) العاطفة عند أهل اللغة دالة على التعقيب^(١١٠)، ولا يُخالَفهم الأصوليون^(١١١) في ذلك -بطبيعة الحال-.

قال في رصف المباني^(١١٢): "إذا كانت للعطف؛ فإن معناها الترتيب لفظاً ومعنى، أو لفظاً دون معنى، والتعقيب".

وقد اختلفت الأصوليون في الدليل على أنها للتعقيب فاستدلَّ بدليلين:

أولهما: الإجماع، إذ نُقلَ إجماعُ أهل اللغة على أنها للتعقيب^(١١٣)؛ قال الرازي^(١١٤): "إنما قلنا: إنها للتعقيب؛ لإجماع أهل اللغة عليه".

وقد تابعه عليه مختصراً المحصول^(١١٥)، وتبعهم البيضاوي في المنهاج^(١١٦)؛ فقال: "الفاء للتعقيب إجماعاً".

نعم نازع بعض الأصوليين في انعقاد الإجماع^(١١٧)، لكن المراد أن البيضاوي تابع الرازي وبقية الأصوليين في هذا الدليل.

الدليل الثاني: استدلال جماعة من الأصوليين على دلالة الفاء على التعقيب بوقوعها في الجزاء^(١١٨)،

(١٠٩) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٤٠)، نهاية السؤل، الإسنوي (٣٤٣/١).

(١١٠) انظر: حروف المعاني، الزجاجي (ص: ٣٩)، الأزهية، الهروي (ص: ٢٤١)، رصف المباني، المالقي (ص: ٤٤٠)، الجنى الداني، ابن أم قاسم المرادي (ص: ٦١)، مغني اللبيب، ابن هشام (ص: ٢١٣)، مصابيح المغاني، ابن نور الدين (ص: ٣٠٣).

(١١١) انظر: الفصول في الأصول، الجصاص (٨٨٨/١)، التقريب والإرشاد، القاضي الباقلاني (٤١٦/١)، المعتمد، أبو الحسين البصري (١٥١/١)، العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى (١٩٨/١)، اللمع في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ٦٥)، البرهان في أصول الفقه، الجويني (٥١/١)، أصول السرخسي، السرخسي (٢٠٧/١)، التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب (١١٠/١)، إيضاح المحصول، المازري (ص: ١٧٣)، المحصول، ابن العربي (ص: ٤٠)، المحصول، الرازي (٣٧٣/١)، الرسالة في أصول الفقه واللغة، الجارمري (ص: ٢٧٠)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٢٥٠/١)، شرح تنقيح الفصول، القرافي (ص: ١٠١)، نفائس الأصول، القرافي (٩٩٤/٣)، نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين الهندي (٤٢٣/٢)، كشف الأسرار، البخاري (١٢٧/٢)، أصول الفقه لابن مفلح (١٣٨/١)، البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي (١٥٢/٣)، التحبير شرح التحرير، المرادوي (٦١٢/٢).

(١١٢) رصف المباني، المالقي (ص: ٤٤٠).

(١١٣) انظر: المحصول، الرازي (١/٣٧٣)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢/١٧٥)، الكاشف عن المحصول، العجلي الأصفهاني (٤٢٩/٢)، نفائس الأصول، القرافي (٩٩٤/٣)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٢٥٠/١)، معراج المنهاج، الجزري (٢٦٣/١)، نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين الهندي (٤٢٣/٢)، السراج الوهاج، الجارمري (٣٩٢/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (٣٤٦/١)، أصول الفقه، ابن مفلح (١٣٨/١)، شرح الكوكب المنير، ابن النجار (٢٣٤/١)، إرشاد الفحول، الشوكاني (٨٢/١).

قال العجلي الأصفهاني في الكاشف (٤٢٩/٢): «الدليل على أن (الفاء) للتعقيب: إجماع أمة العربية على ذلك، وإجماع أهل كل صناعة حجة».

(١١٤) المحصول، الرازي (٣٧٣/١).

(١١٥) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (١٧٠/٢)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٢٥٠/١).

(١١٦) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٤٠).

(١١٧) انظر: نهاية السؤل، الإسنوي (٣٤٢/١).

(١١٨) انظر: العدة، أبو يعلى (١٩٨/١)، أصول السرخسي، محمد السرخسي (٢٠٧/١)، كنز الوصول، البزدوي (ص: ٩٦)، التمهيد، أبو الخطاب (١١٠-١١١/١)، الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل (١١٥/١)، معراج المنهاج، الجزري (٢٦٣/١)، السراج الوهاج، الجارمري (٣٩٢/١)، أصول الفقه، ابن مفلح (١٣٨/١).

ومن أقدم مَنْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ من الأَصُولِيِّينَ مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الدَّلِيلِ أَبُو يَعْلَى^(١١٩) فِي الْعُدَّةِ^(١٢٠)؛ إِذْ يَقُولُ: "وَأَمَّا (الفاء)؛ فَلِلتَعْقِيبِ، قَالَ سَيَبَوِيه^(١٢١)؛ (إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَعَمَّرًا، يَجِبُ أَنْ تَكُونَ رُؤْيَتَهُ لِعَمْرٍو عَقِيبَ رُؤْيَتِهِ لَزِيدٍ)^(١٢٢). وَلِأَنَّ (الفاء) تَدْخُلُ فِي الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ؛ لِأَنَّ مَثَلَ الْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ عَقِيبَ الشَّرْطِ، فَلَمَّا كَانَ (الفاء) لِلتَعْقِيبِ اخْتَصَّ بِهِ دُونَ (الواو)؛ فَقِيلَ: إِذَا فَعَلَ فَلَأَنَّ كَذَا؛ فَافْعَلْ كَذَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِ(الواو)؛ لِأَنَّ (الواو) لَا تُوجِبُ التَّعْقِيبَ. وَلَمَّا كَانَ الْأَقْرَبُ أَنْ اسْتِعْمَالَ (الفاء) فِي الْجَزَاءِ فَرَعٌ عَنِ مَعْنَى التَّعْقِيبِ فِيهَا؛ لَمْ تُورِدْ جَمَاعَةً كَثِيرَةً مِنَ الْأَصُولِيِّينَ هَذَا الدَّلِيلَ، وَجَعَلُوا الْجَزَاءَ فِرْعًا عَنِ التَّعْقِيبِ^(١٢٣).

قَالَ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِي^{(١٢٤)(١٢٥)}: "فَإِذَا قُلْتَ: (ضَرِبْتُ زَيْدًا فَعَمَّرًا فَبَكَرًا)؛ أَوْجِبَ التَّرْتِيبَ وَالتَّعْقِيبَ. قَالُوا: وَلِذَلِكَ دَخَلَ الْفَاءُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ أُدْخِلَ لِتَعْجِيلِ الْجَزَاءِ إِذَا قُلْتَ: لَا تَسْءَلْ لِي فَاسْءُوكْ."

وَقَالَ ابْنُ السَّاعَاتِيِّ^{(١٢٦)(١٢٧)}: "الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ مِنْ غَيْرِ مَهَلَةٍ بِالنَّقْلِ؛ وَلِهَذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَجْزِيَةِ. وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ قَالَ الرَّازِي^(١٢٨): « وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّعْقِيبِ؛ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى الْجَزَاءِ -إِذَا لَمْ يَكُنْ يَلْفِظُ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعَ- لَكِنَّهَا تَدْخُلُ فِيهِ؛ فَهِيَ لِلتَّعْقِيبِ ». فَكَأَنَّهُ سَاقَ الدَّلِيلَ مُضَعَّفًا لَهُ، نَاسِبًا إِيَّاهُ لِمَجْهُولٍ؛ فَقَالَ: "مِنْهُمْ مَنْ اسْتَدَلَّ" فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَهُ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى صَنِيعِهِ الْمُخْتَصِرَانِ^(١٢٩)، وَغَيْرُهُمْ^(١٣٠).

قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي الْمَنْهَاجِ^(١٣١): "الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ إِجْمَاعًا؛ وَلِهَذَا رُبِطَ بِهَا الْجَزَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا."

(١١٩) هو: أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي الحنبلي، و الفراء يُنسب له لتجارته ببيع الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، من كتبه: «التعليقة الكبيرة في الخلاف» و «بطلان تأويل الصفات»، انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى (١٩٣/٢)، المنهاج الأحمد، العلمي (١٢٨/٢).

(١٢٠) العدة، أبو يعلى (١٩٨/١).

(١٢١) هو: أبو بشر، وقيل: أبو الحسن، وأبو بشر أشهر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي، ثم البصري، ويعرف بلسيبيويه، الحارثي بالولاء، قيل كان مولى لآل الربيع بن زياد الحارثي، سمي بلسيبيويه لطيب ريحه؛ فسويويه لقب معناه: رائحة التفاح، وقيل: سمي بسيبيويه؛ لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحة (ت: ١٨٠هـ)، من كتبه (الكتاب) وهو من أجل كتب النحو إن لم يكن أجلها، انظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي (ص: ٦٦)، تاريخ العلماء النحويين، التنوخي (ص: ٩٠).

(١٢٢) الكتاب لسبيويه (٢١٧/٤)، يتصرف، ولفظ الكتاب: «(والفاء)، وهي تضم الشيء إلى الشيء -كما فعلت (الواو)-، غير أنها تجعل ذلك متمسقا بعبءه في إثر بعض؛ وذلك قولك: مررت بعمر فزيد فخاليد، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا. وإنما يقرؤ أحدهما بعد الآخر». هـ ومعنى (يقرو) يتبع، انظر: العين، الخليل بن أحمد (٢٠٣/٥)، جمهرة اللغة، ابن دريد (١٢٩١/٣).

(١٢٣) انظر: التقريب والإرشاد، الباقلاني (٤٦١/١)، البرهان، الجويني (٥١١/١)، التلخيص، الجويني (٢٢٩/١)، قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني (١١٧/١)، بديع النظام، ابن الساعاتي (٢٤٢/١)، تنقيح الأصول لصدر الشريعة (ص: ١٢٣) مع شرحه التلخيص لنجم الدين الدركاني، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٢٧٠-٢٧١).

(١٢٤) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، وهذه النسبة إلى الباقلان وبيعها (ت: ٤٠٢هـ)، من كتبه التنصير، والملل والنحل، انظر في ترجمته: ترتيب المدارك، القاضي عياض (٤٤٧/٧)، الديباج المذهب، ابن فرحون (٢٢٨/٢)، شجرة النور الزكية، محمد مخلوف (١٣٨/١).

(١٢٥) التقريب والإرشاد، الباقلاني (٤١٦/١).

(١٢٦) هو: أبو العباس، مظفر الدين، أحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياف ابن الإمام نور الدين البعلبكي الأصل، البغدادي المولد والنشأة، والساعاتي نسبة لأبيه الذي كانت مهنته عمل الساعات (ت: ٦٩٤هـ)، من كتبه: شرح مجمع البحرين، والبدائع في الفقه، انظر في ترجمته: الجواهر المضبية، ابن نصر الله القرشي (٨٠/١)، المنهل الصافي، ابن تغري بردي (٤٢٠/١).

(١٢٧) بديع النظام، ابن الساعاتي (٢٤٢/١).

(١٢٨) المحصول، الرازي (٣٧٣/١).

(١٢٩) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٢٥٠/٢)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٢٥٠/١).

(١٣٠) انظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين الهندي (٤٢٣/٢).

(١٣١) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٤٠).



قال الإسْنوي^(١٣٢): «وهذا الذي ذكره المصنّف نقل الإمام عن بعضهم أنّه استدل به، وفيه نظرٌ ظاهرٌ؛ فقد تكون الفائدة هي الدلالة على أنّ الثاني جزءٌ عن الأولٍ ومسبّبٌ عنه، وكونه جزءاً دليلٌ على التأخير والتعقيب؛ ولأجل هذا لم يجعله المصنّف دليلاً كما جعله الإمام، بل استدل بالإجماع، وجعل هذا من باب التحسين والتقوية، وهو من محاسن كلامه».

على أنّ جماعةً من الشراح قبل الإسْنوي ذهبوا إلى تقرير الدليل على ما ذكره الرازي في المحصول وعدّوا البيضاوي مُستدلاً باستعمالها في الجزء على التعقيب^(١٣٣).

ويظهر لي -والعلم عند الله- أنّ الأمر مختلفٌ عمّا ذكره الإسْنوي، وعمّا يقوله بعض من سبقه من الشراح، فإنّما عدل البيضاوي عن ذكر الاستدلال باستعمال (الفاء) في الجزء إلى أمر آخر يذكره الأصوليون -كما مر-، وهو أنّ كون الفاء للتعقيب سببٌ في استعمالها في الجزء، فذهب إلى غير ما قرر الرازي ومختصرو كلامه، وقرر ما ذكره غيرهم.

وهذا الفهم فهمه الأصفهاني^(١٣٤) وغيره^(١٣٥) عن البيضاوي؛ فقال: «ولأجل أنّ (الفاء) للتعقيب؛ قرّن (الفاء) بالجزء -إذا لم يكن فعلاً»^(١٣٦).

فكونها للتعقيب سببٌ لاستعمالها في الجزء، لا أنّ استعمالها في الجزء دليلٌ على أنّها للتعقيب، وليس هذا من باب التقوية؛ فإنّ الفرع لا يقوي الأصل، وإنّما يبتنى عليه.

فيكون قوله: «ولهذا رُبط به الجزء»^(١٣٧) (اللام) فيه لام التعليل، والإشارة (بهذا) إلى معنى التعقيب، ويكون المعنى: «ولأجل أنّ (الفاء) للتعقيب؛ قرّن (الفاء) بالجزء»^(١٣٨).

قال البدخشي^(١٣٩): «ولكون (الفاء) للتعقيب؛ (رُبط بها الجزء) أي وجب ربط جزء الشرط به بواسطة (الفاء)... وجعل الجاربردي^(١٤٠) قوله: (ولهذا... إلخ) دليلاً ثانياً^(١٤١). والظاهر أنّه تفرّغ على كونها للتعقيب الثابت بالإجماع»^(١٤٢).

(١٣٢) نهاية السؤل، الإسْنوي (٣٤٣/١).

(١٣٣) انظر: معراج المنهاج، الجزري (٢٦٣/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٣٩٢/١).

(١٣٤) هو: أبو الفناء، شمس الدين، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي الأصفهاني، نسبة له «أصفهان» البلد المعروف، (ت: ٧٤٩هـ)، من كتبه: بيان المختصر، وبيان معاني البديع، انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي (٣٨٣/١٠)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (٧١/٣).

(١٣٥) تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٦٢/٣)، منهاج العقول، البدخشي (٢٩٨/١).

(١٣٦) شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٢٧١/١).

(١٣٧) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٤٠).

(١٣٨) شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٢٧١/١).

(١٣٩) هو محمد بن الحسن البدخشي - ويقال: البلخشي، باللام -، نسبة إلى أرض بدخشان في بلاد الأفغان اليوم (ت: ٨٩٢هـ)، من كتبه منهاج العقول، انظر في ترجمته: الشقائق النعمانية، طاشكيزي زادة (ص: ٢١٤)، الكواكب السائرة، نجم الدين الغزي (٨٩/١).

(١٤٠) هو: أبو المكارم، فخر الدين، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، ونسبته إلى بلدة جاربرد بلدة في إيران اليوم، (ت: ٧٤٦هـ)، من كتبه: حاشية على الكشف للزمخشري، وشرح قطعة من الحاوي. انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي (٨/٩)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (١٠/٣).

(١٤١) انظر: السراج الوهاج، الجاربردي (٣٩٢/١).

(١٤٢) منهاج العقول، البدخشي (٢٩٨/١).

المسألة السادسة: قوله إن الماهية غير المعدودة هي العام^(١٤٣).

تفصيل المسألة وبيان وجه الحُسن:

هذه المسألة بحثها الرازي ومَن أخذَ عن المحصول، وهي تابعةٌ لمسألة الفرق بين المطلق والنكرة والمعرفة والعام والعدد.

وقد فرّق الرازي في المحصول^(١٤٤) بين المطلق والعدد والعام؛ فجعل:

(المطلق): اللفظ الدال على الحقيقة من حيث إنَّها هي هي، من غير أن تكون فيها دلالة على شيءٍ من قيود تلك الحقيقة سلباً كان ذلك القيد أو إيجاباً^(١٤٥).

قال في التحصيل مُبيناً بعض قيود الحقيقة: ” الماهية من حيث هي، لا واحدة ولا لا واحدة، ولا كثيرة ولا لا كثيرة، وكذا سائر القيود؛ فهو المطلق“^(١٤٦).

و(اسم العدد): اللفظ الدال على الحقيقة مع قيد الكثرة المعينة بحيث لا يتناول ما يزيد عليها.

و(العام): اللفظ الدال على الحقيقة مع قيد الكثرة غير المُعَيَّنة^(١٤٧).

هذه الأقسام التي ذكرها الرازي، وزاد صاحباً المختصرين قسمين آخرين، وهما: المعرفة والنكرة^(١٤٨).

قال في الحاصل^(١٤٩):

”واللفظ الدال عليها [يعني الماهية] مع وحدة مُعَيَّنة هو (المعرفة). والدال عليها مع وحدة غير معينة هو (النكرة)“.

وغير في تعريف الرازي للعدد والعام؛ فقال:

”واللفظ الدال عليها [يعني الماهية] مع وحدات معدودة هو (اسم العدد).

ومع كل واحد من جزئياتها هو (العام)“^(١٥٠).

ولأنَّ البيضاوي تابعٌ للتاج الأرموي أصالةً؛ أخذ تعريفه للعام، ولم يلتفت إلى ما ذكره الرازي، فقال: ”الأولى [يعني المسألة الأولى]: أن لكل شيء حقيقة هو بها هو؛ فالدال عليها (المطلق)، وعليها مع وحدة معينة (المعرفة)، وغير معينة (النكرة)، ومع وحدات معدودة (العدد)، ومع كل جزئياتها (العام)“^(١٥١).

(١٤٣) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥١)، نهاية السؤل، الإسنوي (٤٤٨/١).

(١٤٤) انظر: المحصول، الرازي (٣١٤/٢).

(١٤٥) انظر: المرجع السابق.

(١٤٦) التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٣٤٤/١).

(١٤٧) انظر: المحصول، الرازي (٣١٤/٢).

(١٤٨) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٠٢/٢)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٣٤٤/١).

(١٤٩) الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٠٢/٢)، انظر: التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٣٤٤/١).

(١٥٠) انظر: المرجع السابق.

(١٥١) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥١).

قال الإسْنوي^(١٥٢): "وهذه العبارة التي في (العام) أخذها المصنّف من الحاصل، فإنّه عدل عن قول الإمام (وعليها مع كثرة غير معيّنة) إلى ما قلناه؛ لأنّه يردّ عليه الجمع المنكر، كقولنا: رجال؛ فتابعه المصنّف عليه، وهو من محاسن الكلام».

ولأجل أنّ العبارة ليست للبيضاوي ابتداءً لم يصنفها الإسْنوي كبقية المواضيع (محاسن كلامه)، وإنّما قال (محاسن الكلام)، وهذه دقة حسنة منه، وعبارة لطيفة.

على أنّ التعريف الذي اختاره الأروميان وتبعهما عليه البيضاوي؛ لم يسلم هو الآخر من نظر^(١٥٣).

ولم يلتفت من وقتت عليه من شراح المنهاج إلى هذه اللطيفة^(١٥٤)؛ بناءً على عدم تتبعهم لنسب الكتاب في الغالب كما هو صنيع الإسْنوي.

المسألة السابعة: عبارته في إيراد قول ابن عباس في عدم اشتراط اتصال الاستثناء^(١٥٥).

تفصيل المسألة وبيان وجه الحُسن:

إذا ورد في كلام العرب لفظ من ألفاظ العموم، واتصلت به أداة من أدوات الاستثناء - (إلا) أو إحدى أخواتها-؛ فإنّ هذا الاستثناء يُعتبر من مخصّصات العموم عند جمهور الأصوليين^(١٥٦)، ويكون العام حينئذٍ مقصوداً على ما عدا المُستثنى، ويصير ما بعد أداة الاستثناء خارجاً من العموم.

وقد ذكر البيضاوي أربعة مخصّصات للعموم هي:

الاستثناء.	الشرط.	الصفة.	الغاية ^(١٥٦) .
------------	--------	--------	---------------------------

وعدها أربعة مخصّصاتٍ تابعٍ فيه التحصيل^(١٥٧) -على خلاف الغالب-؛ فإنّ الرازي والتاج الأرومي عدا الصفة والغاية مخصّصاً واحداً فعدّوها ثلاثة^(١٥٨). ثمّ بدأ بالاستثناء؛ فذكر شروطه متابعاً الجميع، فذكر شرطين؛ فقال:

"شرطه الاتصال عادة...وعدم الاستغراق"^(١٥٩).

والكلام -هنا- في الشرط الأول وهو الاتصال؛ فقد نُقل عن ابن عباس -رضي الله عنهما- عدم

(١٥٢) نهاية السؤل، الإسْنوي (٤٤٨/١).

(١٥٣) انظر: نفائس الأصول، القرافي (١٧٥٧/٤).

(١٥٤) انظر: معراج المنهاج، الجزري (٣٤٨/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٤٩٩/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٣٥٢/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (٩٢/٢)، تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٢٥٢/٣)، منهاج العقول، البدخشي (٥٩/٢).

(١٥٥) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥٤-٥٦)، نهاية السؤل، الإسْنوي (٤٩٧/١).

(١٥٦) انظر: التقريب والإرشاد، الباقلاني (١٢٦/٣)، المعتمد، أبو الحسن البصري (٢٤٢/١)، العدة، أبو يعلى (٦٥٩/٢)، الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي (٣٠٨/١)، الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد الباجي (ص: ٦٤)، التنصرة في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ١٦٢)، اللمع في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ٣٩)، التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الكلذاني (٧١/٢)، المحصول لابن العربي (ص: ٨١-٨٢)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدّي (٢٨٦/٢)، نهاية الوصول في دراية الأصول، صفّي الدين الهندي (١٥٠٤-١٥٠٤/٤)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٥٨٠/٢)، تقريب الوصول، ابن جزّي (ص: ١٦٠)، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (١٤٤/٢)، الردود والنقود، البابرّي (٢٠٥/٢)، الفوائد السنية، البرماوي (١٣٧٩/٣)، إرشاد الفحول، الشوكاني (٣٥٩/١)، مذكرة في أصول الفقه، محمد الشنقيطي (ص: ٢٦٢).

(١٥٧) انظر: التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرومي (٣٧٣-٣٨٥).

(١٥٨) انظر: المحصول، الرازي (٢٥-٢٥/٣)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرومي (٣٣٦-٣٥٦).

(١٥٩) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥٥-٥٤)، بتصرف.

اشترطه، وخالفته جماهير الأمة^(١٦٠).

قال الباقلاني: «قد اتفق الدهماء من أهل اللغة والمعاني من المتكلمين والفقهاء على وجوب اتصال الاستثناء بالمستثنى منه ومنع تأخره عنه، وقد حُكِيَ عن عبد الله بن عباس -رضوان الله عليه- أنه كان يجوز تأخيره عنه»^(١٦١).

وفي قواطع الأدلة^(١٦٢): «ولا يصلح الاستثناء إلا إذا اتصل بالمستثنى منه، فإذا انفصل منه؛ بطل حُكمه. وهو قول كافة أهل اللغة وجمهور أهل العلم، وليس يُعرف فيه خلافاً إلا ما حُكي على جهة الشذوذ عن ابن عباس أنه جوزه مُنفصلاً، وأجراه مجرى بيان المَجْمَل وتخصيص العموم، وقيد زمان الجواز بسنية؛ فإن استثنى بعدها بطل».

هذا وقد جاء عن ابن عباس أنه قال: «الاستثناء ولو إلى سنتين»^(١٦٣).

وقد اختلف العلماء في التعامل مع هذا الأثر على طريقتين:

الأولى: الطعن في ثبوته^(١٦٤).

قال أبو إسحاق الشيرازي^{(١٦٥)(١٦٦)}: «أمّا المحكي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- فالظاهر أنه لا يصح عنه».

الثانية: تأويله بتأويلاتٍ مختلفة^(١٦٧).

وقد ذهب إلى كل واحدة من الطريقتين جماعة من الأصوليين. قال الزركشي^{(١٦٨)(١٦٩)}: منهم من

(١٦٠) انظر: المعتمد، أبو الحسن البصري (٢٤٢/١)، العدة، أبو يعلى (٦٦١/٢)، التبصرة في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ١٦٢)، الملع في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ٣٩)، البرهان في أصول الفقه، الجويني (١٣٩/١)، قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني (٣٢٩/١)، المستصفي، الغزالي (ص: ٢٥٨)، المنخول، الغزالي (ص: ٢٣٢)، الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل (٤٦١/٣)، ميزان الأصول، السمرقندي (٣١٢/١)، المحصول لابن العربي (ص: ٨٢)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي (٢٨٩/٢)، بدیع النظام، ابن الساعاتي (٦١/٣)، المسودة في أصول الفقه، آل تيمية (ص: ١٥٢)، نهاية الوصول، صفي الدين الهندي (١٥١٠/٤)، بيان المختصر، الأصفهاني (٢٦٦/٢)، أصول الفقه لابن مفلح (٩٠١/٣)، الفوائد السننية، البرماوي (١٥٢٤/٤).

(١٦١) التقريب والإرشاد، الباقلاني (١٢٨/٣).

(١٦٢) قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني (٣٢٩/١).

(١٦٣) أخرجه ابن الجعد في مسنده، مسند سليمان بن مهران الأعمش، ح (٨١٤)، (ص: ١٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير ح (١١٠٦٩)، (١١٠/١)، (٦٨/١)، والحاكم في المستدرک، کتاب الايمان والنذور، ح (٧٨٣٣) (٣٣٦/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الايمان، باب الخالف يسكت بين يمينه واستثنائه سكتة يسيرة لانقطاع صوت أو أخذ نفس، ح (١٩٩٣١) (٨٣/١)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(١٦٤) انظر: العدة، أبو يعلى (٦٦١/٢)، الملع في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ٣٩)، قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني (٣٣٠/١)، التلخيص في أصول الفقه، الجويني (٦٥/٢)، المستصفي، الغزالي (ص: ٢٥٨)، ميزان الأصول، السمرقندي (٣١٣/١)، نهاية الوصول في دراية الأصول، الصفی الهندي (١٥١٢/٤).

(١٦٥) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي أباذي بكسر الفاء، ولد في «فيروزآباد» (بفارس) وانتقل إلى «شيراز» فقرأ على علمائها، ولها ينسب (ت: ٤٧٦هـ)، من كتبه: التنبيه، والمهذب، كلاهما في الفقه، و التبصرة في أصول الفقه، انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٤٥٢/١٨)، طبقات الشافعية الكبرى، الناج ابن السبكي (٢١٥/٤).

(١٦٦) الملع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ٣٩).

(١٦٧) انظر: التلخيص في أصول الفقه، الجويني (٦٥/٢)، المنخول، الغزالي (ص: ٢٣٢)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي (٢٨٩/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص: ٢٤٢)، نهاية الوصول، صفی الدين الهندي (١٥١٠/٤)، تقريب الوصول، ابن جزى (ص: ١٦١)، بيان المختصر، الأصفهاني (٢٦٦/٢)، أصول الفقه لابن مفلح (٩٠١/٣)، الردود والنقود، البابرّي (٢١٩/٢)، الفوائد السننية، البرماوي (١٥٢٤/٤).

(١٦٨) هو: أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، من كتبه: «البرهان في علوم القرآن» و «البحر المحيط»، و «سلاسل الذهب»، و «ربيع الغزلان»، انظر في ترجمته: إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر (٤٤٦/١)، حسن المحاضرة، السيوطي (٤٣٧/١)، شذرات الذهب، ابن العماد العكبري (٥٧٢/٨).

(١٦٩) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي (٣٨١/٤).

على أنه قد اختلفت الأصوليون في تحرير مذهب ابن عباس في المسألة، هل قال إلى سنةٍ أو أقلٍ أو مطلقاً أو غير ذلك^(١٧٠)؟ والمروئي الثابت من جهة السند «إلى سنتين».

فلما كان الأمر بهذه الكيفية عبر البيضاوي بعبارة حسنة؛ فقال: «شرطه الاتصال عادة، بإجماع الأدباء، وعن ابن عباس خلافه»^(١٧١).

وقد عبر البيضاوي في عبارة المحصول^(١٧٢) ومختصره^(١٧٣) الجازمة بنسبة هذا القول إلى ابن عباس.

قال الإسنوي^(١٧٤): «ولما توقفت النقلة في إثبات هذا المذهب؛ عبر المصنف بقوله: (ونقل)».

ولما اختلفوا -أيضاً- في كفيته على المذاهب الثلاثة المتقدمة؛ عبر بقوله: (خلافه)؛ فافهم ذلك فإنه من محاسن كلامه».

ولم أقف لأحد من شراح المنهاج قبل الإسنوي على هذه اللفظة^(١٧٥)، وقد تابعه عليها ابن إمام الكاملية في تيسير الوصول^(١٧٦).

المسألة الثامنة: عبارته في الطريق الثاني من طرق معرفة دلالة فعل النبي ﷺ^(١٧٧).

تفصيل المسألة وبيان وجه الحُسن:

قال الجماهير: التأسى بفعل النبي ﷺ واجبٌ، إذا لم نعلم أن ذلك الفعل من خصائصه ﷺ؛ فما فعله على جهة الوجوب أو الندب أو الإباحة فنحن مثله في ذلك^(١٧٨).

والمراد بالتأسي هو: الإتيان بمثل فعله على وجهه^(١٧٩).

وقد ذكر البيضاوي -تبعاً للمحصول ومختصره-^(١٨٠) مسألة في معرفة جهة فعله ﷺ، وهي ثلاثة: الإباحة والندب والوجوب؛ لامتناع الحظر والكرهية -إن شرطنا عصمته ﷺ عنهما، وإلا فهما في

(١٧٠) انظر: المعتمد، أبو الحسن البصري (٢٤٢/١)، العدة، أبو يعلى (٦٦١/٢)، التبصرة في أصول الفقه، الشيرازي (١٦٢)، اللمع في أصول الفقه، الشيرازي (ص: ٣٩)، البرهان في أصول الفقه، الجويني (١٣٩/١)، قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني (٣٢٩/١)، المستصفي، الغزالي (ص: ٢٥٨)، المنحول، الغزالي (ص: ٢٣٢)، الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل (٤٦١/٣)، ميزان الأصول، السمرقندي (٣١٢/١)، المحصول لابن العربي (ص: ٨٢)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدى (٢٨٩/٢)، بديع النظام، ابن الساعاتي (٦١/٣)، المسودة في أصول الفقه، آل تيمية (ص: ١٥٢)، نهاية الوصول، صفي الدين الهندي (١٥١٠/٤)، بيان المختصر، الأصفهاني (٢٦٦/٢)، أصول الفقه لابن مفلح (٩٠١/٣)، الفوائد السنية، البرماوي (١٥٢٤/٤).

(١٧١) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٥٤).

(١٧٢) انظر: المحصول، الرازي (٢٨/٢).

(١٧٣) انظر: الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٣٣٧/٢)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٣٧٣/١).

(١٧٤) نهاية السؤل، الإسنوي (٤٩٧/١).

(١٧٥) انظر: معراج المنهاج، الجزري (٣٧٢/١)، السراج الوهاج، الجاربردي (٥٤٠/١)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٣٨٢/١).

(١٧٦) انظر: تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٣٧/٣).

(١٧٧) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٧٣)، نهاية السؤل، الإسنوي (٦٥١/٢).

(١٧٨) انظر: الفصول في الأصول، أبو بكر الجصاص (٢١٥/٣)، المعتمد، أبو الحسين (٣٧٢/١)، العدة، القاضي أبو يعلى (٧٣٤/٣)، التلخيص، الجويني (٢٢٩/٢)، المحصول، الرازي (٢٤٧/٣)، الإحكام في أصول الأحكام، الأمدى (١٨٦/١)، نفائس الأصول، القرافي (٢٣٣٤/٥)، المسودة، آل تيمية (ص: ١٨٦)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٥٠٧/٢)، البحر المحيط، الزركشي (٣٦٦/٦)، رفع النقاب، الشوشاوي (٣٩٢/٤)، تيسير التحرير، أمير بادشاه (١٢١/٣).

(١٧٩) المحصول، الرازي (١٧٢/٣)، نهاية الوصول، صفي الدين الهندي (٢١٣٢/٥)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٥٠٨/٢)، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي وابنه (٢٦٨/٢)، نهاية السؤل، الإسنوي (٦٥٠/٢).

(١٨٠) انظر: المحصول، الرازي (٢٥٣/٣)، الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٤٢٦-٤٢٥/١)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٤٤٠/١).

غاية النُدرة واقترانُهما بما يبين جهته^(١٨١).

فالذي يَعْمُ الأوجُه الثلاثة أربعة أمور:

الأول: التنصيص، بأن ينصَّ الرسولُ ﷺ على أحدِ الوجوهِ الثلاثة؛ فيقول ﷺ: (هذا الفعل واجبٌ، مندوبٌ، مباحٌ).

الثاني: تسويته بما عُلِمَ جهته، بأن يسوي ﷺ هذا الفعل بفعلٍ عُلِمَ أنه على أحد هذه الوجوه.

الثالث: أن يُعْلَمَ أنه ﷺ فعله امتثالاً لآيةٍ اقتضت أحدَ هذه الوجوهِ الثلاثة.

الرابع: أن يُعْلَمَ أنه ﷺ فعله بياناً لآيةٍ، وذلك أن يفعلَ فعلاً عُلِمَ أنه بيان آيةٍ تضمنت جهةً فعل مجمل، مثل: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ} [البقرة: ٤٣]؛ فإنَّ الآيةَ دلَّت على وجوبِ الصلاةِ التي هي مُجملة، وإذا فَعَلَ الرسولُ ﷺ بياناً للصلاة؛ عُلِمَ بذلك أن فِعْلَهُ للوجوبِ^(١٨٢).

قال البيضاوي^(١٨٣): "جهةُ فعله المجردُ تُعْلَمُ إما بتنصيصه، أو بتسويته بما عُلِمَ جهته، أو بما عُلِمَ أنه امتثالٌ آيةٍ دلَّت على أحدها، أو بيانها، وخصوصاً الوجوب بأماراته».

هذه عبارته بحروفها وقد غيّر في الثانية -أعني التسوية بما علم جهته- عمّا في المحصول ومختصره.

فإنَّ الرازي والتاج الأرموي فصلوا كل حكمٍ بطرق تخصه، وأطالوا التفصيل، والبيضاوي أجملها.

قال في المحصول فيما يُعرف به المندوب^(١٨٤): «وثانيها: أن يُنصَّ على أنه كان مخيراً بين ما فَعَلَ وبين فِعْلٍ ما ثبتَ أنه نَدب؛ لأنَّ التخيير لا يقع بين النَدب وبين ما ليس بندبٍ».

قال في الحاصل^(١٨٥): فيما تُعرفُ به المندوبية: «بتنصيصه على التخيير بينه وبين ما علمت ندييته».

وفي الوجوب: "التخيير بينه وبين ما علم وجوبه".

وأجملَ الأحكامَ في التحصيل؛ فقال^(١٨٦): «إذا وجب النَّاسِي بالنبي ﷺ؛ وجب معرفة وجه فعله من الإباحة والنَدب والوجوب، ومعرفة ذلك إما بمعرفة أنه ﷺ نصَّ أنه فعله على ذلك الوجه، أو أنه مُخَيَّر بينه وبين ما ثبت كونه على ذلك الوجه؛ إذ التخيير بين مختلفي الجنس لا يجوز، أو بمعرفة وُروده امتثالاً أو بياناً لآيةٍ دالّةٍ على ذلك الوجه، أو بمعرفة نفي القسمين الباقيين».

(١٨١) انظر: التلخيص الجويني (٢٢٦/٢)، المحصول، الرازي (٢٢٥/٣)، التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٤٣٣/١)، شرح المنهاج للأصفهاني (٥٠٨/٢).

(١٨٢) انظر: معراج المنهاج، الجزري (١٢٠١/٢)، السراج الوهاج، الجاربردي (٧٠١-٧٠٠/٢)، شرح المنهاج، محمود الأصفهاني (٥٠٩/٢)، نهاية السؤل، الإسئوي (٦٥٠/٢).

(١٨٣) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٧٣).

(١٨٤) المحصول، الرازي (٢٥٤/٣).

(١٨٥) الحاصل من المحصول، تاج الدين الأرموي (٤٢٦/١).

(١٨٦) التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرموي (٤٤١/١).

وهنا غيّر البيضاوي عبارة المحصول ومختصره من قولهم: إنه مُخِير بينه وبين ما ثبت كونه على ذلك الوجه. إلى قوله: «أو بتسويته بما عُلِمَ جهته»^(١٨٧).

قال الإسنوي^(١٨٨): «الثاني: التّسوية، ومعناه: أن يفعلَ فعلاً ثمَّ يقول: هذا الفعلُ مثل الفعلِ الفلاني، وذلك الفعل علمت جهته.

ولم يصرح الإمام ولا مختصرو كلامه بالتسوية. نعم ذكروا أنه يعلم أيضاً بالتخيير بينه وبين فعل ثبتت جهته. قالوا: لأنّ التخيير لا يكون إلا بين حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَي بَيْنِ وَاجِبٍ وَمَنْدُوبٍ، أو مندوبٍ ومباحٍ، ولما كان التخيير بين الفعلين على هذا التقرير تسويةً بينهما عبر المصنّف بالتسوية؛ لأنّها أعم، وهو من محاسن كلامه».

وفرق ابنُ إمامِ الكاملية بين التسوية والتخيير فقال:

«بتسويته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفعل بما علمت جهته؛ فيكون حُكْمُهُ حُكْمَهُ، وله صورتان:

الأولى: أن يفعلَ فعلاً، ثمَّ يقول: هذا الفعل مثل الفعل الذي علمت جهته.

الثانية: أن يخير بينه وبين فعل بينت جهته؛ لأنّ التخيير لا يكون بين حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أي واجبٍ ومندوبٍ، أو مندوبٍ ومباحٍ ونحوها»^(١٨٩).

ففرّق بين الصورتين وجعلهما أمرين مختلفين، لأنّها عبارة أعم.

وقال بالفرق بين التسوية والتخيير البدخشي في منهاج العقول^(١٩٠)؛ فقال: «وفهم العبري^(١٩١) من التسوية التخيير، وقال: (لأنّ التخيير لا يقع بين مختلفين)^(١٩٢). أقول: والظاهر أنهما غير متساويين ولا متلازمين، وأن التسوية على معناها الحقيقي».

المسألة التاسعة: الاستدلال على التعليل بعلمتين في الواحد بالشخص يثبت التعليل في الواحد بالنوع بطريق الأولى^(١٩٣).

تفصيل المسألة وبيان وجه الحُسن:

لما ذكّر البيضاوي قواعد العلة، وذكّر منها عدم التأثير وعدم العكس، وبنى كل واحدٍ من هذين

(١٨٧) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ٧٣).

(١٨٨) نهاية السؤل، الإسنوي (٢/ ٦٥٠).

(١٨٩) تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٤/ ٢٣١-٢٣٢).

(١٩٠) منهاج العقول، البدخشي (٢/ ٢٠٢).

(١٩١) هو: برهان الدين عبيد الله وقيل: عبدالله بن محمد بن الشريف الحسيني الفرغاني المعروف بالعبري قاضي تبريز، قال ابن قاضي شهبه: «والعبري بكسر العين المهملة وسكون الباء الموحدة لا أدري نسبة إلى ماذا». (ت: ٧٤٣هـ). من كتبه: شرحه لكتب البيضاوي المنهاج، والغاية القصوى، والمصباح، والطوالع، انظر في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي (٢/ ١٠٨)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبه (٣/ ٣١).

(١٩٢) شرح المنهاج للعبري (١/ ١٠٨)، وقد حُقق الشرح في رسالتين علميتين في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية نوقشتا عام ١٤٠٧هـ و١٤٠٨هـ وحقق كذلك في رسالتين علميتين في مصر نوقشتا عام ١٩٩١م، ولم تطبع أي من الرسائل ولم يتسن لي الوقوف على أي منها.

(١٩٣) انظر: منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٠٤)، نهاية السؤل، الإسنوي (١/ ٨٩٣).

على منع جواز تعليل الحكم بعلتين.

فعدم التأثير يقدحُ إن مُنِعَ تعليل الواحد بالشخص بعلتين.

وعدم العكس يقدحُ إن مُنِعَ تعليل الواحد بالنوع^(١٩٤) بعلتين.

وأراد الاستدلال على ما اختاره من جواز تعليل الحكم بعلتين بالوقوع؛ قال: "وذلك جائز في المنصوصة كالإيلاء واللعان، والقَتْلِ والرَدَّةِ"^(١٩٥).

ومعنى هذا الدليل: أن التعليل بعلتين منصوصتين في الواحد بالشخص واقع، وضرب لذلك الوقوع مثالين:

الأول: الشخص الواحد المولوي الملاعن من زوجة واحدة ثبتت حرمة وطئه لها بعلتين: إيلاؤه منها، ولعانه^(١٩٦).

الثاني: الشخص الواحد القاتل المرتد؛ ثبت استحقيقه للقتل بعلتين: الردة والقتل^(١٩٧).

هذا الدليل الذي ذكره البيضاوي. وقد قال عنه الإسنوي^(١٩٨): "وإذا ثبت ذلك في الواحد بالشخص؛ ثبت في الواحد بالنوع بطريق الأولى؛ لأن كل مَنْ قال بالأول قال بالثاني، بخلاف العكس - كما تقدم-، وهو من محاسن كلام المصنّف؛ فاعلمه، واجتنب ما قاله الشارحون فيه».

فجعل الإسنوي الدليل خاصاً بالواحد بالشخص ودالاً على الواحد بالنوع بطريق التنبيه. وهذا الذي ذكره الإسنوي وافقه عليه التاج السبكي^(١٩٩)، ونقله ابن إمام الكاملية في تيسير الوصول من الإسنوي بحروفه^(٢٠٠).

وهنا سؤال: من الشارحون الذين عناهم الإسنوي؟ وأي شيء قالوا؟

الذي يظهر - والعلم عند الله - أن الإسنوي قصدَ الجزري والعبري في جعلهم الدليل دالاً على

(١٩٤) قال العلائي في تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (ص: ١٥٨): "الواحد يطلق باعتبارات، أحدها: الواحد بالجنس وهو الصادق على أنواع مختلفة، كالحيوان والجسم النامي ونحو ذلك.

وثانيها: الواحد بالنوع وهو المقول لنوع واحد تحته أصناف كالإنسان والفرس ونحوهما.

وثالثها: الواحد بالصفة، كالهندي والرومي.

ورابعها: الواحد بالشخص، وهو المقول للجزئي المشخص كزيد وعمرو».

قال ابن إمام الكاملية في تيسير الوصول (٣٦/٥): «الحكم الواحد إن بقي بعينه بعد زوال الوصف؛ فهو الواحد بالشخص، وعدم التأثير، وإن بقي مثله ففعله أخرى؛ فهو الواحد بالنوع». وانظر: معراج المنهاج، الجزري (١٨٦/٢)، علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف (ص: ١٩١)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم التلمة (٢٩٩/١)، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد الرحيلي (٥٩/٢).

(١٩٥) منهاج الوصول، البيضاوي (ص: ١٠٤).

(١٩٦) ذهب الإسنوي والتاج السبكي وابن إمام الكاملية إلى عدم صحة التمثيل بالإيلاء؛ قالوا: لأنه لا تحرم الزوجة به، واختصا فيما يقوم مقامه في المثال؛ فقال الإسنوي «لو مثل بالظهار لاستقام»، وقال التاج «ولا يمكن أن يبذل الإيلاء بالظهار؛ لأن الظهار وإن كان محرماً إلا أنه لا يمكن اجتماعه مع اللعان؛ إذ اللعان يقطع الزوجية؛ فلا تجتمع علتان على معلول واحد؛ فينبغي التمسك بالطلاق الرجعي مع الظهار؛ فإنهما علتان في تحريم الوطء وقد يجتمعان في المرأة فتكون رجعية مظاهراً منها». انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكيين (١١٦-١١٥/٣)، نهاية السؤل، الإسنوي (٨٣٩/٢)، تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٧٤/٥). وحتى الرجعية في التمثيل بها نظر - في ظني - على القول بوقوع الرجعة بالوقوع، ولذا فلا بد من قيد «بعد انتهاء العدة»، أو يقال: على القول بعدم صحة الرجعة بالوقوع.

(١٩٧) انظر: معراج المنهاج، الجزري (١٨٧/٢)، شرح المنهاج، العبري (ب/١٣٩) السراج الوهاج، الجاريري (٩٤٢/٢)، شرح المنهاج، الأصفهاني (٧١٩/٢)، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكيين (١١٥/٣)، نهاية السؤل، الإسنوي (٨٣٩/٢)، تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٧٤/٥)، منهاج العقول، البدخشي (٨٧/٣).

(١٩٨) نهاية السؤل، الإسنوي (٨٣٩/٢).

(١٩٩) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكيين (١١٦/٣).

(٢٠٠) انظر: تيسير الوصول، ابن إمام الكاملية (٣٧٥/٥).

الواحد بالنوع^(٢٠١).

قال الجزري^(٢٠٢): "مثال العلتين المنصوصتين في الواحد بالشخص: إيلاء الشخص من زوجته المعينة؛ فهو يمنع من وطئها، وكذلك لعانه يمنع من وطئها، فهنا علتان منصوصتان لمعلول واحدٍ بالشخص، وهو وطء زوجته.

والقتل والردة علتان لقتل من ارتد ومن قتل، وهما منصوصتان أيضاً، والمعلول واحد بالنوع؛ إذا كان المرتد غير القاتل".

وقال العبري^(٢٠٣): "والمختار عند المصنّف جواز تعليل الحكم الواحد بالنوع بعلتين مختلفتين في العلل المنصوصة؛ لوقوعه، كالإيلاء واللعان؛ فإنّ الشارع نصّ على أنّ كلاً منهما علة لحرمة وطء الزوجة التي هي حكم واحد نوعي، وكذا نص على أنّ كل واحدٍ من القتل العمد العُدوان والردة علة لجواز القتل الذي هو حكمٌ واحدٌ بالنوع».

بقي التنويه إلى أنّ الأولين -أعني الإسنوي ومن معه- لم ينفردوا بجعل الوقوع دالاً على الواحد بالشخص؛ فقد وافقهم جماعة من الشراح^(٢٠٤) وإنّما زادوا عليهم بالتنبيه بأنه إذا ثبت ذلك الواحد بالشخص ثبت في الواحد بالنوع بطريق الأولى.

(٢٠١) انظر: معراج المنهاج، الجزري (١٨٧/٢)، شرح المنهاج، العبري (ب/١٣٩).

(٢٠٢) معراج المنهاج، الجزري (١٨٧/٢).

(٢٠٣) شرح المنهاج، العبري (ب/١٣٩).

(٢٠٤) انظر: السراج الوهاج، الجاربردي (٩٤٢/٢)، شرح المنهاج، الأصفهاني (٧١٩/٢)، منهاج العقول، البدخشي (٨٧/٣).

أهم النتائج والتوصيات:

- خُلِّصَتْ إِلَى موافقةِ الإسْنوي في أكثر المسائل.
- عُلُوُّ كعب كل من الإمام البيضاوي والإسْنوي.
- أهمية أن يُتناول كل ما استحسَنه الإسْنوي ولو بغير لفظ (محاسن الكلام) بالدرس.
- فائدة معرفة نسب كل كتاب كما عرفنا نسب كتاب المنهاج.
- إدراك كيف تتطور الفكرة الواحدة وتبلور جيلاً بعد جيل.

المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين أبو الحسن علي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة، منيف بن عايش العتيبي، - رسالة دكتوراه -، ١٩٩٩م، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ت: حسين ابن أحمد السياغي وحسن محمد مقبولي الأهدل، ط١، ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الآجرومية، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار الصمعي للنشر، الرياض.
- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي، ت: عبدالرزاق عفيفي، ط١، ١٣٨٧هـ المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.
- آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً، علي بن سعد الضويحي، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان، ط١، ١٤١٨هـ مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، تونس.
- إرشاد الفحول إلى إحقاق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، ت: أحمد عزو عناية، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الأزھية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، ت: عبدالمعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أسرار العربية، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، دار الأرقم بن أبي الأرقم، مدينة نصر بالمعادي.
- الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، ت: محمد حسن إسماعيل، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أصول السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، ط٢، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر أباد، الدكن بالهند، مصور في دار الكتب العلمية، بيروت.
- أصول الفقه، شمس الدين محمد بن مفلح، ت: فهد السدحان، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، مكتبة العبيكان، الرياض.

- أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، ط بدون، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري الشهير بابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط ٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، ط ٥١، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت.
- إنشاء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: حسن حبشي، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، ط ١، ١٤٢٤هـ المكتبة العصرية، بيروت.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، المكتبة العصرية، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الشرجي الزبيدي، ت: طارق الجنابي، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت.
- إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبدالله محمد المازري، ت: عمار الطالبي، ط ١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، تونس.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، دار الكتبي للنشر، بيروت.
- البداية و النهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، ت: عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجزيرة.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، بدون بيانات بالطبعة وتاريخ النشر، دار المعرفة - بيروت
- بديع النظام الجامع بين البزدوي والإحكام، أبو العباس مظفر الدين ابن الساعاتي، ت: مصطفى محمود ومحمد الدمياطي، ط ١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض.
- البديع في علم العربية، أبو البركات مجد الدين المبارك بن الأثير الجزري، ت: فتحي أحمد علي الدين، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي ركن الدين عبدالملك بن عبدالله الجويني الشهير بإمام الحرمين، ت: صلاح بن محمد بن عويضة، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت:



محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار الفكر، دمشق.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء شمس الدين محمود ابن عبدالرحمن الأصفهاني، ت: محمد مظهر بقا، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، دار المدني، السعودية.

بيان معاني البديع، أبو الثناء محمود الأصفهاني -من رسالة حسام الدين عفانة لداكتوراه، من أول الكتاب إلى خبر الواحد وأقسامه، نوقشت عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الشهير بمرتضى الزبيدي، ت: علي هلالى وآخرين، دار الهداية للطباعة والنشر، الكويت .

تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل التنوخي، ت: عبدالفتاح محمد الحلو، ط ٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت: محمد حسن هيتو، ط ١، ١٤٠٣هـ دار الفكر، دمشق.

التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء عبدالله العكبري، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، تونس.

التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، أبو الحسن علاء الدين علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، ت: عبدالرحمن الجبرين وآخرين، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

التحصيل من المحصول، سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي، ت: عبدالحميد أبو زنيد، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي العلائي، ت: إبراهيم محمد السلفيتي، بدون بيانات الطبعة وسنة الطبع، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: عبدالقادر الصحراوي وآخرين، ط ١، ١٩٦٥م - ١٩٨٣م، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

تشنيف المسامع جمع الجوامع، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، ت: سيد عبدالعزيز وعبدالله ربيع، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء

التراث، توزيع المكتبة المكية، مكة المكرمة.

تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبدالله بن صالح الفوزان، ط ٢، ١٤٣٢ هـ دار ابن الجوزي، الدمام.

تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزري، ت: محمد حسين إسماعيل، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

التقريب والإرشاد الصغير، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، ت: عبدالحميد أبو زنيد، ط ٢، ١٤١٨/١٩٩٨ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

التقرير والتحبير على تحرير الكمال ابن الهمام، أبو عبدالله، شمس الدين محمد ابن محمد بن محمد الشهير بابن أمير حاج، ط ٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، أبو شجاع فخرالدين محمد بن علي بن شعيب الشهير بابن الدّهان، ت: صالح بن ناصر الخزيم، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني الشهير بإمام الحرمين، ت: عبدالله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، ط ١، ١٩٩٦ م، دار البشائر الإسلامية ومكتبة دار الباز، بيروت.

التلخيص شرح التنقيح، نجم الدين الدركاني، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرين، ط ١، ١٤٢٨ هـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة

التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، ت: مفيد محمد أبو عمشة، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن ابن علي الإسنوي، ت: محمد حسن هيتو، ط ١، ١٤٠٠ هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، ت: محمد عوض مرعب، ط ١، ٢٠٠١ م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن ابن قاسم المرادي المصري المالكي، ت: عبدالرحمن علي سليمان، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م، دار الفكر العربي، القاهرة.

توضيح النحو، عبدالعزيز محمد فاخر، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، بغير دار نشر.

التوضيح في شرح التنقيح، أحمد بن عبدالرحمن بن موسى الزليطني الشهير بحلولو، - من رسالة بلقاسم الزبيدي للماجستير- من أول الكتاب حتى نهاية الباب الخامس في النواهي، نوقشت عام ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.



تيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري الشهير بأمير بادشاه الحنفي، من غير بيانات الطبعة وسنة النشر، دار الفكر، دمشق.

تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، كمال الدين محمد بن محمد بن عبدالرحمن المعروف بابن إمام الكاملية، ت: عبدالفتاح الدخيمسي، ط ١، ٤٢٣/١٤٢٠م، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

جمع الجوامع في أصول الفقه، أبو نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن السبكي، ت: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط ٢، ٤٢٢/١٤١٣هـ/٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، ط ١، ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجواهر المضية في طبقات الحنفية، أبو محمد محيي الدين عبدالقادر بن محمد الحنفي، بدون معلومات الطبعة وتاريخ النشر، طبعة مير محمد كتب خانة، كراتشي.

حاشية الجيزاوي على شرح العضد على ابن الحاجب، (حاشية على المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني)، محمد أبو الفضل الوراق الجيزاوي، ط ١، ٤٢٤/١٤٠٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.

حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، ط ١، ٤٢/١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحاصل من المحصول، تاج الدين محمد بن الحسين الأرموي، ت: عبدالسلام أبو ناجي، ط ٢، ٢٠٠٦م، دار المدار الإسلامي، بيروت.

الحدود في علم النحو، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبيدي، ت: نجاة حسن عبدالله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد الثاني عشر بعد المئة، السنة ٣٣، ٤٢١/١٤٠١م.

حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبدالرحمن النهاوندي الزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، ط ١، ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي، ت: محمد علي النجار، بدون طبعة، ٢٠٠٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد عبدالمعيد ضان، ط ٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد/ الهند.

دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن علي اليعمري الشهير بابن فرحون، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.

ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، ت: خليل شحادة، ط ٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، دار الفكر، دمشق.

الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد محمود أحمد البابرني، ت: ضيف الله بن صالح العمري، ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

رسالة الحدود في علم النحو، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المعتزلي، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان.

الرسالة في أصول الفقه واللغة، معين الدين محمد الجاجرمي، ت: عبدالرحمن القرني، ط ١، ١٣٤٣هـ المكتبة الأسدية، مكة المكرمة.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، ط ٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، دار القلم دمشق.

رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، أبو نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن السبكي، ت: محمد عبدالرحمن مخيمر، ط ١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع عباس الباز، مكة المكرمة.

رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، أبو علي حسين بن علي بن طلحة الشوشاوي، ت: أحمد السراح وعبدالرحمن الجبرين، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

السراج الوهاج في شرح المنهاج، فخر الدين محمد بن حسن الجاربردي، ت: أكرم أوزيقان، ط ٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض.

السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت: محمد عبدالقادر عطا، ط ٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط ٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد محمد مخلوف، ت: عبدالمجيد خيالي، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبدالحى بن أحمد الشهير بابن العماد العكبري الحنبلي، ت: محمود الأرنؤوط، ط ١، ٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، دار ابن كثير، دمشق.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاضي عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الشهير بابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٠٢، ٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، دار التراث، القاهرة.

شرح التسهيل، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، ت: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، ط ١، ٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة .

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، زين الدين خالد بن عبدالله الأزهرى، ط ١، ٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

شرح التلويح على التصريح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ط ١، مطبعة محمد علي صبيح، مصر.

شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، ت: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط ١، ١٩٨٢، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

شرح الكوكب المنير، أبو البقاء تقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوحى، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط ٢، ٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، مكتبة العبيكان، الرياض.

شرح اللمع، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، ت: عبدالحميد تركي، ط ١، ٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، دار الغرب الإسلامي، تونس.

شرح المفصل، أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن يعيش، إميل بديع يعقوب، ط ١، ٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

شرح المنهاج، برهان الدين عبيد الله وقيل: عبدالله بن محمد بن الشريف الحسيني الفرغاني المعروف بالعبري، مخطوط موجود بمكتبة المسجد النبوي الشريف، رقم الحفظ: (٢١٦/٨)، رقم الحاسب: (١٢٠٨)

شرح المنهاج، شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، ت: عبدالكريم النملة، ط ١، ٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ت: طه عبدالرؤوف سعد، ط ١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م، دار الفكر للطباعة والنشر.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين عبدالله ابن يوسف الشهير بابن هشام، ت: عبدالغني الدقر، ط ١، ١٩٨٤ م، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

شرح عيون الإعراب، علي بن فضل المجاشعي، ت: حنا جميل حداد، ط ١، ٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م، مكتبة المنار، الأردن.

شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف الشهير بابن هشام، ت:

- محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١١، ١٣٨٣هـ بدون دار نشر.
- شرح مختصر الروضة، نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي، ت: عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، ط ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، عصام الدين أحمد طاشكُبري زَادَة، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبدالغفور عطار، ط ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير شمس الدين محمد ابن عبدالرحمن السخاوي، بدون بيانات سنة النشر والطبعة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى، ت: محمد حامد الفقي، بدون بيانات سنة النشر والطبعة، دار المعرفة، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، أبو نصر تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو، ط ٢، ١٤١٣هـ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- العدة في أصول الفقه، القاضي محمد بن الحسين الشهير بالقاضي أبي يعلى، ت: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط ٣، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، بدون دار نشر.
- العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بدون بيانات الطبعة وسنة النشر، دار ومكتبة الهلال، مصر.
- غاية الوصول في شرح لب الأصول، زين الدين أبو يحيى زكريا السنيني، ط ٢، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- فصول البدائع في أصول الشرائع، شمس الدين محمد بن حمزة الفناري، ت: محمد حسين إسماعيل، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفصول في الأصول، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، ت: عجيل جاسم النشمي، ط ٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت.
- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: عادل بن يوسف الغرازي، ط ٢، ١٤٢١هـ دار ابن الجوزي، الدمام.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبدالعلي محمد بن نظام الدين السهالوي اللكنوي، ت: عبدالله محمود محمد عمر، ط ١، ٣٥، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفوائد السننية في شرح الألفية في أصول الفقه، محمد بن عبدالدائم العسقلاني البرماوي، ت: عبدالله رمضان موسى، ط ١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٤م، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر.

القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط ٨، ٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، ت: محمد سهيل حمودة، ط ١، ٤٣١ هـ/٢٠١١ م، دار الفاروق، عمان.

الكاشف عن المحصول، محمد بن محمود العجلي الأصفهاني، ت: علي معوض وعادل عبدالموجود، ط ١، ١٩٩٨ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسبيويه، ت: عبدالسلام هارون، ط ٢، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبدالعزيز البخاري، بدون طبعة وبدون تاريخ، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

كنز الوصول إلى معرفة الأصول مع شرحه كشف الأسرار، علي بن محمد البزدوي، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ط ١، ١٣٠٨ هـ مصور في دار الكتاب العربي، بيروت.

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة نجم الدين محمد الغزي، ت: خليل المنصور، ط ١، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

لباب المحصول في علم الأصول، الحسن بن رشيق المالكي، ت: عمر غزالي عمر جابي، ط ١، ٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري البغدادي، ت: عبدالله النهان، ط ١، ٤١٦ هـ/١٩٩٥ م، دار الفكر، دمشق.

لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، ط ٣، ١٤١٤ هـ دار صادر، بيروت.

اللمحة في شرح الملح، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، الشهير بابن الصائغ، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، ٤٢٤ هـ/٢٠٠٤ م، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

اللمع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ط ٢، ٢٠٠٣ م/١٤٢٤ هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: فائز فارس، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م، دار الكتب الثقافية، الكويت.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم، ط ١، ٤٢٢ هـ/٢٠٠٣ م، بدون دار نشر.

المحصول في أصول الفقه، القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي

- المالكي، ت: حسين علي اليدري وسعيد فودة، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، دار البيارق، عمان.
- المحصول في علم أصول الفقه، أبو عبدالله فخر الدين محمد بن عمر التيمي الرازي، ت: طه جابر فياض العلواني، ط ٣، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، عبدالحميد هندأوي، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن اللحام، ت: محمد مظهر بقا، ط ٢، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب، ت: نذير حمادو، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، دار ابن حزم، بيروت.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: خليل إبراهيم جفال، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط ٧، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، ط ٥، ٢٠٠١م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.
- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، محمد العروسي عبدالقادر، ط ١، ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين العكبري، ت: محمد خير الحلواني، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، دار الشرق العربي، بيروت.
- المستدرک علی الصحیحین، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، ت: مصطفى عبدالقادر عطا، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت: محمد عبدالسلام عبدالشافي، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، أحمد بك الدمياطي، ت: أحمد مولود خلف، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، عامر أحمد حيدر، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، مؤسسة نادر، بيروت.
- المسودة في أصول الفقه، آل تيمية مجد الدين عبدالسلام بن تيمية وابنه شهاب الدين عبدالحميد بن عبدالسلام بن تيمية وابنه تقي الدين أحمد بن عبدالسلام بن تيمية، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، بدون بيانات الطبعة وتاريخ النشر، دار الكتاب العربي، بيروت.

مصايح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي بن إبراهيم الشهير بابن نور الدين الموزعي،
ت: عايض بن نافع العمري، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم
الحموي، بدون بيانات الطبعة وتاريخ النشر، المكتبة العلمية، بيروت.

المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي البصري، ت: محمد حميد الله وآخرين،
بدون بيانات الطبعة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

المعجم الكبير (معجم الطبراني)، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ابن مطير اللخمي الشامي
الطبراني، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط ٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

معراج المنهاج شرح منهاج الأصول، شمس الدين محمد بن يوسف ابن عبدالله الجزري، ت:
شعبان محمد إسماعيل، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، بدون دار نشر.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو عبدالله جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام، ت: مازن
المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط ٦، ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق.

المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبدالجبار الأسدآبادي، ت: محمود محمد
قاسم، ١٩٥٨م، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت: عبدالسلام محمد
هارون، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت.

مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول، أبو المحاسن جمال الدين يوسف ابن عبدالهادي
المبرد، ت: عبدالله سالم البطاطي، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد عبدالخالق عزيمة، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م،
عالم الكتب، بيروت.

ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، ط ١،
١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، دار السلام، القاهرة.

الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، أحمد فهمي
محمد، ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

المنخول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت: محمد حسن هيتو، ط ٣، ١٤١٩هـ/
١٩٩٨م، دار الفكر المعاصر، بيروت.

منهاج العقول شرح منهاج الوصول، محمد بن الحسن البدخشي، بدون بيانات الطبعة وسنة الطبع،
مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

منهاج الوصول إلى علم الأصول، القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، ت: مصطفى شيخ
مصطفى، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت.

المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبدالرحمن بن محمد العليمي، راجعه: عادل نويهض، ١٤٠٣هـ عالم الكتب، بيروت.

المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي، ت: محمد محمد أمين، ط ١، ١٩٨٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبدالرحمن بن صالح المحمود، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، أبو بكر علاء الدين محمد ابن أحمد السمرقندي، ت: محمد زكي عبدالبر، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مطابع الدوحة الحديثة، قطر.

النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط ١، ٥١، دار المعارف، القاهرة.

نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، ت: حمد عبدالكريم كاظم الراضي، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

نفائس الأصول في شرح المحصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي، ت: عادل أحمد عبدال موجود وعلي محمد معوض، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، مكتبة الباز، مكة المكرمة.

النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، ت: عبدالحسين الفتلي، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

نهاية السؤل بهامش التقرير والتحبير على تحرير الكمال ابن الهمام، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، ط ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

أخرى: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبدالرحيم ابن الحسن الإسنوي، ت: شعبان محمد إسماعيل، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، دار ابن حزم، بيروت.

أخرى: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبدالرحيم ابن الحسن الإسنوي، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

أخرى: نهاية السؤل مع منهاج العقول شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، ومنهاج العقول لمحمد بن الحسن البدخشي، بدون بيانات الطبعة وسنة الطبع، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

أخرى: نهاية السؤل ومعه حواشيه المفيدة المسماة سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، والحاشية لمحمد ابن بخيت المطيعي، بدون بيانات الطبعة وسنة الطبع، عالم الكتب، القاهرة.

نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبدالرحيم الأرموي الهندي، ت: صالح بن سلمان اليوسف وسعد بن سالم الشويح، بدون بيانات الطبعة وتاريخ النشر، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، ت: عبدالله التركي، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، ت: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، دار إحياء التراث، بيروت.

الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد بن مصطفى الزحيلي، ط ٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

وفيات الأعيان وأبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان الإربلي، ت: إحسان عباس، ط ١، ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





تصميم و اكراج



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَجْلَدُ الْفَتْحِ